الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٣٧٧)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٣٤
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٤٣
حقوق الانسان في العالم	١٣٤

خسارة للوطن..وجريمة بلا عقاب!!

الشهادات الوهمية

المصدر: جريدة المدينة السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.al-madina.com/node/427746

منيرة المشخص - الرياض

على الرغم من الخسائر المادية والمعنوية التي تعود على الوطن من توظيف أصحاب الشهادات الوهمية والمزورة في مواقع قيادية نتيجة لإسناد الأمر إلى غير أهله، يرى بعض أصحاب هذه الشهادات أن وزارة التعليم العالي تكيل بمكيالين، وأن ما يجري لهم «تكسير عظام»؛ لعدم استئذانهم الوزارة قبل الدراسة في هذه الجامعات، وان من يقفون خلفها يعانون الغيرة والحسد، وفي مقابل ذلك تنفي وزارة التعليم العالي هذا الأمر تمامًا، وتؤكد أن ما يهمها بالدرجة الأولى مستوى الخريجين ومصداقية الشهادات. وفي البداية كان من الضروري أن نستمع إلى بعض آراء الأكاديميين الحاصلين على تلك الشهادات وقد رفضوا الافصاح عن أسمائهم: تريديني ان ارفع قضية ضد من؟ المنطق يقول هناك مدع ومدعى عليه نحن مدعى عليه فأين المدعي؟ (مجهول اذا لن أعطيه اكبر من حجمه وهو لا شيء اصلا).. بهذه الكلمات جاء رد احد الذين وردت اسماؤهم ضمن قائمة انتشرت عبر مواقع الانترنت والصحف لكشف الحاصلين على شهادات مزورة أو من جامعات وهمية. وقال أكاديمي اخر ورد اسمه بها: عدم الاعتراف بهذه الشهادات لا يعني تزويرها أو أنها من جامعات وهمية لان هناك نظما تعليمية حديثة . ويقول آخر: الذين وردت أسماؤهم قامات عرفت بإبداعها وإنتاجها العلمي الذي يشفع لها بنيل أرفع الأوسمة والشهادات فلماذا الحسد وسياسة الكيل بمكيالين!!

في البداية يقول عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن بن أحمد هيجان: كل شخص يرغب في الدراسة داخل المملكة أو خارجها يجب أن يسأل أولًا عن شروط الابتعاث وقوائم الجامعات المعترف بها قبل أن يقع في المشكلة ويدخل في جدال أو محاكمات، ولفت إلى وجود نظام يحكم عملية التزوير بخلاف الشهادات غير المعترف بها.

وفيما يتعلق بالشهادات الوهمية قال: لا وجود لهذا المصطلح أصلًا وبالتالي فإن طرح هذا الموضوع في حد ذاته لا يولد إلا وهمًا.

واوضح أن الأشخاص الذين يدرسون عن بعد غالبًا ما يجدون صعوبات في الحصول على موافقة جهاتهم مما يضطرهم إلى المغامرة وبذلك أرى أنه من المهم وضع الحلول بالنسبة لهذه الفئات وبخاصة إذا ما كانت الجامعات معترفا بها.

ورأى أن نشر قائمة بأسماء أشخاص معروفين على أنهم يحملون شهادات غير معترف بها تشهير بالآخرين وجريمة أخلاقية لأن ضررها يتعدى الشخص إلى أسرته ومحيطه الاجتماعي ولا ينبغي أن يكون الا بضوابط شرعية أو نظامية.

البحث عن الشهرة

يقول الدكتور أحمد بن عبدالرحمن الشميمري رئيس جمعية ريادة الأعمال جامعة الملك سعود: الشهادات العليا الوهمية داء عضال في المجتمع بسبب البحث عن الشهرة والسمعة والمكانة الاجتماعية وأعتقد أن الباحث عنها شخص يعاني من عقد نقص في الذات وعند النظر إلى الآثار السلبية الاقتصادية لهذه الظاهرة نجدها تشمل خسارة مالية كبيرة لما دفعه مقابل الدراسة والوقت الذي قضاه للحصول على الشهادة.

واضاف أن هذا الشخص إن كان على علم فله أن يدرك أن الناتج المالي الذي سيحصل عليه من جراء هذه الشهادة سيكون تحت طائلة المسؤولية الكبرى خاصة إن كان من أصحاب المهن التطبيقية كالطب والهندسة، وإن نجا في الدنيا فأخشى أن يكون كل ما كسبه من باب السحت، حيث بني على خداع المستفيدين من خدماته، أما في المجتمع فسوف يهدر هؤلاء المنتحلون مقدرات المجتمع عندما يتقلدون مناصب وربما مهاما مهمة يؤدي عدم تخصصهم الحقيقي فيها إلى خسائر متراكمة سواء في المشروعات أو الدراسات أو الاستشارات، كما أن الجهات التي تتعامل مع هذا المنتحل سوف

تتحمل خسائر اقتصادية منها تكلفة ابتعاثه للخارج، أو ربما تكلفة تفريغه وكذلك الفارق بين مرتبه بالشهادة العليا ومرتبه بدونها.
وبالعادة يروج للشهادات الوهمية مكاتب تعليمية تمثل هدرا اقتصاديا سواءً للمستثمرين فيها أو المتعاملين معها خاصة أن الجهات النظامية بدأت بملاحقتها وإغلاقها وقد يكون أصحابها على عدم إدراك ووعي بحقيقة ما يروجون له من شهادات وهمية خاصة.
واضاف أن هذه الظاهرة موجودة عالميًا وقد ازداد انتشارها محليًا أملًا في الظهور الاجتماعي ثم تحسين فرص العمل ويبقى دور وزارة التعليم العالي مهمًا للغاية من خلال إعطاء كل متخرج تم معادلة شهادته واعتمادها رقمًا خاصًا يتم نشره في دليل الحاصلين على الشهادات العليا.
من جهتها طالبت نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان لشؤون الأسرة الدكتورة نورة العجلان الجهات المعنية بحماية السعوديين الذين حصلوا على شهادات من بعض الجامعات في الخارج أو لها مكاتب في الداخل نتيجة اعلانها في الصحف المحلية بانها معترف بها واعتبرت أن تعرض الانسان لخديعة من جهات وهمية بأسماء جهات معترف بها على حد زعمهم يعتبر امرا خطيرا مشيرة إلى أن الامر سبب ضررا للكثير منهم خاصة انه اصبح لدى المجتمع خلط بين الشهادة غير المعترف بها والوهمية والمزورة.
وحول القائمة التي نشرت عبر الانترنت لبعض الحاصلين على شهادات وهمية اوضحت أن هذا الموضوع ليس خافيا عن الجهات التي تتابعه ونحن في الجمعية بطبيعة الحال لن نأخذ بها بل نعتبرها تشهيرا لا يجوز ونحن نرحب باي شخص متضرر يتقدم لنا للوقوف معه.
عقوبة للتزوير فقط
وحول الإجراء القانوني المتبع عند اكتشاف حالة تزوير شهادة أو التأكد من انها وهمية قال المحامي محمد اليحيى إن ذلك يعتمد على الغرض من الحصول على الشهادة.
وحول الإجراء القانوني المتبع في مثل هذه الحالة اوضح المحامي اليحيى: قبل أن اوضح ذلك اطرح تساؤلا من هو هذا الشخص الذي قام بنشرها؟ لا احد يعلم ولكن المواقع ووسائل الإعلام التي نشرتها هي المعنية بالأمر وهنا يقوم المتضرر برفع قضية ضد من اضر به لدى وزارة الثقافة والإعلام لأنها هي المعنية وخلص إلى أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته.
التزوير حرام
من جهته يقول الدكتور نايف بن خالد الوقاع استاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة المساعد في كلية الملك خالد العسكرية: تزوير الشهادات الدراسية من أنواع الغش والتزوير المحرم، لقول الله تعالى: «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ» {الحج:٣٠}، ولايجوز تزوير الشهادة الدراسية لأي غرض كان سواء وظيفة أو وجاهة اجتماعية أو لأي سبب مهما كان المبرر. فما يحرم بنفسه يحرم ما يترتب عليه وكذلك لا يجوز الحصول عليها من جامعة وهمية لانه لا وجود لها لكن هناك مسألة ينبغي التنويه عنها وهي أن هناك فرقا بين الحصول على شهادة دراسية بالتزوير المحض وبين من بذل الجهد ودرس وأنهى جميع المقررات بنجاح حتى ولو لم تعترف بها وزارة التعليم العالي.
واضاف: اعتراف الوزارة ليس له أثر في التحريم وإنما هو أمر تنظيمي بحت ولهذا وجب التفريق بين الحالتين فالأولى جريمة ولها آثار سلبية على المجتمع والدولة والأخيرة ليست كذلك فالفرق بينهما واضح، ولم يتسن للمدينة الحصول على مشاركة المتحدث الرسمي لوزارة التربية لا سيما بعد اكتشاف عدد من الموظفين يحملون شهادات مزورة ويشغلون مناصب مهمة في الوزارة بايضاح من الوزارة نفسها.
وذكرت مصادر لـ «المدينة» أن بعض المتضررين ممن نشرت اسماؤهم على الانترنت يتجهون لرفع قضية ضد وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية جراء الضرر الذي لحق بهم من النشر وكذلك ضد وزارة التعليم العالي لرفضها الاعتراف بشهاداتهم وسكوتها عما ورد في القائمة من كذب وتضليل بحسب رايهم، وتساءلوا عما اسموه سكوت الوزارة عن بعض المكاتب التي لم تغلقها حتى الان رغم انها تقوم بالترويج لجامعات وهمية أو تبيع شهادات مزورة.

مستشفى يطالب بـ٧٨٠ ألف ريال لتسليم جثة مولود

المصدر: جريدة المدينة السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.al-madina.com/node/427740

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة
تدخل مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة لحل قضية مقيم رفض أحد المستشفيات الخاصة تسليمه جثة مولود خديج إلا بعد دفعه مبلغ ٧٨٠ ألف ريال مقابل إجراء ولادة قيصرية لزوجته. ويستند المستشفى إلى بقاء المولود مدة ٨ أشهر في الحضانة رافضا تسليم جثة الخديج لدفنها. وفيما طالب سليمان الزايدي مشرف مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة بتدخل عاجل للشؤون الصحية، أوضح فواز الشيخ الناطق الإعلامي باسمها أن أي شكوى يتم تقديمها يتم تحويلها على الفور إلى لجنة النظر في المخالفات الطبية.

مواقف المنظمات الغربية ساندت الجاني وأهملت الضحية .. فقهاء وحقوقيون:

القضاء السعودي مؤسس على شرعية غير قابلة للتفاوض

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٦ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٨ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130118/Con20130118565429.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
استنكر حقوقيون وفقهاء ردود الفعل الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وبعض المنظمات الغربية حول تنفيذ الحكم في الخادمة السريلانكية، ولفتوا إلى أن هذه المنظمات الدولية لعبت أدوارا سلبية في تكريس الظلم الغربي تجاه العديد من الشعوب في العالم، وأكدوا تهافت الشبهات المثارة حول عمر الفتاة، مضيفين أن قوانين المملكة تحظر استقدام القصر للعمل داخل أراضيها.
بداية، انتقد عضو مجمع الفقه الإسلامي وأستاذ المعهد العالي للقضاء الشيخ الدكتور محمد النجيمي إقدام المنظمات الدولية على استنكار تنفيذ الحكم في الخادمة السريلانكية، قائلا: «ليس غريبا شن المنظمات لهذه الحملة على المملكة، فحساباتهم تجري على أساس الثقافة الغربية التي ألغت حكم القتل أو ما يسمى بالإعدام، وأننا تعودنا منهم نصرة الظالم على المظلوم»، مشيرا إلى أن الخادمة ليست قاصرا لأنها عندما دخلت المملكة كانت بعمر ٢١ عاما، ولهذا طبق الحكم الشرعي بها. وأضاف: «تعودنا من المنظمات الغربية التعدي على شعوب العالم التي لا يؤمنون بثقافتها ولا بدينها»، داعيا الدول العربية والإسلامية إلى تنبيه الدول الغربية بأن لكل دولة قضاءها الذي لا تستطيع أي دولة النقض أو التشكيك فيه.
وأوضح النجيمي أن القاتل في المملكة يقتل إن ثبتت إدانته، مشككا في أعمال المنظمات الغربية التي تواطأت على احتلال فلسطين وكشمير رغم صدور قرارات من الأمم المتحدة تمنع ذلك.

غير قابلة للتفاوض
من جهته، أشار وكيل جامعة الإمام للتبادل المعرفي والتواصل الدولي الدكتور محمد بن سعيد العلم إلى أن لكل دولة قضاءها المستقل، والمملكة بنت قضاءها المؤسس على شرعية غير قابلة للتفاوض، مضيفا أن المملكة لا تستقدم خادمات بعمر أقل من ٢١ عاما، وهناك مواثيق واضحة بينها وبين الدول الأخرى في هذا الشأن، وزاد: «يتم تنفيذ الأحكام في المملكة بصرف النظر عن الجنسية أو الوضع المجتمعي، ومن أراد أن يعمل في المملكة ينبغي أن يحترم قوانينها».
في السياق نفسه، رأى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن مواقف بعض المنظمات والشخصيات تقف في صف الجاني وتهمل الضحية، مستنكرا تمييز هذه الجهات في إطلاقها أحكاما غير مبررة. وتابع: «عندما أقدمت الخادمة على قتل الرضيع بطريقة بشعة، وعندما أقدمت خادمات أخريات على قتل كفلائهن وأبنائهم لم نسمع هذه الأصوات».
وبخصوص ما أشيع حول عمر الخادمة قال القحطاني: «إذا كانت هناك مسؤولية حول العمر، فإنها تعود على بلادها، فدولتها هي من وقعت أوراقها وأثبتت مناسبة عمرها للعمل»، وأكد أن الخادمة حصلت على محاكمة عادلة وعين لها محامٍ، وأخذ في عين الاعتبار عائلة الضحية وعائلة القاتلة، وينبغي معرفة أن القانون في السعودية يتماشى مع الشريعة الإسلامية.
الحل الأمثل
من ناحيته، بين المحامي الدكتور محمد المشوح أن أحكام الإعدام في المملكة تمر بعدد كبير من القضاة، ثلاثة قضاة ابتداء، وخمسة قضاة للاستئناء، وخمسة قضاة للتصديق في المحكمة العليا، مشيرا إلى أن الأحكام لدى المملكة ليست فردية أو قابلة للطعن.
وحول الطعونات في بريطانيا وأمريكا حول عمر الخادمة، بين المشوح أن «المملكة لديها ما يثبت بجواز سفرها المقدم أن عمرها ٢١ عاما، ولا يسمح دخول الخادمات للسعودية بعمر ١٦ و١٧ مثل مزاعمهم». وشدد على ضرورة احترام القضاء في أي دولة وعدم التدخل فيه.
من جانبه، قال الكاتب والإعلامي الدكتور محسن الشيخ آل حسان: «الحل الأمثل لخفض نسبة العنف في هذه الظاهرة يتمثل في سرعة إصدار الأحكام، وتنفيذها لردع كل من يفكر في ارتكاب أي جريمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون السعودي خاصة، والقانون الدولي بصورة عامة». وأضاف: «لا أختلف مع المطالبين بتنفيذ الحكم على الخادمة السريلانكية، والتي حصلت على حقها القانوني من خلال المحامي الذي عين لها، مع الأخذ في الاعتبار بالجريمة الشنيعة التي ارتكبتها في حق الضحية»، مؤكدا أن القضاء السعودي لا يفرق بين مجرم ومجرمة.. أو مواطن أو وافد، ومحذرا المواطن السعودي من المجرمين الذين تصدرهم بلدانهم لارتكاب جرائم القتل باسم البحث عن العمل، ونصح العمالة الوافدة باحترام الأنظمة والقوانين في المملكة وعدم مخالفتها.

مدير الدار يعترف بالتقصير وينفى المرض وحقوق الإنسان تؤكد على ضرورة التغيير

ملاحظة جازان".. جرب وعمالة وافدة تروج الممنوعات

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٦ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٨ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130118/Con20130118565350.htm

جولة وتصوير: محمد الكادومي (جازان)
دار ملاحظة يحتاج لملاحظة ورعاية، مبنى متهالك، وتردي العناية بالصحة والنظافة تسبب في انتشار الجرب بين ١١ نزيلا، ذاك حال نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية في جازان الذين ناشدوا بأن ينظر في وضعهم وفي الحال الذي آلوا إليه. ويذكر نزيل فضل عدم ذكر اسمه -وذاك حال جميع من تحدثوا لـ«عكاظ»- أن الأمراض تنتشر بصورة كبيرة بين النزلاء

خاصة الأمراض الجلدية التي يأتي في مقدمتها مرض الجرب الذي يعاني منه قرابة ١١ نزيلا بسبب كثرة الحشرات مثل «الكتال» وغيرها من الحشرات السامة والناقلة للأمراض إضافة إلى فطر العفن الذي ينتشر بصور كبيرة في الدار وتسربات مياه الصرف إلى داخل الغرف والمهاجع وداخل المطبخ ما أوجد بيئة لتكاثر الفطريات في ظل انعدام الوسائل الصحية من تعقيم المكان بالمطهرات الغائبة تماما عن المبنى.
ويتحدث عن التغذية نزيل آخر طالبا عدم ذكر اسمه انهم يعانون من سوء الوجبات المقدمة لهم حيث تتسم وجبات اللحم والدجاج المقدمة لهم بالتعفن لعدم طهوها جيدا واكتشاف عدد من الحشرات أثناء تقديمها بسبب سوء حال المطبخ التي تكثر فيه الفئران والحشرات.
وأضاف أن النزلاء يقاسون الأمرين من توقف الوجبات لمدة تصل لثلاثة أيام بسبب توقف العمال عن العمل نتيجة تأخير صرف مرتباتهم ما يدفعهم لشراء الوجبات الغذائية من الخارج.
وكشف النزيل عن أن عدد الطباخين ثلاثة في الدار وهم يعملون في مجال النظافة وليست لديهم شهادة في الطبخ حسب اعتراف احدهم.
ونوه نزيل آخر إلى أن الملابس المخصصة لنزلاء الدار تعاني القدم والتمزق إذ إن الملابس التي يتم توزيعها مقاساتها غير مناسبة حيث تجد الثوب الواحد يلبسه أكثر من شخص ما تسبب في انتشار الأمراض الجلدية بصورة كبيرة.
وأضاف أن عددا كبيرا من الطلاب يذهبون إلى المقاعد الدراسية وهم يلبسون «الروب» أو الملابس الرياضية نتيجة عدم توفر ثياب خاصة للدراسة، ما يضطر بعضهم لارتداء ثياب غير مقاساتهم في مشهد غير مناسب بطالب يذهب لتلقي العلم.
ويتحدث نزيل آخر عن معاناة عدد من النزلاء البالغ عددهم قرابة ٧٠ نزيلا عن عدم توفر الأسرة والبطانيات إذ ينامون على الأرض وسط لسعات الحشرات إضافة إلى الروائح الكريهة المنبعثة من اللحف بسبب قدمها وعدم غسلها الأمر الذي دفع الكثيرين لطلب لحف وفرش للنوم من خارج الدار حيث وفرتها الأسر لأبنائها النزلاء.
النزيل (س. م) تحدث عن حال الحمامات في الدار حيث يذكر أنها تعاني من الإهمال والتكسر حتى أصبحت مكشوفة وتنعدم فيها الخصوصية فضلا عن الروائح المزعجة التي تبعثها وتسربات مياه الصرف من المواسير المتهالكة إلى داخل الغرف والممرات المجاورة ما زاد من الحالة النفسية السيئة لدى النزلاء الذين طالبوا الإدارة بالنظر في الوضع إلا أنه «لا حياة لمن تنادي»، على حد تعبيره.
وتطرق نزيل إلى سوء الحالة الطبية في الدار قائلا: لا يوجد طبيب مختص بالكشف على النزلاء إذ لا يوجد سوى ممرض يحضر اليهم في الأسبوع مرتين وفي حال ساءت حالة أحد النزلاء المرضية يتم نقله إلى المستشفى.
وشكا نزيل آخر من ازدياد نشاط تهريب الممنوعات مثل الحبوب المنشطة والشمة عن طريق العمال الذين يعملون في الدار حيث يقومون ببيع تلك المهربات على النزلاء وبأسعار كبيرة وجميعهم من جنسيات آسيوية إذ تم القبض على عدد من تلك العمالة الوافدة وبحوزتها الممنوعات من قبل الجهات الأمنية.
ويتحدث عدد من النزلاء عن العزل الانفرادي الذي يقع داخل الدار والذي يخصص للحالات التي تصاب بمرض الجرب أو غيره من الأمراض المعدية، إذ تنعدم فيه مقومات الحياة حيث تنتشر فيه الحشرات والروائح الكريهة إضافة إلى تسربات مياه الصرف الصحي وخلوه من التكييف وسرر النوم ومنع فتح النوافذ به حتى اصبح واقعه النفسي أشد وقعا على المريض من الألم الجسدي.
وكشف نزلاء عن أن إدارة الدار تعاقب عددا من النزلاء الأصحاء في ذلك العزل بقصد تأديبهم ما تسبب في نقل عدد من الأمراض اليهم، مضيفين أن بعض النزلاء يحظون بمعاملة خاصة في كل شيء ما يؤكد توفر الإمكانات.
ويقول عبدالله دغريري (أحد العاملين في الدار سابقا-حارس أمن) «عند مطالبتي بمساواتي مع زملائي الآخرين الذين يعملون ست ساعات وينصرفون فصلت تعسفيا».
«عكاظ» نقلت القضية للمشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان الدكتور احمد البهكلي الذي بدوره أكد أن الهيئة زارت الدار واتضح للهيئة أن الوضع سيئ للغاية بدءا من المبنى المتهالك وصولا إلى سوء الحال في الداخل.
وأضاف: تبين للهيئة سوء أثاث غرف النوم وتهالكه، منتقدا مكان العزل الذي يعاني من الإهمال ويختلط فيه النزيل المصاب بمرض يعاني منه بالفرد السليم، وغياب النظافة في معظم أرجاء المبنى.
وأبان أن عددا من العمال في الدار لا يحملون الإقامة النظامية،
إضافة لسوء التغذية والملابس وغياب الرعاية الصحية.

فيما علل مدير دار الملاحظة الاجتماعية بجازان حسن صوان أسباب تردي الخدمات بأن المبنى مستأجر، مضيفا «يوجد عدد يفوق الـ٦٠ نزيلا يوجد عدد منهم من جنسيات مختلفة»، وعن حال المبنى قال: المبنى مستأجر والمعروف أن المستأجرة غير مرضية لخدمة النزلاء إذ إن الخدمات التي تتوفر للنزلاء حسب الإمكانيات، نافيا وجود حالات لمرض الجرب بين النزلاء.

الاحتفاء بيوم الإعاقة العالمي في تأهيلي جدة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٦ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٨ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/issues/20130118/Con20130118565545.htm

عادل بابكير (جدة)
احتفلت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع قروب رحمة التطوعي ونادي متطوعي جدة باليوم العالمي للإعاقة بمركز التأهيل الشامل بجدة أمس.
حضر الحفل مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي، والمشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، والأمين العام لهيئة الإغاثة الإسلامية إحسان طيب، ومدير شؤون أرامكو السعودية بالمنطقة الغربية (سابقا) نبيل بن أحمد باعشن، ومدير العلاقات العامة بمؤسسة عكاظ للصحافة والنشر عبدالله الحسون، وعدد من المسؤولين ووجهاء محافظة جدة.
واشتمل الحفل على عروض إنشادية ومسابقات حركية وعرض استعراضي للدمى وعروض للجمباز والاسكيت.
وشكر عبدالله آل طاوي مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، الجهات الداعمة لهذه الفئة.
في نهاية الحفل، تم تكريم المشاركين من متطوعين ومتطوعات ورعاة ومسؤولين وتم السحب على سيارتين مقدمتين من مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر.

حقوق الإنسان" لـ العثيمين": امنع الانتهاكات قبل حصولها

المصدر: جريدة الحياة السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://alhayat.com/Details/473985

جازان - يحي الخردلي
كشفت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين عن تعرض بعض النزلاء في دور الملاحظة إلى قضايا عنف ومضايقات، وقالت: «إن البعض أصبح يتناول سموم المخدرات في بعض الدور»، مضيفة: «كيف وصلت تلك السموم إلى دار الملاحظة؟».
وأضافت زين العابدين في تصريح إلى «الحياة»: «عمل وزير الشؤون الاجتماعية ميداني أكثر مما هو مكتبي، والواجب عليه أن يقوم بمتابعة تلك المرافق بنفسه، والكشف عن الأخطاء والانتهاكات والتقصير، وليس الاعتماد على التقارير المكتوبة، والجمعية لا تستطيع الذهاب إلى الدور إلا بموعد مسبق، ما يعني إعطاء الوزارة فرصة لتهيئة تلك الدور قبل زيارة الجمعية».
وقالت: «وزير الشؤون الاجتماعية مسؤول عن أي شخص يلحقه ظلم أو تعدٍ في الدور الاجتماعية، مشيرة إلى أن الجمعية رصدت ملاحظات وتجاوزات وانتهاكات «كثيرة» في حق النزلاء خلال جولات قامت بها الجمعية على عدد من الدور الرعائية للفتيات والأيتام والعناية بالمعوقين في مدن المملكة كافة».

وطالبت بعمل حملات تفتيشية على الدور ومعاقبة المقصرين «إذا كان المسؤولون يستحقون الإبعاد فالواجب إبعادهم باكراً قبل أن تحصل انتهاكات على المقيمين في الدور».

"الاجتماعية" تعفي مدير "ملاحظة جازان"

تفاعلا مع تحقيق عن معاناة النزلاء العثيمين يوجه بنقلهم

خلال ٧٢ ساعة ويتوعد المقصرين

المصدر: جريدة الوطن السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=129287&CategoryID=5

جازان: موسى محرق، عصام عريشي

لم يمض أسبوع على إعفاء وزارة الشؤون الاجتماعية لمدير دار الأيتام في المدينة المنورة على خلفية حادثي حريق، حتى وجّهت "ضربة" ثانية في منطقة جازان حيث أعفت مدير دار الملاحظة الاجتماعية على خلفية تحقيق مصور نشرته "الوطن" السبت الماضي عن معاناة نزلاء الدار، في حين أكد أمير المنطقة الأمير محمد بن ناصر في تصريح خاص لـ"الوطن" أمس، أنه "لا مكان للمتهاونين في أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بيننا"، موجها بإنهاء معاناة النزلاء بأسرع وقت في ظل ما وفرته الدولة من إمكانات.

وفيما أصدر الوزير الدكتور يوسف العثيمين قرارات "عاجلة وفورية النفاذ" بإعفاء المدير وإحالته إلى التحقيق ونقل النزلاء إلى الدار الجديدة خلال ٧٢ ساعة، بإشراف فريق ميداني من ذوي الخبرة والاختصاص، وجه بتكليف مدير ذي إمكانات سواء كان من المنطقة أو خارجها ممن له خبرة جيدة وسمعة حسنة وتبرأ به الذمة، لإدارة الدار موقتا، متوعدا المقصرين بالمحاسبة، مشددا على أن وزارته لن تتوانى في إيقاع أشد العقوبات النظامية، على من يثبت تهاونه أو تقاعسه أو تفريطه في أداء الوظيفة العامة.

في تجاوب سريع لما نشرته "الوطن" عن معاناة نزلاء "دار الملاحظة بجازان"؛ أصدر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين توجيهاته العاجلة وفورية النفاذ بإعفاء مدير دار الملاحظة الاجتماعية بجازان التي يقضي فيها الأحداث السعوديون والأجانب محكوميات شرعية، وإحالته للتحقيق جراء هذا الإهمال والتفريط في المسؤولية.

ووفقا لبيان صحفي صادر من وزارة الشؤون الاجتماعية أمس، جاء فيه إن إصدار العثيمين للأمر الفوري والعاجل، إثر اطلاعه على تقارير تؤكد تردي الأوضاع في دار الملاحظة الاجتماعية بجازان. وتضمن الأمر، التوجيه بسرعة نقل المقيمين بالدار إلى الدار الجديدة التي هيئت بكافة الإمكانات والتجهيزات اللائقة وذلك خلال ٧٢ ساعة، وتشكيل فريق ميداني من ذوي الخبرة والاختصاص للإشراف المباشر على عملية النقل للدار الجديدة، وأن يشخصوا فورا إلى جازان لهذه المهمة، مع تكليف أفضل مدير سواء كان من المنطقة أو خارجها ممن له خبرة جيدة وسمعة حسنة وتبرأ به الذمة وذلك لإدارة مؤقتا لحين إيجاد البديل المناسب للإدارة.

وأكد وزير الشؤون الإجتماعية أن الوزارة إذ توضح ذلك فإنها سوف تحاسب المقصر ولن تتوانى في إيقاع أشد العقوبات النظامية فيمن يثبت تهاونه أو تقاعسه أو تفريطه في أداء الوظيفة العامة.

استشعار المسؤولية

في المقابل، شدد أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر، على ضرورة استشعار المسؤولين لواجباتهم وأدائها على الوجه الأمثل والمطلوب لخدمة المواطنين وعدم التهاون في متابعة شؤونهم وتلبية احتياجاتهم.

وأكد الأمير محمد بن ناصر في تصريح خاص لـ "الوطن" على أن المتهاونين في أداء واجباتهم ومسؤولياتهم لا مكان لهم بيننا. وحول مانشر عن تردي أوضاع دار الملاحظة أوضح، أنه وجه بمتابعة الأمر وإنهاء معاناة النزلاء بأسرع وقت في ظل ما وفرته الدولة من إمكانات، كما طالب الجهات المختصة بسرعة نقل النزلاء للدار الجديدة المجهزة بأحدث التجهيزات ووسائل الترفيه.

وقال أمير جازان" إننا لا نرضى بتعرض تلك الفئة لأي تقصير ومسؤولياتنا النابعة من توجيهات خادم الحرمين الشريفين تحتم علينا بذل قصارى الجهد لتوفير الحياة الآمنة والمستقرة لكل المواطنين.

متابعات "الوطن"

وكانت "الوطن قد نشرت في عدده الصادر يوم السبت ١٢ يناير ٢٠١٣ تقريرا بعنوان "جازان.. معاناة نزلاء "دار الملاحظة" تدفعهم إلى "حقوق الإنسان"، رصدت خلاله جولة "الوطن" صورا عدة من صور الإهمال وأوجه القصور بدار الملاحظة بداية من قدم المبنى وكثرة الموقوفين فيه مقارنة بطاقته الاستيعابية، وكذلك ما يعانيه النزلاء من تهالك بعض مرافق الدار كأبواب دورات مياه النزلاء والنوافذ، الأمر الذي دعا عددا من النزلاء إلى تقديم شكواهم لفرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة رغبة منهم في إنهاء معاناتهم.

وروى خلال جولة "الوطن" السرية في الدار، عدد من النزلاء معاناتهم حيث قال يحيى جابر "نعاني من الأرق حيث إن عدد الأسرة أقل من عدد الأحداث ما يضطرنا إلى انتظار عدد من النزلاء إلى أن يستيقظوا من نومهم، وكذلك انبعاث الروائح الكريهة بالمهاجع لقربها من دورات المياه التي بحاجة لصيانة "سيفوناتها" المتعطلة، ونعاني من رداءة الفرش والبطانيات ولا توجد بالمهاجع تهوية ولا يتم غسلها بالماء والصابون وأدوات التنظيف".

وأضاف سلمان يحيى أن المسؤولين في الدار لا يذهبون بنا إلى المحكمة إلا بعد الطلب الخامس ما يتسبب في تأخر معاملاتنا، وكذلك تقصيرهم في الذهاب بنا إلى المستشفى أوقات المراجعات والاكتفاء بعيادة الدار والتي تفتقد لأطباء متخصصين وخصوصا مع تفشي الأمراض المعدية التي أصابت غالبية الأحداث، حيث إنه لم يسبق لهم أن قاموا بتطعيمنا ولا توجد بالدار ولو غرفة واحدة للعلاج.

حقوق الإنسان تتفاعل

وتجاوبا لرصد "الوطن" أوضح المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان أحمد البهكلي أنه قد تم تكليف وفد من فرع الجمعية لزيارة دار الملاحظة بصورة عاجلة وذلك بعد التنسيق مع عدد من الجهات المعنية تتمثل في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم للوقوف على وضع المدرسة والتي هي أيضا محل شكوى النزلاء، إضافة إلى أن الفرع سيقوم بالتنسيق مع الجهات الأمنية للوقوف على الإجراءات المتبعة والتي تقتضي إنهاء معاملات النزلاء والتأكد من عدم تأخر محاكماتهم.

اعتراف الشؤون الاجتماعية

في المقابل لم يمض يومان على نشر "الوطن" للتقرير، حتى خرج وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله اليوسف، ليعترف برداءة المبنى الحالي لدار الملاحظة بمنطقة جازان، مبررا ذلك بأن المبنى كان حديثا حين تم استئجاره قبل سنوات.

وبحسب اليوسف، فإن "الوزارة سبق ولاحظت الحاجة إلى مبنى جديد، وتم بناؤه، وسينتقل إليه النزلاء خلال أسبوعين"، مضيفا "المبنى الجديد يقع على أرض مساحتها نحو ٤٠ ألف متر مربع، ويتكون من مبنى رئيس ودورين، وخدمات عامة وأربعة عنابر تتسع لنحو ٢٠٠ حدث، بالإضافة إلى ملاعب للنزلاء الصغار وعدد من الملاعب للكبار ومبنى للمدرسة وقاعة للمحكمة، وصالات للزيارة ومطبخ مركزي وعيادة طبية وصالات متعددة الأغراض".

وفيما يتعلق بتفشي الأمراض، أشار اليوسف إلى أن ذلك "عائد لطبيعة المنطقة الحدودية، فكثير من النزلاء غير سعوديين ومتسللون يتم إيداعهم الدار وهم يحملون بعض الأمراض".

وبين أن الكسوة التي تدفع للنزلاء هي كسوة للصيف وتبلغ تكلفتها نحو ٢٠٠ ألف ريال، والشتوية ١٢٠ ألف ريال، بالإضافة إلى أدوات العناية الشخصية والتي تؤمن بشكل دوري، بالإضافة إلى المستلزمات المدرسية من الدفاتر والشنط والأقلام وجميع ما يتطلبه النزيل للدراسة. وعلاوة على ذلك يتم تأمين إعاشة يومية بمعدل ثلاث وجبات ووجبة خفيفة للأحداث، إضافة إلى قيام الوزارة بتوفير مدرسي تقوية للأحداث النزلاء بشكل عام للمساعدة في الدراسة.

وفيما يتعلق بالطلاب الجامعيين، ذكر اليوسف أنهم يمثلون نسبة قليلة، لكون الدار تشمل الأحداث (ما قبل الجامعة)، مبينا أن من يصل إلى سن الجامعة يمكنه التعلم عن بعد في الجامعات السعودية.

حمى الضنك يودي بحياة طالب ويصيب آخر بمكة

المصدر: جريدة اليوم الخميس ٥ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٧ يناير ٢٠١٣م
http://www.alyaum.com/News/art/68784.html

محمد هجرس-العزب الطيب الطاهر-احمد سيف-محمد اسماعيل-رضا جمال - محمد الشريف - العازف بالله طلعت

ثمن عدد من الأكاديميين بالمملكة والقيادات في المجال الإعلامي بالخليج العربي جهود خادم الحرمين الشريفين في ترسيخ أسس ومفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في ثوبها العصري الجديد، مؤكدين أن تعيين ٣٠ امرأة في مجلس الشورى السعودي يعد انتصارا لحق المرأة كشريك رئيسي في صناعة التنمية بالمملكة، كما أعربوا عن تفاؤلهم بأن دول مجلس التعاون الخليجي تسير على الطريق الصحيح نحو تعزيز وترسيخ قيم ومبادئ ومفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

خطوات ملموسة

من جانبها قالت الأديبة والناقدة السعودية الدكتورة ملحة عبدالله، إن المملكة قد خطت خطوات ملموسة على طريق النهضة والديمقراطية بمفهومها الحديث وإن كانت المبادئ الأصلية راسخة في الموروث الإسلامي والعربي، وما الثقة التي حظيت بها المرأة في المملكة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ومكرمته السامية بمنحها العضوية الكاملة في مجلس الشورى بنسبة ٢٠ في المائة من مجمل عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٥٠ عضوا إلا إحدى صور هذه الديمقراطية، ودلالة ذلك القوية على نهج خادم الحرمين الشريفين أن تنال المرأة كافة حقوقها، والنهوض بها لتساهم وتشارك بفاعلية في كافة جوانب الحياة وتنمية الوطن، وبشكل خاص الإسهام في عملية التنمية السياسية، حيث يعد تواجدها في عملية صنع الأنظمة والقرارات إضافة نوعية بما تمتلكه من مؤهلات ومهارات وخبرات مشهود بها وطنيا وحتى عالميا، معربة عن أملها أن تكون المرأة السعودية داخل مجلس الشورى عند حسن الظن بها دائما وتبذل أقصى ما في وسعها من أجل إثبات الذات وأن يكون لها حضور وبصمة ملموسة وإضافة حقيقية من أجل رفع الأداء بالمجلس نحو الأفضل، وبما يسهم في خدمة المواطن، والعمل على معالجة مختلف همومه.

وأضافت: إن عطاء خادم الحرمين الشريفين في مجال تفعيل حقوق الإنسان وتطوير والنهوض بالمواطن هي إنجازات متواصلة الحلقات لا تتوقف ، وجميعها تنطلق من فهم عميق لمبادئ وعقيدة الأمة القائمة على الفهم الصحيح لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تستمد منها مواثيق حقوق الإنسان الحديثة ذاتها قيمها وعدالتها، موضحة أنه لا يمكن لأحد أن يغفل دور خادم الحرمين الشريفين في إرساء مفاهيم وآليات الحوار الوطني داخل المملكة ودعوته وسعيه لتحقيق الحوار بين الأديان والثقافات والتقريب بينها على المستوى الدولي ليحل السلام بدل الحروب والمحبة والتسامح بدل الكراهية والتمييز، وكلها مؤشرات على مدى الحرص لإقرار وترسيخ مفاهيم الحق وإرساء العدل والعمل بدون تفريق ولعلنا نذكر مقولته المشهورة (من حقكم علي أن أضرب بالعدل هامة الجور والظلم).

وأضافت الدكتورة ملحة: إن واقع المملكة اليوم وما شهدته من إصلاحات في عهد خادم الحرمين الشريفين على صعيد مختلف المجالات سواء تحدثنا في مجال الصحة أو التعليم أو الشؤون الاجتماعية أو حتى مكافحة الفساد، فما كل هذه الانجازات إلا صور من تعزيز قدرة المواطنين في الحصول على حقوقهم الإنسانية التي تنادي بها الديمقراطيات الحديثة.

مغالطات باسم الديمقراطية

ومن جانبه رأى الأكاديمي السعودي الدكتور خالد بن عبدالله الربيع، أن الحديث عن ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان يجعلنا نتوقف أمام محطة مثيرة للجدل ، حيث يمكننا أن نرصد من الوهلة الأولى كم الانتقادات التي تم توجيهها إلى المملكة في المحافل الدولية فيما يتعلق بوضع المرأة وخاصة جانب سفرها وقيادتها للسيارة والسكن بمفردها، وربط ذلك بانعدام الحريات السياسية، التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما طال ذلك الحديث عن عقوبة الإعدام، وعقوبات أخرى بحق المشتبه بهم دون اتخاذ ما يكفي من الإجراءات القانونية، وجاءت الانتقادات ضد المملكة من جهات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس وتش. وقال الدكتور خالد الربيع إن المملكة لم تتوقف أمام هذه الافتراءات وواصلت قيادتها الحكيمة طريقها في التأكيد على قناعتها وإيمانها الراسخ بمبادئ حقوق الإنسان، وللتدليل على ذلك قامت بإنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الانسان فى ٢٠٠٤/٣/٩م لحماية حقوق الانسان ومنها الحقوق الاجتماعية والحقوق الاساسية السياسية والدفاع عنه والمساهمة فى بناء مجتمع العدالة والمساواة وسيادة القانون وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية السمحة التى تدعو للتسامح ونبذ الظلم والتطرف وهي أول منظمة اهلية مستقلة وغير حكومية في مجال حقوق الإنسان في السعودية كما ورد بند حقوق الإنسان في المادة الخامسة من القانون الأساسي للمملكة لحماية حقوق الانسان، موضحا أنه من الأهداف الأساسية لهذه الجمعية أيضا تطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية التى لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية من خلال رصد التجاوزات والانتهاكات وتوعية المواطنين والمقيمين بحقوقهم المنصوص عليها وقد شهدت تطوراً إيجابياً ملحوظاً، فى الفترة الاخيرة، الأمر الذي يؤكد في النهاية على القدرة بالرد العملي والبرهان الذي لا يقبل الشك بأن هذه الافتراءات والانتقادات التى تم توجيهها إلى المملكة محض كيد وافتراء، وما الحديث في شأن قيادة المرأة للسيارة وغيرها من المسائل التى يرى دعاة الديمقراطية المعاصرة بأنها من الحقوق الأساسية بالنسبة للمرأة، إنما تمثل بالمملكة مسائل وقضايا مجتمعية وليست قضايا حقوقية، بدليل أنه لا يوجد بالمملكة قانون أو تشريع يمنع قيادة المرأة للسيارة، بل هو شأن يحسمه التوافق المجتمعي.

وأوضح الكتور خالد الربيع أن قرار خادم الحرمين الشريفين بتعيين ٣٠ امرأة كلهن من النخبة الأكاديمية في مجلس الشورى قطع الطريق على كل المزايدين على وضع المرأة بالمملكة، اما بخصوص ما يتعلق بالاعدامات فهذا القصاص يتم من خلال اجراءات قانونية وشرعية وضوابط قد تأخذ وقتا طويلا وليس كما يقولون انها تتم مباشرة من غير محاكمة، مشيرا إلى أنه قد تم مؤخرا انشاء نظام المحاماة الذي لم يكن موجودا، وكذلك نظام الاستئناف الذي لم يكن متاحا في السابق، كما أن نظام المرافعات الشرعية أصبحت تحكمه ضوابط تحدد صلاحيات القضاة والمحاكم والجلسات العلنية، لافتا إلى ما تمتلكه هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من وحدة مستقلة معنية بحقوق الإنسان والتي قد أحدثت بدورها عددا من الإجراءات المعززة لحفظ حقوق الإنسان ونشر ثقافتها بين العاملين في الرئاسة.

أشار الدكتور خالد الربيع لإسهامات المملكة في القرار الذي خرج به المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجي العربي الذي استضافته مدينة جدة ٥ يونيو٢٠١٢ وتلك الصياغة الخاصة بمشروع اعلان حقوق الانسان لمجلس التعاون الخليجي، لافتا إلى جود بعض المعوقات التي تواجهها الجمعية بالاضافة إلى الانتقادات واتهامات لهيئة حقوق الإنسان في السعودية بانها مجرد واجهة إعلامية أمام المنظمات الحقوقية الدولية، وهو ما نفته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وأعلنت بأنها منذ تأسيسها عام ١٤٢٥هـ فقد عالجت ٣٠ ألف قضية في مختلف مناطق المملكة ، وأن للهيئة صوتا ورأيا من خلال تقريرها السنوي لكنها لا تفرض هذا الرأى على الدولة.

أضاف الدكتور خالد الربيع أنه بقراءة متأنية لبعض التقارير الخاصة بأحوال حقوق الإنسان في المملكة نجد أن التقرير الثالث الذي نشرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لعام ١٤٣٣هـ كشف أن هناك تحسنا نسبيا في مجال حقوق الإنسان في الفترة التي يغطيها التقرير ويتفاوت هذا التحسن من مجال إلى آخر ومن جهاز إلى آخر، كما رصد التقرير لواقع حقوق الإنسان في المملكة والتعرف على ما طرأ عليها من تغيرات إيجابية أو سلبية خلال هذه الفترة حيث استخدم منهجية جمع مادته من خلال الشكاوى والتظلمات التي ترد إلى الجمعية والزيارات التفقدية والمقابلات وما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة ومتابعة ما يصدر من أنظمة وتعليمات وما يقترح وما يطبق وما ينفذ منها ، الأمر الذي عكس مدى حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين والقيادة الرشيدة على تعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجالات ، مؤكدة أن المشكلة تبقى في عجز أو ضعف الكثير من الأجهزة الحكومية عن الوفاء بتوجيهات القيادة بحماية وصيانة حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التي تواجههم.

وشدد الربيع على أنه مع الأصوات التي تطالب بضرورة وضع مفاهيم حقوق الإنسان ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية ، معربا عن أمله أن يكون إنشاء مركز قياس الأداء معينا للأجهزة الحكومية على تحسين أدائها ومعالجة تقصيرها في الوفاء بحقوق الأفراد وحمايتها والحد من التجاوزات على هذه الحقوق.

على الطريق الصحيح
من جانبه أكد عبدالمحسن محمد البناي المدير التنفيذي لمؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين قد حققت طفرة كبيرة على طريق ترسيخ قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان، موضحا أن قرار تعيين المرأة في مجلس الشوري بعد أن فتح أمامها باب الوزارات كما الحال في التعليم، يمثل تفعيلا حقيقيا للمبادئ الإسلامية في إفساح المجال أمام المرأة لتكون عنصرا مشاركا وبفاعلية في نهضة المجتمع. وقال البناي: إن حالة الحراك في مفاهيم الديمقراطية ربما تعد سمة مميزة للمجتمع الخليجي في الوقت الراهن وهناك اهتمام كبير من القادة الخليجيين في المساهمة من أجل دفع مسار الحريات إلى الأمام وتشجيع المشاركات الشعبية والجماهيرية من خلال وسائل وشبكات الإعلام الاجتماعي الحديثة، بغض النظر عما يحاول أن يثيره البعض من وجود سلبيات لهذا النوع من شبكات الإعلام الاجتماعي، ولكن ليس من الإنصاف النظر إلى نصف الكوب الفارغ ونترك النصف المملوء، وبالتالي فعلينا أن نعترف بما لهذه الوسائل من شبكات الإعلام الاجتماعي من إيجابيات كثيرة، بل لها ينسب الفضل الأكبر في حالة الحراك التي شهدتها مجتمعاتنا العربية وقيام ما يسمى بثورات الربيع العربي بفعل الفيس بوك والتويتر، الأمر الذي يؤكد أنها كانت جزءا من التطور الديمقراطي في الخليج، مشيرا إلى السمة المميزة لنمط الديمقراطية لدول الخليج العربية مقارنة بغيرها من بقية دول العالم، لافتا إلى أن ذلك تحكمه نظم اجتماعية سواء من خلال القبيلة أو الأسر، كما أنه توجد هناك العديد من قنوات الحوار الأخرى المفتوحة والمباشرة بين الأنظمة الحاكمة في الخليج، كما هناك تأثير واضح لسياسة الأبواب المفتوحة والدروب التي لا يوجد عليها حواجز تمنع الوصول إلى قيادات الوطن، فضلا عن الدور الذي تقوم به المجالس المنتخبة والشورى الخليجية.
وأوضح عبدالمحسن أن السمة المميزة للديمقراطية في الخليج، أنه مجتمع أسري وقبلي تتاح فيه العديد من قنوات التحاور مع الانظمة في الخليج مما يجعلها تختلف عن الديمقراطيات المعتادة عالميا، مشيرا إلى أنه عبر هذه القنوات المتنوعة يتم ابداء المشورة، ضاربا مثالا على ذلك بأنه في دولة الكويت يتم اختيار ولي العهد عن طريق الشورى، وكذلك اختيار الوزراء يكون من خلال جلسة مشاورات مع رؤساء مجالس الامة السابقين والشخصيات العامة، كما تساهم مجالس الديوانيات في الكويت في تشكل الرأي، باعتبارها نوعا من الديمقراطيات، مما يعني أن الديمقراطية تمارس في الخليج منذ أمد طويل ولكن بأشكال مختلفة وهي في طريقها للتطور، خاصة وأن عام ٢٠١٣ سيشهد دستورا جديدا يتم طرحه في قطر، وسيطرح فيه مجلس الأمة الجديد، والذي هو موجود في المملكة والامارات والكويت والبحرين وسلطنة عمان، فهي بداية نقلة، مما يجعلنا نجزم بأن الخليج في طريقه لإحداث نقلة نوعية في مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمفهوم العصري.
وناشد عبدالمحسن وسائل الإعلام العربية المختلفة أن تعي دورها الحقيقي تجاه مجتمعها فلا تصبح معول هدم بل تكون أداة بناء، بحيث لا تظل دائما تتصيد مواطن الزلل والقصور وتسلط الأضواء على السلبيات وتترك باقي الجوانب المضيئة، بل عليها وهي تقوم بدورها أن تفهم حقيقة الرسالة المنوطة بها كبوصلة لتوجيه الأداء للمسؤولين فتشير لهم إلى مواضع القصور بهدف تصحيح المسار وإعادة تصويب ما وقع من خلل لا يهدف الإثارة والبلبلة قدر ما يكون الهدف الأسمى عدم الوقوع مرة أخرى في الخطأ ، وأن يسير ذلك جنبا إلى جنب مع الصورة المضيئة للايجابيات لتكون حافزا للمجتهدين وتعطي المواطن بصيصا من الأمل نحو غد أفضل من الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان.
كيف يرى الإسلام حقوق الإنسان؟ وما التجربة في ذلك؟
ينظر الإسلام إلى الإنسان نظرة راقية فيها تكريمٌ وتعظيم، وهذه النظرة جعلت لحقوق الإنسان في الإسلام خصائص ومميزات خاصَة، مِن أهمِّها شمولية هذه الحقوق فهي سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية. كما أنها عامة لكل الأفراد مسلمين كانوا أو غير مسلمين، دون تمييز بين لون أو جنس أو لغة.ومفهوم حقوق الإنسان لا يمكن اعتباره مفهوما علمياً صارما يخضع في التقويم لمعايير واحدة في كل المجتمعات على اختلاف الزمان والمكان والظروف والأحوال فالحق في الحرية والعدالة والمساواة وهي حقوق أساسية من حقوق الإنسان في العصر الحديث لا تظفر بذات التقدير والوزن في كل المجتمعات ، ولا توضع في نفس الدرجة من حيث الأهمية والأولويات ،إن مفاهيم حقوق الإنسان حتى في الحقوق الأساسية مثل حق الكرامة الإنسانية والمساواة والضمان الاجتماعي. وفى إطار هذا الموضوع كان لنا السؤال: كيف يرى الاسلام حقوق الانسان ؟وما التجربة فى ذلك؟.وفيما يلي التحقيق التالي:
سبق إسلامي

فى البداية أكد الدكتور علي جمعة مفتي مصر، أن الإسلام سبق المواثيق الدولية الحديثة في إقراره حقوق الإنسان وأنها أكثر عمقا وأشد إلزاما ،مشيرا إلى أن للإسلام مِزيةً لم تتوفر لغيره من إقرار تلك الحقوق، وهي أنه لا يرفض أي شيء فيه مصلحة للبشر ويحقق لهم السعادة. بل يسارع إلى الاشتراك فيها.

وأضاف: إن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي قدمت مفهوما متكاملا لحقوق الإنسان ،مشيرة إلى أن نظرة الإسلام للإنسان والتي تُمثل مكوِّنا أساسيا لعقل المسلم ،وهي نظرة منبثة أساسا من نظرة المسلم للكون، وأوضح أن نظرية التسخير هذه كوّنت عقل المسلم بأنه سيِّدٌ في هذا الكون، وأنه عبدٌ للهِ فيه (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)، كما أن الإسلام لا ينظر للإنسان على أنه جزء من الكون كبقية الكائنات، إذ كونه مكرَّما جعله فريدا وحيدا سيدا على قمة الهرم الخلقي من كائنات حيَّة ونباتٍ وجماد، وهذا جعل الإنسان لا تصلح معه المناهج الإحصائية والتطبيقية التي تتعامل معه كمادة فقط لأنه مكوّن من عقل ووجدان وروح ونفس وهذه هي فلسفة الإسلام في بناء الإنسان والتأكيد على منظومة حقوقه التي يجب أن يتمتع بها.

عقل المسلم

وأشار الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر الأسبق وعضو مجمع البحوث الإسلامية إلى أن حقوق الإنسان في الإسلام مستمدة من القرآن الكريم والسنة المطهرة الشريفة، وأن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي قدمت مفهوما متكاملا لحقوق الإنسان، مشيرا إلى نظرة الإسلام للإنسان التي تمثل مكوِّنا أساسيا لعقل المسلم، وهي نظرة منبثقة أساسا من نظرة المسلم للكون، فهو يرى الكون يُسبِّح لله (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) .لذا يرى المؤمن الإنسان سيّدا في هذا الكون متمتعاً بالعقل والعلم وحمل الأمانة، قال تعالى: (ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البَّر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا). ليس هذا فحسب بل سخّر له ما في السماوات والأرض.فنظرية التسخير هذه كوّنت عقل المسلم بأنه سيّد في هذا الكون عبد لله فيه (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) .كما أن الإسلام لا ينظر للإنسان على انه جزءٌ من الكون كبقية الكائنات.

حياة الإنسان

وقال الدكتور ماجد عبد السلام إبراهيم، أستاذ الأديان والتيارات والمذاهب بكلية الدعوة الإسلامية جامعة الأزهر ومستشار وزير الأوقاف : إن الإسلام لم يجعل تلك الحقوق الانسانيةِ والحفاظ عليها مجرد حقٍّ للإنسان بل هو واجب عليه ايضا .وأن الإسلام قد اعطى الانسان عموما ـ كإنسان دون تفرقة بين لون وجنس ودين ـ مجموعةً من الحقوق تحفظ عليه نظرة الإسلام إليه بوصفه سيدا فى هذا الكون، وهذه الحقوق كثيرة جدا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وهى تتنوع بين حقوق الأسرة وحقوق المرأة وحقوق الطفل وغيرها .والإسلام في نظرته لهذه الحقوق لم يعتبرها مجرد حقوق يجوز للفرد أو الجماعة أن يتنازل عنها أو عن بعضها، وإنما هي ضرورات إنسانية فردية كانت أو جماعية ولا سبيل إلى حياة الانسان بدونها حياة تستحق معنى الحياة.

الشرف والعِزة

وأشارت الباحثة الإسلامية الدكتورة خديجة النبراوي قائلة :كثيرا ما يتبجح علينا بعض الحداثيين بأنهم أول من أعطى للإنسان قيمةً وحرّروه من قيود الدين وأصّلوا فيه النزعة نحو الحرية والعدالة .لكن التاريخ يؤكد على أسبقية الإسلام في هذا المجال، وأنه قد أكد أن هناك مجموعةً من الحقوق العامة تتعلّق بحق الفرد كإنسانٍ أوجب مراعاتها، ما لم تتصادم بحق أو حقوق أخرى وهي على أنواع نذكر أهمها: حق الحياة وهو من أكثر الحقوق طبيعية وأولوية.

واهتم الإسلام بحق آخر لا يقِلّ أهمية عن حق الحياة ، ألا وهو حق الكرامة، كما جعل التفكير فريضة إسلامية ، ومن يتدبر القرآن الكريم يجد عشرات الآيات تأمر بالتفكر والتعقل في الأنفُس والآفاق ، فلم يضع الإسلام القيود أمام حركة الفكر السليم الذي ينشد الحقيقة ، ويُثير الشك كمقدمة للوصول إلى اليقين. مبينا :لكل إنسان سوي حق طبيعي في التمتع بالأمن ، فلا يجوز لأيٍّ كان تعكير صفو حياته.

المواثيق الدولية

وأوضحت الداعية الإسلاميَة الدكتورة ملكة زرار أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة ،أن الإسلام كفل للمرأة حماية شرعية وقانونية لن تجدها في القوانين والمواثيق الدولية الحضارية التي تمنّ عليها بمزيد من حقوق لم تصل إطلاقاً إلى جزء ضئيل من حقوق حفظها وأقرّها لها الإسلام ..إذاً الإسلام كرّم المرأة كرّمها تكريماً عظيماً في المجالات كافة. يكفي أن نعلم أن أول نقض لاتفاقية دولية جاء بشأن المرأة، وهو اللجوء السياسي للمرأة دون الرجل تصريحاً لا تلميحاً في سورة «الممتحنة»، وكان ذلك نقضاً لاتفاقية صلح الحديبية بشأن الصحابية أم كلثوم بنت عقبة التي هربت من أهلها وذويها من أثرياء الكفار في مكة ولجأت إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم). نصّت اتفاقية الحديبية على أن من أتى محمداً يتولى تسليمه إلى أهله، وقد نُقضت هذه الاتفاقية بنص شرعي صحيح يُتلى إلى يوم القيامة .

حقوق الإنسان

وقالت الدكتورة الهام شاهين أستاذة العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر: الإنسان في الإسلام له حقوق كفلها الشرع الحنيف سواء كان مسلما أو غير مسلم فالمسلم له حقوق سواءً كان قريبا أو جارا ،والجوار يشمل في البلدة والسكن وفي الدولة أيضا والجوار الإقليمي والعالمي. ومن حقوق المسلم أن تُسلِّم عليه وأن تجيبه وتشهدَ جنازته إذا مات، وأن تحفظ له غيبته وتحب له ما تحبه لنفسك وأن تتواضع له ،وأمّا حُسن الخلق فهو لكل الناس ليس للمسلمين فقط .قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الجيران ثلاث جار له حق واحد وجار له حقان وجار له ثلاثة حقوق، فالجار الذي له ثلاثة حقوق وهو الجار المسلم ذو الرِّحم وله حق الجوار وحق الإسلام وحق الرحم ،والجار الذي له حقان الجار المسلم، له حق الإسلام وحق الجوار ،والجار الذي له حقٌ واحد وهو الجار المشرك فله حق الجوار.عن أبي هريرة قال : قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- : كلُّ مسلمٍ على المسلم حرامٌ : دمه ، وماله، وعِرضه.

رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان لـ اليوم: تطورات ايجابية لكن الانتهاكات مازالت قائمة

وقد رتبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع بعض منظمات الأمم المتحدة مؤتمرا شاركت فيه عناصر من القياديين الذين شهدوا المراحل الانتقالية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وقد أفصحت هذه الخبرات عن أن جميع البلدان التى شهدت هذه التغييرات المفاجئة تعرضت لما تعرضت له بلداننا العربية وإن تفاوتت، فيما بينها الفترات الانتقالية التى استغرقتها فترة التحول فبعضها نجح فى ذلك فى فترة وجيزة وبعضها استغرق سنوات وبعضها نجح وبعضها أخفق، ويضيف عوض قائلا : فى غضون المرحلة الانتقالية التى شهدتها المنطقة العربية حدث تقدم فى مجال الحريات فانتزع المواطنون فى سائر البلدان الحق فى حرية الرأى والتعبير. كما شهدت بعض البلدان تظاهرات لم يكن ممكنا أن تتم لولا الحراك الاجتماعي والسياسي العربى فى بلدان لم يكن متخيلا وصول هذه التظاهرات اليها. كما جرت مبادرات عديدة فى كل البلدان العربية لتحقيق قدر أو آخر من العدالة الاجتماعية ودعم المواطنين الضعفاء فى الوصول الى السلع والخدمات العامة وبادر بعض الدول العربية لتعزيز جهودها لمكافحة الفساد ليس فقط وفقا للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التى انخرطت فيها كل البلدان العربية بالتوقيع والتصديق عدا بلدان ثلاثة وقعت ولم تصدق. كما أسس بعض الدول العربية لجانا وطنية لمكافحة الفساد غير أنه - كما يقول - تواكبت مع هذه التغييرات أنماط سلبية سواء من جانب الحكومات أو من جانب القوى الجديدة البازغة، فعلى مستوى الحكومات تعرض بلد مثل مصر لمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري خلال فترة تولي المجلس العسكري الحكم بعد ثورة يناير ٢٠١١ ، حيث تعرض أكثر من ١٢ الف شخص للمحاكمة أمام القضاء العسكري، وفى الوقت نفسه صدر العديد من أحكام الإعدام لمواطنين لم تتوافر لهم شروط المحاكمة العادلة، وكانت هذه المحاكمة مبتسرة (ضيقة الوقت) حتى تحول دون أى أخطاء، ويلفت رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان الى استمرار التعذيب فى مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز الى جانب تعرض قوانين الطوارئ إما للتأجيل أو الاستبدال بقوانين أخرى تحمل نفس المضمون بأسماء مختلفة.

أما من ناحية القوى الاجتماعية البازغة - الكلام لمحسن عوض - فقد التبس عليها مفهوم التظاهر واستخلاص الحقوق فظهرت أنماط تنطوى على أعمال عنف أو تعطيل مصالح الجمهور دون مراعاة، لأن المطالب يجب أن يسبقها مفاوضات تراعى الأوضاع الاقتصادية التى ندرك جميعا مدى الصعوبات التى تواجهها البلدان العربية التى شهدت التغيير. كما ثارت مخاوف من جانب قوى المجتمع من تراجع حقوق الانسان والأقليات فى ظل تصريحات وفتاوى تنظر بضيق أفق الى الدين بكل رحابته، لكن ما هى وسائل النهوض بأوضاع حقوق الانسان فى المنطقة العربية ؟

يجيب محسن عوض : لقد عقدنا فى المنظمة العربية لحقوق الانسان اجتماعا حول سبل تعزيز حقوق الانسان والحريات العامة فى واقع دستوري متغير شارك فيه عدد من منظمات حقوق الانسان وشخصيات من لجنة حقوق الانسان بمجلس الشورى المصرى وعدد من أعضاء اللجنة التأسيسية المصرية التى قامت بإعداد الدستور وأحد مستشارى الرئيس المصرى بصفته الشخصية وكان الهدف من هذا الاجتماع تعزيز الجوانب الإيجابية التى تتعلق بحقوق الانسان فى الدستور المصرى وسبل تفادى أثر المواد المثيرة للقلق من خلال التشريعات، حيث إن هناك ٨٢ مادة فى هذا الدستور تحيل الى القوانين لإنجازها والأجندة التشريعية وفق تصريحات وزير العدل المصرى المستشار أحمد مكي تضم ٧ قوانين سيتم من خلالها إما أن تتكرس السلبيات أو تتعزز الآثار السلبية لبعض مواد الدستور، وسوف يتم متابعة هذه المسائل فى الدول التى تشهد إعداد دساتيرها، لأنه لا توجد دولة من دول الحراك السياسى والاجتماعى قامت بإعداد دستورها غير مصر حتى الأن وخارج هذه البلدان هناك دستور جديد فى المغرب وتعديلات دستورية فى البحرين وتعهد بتطوير مجلس الشورى السعودى فى ضوء القرار الذى اتخذه خادم الحرمين الشريفين مؤخرا بتخصيص نسبة ٢٠بالمائة من عضويته للنساء وهى خطوة بالغة الأهمية فى التوقيت والدلالة.

وحول قراءته مستقبل الحريات العامة فى العالم العربى يلفت رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان الى أن بالنسبة لحرية الرأى والتعبير فإنه لا يمكن قبول العقوبات السالبة لحريات الصحفيين والإعلاميين. كما أنه لا يمكن تحقيقها فى الواقع الجديد، لأن الإعلام لم يعد إعلام دولة وليس بوسعها أن تؤثر فى الإعلام الالكتروني والإعلام الفضائي.
وفيما يتعلق بالحق فى المشاركة فإنه لابد من العمل بقوة على أن يكون من حق المواطنين أن ينتخبوا «بفتح الياء» أو ينتخبوا «بضم الياء» وتولى المناصب العامة عبر صناديق الاقتراع، لافتا الى أن هناك مشكلتين، أولاهما مشكلة تمثيل المرأة فى الانتخابات المقبلة مثل مصر والنقاش فى هذا الشأن مؤسف حول حول موقعها فى القائمة الانتخابية ورفض فكرة التمييز الإيجابى لصالحها فمع حرمان المرأة من التمثيل السياسي لابد أن تكون هناك مرحلة فيها تمييز إيجابى سواء من خلال الحصة (أي الكوتة) أو من خلال القوائم مثلما حدث فى فلسطين، حيث وضعت المرأة فى مقدمة القوائم، ومن المؤسف أنه بينما يدور الحوار فى بلدن مثل تونس الإنصاف والمناصفة فإن نسبة تمثيل المرأة لم تتعد ١ بالمائة.
ويتوقف محسن عوض الى تمثيل غير المسلمين فى الانتخابات المقبلة فى مصر، مشيرا الى أنه يدور حوار سخيف حول تمثيل الأقباط من خلال المحاصصة وهو أمر - ما يقول - أرفضه مثل ما يرفضه المواطنون الاقباط فى مصر، لأننا جميعا نشترك فى مبدأ المواطنة ومعالجة التمثيل ينبغى أن تتم من خلال نظم تتيح لهم التمثيل المتساوي باعتبارهم جزءا من نسيج الوطن وليس غرباء عنه، لكنه يرفض فى الوقت نفسه دعوات البعض الى تشكيل قوائم مستقلة للأقباط فى ضوء مبدأ المواطنة للجميع،
وأخيرا يكشف عوض عن تطور مهم فى تونس مؤخرا، حيث عقد اجتماع بين الحكومة والاتحاد التونسي للشغل، وتم التوصل الى عقد اجتماعي جديد، لأن الناس بعد عامين من الثورة يشعرون بأن ما تحقق قليل وأن القرية التى اندلعت فيها الثورة لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الواجب وظلت مهمشة مثلما كانت أيام النظام السابق وهو ما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار لتأكيد أنماط العدالة الاجتماعية فى سياق التطورات الراهنة فى البلدان المختلفة

دور الجامعة العربية.

لاشك في أن الجامعة العربية باتت تلعب دورا مهما على صعيد حقوق الانسان كما تقول السيدة إلهام الشجني مدير إدارة حقوق الانسان بالجامعة من خلال اللجنة الدائمة لحقوق الانسان التى تمثل فيها كل الدول الاعضاء باستثناء سوريا التى تم تعليق عضويتهابالجامعة ومنظماتها وهى تجتمع مرتين فى العام مرة فى شهر يناير والثانية فى يونيو ويرأسها حاليا على بن صميخ المرى رئيس اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الانسان وهى تقوم برفع تقاريرها بشكل دورى لمجلس الجامعة العربية خلال الدورتين العاديتين على مستوى وزراء الخارجية فى شهرى مارس وسبتمبر من كل عام وتقول: إن أهم البنود التى تركز عليها هذه اللجنة تتمثل فى :
*الانتهاكات الاسرائيلية فى الأراضي العربية المحتلة ضد الفلسطينين ، وكذلك ضد الأسرى والمعتقلين العرب فى سجون الاحتلال.
*الخطة العربية للتربية على حقوق الانسان.
*الخطة العرية لتعزيز ثقافة حقوق الانسان.
*بالإضافة الى بنودأخرى تطرحها الأمانة العامة للجامعة العربية أو أى من الدول العربية.
وتقوم اللجنة برفع توصياتها الخاصة بهذه البنود لمجلس الجامعة
وتضيف الهام آلية أخرى تتحرك وفقها الجامعة العربية على صعيد حقوق الانسان وهى لجنة حقوق الانسان برئاسة عبد الرحيم العوضى مساعد وزير الخارجية الإماراتي
وسألت مدير إدارة حقوق الانسان بالجامعة العربية عن الخطة العربية للتربية على حقوق الانسان فأجابت تم إعدادها بناء على مقترح تونسى وهى تهدف فى المقام الأول الى إدماج مادة حقوق الانسان فى المناهج التعليمية من المرحلة الابتدائية الى الجامعة وهناك فريق من الخبراء مكلف بمراجعة تقارير الدول فى هذا الشأن ويرفع تقريرها للجنة الدائمة لحقوق الانسان
وحول خطة تعزيز ثقافةحقوق الانسان تقول: إن المغرب تقدم بها وهى تنتهج عدة آليات لتحقيق هذا الهدف من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل وتقوم الدول الاعضاء بتقديم تقرير حول منجزاتها فى هذا الصعيد الى الأمانة العامة للجامعة العربية حتى يتسنى لمختلف الدول الاستفادة من كل هذه الخبرات والتجارب الناجحة فى هذا المجال ويتم إرسال تقريرين أحدهما للخبراء والآخر للأمانة العامة. وتشير إلهام الى أن الجامعة العربية تتعاون فى هذا الصدد مع المنظمات الأقليمية والدولية وقد شاركت فى يوليو الماضى بالعاصمة النمساوية – فيينا فى الاجتماع الحادى عشر والذى ضم الجامعة العربية والأمم المتحدة ومنظماتها التابعة لها وقد صدرت عن هذا الاجتماع وثيقة ختامية تتصمن كافة مجالات التعاون بين الطرفين وفى الوثيقة جزء يتعلق بالتعاون بين الجامعة والمفوضية السامية لحقوق الانسان بجنيف ويعقد هذا الاجتماع بشكل دورى كل عامين . وتضيف إلهام : إن من بين أهم الأنشطة التى تقوم بها الجامعة العربية على هذا الصعيد وضع

استراتيجية عربية لحقوق الانسان لكنها تبدى أسفها الشديد لأنه لاتوجد حتى الان سوى ١١ دولة عربية صادقت على الميثاق العربى لحقوق الانسان من مجموع ٢٢ دولة عربية موضحة أن لجنة حقوق الانسان بالجامعة استعرضت حتى الآن تجربة كل من الأردن والجزائر

الشارع العربي يتساءل: من نصّب الغربي وليا لأمرنا؟

لعقود طويلة، ظل ملف حقوق الإنسان فى معظم دول العالم محل انتقاد بصورة لاذعة من جانب منظمات المجتمع المدني من ناحية، ومن الدول الغربية التى تلقي بظلال أنها صاحبة حقوق الإنسان والأب الروحي للقيم الإنسانية..(اليوم) استطلعت آراء الشارع العربي عن رأيهم حول آلية حقوق الإنسان فى بلدناهم..وإليكم الاستطلاع:

الحاضر الغائب

في البداية، أشار عاطف نجم، مخرج مصرى، أن "منظمة حقوق الإنسان المصرية بمثابة الحاضر الغائب فى المجتمع المصرى" قائلاً : على الرغم من انضمام مصر منذ فترة طويلة جداً إلى العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان إلا أنه حتى الآن لا يوجد تفعيل حقيقى لمنظمة حقوق الإنسان المصرية لأدوارها فى المجتمع المصرى فهى مثل الطفل الصغير الذى يرى ويسمع بكل الانتهاكات والتعديات على حقوق الانسان المصرى إلا أنه لا يقوى على فعل أى شيء .

وأوضح عاطف أن ما يرثى له من حال منظمة حقوق الإنسان المصرية أنها أصبحت أداة فى أيدى السياسيين والأطراف المتنازعة على الحكم حيث إنهم يستخدمونها على حسب أهوائهم ووقتما يشاءون كورقة ضغط فى بعض المواقف السياسية ويتناسون عمداً مواقف أخرى انسانية ولا يلتفتون لها لأنها لن تفيدهم فى صراعاتهم السياسية . قائلاً : وفى النهاية أتمنى أن تصبح منظمة حقوق الإنسان مفعلة بشكل جيد فى المجتمع المصرى وأن تمنح القوة من خلال التشريعات لكى تقوم بالدور الذى أنشئت من أجله ألا وهو الدفاع عن حقوق الانسان فى أن يعيش الحياة الكريمة التى يستحقها. واتفق مع عاطف فى الرأى، عمرو مصطفى طالب ماجستير الإعلام المصرى، الذى أضاف "تدخل الغرب فى بعض الدول بحجة الدفاع عن حقوق الانسان أمر مغلوط لأنه يخفي وراءه أهدافا رأسمالية بعيداً عن الدفاع عن الشعوب وإنما الغرض الآخر هو منع الشعوب من التقدم وبقاء الأوضاع فيها سيئة وأبرز شيء فى افريقيا خصوصا الدول العربية"، واستنكر عمرو محاولات الدول الغربية للتدخل فى شؤون الدول الأخرى تحت مسمى "حقوق الإنسان"، قائلاً "على الدول الغربية التى تناقض نفسها أن تدافع عن حقوق الإنسان أولاً بداخلها قبل أن تبحث عن ذريعة التدخل لتطبيقها فى دولنا بدون أى وجه حق".

ذريعة التدخل الغربي

بينما قال، حسن منصور، طالب الإعلام البحريني، إنه قبل الثورات العربية كان هناك هيمنة من جانب السلطات والحكومات بالتضييق على الشعوب بداعى "حقوق الإنسان"، ولكن عقب الثورات العربية اصبح المواطن العربي يطالب بحقوقه الشخصية والسياسية والاجتماعية. وأضاف حسن: إن الغرب يستخدم حقوق الإنسان كآلة حتى يحاول أن يرسم سمات الديمقراطية والحرية المنقوصة ويطلق عبارات واهمة بين ديموقراطية وحرية شخصية وحرية الرأى والتعبير على الرغم أن المجتمع الغربي نفسه يفتقدها ولديه أدنى سماتها ولكنه يستخدمها كذريعة للحفاظ على مصالحه فى الوطن العربي من جانب، ومحاولة التدخل بداعى "حقوق الإنسان" من جانب آخر. قائلاً: "الغرب يدّعي بوجود ديمقراطية ولكن في الحقيقة شكلية..وليتنا نسترجع من كان يدعم الأنظمة الديكتاتورية".

واتفق مع حسن فى الرأى، الحسين قيسامى، صحافي مغربي، الذى تحدث عن حقوق الإنسان فى المغرب قائلاً: "ذهب العهد الجديد بعيداً في إقرار دولة الحق والقانون على خلاف حقبة سنوات الرصاص مع الملك الحسن الثاني. لا يسعني أيضا أن أكون عديم الاكتراث لبعض التجاوزات في ميدان حقوق الانسان والوضع بعض المرات يستدعي أكثر من وقفة . يلتئم مجلس حقوق الإنسان كل مرة لتقييم الأوضاع والدفع بالمسؤولين إلى تصحيح الأخطاء. في إبان الربيع العربي حاول النظام من مقاربة الوضع بحكمة رغم بعض الانزلاقات".

وأوضح أحمد علي، مدون مصرى، أن العالم الغربي نصب نفسه لرعاية شئون حقوق الإنسان، وفي ذات الوقت تلاعب بالقوانين وتعارض فى قراراته من أجل مصلحته، فهو ذاته يتبنى أقوى منظومة للحماية فى تاريه البشر مع وجود انتهاكات ووصمات عار ..قائلاً "اجعلني أذكّرك بما حدث فى إنجلترا وأزمة وول ستريت وقيام الحكومة الإنجليزية بفض الاعتصام بالقوة..أى دكتاتورية هذا وتنادى مجدداً بالحرية امام العالم العربي؟"، وأضاف أحمد: الانتهاكات الإسرائيلية وقتل الفلسطينيين وحالات الاغتصاب وقتل الأطفال..ألم تحدث تحت مرأى ومسمع العالم الدولي بأكلمه. متسائلاً: ماذا كانت النتيجة باستثناء الشجب والإدانة؟

بينما ترى، أميمة القيزانى، طالبة تونسية، أن بلادها انتفضت فى ثورة الياسيمن من أجل انتزاع حقوق الإنسان للمواطن التونسي، وبعد عامين مازال المواطن يبحث عن أبسط حقوقه، وأضافت: تعاليم الإسلام بها أسمى وأرقى الحقوق لأى مواطن، ولكن عندما تبحث عمن سوف يطبقه سنجد حقوق الإنسان. وقالت أميمة، إن الغرب يسارع دائماً بالحديث عن حقوق الإنسان وفي الوقت ذاته هو يرتكب أبشع الانتهاكات بحقوق الإنسان مثل ما يحدث فى سجن غوانتاموا. وتتمنى أميمة أن تتمكن الثورات العربية من زرع تقاليد فكرية جديدة تحدث تغييرا حقيقيا فى حقوق الإنسان ووضع معايير وإصلاحات ثقافية وأخلاقية لتمهد الطريق للتغيير الحقيقي.

مستشفى خاص بمكة يطالب بـ٧٨٠ ألف ريال لتسليم جثة طفل ..وحقوق الإنسان تتدخل

المصدر: جريدة المدينة السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.al-madina.com/node/427779

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة
تدخل مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة لحل قضية أحد المقيمين الذي تقدم بشكوى حول رفض أحد المستشفيات الخاصة تسليمه جثة طفله الخديج إلا بعد دفعه مبلغ ٧٨٠ ألف ريال مقابل إجراء ولادة قيصرية لزوجته وبقاء طفله مدة ٨ أشهر في الحضانة حيث فوجئ بمطالبته بدفع هذا المبلغ الكبير أوعدم تسليمه جثة طفله لدفنه.
وسبق لوالد الطفل المتوفى أن تقدم بشكوى رسمية لمدير الشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة لم يتم اتخاذ أي اجراء فيها رغم كل محاولاته لتسلم جثة طفله لدفنها.
وأوضح سليمان الزايدي مشرف مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة استغرابه من ضخامة المبلغ المطالب والد الطفل بدفعه من أجل تسليمه الجثة لدفنها.
وأكد أهمية تدخل الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة لمراجعة المعايير التي تعمل بها المستشفيات الخاصة فيما يخص الرسوم وضخامتها والإسراع في التحقيق في الرقم الفلكي لمعرفة الآلية المتبعة في حساب رسوم مثل هذه المستشفيات.
من جهته أوضح فواز الشيخ الناطق الإعلامي للشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة أن أي شكوى يتم تقديمها إلى مدير الشؤون الصحية أو المساعدين يتم تحويلها على الفور إلى لجنة النظر في المخالفات الطبية التي بدورها تقوم بدراسة فحوى الشكوى المقدمة والتأكد من الأوراق وإثباتات الشكوى المقدمة.
وقال إنه في حال طالب المشتكي بحق خاص في الشكوى تقوم اللجنة بدورها إلى إحالة الشكوى إلى الهيئة الشرعية للمخالفات الطبية التي تقوم بالنظر فيها واتخاذ اللازم حسب الإجراءات نافيًا عن وجود تأخير أو تجاهل أي شكوى واللجنة تقوم بأداء عملها على أكمل وجه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد رصد إهمال وتقصير.. العثيمين يعقد اجتماعا عاجلا يوم الإجازة

تسويف مدير ملاحظة جازان" يعفيه من منصبه بقرار وزاري

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.aleqt.com/2013/01/19/article_725780.html

علي آل جبريل من الرياض

في ردة فعل سريعة، أصدر الدكتور يوسف العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية، أمس الجمعة، توجيهاته العاجلة وفورية النفاذ؛ بإعفاء مدير دار الملاحظة الاجتماعية في جازان وإحالته إلى التحقيق، إثر اطّلاعه على تقارير تؤكّد تردي الأوضاع في دار الملاحظة، وإحالته إلى التحقيق جرّاء هذا الإهمال والتفريط في المسؤولية. ويأتي هذا التحرك بعد أن رصدت وسائل إعلام صحافية من خلال تقارير عن عن معاناة نزلاء دار الملاحظة في جازان قبل أسبوعين، ورصدها أيضا صورا عدة من الإهمال وأوجه القصور في الدار. وعلمت "الاقتصادية" من مصادر داخل الوزارة، أن التقرير الذي نشر في إحدى وسائل الإعلام أمس كمتابعة على خلفية تحقيق سابق لإحدى الصحف عن الدار، والذي رصد أيضا المبنى المتهالك وتردي العناية بالصحة والنظافة الذي تسبب في انتشار الجرب بين ١١ نزيلا، واعتراف مدير الدار بالتقصير، الأمر الذي أغضب الوزير، ليتجه من غير المعتاد إلى الوزارة ظهر أمس بعد تدخل جهات عليا في الموضوع، مستدعيا مسؤولي الوزارة ذات العلاقة، ليوجه بإعفاء مدير دار الملاحظة في جازان، ويحيله إلى التحقيق.

من جانبه، أوضح لـ "الاقتصادية"، عبد الله اليوسف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية، أن الوزير كان مستاء من قضية نقص بعض الأشياء في الدار وكيفية طريقة التحرك في التعامل معها، لذا وجه باعفاء مدير دار الملاحظة في جازان. وبالعودة لنص بيان الوزارة الصادر أمس، تضمن توجيه الوزير بسرعة نقل المقيمين بالدار إلى الدار الجديدة التي هُيئت بالإمكانات كافة والتجهيزات اللائقة وذلك خلال ٧٢ ساعة، وتشكيل فريق ميداني من ذوي الخبرة والاختصاص للإشراف المباشر على عملية النقل للدار الجديدة، وأن يشخصوا فوراً إلى جازان لهذه المهمة، مع تكليف أفضل مديرٍ سواء كان من المنطقة أو من خارجها ممّن له خبرة جيدة وسمعة حسنة وتبرأ به الذمة، وذلك لإدارة الدار مؤقتاً لحين إيجاد البديل المناسب للإدارة. وأكّد الوزير العثيمين أن الوزارة إذ توضح ذلك فإنها ستحاسب المقصر ولن تتوانى في إيقاع أشد العقوبات النظامية فيمن يثبت تهاونه أو تقاعسه أو تفريطه في أداء الوظيفة العامة. يذكر أن الدار الجديدة تتسع لـ ١٥٠ مقيماً، وبتكلفة قدرها ٥١ مليون ريال. من جانبه، شدد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، على استمرار الرقابة على هذه الدور الاجتماعية والتي تشمل الجانب الإداري فيها، وصولا إلى البيئة الحاضنة ومحتوياتها، ليحصل النزيل على كامل حقوقه. وأوضح القحطاني، أن الجمعية تراقب هذه الدور الاجتماعية، مشيرا إلى أن لديهم القناعة أن هذه الدور محل اهتمام الوزارة والمسؤولين فيها وعلى رأسهم الوزير. وقال: "لكن من يقطن هذه الدور ليس لهم ملجأ سوى الجهات الرقابية سواء في الوزارة أو الجهات الرقابية ذات العلاقة". وأضاف: "الجمعية قد طالبت بالاهتمام بهذا الموضوعات والحرص على اختيار القيادات القادرة على التطوير والتفعيل ووضع سياسة الوزارة العليا موضع التنفيذ". وطالب رئيس جمعية حقوق الإنسان، بالاهتمام بدور الرعاية الاجتماعية والأيتام من تدريب وتأهيل وكفاءة موظفيها، وتعديل وتبديل وتطوير القيادات الإدارية فيها، والذي وصفه بالأمر "المهم"، والتدريب والمتابعة والرقابة المستمرة تؤدي إلى النتائج المرجوة. وقال القحطاني: "لا شك أن القيادات في الوزارة وفي مقدمتهم الوزير مهتمين بهذا الشأن، لكن لدينا إشكالية في كيفية تنفيذ السياسات، حيث تصدر الأوامر والتعليمات، وفي النهاية لا تنفذ بالشكل اللازم، أو تنفذ بطريقة لا تؤدي إلى تمكين نزلاء هذه الدور من حقوقهم، لذا نحن في الجمعية نراقب، وهناك حراك في الوزارة أخيرا سواء في المدينة أو جازان، وهذا تشكر عليه الوزارة، ونأمل أن يستمر".

صحة مكة تلزم مستشفى خاصاً بتسليم جثة طفل مرهونة بـ٧٨٠ ألف ريال

المصدر: جريدة المدينة الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.al-madina.com/node/427985

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة
تفاعلت إدارة الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة مع الخبر الذي نشرته «المدينة» في صفحتها الأولى عن امتناع أحد المستشفيات تسليم مستشفى خاص بمكة جثة طفل متوفي إلا بعد سداد والده مبلغ ٧٨٠ ألف ريال أتعاب العملية القيصيرية ورسوم بقائه في الحضانة مدة ٨ أشهر قبل وفاته.
ووجه الدكتور حسين غنام المساعد العلاجي لإدارة الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة خطابًا عاجلاً للمستشفى بإسراع تسليم جثة الطفل المتوفي لوالده لدفنه.
وأوضح فواز بن مصلح الشيخ الناطق الإعلامي لإدارة الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة بأن القرار تم إرساله للمستشفى بصفة عاجلة حيث لا يحق لأي مستشفى من احتجاز مريض أو جثة بسبب مبالغ مالية مشيرًا إلى أنه على المستشفى تسليم جثة الطفل لوالده واتباع الطرق الشرعية والقانونية لاسترداد حقوقها عبر القنوات الرسمية.
وذكر إن الخطاب تضمن تحذيرًا لجميع المستشفيات من المخالفة لأنظمة حقوق المرضى أو الجثث لديها بدعوى عدم دفع مبالغ مالية.
وكان مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة تدخل فى القضية بعد تقدم والد الطفل المتوفي بشكوى حول احتجاز جثة طفله المتوفى وعدم قدرته المالية على سداد الرسوم المستحقة.

١,٠٣٦ مليار لتدشين مشروعات صحية جديدة بالعاصمة المقدسة

المصدر: جريدة المدينة الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.al-madina.com/node/427989

إبراهيم جبريل – مكة المكرمة - تصوير/ منصور السندي
اعتبر الدكتور حسين غنام المساعد العلاجي ونائب مدير الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة أن العاصمة المقدسة من أكثر مناطق المملكة اهتماما بتدشين مشروعات طبية جديدة، وقال: إن كلفتها تجاوزت ملياري ريال مؤكدًا حرص إدارته على تغطية كل المدن والقرى والهجر بمراكز صحية متطورة والبدء في نفس الوقت على إنشاء مستشفى الصحة النفسية الجديد بالشرائع.
وأكد في حوار مع «المدينة» حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على علاج غير السعوديين الذين يعانون من أمراض مزمنة كاشفًا عن إنشاء المستشفى الجديد بالحجون نافيًا حسم موضوع مبنى مستشفى النساء والولادة القديم الذي تم إخلاؤه وفيما يلي نص الحوار.

بداية ما هي أبرز المشروعات التي تنفذها المديرية العامة للشؤون الصحية بمكة المكرمة؟ وكم كلفتها؟ ومدة الانتهاء من تنفيذها؟
أولًا وبخصوص المشروعات الصحية الجديدة فقد أولت القيادة الرشيدة الجانب الصحي جلَّ اهتمامها وكان لنا النصيب الأوفر من الدعم إلا محدود برعاية مولانا خادم الحرمين الشريفين في عهده وشهدت العاصمة المقدسة تنفيذ عدد من المشروعات الصحية تفوق تكلفتها مليارين و٣٦ مليونًا.
ومن هذه المشروعات ما تم تنفيذه ومنها ما هو تحت التنفيذ ومن المشروعات الجاري تنفيذها: «مستشفى الملك عبدالعزيز -المرحلة الأولى- مشروع مستشفى الملك فيصل -المرحلة الأولى».
ومن المراكز الصحية مشروع تطوير البنية التحتية لمستشفى النور وإنشاء وتجهيز مركز السكري ومشروع تطوير قسم العمليات بمستشفى النور والمختبر الإقليمي.
يشكو الكثير من أهالي مكة المكرمة من نقص المراكز الصحية في ظل التوسع الجغرافي والنمو سكاني.. فما هي خططكم في هذا الشأن؟
لدينا خطة مستقبلية على مدى السنوات الخمسة القادمة في استحداث المراكز الصحية بمكة المكرمة تشمل كل المحافظات والهجر والقرى التابعة لمكة المكرمة حيث تم إدراج عدد من المراكز الصحية إضافة لمكرمة خادم الحرمين الشريفين لإنشاء وبناء مراكز صحية بالمملكة.
صدرت توجيهات بمعالجة غير السعوديين الذين يعانون من أمراض مزمنة.. فهل بدأ تطبيق تلك التعليمات؟ ومن هم المؤهلون من غير السعوديين للعلاج؟
حكومة خادم الحرمين الشريفين لا تألو جهدا في خدمة من يقيمون على أرض الوطن وبخصوص تطبيق تعليمات علاج غير السعوديين الذين يعانون من أمراض مزمنة، وهذه التعليمات يتم تطبيقها حسب تعليمات بعلاج هذه الامراض مثل (الإيدز – الجذام – الدرن).
أعلنتم عن مشروع مستشفى الحجون.. ماذا عن هذا المشروع وتكلفته ومدة التنفيذ وطاقته الاستيعابية؟
يعلم الجميع ما تشهده المنطقة من ازدياد أعداد المعتمرين والحجاج لبيت الله الحرام في كل عام، وبالنسبة لمشروع مستشفى الحجون الجديد فتبلغ مساحته تقريبًا (١٠,٠٠٠) متر وبسعة (٢٠٠) سرير.
وهناك ٩ مراكز صحية يتضمنها مشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسعة الحرم المكي الشريف وتقع ضمن مستويات الانفاق التي يتضمنها المشروع.
بعد زيارة وزير الصحة لبرجي مستشفى الملك عبدالعزيز والملك فيصل والتي تعتبر من المشروعات التى مرت بفترة من التعثر.. ما أبرز الملاحظات التي رصدها وما هي توجيهاته بخصوصها؟
بالفعل رصدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تعثر استلام المشروع وتم مخاطبة الهيئة بأن التأخير بسبب نقل الخدمات والسنترال والنداء الآلي وتحويل مسارات الصرف الصحي والكهرباء حيث قام الوزير بجولة ميدانية على المرافق الصحية بمكة المكرمة وما يقدم من خدمات طبية وعلاجية وإسعافية والوقوف على المشروعات التي سترى النور قريبًا بمكة المكرمة وتم التوجيه بضرورة الإسراع منها تمهيدا لتشغيلها لخدمة أهالي مكة المكرمة.
هناك تقرير صادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والدفاع المدني بعدم صلاحية مبنى مستشفى النساء والولادة في مكة لأي نشاط بشري وهناك أحاديث عن رغبة الشؤون الصحية بالاستفادة بالمبنى بهيئته الحالية.. ما هو ردكم؟
تم نقل المستشفى إلى مقره الجديد وبدأ التشغيل الفعلي للعيادات بتاريخ ١٤٣٣/٩/١هـ ومن ثم تم استكمال النقل بكل العيادات والأقسام الطبية الأخرى وتم افتتاحه من قبل مولاي خادم الحرمين الشريفين في ١٤٣٣/١٢/٣هـ ولم يتم تحديد مدى الاستفادة من المبنى القديم بهيئته الحالية حيث سيتم الانتهاء من حسم موضوع القديم في حال وضوح الصورة للمشروعات التطويرية التي تشهدها المنطقة.
ما زالت إشكالية نقص الأسرة في مستشفيات العاصمة المقدسة مستمرة رغم الجهود التي تبذلونها لتوفير جميع سبل الراحة للمرضى والمراجعين.. متى ستنتهي هذه المشكلة؟
هناك ٧ مستشفيات تقدم الخدمات الطبية المطلوبة بها معظم التخصصات الطبية الفرعية المطلوبة وهي مستشفى حراء ومستشفى الملك عبدالعزيز ومستشفى الملك فيصل بالشيشة ومستشفى الولادة والأطفال ومستشفى أجياد العام ومستشفى خليص والكامل ومستشفى ابن سيناء الذي كان مخصصا للجذام.

والآن ولتخفيف العبء تم الاستفادة من مستشفى الولادة لنقل الحالات المزمنة من مستشفيات العاصمة المقدسة لمستشفى ابن سينا والاستفادة من تلك الاسرة ونحو ٤٤ مركزًا صحيًا مترامية الاطراف في المراكز النائية خارج مكة المكرمة بالإضافة للمشروعات المستقبلية كمستشفى الشرائع بسعة (٥٠٠) سرير ومستشفى الجموم بسعة (١٠٠) سرير.

في تصريح سابق لوزير الصحة حول مدى إمكانية الاستفادة من مستشفيات المشاعر لخدمة أهالي مكة أرجع الأمر للشؤون الصحية بمنطقة مكة.. فهل لدى إدارتكم توجه للاستفادة منها خاصة أن بعضها تم تجهيزه وفق أحدث الأنظمة؟

مكة المكرمة تشهد الآن نقلة نوعية في تقديم الخدمات العلاجية وذلك من خلال (٧) مستشفيات داخل مكة ومستشفيين طرفيين حيث يتم زيادة عدد الأسرة في مستشفى الملك عبدالعزيز والملك فيصل بعد استكمال مراحل الإحلال بهما وبالإضافة إلى مستشفى النور التخصصي وحراء العام وأجياد للطوارئ وابن سينا ومستشفى الولادة والأطفال وهناك مشروعات جديدة مستشفى الجموم بسعة (١٠٠) سرير حيث تم بدء العمل به إضافة لمستشفى الشرائع بسعة (٥٠٠) سرير.

أما مستشفيات المشاعر خصصت لخدمة الحجاج وضيوف بيت الله لتسهيل أداء فريضة الحج بيسر وسهولة.

ما زالت مكة تفتقد لمستشفى للصحة النفسية ذات إمكانيات عالية تسهم في الاعتناء بهذه الفئة.. فماذا أعدت الإدارة الصحية بهذا الشأن؟

هناك مشروع مستشفى للصحة النفسية بضاحية الشرائع بسعة ٢٠٠ سرير فقط، وننتظر التعميد من وزارة المالية وهناك مشروع مستشفى آخر للصحة النفسية وأيضًا الأمل بين مكة وجدة بسعة ٥٠٠ سرير وتم التنسيق مع أمانة محافظة جدة بشأن الأرض التي سيقام عليها هذا المستشفى.

وما هي ابرز ملامح الإحالات الالكترونية التي بدأتم في تطبيقها وابرز الايجابيات التي رصدتها إدارتكم منذ تطبيق المشروع؟

الإحالات الالكترونية مشروع طموح تحت مسمى برنامج (إحالتي) الالكتروني ويهدف إلى تسهيل عملية التواصل بين المستشفيات للبحث عن إمكانية قبول للحالات المرضية عند عدم توفير سرير للمريض أو عند الحاجة لتخصص في المستشفى المتقبل للحالة وتعبئة النماذج الخاصة بالمرضى ضمن البرنامج وإدخال البيانات الكترونيًا من قبل المختصين بقسم التنسيق الطبي بكل مستشفى ويتم إنشاء إدارة مختصة بكل مديرية تحت مسمى (إدارة أهلية العلاج والتنسيق الطبي) لمتابعة جميع ما يتعلق بإحالات المرض بين المستشفيات الحكومية والخاصة.

وأبرز الإيجابيات للمشروع هو اختصار المدة الزمنية لاستقبال رد المستشفى المستقبل للحالة خلافًا للوسائل التقليدية مثل (الفاكس - الاتصال الهاتفي) والإشراف والمتابعة من قبل الإدارة المختصة عبر البرنامج ومن ثم يتيح للمسؤولين بالمديرية متابعة إحالات المرض وضمان عدم وجود تأخير غير مبرر حرصًا على تقديم أفضل خدمة ممكنة للحالات المرضية .

الحياة
AL HAYAT

حقوق الإنسان" تخفض سقف مطالبها في شأن زواج القاصرات"!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://alhayat.com/Details/474539

جدة - عبدالرحمن باوزير

تنازلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية عن سقف مطالبها لوزارة العدل، مكتفية بطلب تنظيم زواج القاصرات، وأن يكون للقضاء دور قبل استكمال إجراءات الزواج من دون أن تترك للمأذون فقط.

وسبق أن وجهت «حقوق الإنسان» خطاباً لوزير العدل الدكتور محمد العيسى طالبته فيه بضرورة إبلاغ مأذوني الأنكحة بعدم إبرام أي عقد نكاح تكون فيه الفتاة قاصراً، بيد أنها تراجعت عن مطالبها إلى حد طلب تنظيم زواج القاصرات.

وأوضح المتحدث الرسمي نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان لـ«الحياة» أن الجمعية رأت عدم إمكان تطبيق مطلب منع زواج القاصرات، فاكتفت بطلب تنظيم مثل هذه الحالات، مع مراعاة أن يكون للقضاء دور أكبر في اتخاذ القرار من دون أن يترك الموضوع للمأذون فقط.

وقال: «إننا في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومن واقع عملنا منذ ثمانية أعوام لم نسجل سوى حالات قليلة جداً في ما يختص بزواج القاصرات، وكانت هذه الحالات نتيجة لظروف خاصة بأسرة الفتاة القاصرة، كأن يكون ولي أمرها والدها أو أخاها وعنده ظروف صعبة يحاول إيجاد حلول لها من خلال تزويج أخته القاصرة».

من جهته، انتقد المحامي عبدالرحمن اللاحم أداء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية مبيناً أنها لا تتعامل باحترافية عندما تتناول قضايا عدة في آن واحد، مشيراً إلى أن الملفات المختصة بجمعية حقوق الإنسان أصبحت أكبر منها، ومن غير الممكن إدارتها بهذه الطريقة، وأن الحل يكمن في تفرع جمعيات مختصة منها.

وأوضح اللاحم أن عدم تحديد سن للزواج يعود إلى ممانعات شرعية من بعض الجهات الدينية التي تعتقد أن هذا الأمر يخالف الشريعة الإسلامية، معتبراً أن القضية تدخل ضمن المباح ويجوز للدولة أن تقنن المباح كاشتراطها للفحص الطبي قبل الزواج، فالصراع الآن ديني وليس قانونياً.وأكد أن المملكة التزمت بقانون حماية الطفل الدولي ولا بد لها من تحديد سن لزواج الفتيات القاصرات، ومن يحل هذه المسألة هي الجهات التشريعية في البلد، والجهات القضائية لا تشرع بل تطبق القانون.

وتأسفت الكاتبة والمهتمة بشؤون المرأة والطفل الدكتورة أميرة كاشغري في تصريح إلى «الحياة» على خفض مستوى مطـالبات جمـــعية حقوق الإنسان تجاه موضوع زواج القاصرات، مؤكدة أن زواج القاصرات جريمة لا تحتاج إلى أي مزايدات، لأنه إجرام في حق الطفولة، ويجب أن يمنع منعاً صريحاً مع إعلام المختص بذلك. وأوضحت كاشغري أن العبرة في قضية زواج القاصرات ليست بعدد الحالات، ولكن بفداحة التأثير والأثر النفسي والاجتماعي للحالات الحاصلة، مع ضرورة وضع حد لهذه الممارسات المؤلمة والقاسية التي تؤرق المجتمع، معبرة عن خيبة أملها تجاه «المجمع الفقهي» إذ لم يصدروا قرارات حيال زواج القاصرات وأن الوضع بحاجة إلى قانون لا فتوى.

"حقوق الإنسان": ارتفاع حالات العنف الأسري ٤٥٪ بالمملكة

سهيلة حماد: ١٢ حالة وفاة لأطفال طالهم التعذيب

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=129667&CategoryID=3

الدمام: علياء الهاجري

"فرح" طفلة في السابعة من عمرها، لم يكن لها من اسمها نصيب، إذ بدأت فصول قصتها الحزينة بعد انفصال والديها، وذهابها للعيش مع والدها الذي تزوج بأخرى، وجعلها خادمة لزوجته، ليس ذلك فحسب بل تعدى الأمر لمرحلة أن تعذبها زوجة الأب، لتذهب للمدرسة يوميا وهي في حالة نفسية سيئة نتيجة التعذيب اليومي الذي تتعرض له. وزادت الأمور سوءا حين تعاون الأب مع زوجته على تعذيب "فرح" نكاية في والدتها وانتقاما منها، إلى أن اكتشفت إحدى معلمات الطفلة القصة، وسارعت بعلاجها في أحد المستشفيات، وتقدمت ببلاغ رسمي ضد معنفيها وتواصلت مع والدة الطفلة التي استلمتها من الجهات المعنية بعد ثبوت عدم أهلية والدها لرعايتها.

وكشفت إحصائية صادرة عن هيئة حقوق الإنسان ارتفاعا في نسبة العنف الأسري محليا بلغت نحو ٤٥ % الأمر الذي دفع بعض الاختصاصيين والجمعيات الحقوقية إلى الدعوة للقيام بحملة وطنية للتوعية، مطالبين مجلس الشورى بتبني الموضوع والسعي فيه من أجل الحد من العنف الأسري، وحماية النساء والأطفال من جميع أنواع الاعتداء، إذ تتصدّر المرأة حالات العنف بمختلف أشكاله. وأوضح المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية عبدالله السهيل، أن عدد القضايا التي وردت للهيئة خلال العام الحالي كانت ٢٤٢ قضية ما بين عنف أسري وقضايا مالية وإدارية وحقوق مدنية، وأن ٩٥% من القضايا التي وردت للهيئة قد حُلت، معتبرا العنف الأسري ضد المرأة والطفل جريمة تستحق عقاب مرتكبها، موضحا أن إدارته تولي مثل هذه القضايا كل عناية واهتمام، بالتواصل مع أطراف القضية ومحاولة نصرة المظلوم.

وأوضحت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين حماد، في حديث إلى"الوطن" أن العنف ضد المرأة والطفل بدأ ينتشر كثيرا في المجتمعات العربية بشكل عام وللمملكة نصيب كبير من هذه الظاهرة، التي باتت تهدد أمن وأمان الأسرة بشكل كبير، فالعنف ضد الطفل يخالف الفطرة الإنسانية، خاصة إذا صدر من الوالدين، وللأسف فإن القصص التي تجسد تلك المشكلة باتت كثيرة في السنوات الأخيرة. ويصنف العنف ضد الطفل إلى أنواع وأقسام منها العنف الجسدي والنفسي والجنسي، والنوع الأخير لوحظ كثيرا عبر آباء يعتدون على أبنائهم وبناتهم فلذات أكبادهم ولا يخافون الله فيما وهبهم من ذرية، مستغلين براءة الطفل من جانب، وعدم وجود قانون يجرمهم على فعلتهم الدنيئة، ويحاسبهم بما يستحقون لينالوا شر عقاب. وطالبت الدكتورة حماد بضرورة الإسراع في سن قانون يعاقب أصحاب تلك النوعية من الجرائم، ويفرض أشد العقوبات الرادعة ضد كل من ينوي ممارسة العنف بأي شكل من أشكاله ضد المرأة والطفل، جاعلة هذا القانون بمنزلة المخلص للمعنفين من الظلم الذي يعيشونه تحت وطأة معنفهم. وأضافت حماد، أن الإحصاءات الرسمية الأخيرة تشير إلى أن ٤٥% من الأطفال يتعرضون للعنف في حياتهم اليومية بمختلف أنواعه، وباختلاف حالاته من محدود إلى متوسط وكبير.

وبينت أن برنامج الأمان الأسري كشف عن تعنيف ٨٥ طفلا منهم ١٢ طفلا انتهى تعنيفهم بالوفاة على يد الأب أو الأم أو زوجة الأب أو العاملة المنزلية والسائق.

أسرتا "معنفتي ينبع" تطلبان الحماية

شقيقتا "وسام": مهددتان بالضياع.. وأم فهد: سنطرد من بيتنا نهاية الشهر

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=129669&CategoryID=3

ينبع: مخلد الحافظي

طالبت أسرتا معنفتي ينبع "أم وسام"، و"أم فهد" بضرورة توفير حماية حقيقية للأسرتين وحمايتهما من الضياع. وكشفت مشرفة مكتب جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي لـ"الوطن" عن استمرار المكتب في متابعة قضيتي مقتل الطفل وسام، وأم فهد "معنفة ينبع".

وأشارت إلى أن الجمعية عملت على عدة محاور في قضية الطفل وسام، تمثلت في متابعة المسار القانوني للقضية، والعمل على تمكين أخوات وسام من حقهن في استخراج أوراق ثبوتية "بطاقة الهوية الوطنية" حتى حصلن عليها، مع استمرار المتابعة مع الجهات المختصة من أجل نقل كفالة أم وسام إلى ابنتها الكبرى، مع مخاطبة الجهات المختصة لتوفير الحماية للأم وبناتها بعد أن تقدمن ببلاغ مفاده تعرضهن للتهديد من قبل أحد أعمامهن، وتمت مخاطبة الجهات المعنية بالدعم الاقتصادي لتقديم المساعدة الاقتصادية لهن.

أما عن قضية أم فهد فتم تمكينها وابنها من حقهما في استخراج بطاقة أحوال لأن زوجها يحتجز دفتر العائلة الخاص بهم.، كما تمت متابعة المسار التربوي التعليمي من أجل التعاون في تمكينهم من حقهم في الرعاية النفسية والدعم والتوجيه وجرت مكاتبات مع جهات الدعم الاقتصادي نتج عنها تقديم مساعدة شهرية للمرأة من قبل تلك الجهات. وتمت مخاطبة الشؤون الصحية لتمكين الأم من حقها في توفير العلاج الطبي المناسب لحالتها بعد ما تعرضت له من إصابات. وعلى المسار القانوني جرت عدة مخاطبات مع الجهات المختصة لمتابعة سير القضية قانونياً.

وعلى الرغم من ذلك تحدث أبناء الأسرتين "أم وسام" و "أم فهد" لـ"الوطن" مطالبين بالحماية الحقيقية لهم ومنع ما يتعرضون له من تهديدات. وقالت سوسن وسوزان ابنتا أم وسام "قتيل ينبع": إننا في خطر ويجب مراعاة ظروفنا الإنسانية قبل تطبيق الأنظمة، فنحن في خطر ووالدتنا في خطر، لذا يجب حمايتنا وحفظ حقوقنا وأصبحنا مهددات بالضياع والتشرد لذا نناشد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز حمايتنا ومراعاة ظروفنا ونقل كفالة والدتنا إلينا أو إعطائها الجنسية السعودية من أجل أن نعيش آمنين وكفانا ما حدث لنا ومقتل شقيقنا أمام أعيننا.

أما أم فهد "معنفة ينبع" فسردت معناتها لـ "الوطن" قائلة: إن الجهات المعنية لم تنجح في نزع القلق والخوف من قلوب وعيون أبنائها بعد ما قاسوه من عنف، فمنذ عام تقريباً حيث بدأت القضية بشكل رسمي لم يتلقوا أية مساعدة سوى تسكينهم في شقة هم الآن مهددون بالطرد منها لعدم قدرتهم على سداد إيجارها، حيث لا يملكون غير ٨٠٠ ريال يتسلمونها شهرياً من المستودع الخيري وهي بالطبع لاتفي بمطالب أسرة كبيرة. وأضافت: أنا امرأة ضعيفة لا أفقه شيئا في القوانين لذا أريد النظر إليَّ من منظور إنساني، فقد صبرت على زوج شاهدت منه أبشع أنواع العذاب، وكانت النتيجة تشتت أسرة كامله عدد أفرادها ٧ خلال بعد مسيرة حياة زوجية دامت ٢٤ عاماً صبرت خلالها وجاهدت من أجل أبنائي. وتابعت: أخيراً تقدمت بدعوى إلى المحكمه الشرعية أطالب فيها بتسريع طلاقي من زوجي بالخلع من أجل الفكاك منه وأيضا أطالب الولاية وحضانة أطفالي لحمايتهم من المستقبل المخيف الذي ينتظرهم.

ومن جهتها كشفت الدكتورة أمل الكفراوي أخصائية الطب النفسي وعلاج الإدمان لـ"الوطن" أن لجان حماية الأسرة من العنف الأسري والتي تتبع وزارة الصحة معطله وغير موجود أصلا رغم وجود هذا المسمى لدى الوزارة. وأضافت أن تأثير العنف الأسري معظمه يقع على الأطفال. ونجد أن الفرد الضعيف يعتدى عليه بكل الطرق دون أن تكون لديه فرصه

للدفاع عن نفسه أو حقوقه الآدمية التي لابد أن يكفلها له المجتمع، ولذلك ينشأ الأطفال في جو من الاضطهاد والمهانة المستمرة التي تدمر طفولتهم البريئة.

المحكوم عليهم بالإعدام من العراقيين في المملكة أكثر من السعوديين بالعراق

زيباري: جهود لإقرار تبادل السجناء مع السعودية في البرلمان العراقي

المصدر: جريدة سبق الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://sabq.org/QSufde

د ب أ- الرياض:
أعلن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، أن اتفاقية تبادل السجناء بين السعودية والعراق، ما زالت أمام البرلمان العراقي، وأن هناك جهوداً تُبذل لإقرارها.
وأشار زيباري الموجود في الرياض حالياً لحضور القمة الاقتصادية، إلى وجود رغبةٍ مشتركةٍ لتسوية ملف المعتقلين كونه مسألة إنسانية وعاطفية لعائلاتهم.
واعتبر زيباري، لصحيفة "الشرق الأوسط" السعودية في عددها، اليوم الأحد، "إجازة الاتفاقية عبر البرلمان العراقي إطاراً سليماً لمعالجة قضايا المعتقلين السعوديين والعراقيين على حد سواء".
وكان رئيس الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، والسفير العراقي لدى السعودية غانم الجميلي، قد أعلنا الشهر الحالي قرب توقيع السعودية والعراق اتفاق تبادل سجناء.
وأوضح القحطاني أن الاتفاق يشمل مَن حُكِم عليهم بالإعدام، مشيراً إلى أن هناك ثلاثة سعوديين محكوم عليهم بالإعدام في العراق من ١٠٨ سعوديين يقبعون في السجون العراقية، مضيفا أن "عدد المحكوم عليهم بالإعدام من العراقيين في السعودية أكثر من السعوديين في العراق".
من ناحيةٍ أخرى، أعرب وزير الخارجية العراقي عن أمله في فتح المنافذ الحدودية بين البلدين، لأهمية ذلك من الناحية الاقتصادية، وكذلك بالنسبة للمعتمرين والحجاج العراقيين، مشيراً إلى دور السعودية المؤثر في المستوى العربي والإسلامي والدولي.
وقال زيبارى إن "العراق يمد يده دوماً للسعودية وفق المصالح المشتركة والتضامن في كل المسائل".

العنف ضد النساء ظاهرة تستشري في المجتمع السعودي

المصدر: جريدة mbc.net الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
رابط الخبر

(الرياض – mbc.net)
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن ٩٣ % من الزوجات السعوديات، يمارس ضدهنّ العنف من جانب أزواجهن ،وأن ٨٧% من الزوجات المعنفات لم تلجأ إحداهن للشرطة مباشرة لطلب المساعدة وحمايتها من العنف ، وان ٨٤,٧ %من الزوجات المعنفات يطلبن الطلاق. جاء ذلك في الوقت الذي أكدت فيه وزارة الشؤون الاجتماعية ،عن تسجيل ١٧ لجنة للحماية الأسرية تابعه لها لأكثر ١٠٤٩ حالة عنف بين الأزواج العام الماضي، منها ٩٣١ ضد الزوجات و١١٨ ضد الأزواج .
وأشارت الدراسات الإجتماعية الحديثة، إلى أن هناك العديد من حالات العنف من الجنسين لم يصرحن للعاملين بالصحة بمشكلة العنف ضدهن، بل يلجأن للعنف المقابل ضد الزوج أو الزوجة أو الهروب من المنزل.
وعن أهم العوامل التي تدفع الزوج إلى العنف مع زوجته أكدت الدراسة أن أهمها تدني مستوى التعليم والمهنة للزوج، أو معاناته مع البطالة، أو وجود دخل مادي منخفض،أو عدم تكافؤ في المصادر، وتعاطي الكحول والمخدرات، إلى جانب المشاكل والصراعات والضغوط النفسية والفشل والإحباط. كما تنوعت أنواع العنف الشائع و المستخدم ضد الزوجة مابين العنف النفسي أو عنف جسدي قصد به إحداث ألم وإصابات جسديه.
برنامج"الثامنة" مع داود الشريان، يناقش مساء اليوم الواحد والعشرين من شهر يناير الجاري لعام ٢٠١٣م، موضوع "العنف ضد النساء"، وستركز الحلقة على الإحصائيات والأرقام المسجلة، والأسباب التي أدت إلى ذلك، وأنواع العنف، وآلية التعامل مع قضايا العنف، فضلاً عن عرض عدد من الحالات لنساء تعرضن للعنف، وذلك بحضور "أم فهد" المعنفة من قبل زوجها،"أم دليل"والدة قتيلة سحلت حتى الموت من زوجها،ورباب الاجهوري معنفة مكة المكرمة، واستشارية النساء والولادة الدكتورة منى المعنفة من زوجها،يذكر أن الحلقة من إنتاج الزميلتين حنان الزير ومنيرة المهيزع.

أخ يطرد شقيقتيه الجامعيتين ويجبرهما على الإقامة بالحرم !!

اعتدى عليهما بالمواسير والمعاناة مستمرة منذ عامين ونصف!!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.al-madina.com/node/428206

علي يحيى الزهراني - مكة

طرد شاب بمكة المكرمة شقيقتيه الجامعيتين من منزلهما وأجبرهما على الإقامة في الحرم المكي الشريف منذ عامين ونصف وذلك بعد ان عانيتا طويلا من تهجمه واعتدائه عليهما بالمواسير على حدّ قولهما !! .

من جهته قال مصدر مسؤول في فرع جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة: إن الفتاتين تقدمتا بشكوى للفرع لاقامتهما في الحرم المكي منذ سنتين ونصف بعد أن طردهما أخ لهما وأنهما لايتقاضيان إلا ٧٠٠ ريال من الضمان الاجتماعي ، و طالبتا في شكواهما بمساعدتهما لحل مشكلتهما. و أضاف: إن الجمعية ستتعامل مع الشكوى وفق الإجراءات اللازمة لذلك.

تقول الأخت الكبرى: إنهما كانتا تعيشان في أسرة مستقرة قوامها ٥ أفراد، الأبوان وأخ ونحن الأختان

و قد توفي والدنا عام ١٤٢٣هـ وقام برعاية شؤون البيت أخونا الذي كان يحرص على تلبية كل احتياجاتنا.

ولكنه مرض فجأة بانفصام في الشخصية قبل حوالى ٣ سنوات فانقلبت حياتنا رأساً على عقب حيث بدأ يضربنا بالمواسير ويغلق علينا الغرف وأحيانا يتهجّم علينا بعد منتصف الليل، وأمام ذلك لم نكن نجد سوى الهرب من النوافذ!

وقالت الأخت الصغرى إنهما خلال الفترة الأولى كانتا تتخفيان عن الجيران ولكن شقيقهما كان يكسر الابواب ويهددهما إذا لم نعد.

و عند سؤالها عن ما اذا كانتا راجعتا بأخيهما المستشفى قالتا: إن مستشفى أهليًا كبيرًا في جدة أكد معاناته من حالة نفسية نتيجة انفصام مزمن. وبعد أن طردنا شقيقنا من البيت لم نجد ملاذاً آمنًا غير بيت الله الحرام

وقالت الأخت الكبرى: نظرا لطول الفترة ظللنا نتنقل من مكان إلى آخر في الحرم وعندما لاحظتنا مسؤولات الأمن أطلعن على هوياتنا وعرفن أوضاعنا وتركونا.

وحول من يقوم بمساعدتهما قالت: لا أحد ليس لنا إلا ٧٠٠ ريال من الضمان الاجتماعي لأمي منها ٥٠٠ ريال وهي أرملة وعمرها ٧٥ سنة و أنا و أختي مائتا ر يال .

واوضحتا انهما تقدمتا للاوقاف للمطالبة بسكن أو مساعدة و لكنها رفضت كما أن جمعية البر اشترطت عقد إيجار ومن أين لنا ذلك و نحن نسكن في الحرم؟ مشيرتين الى أنهما يلجآن الى النقل الجماعى للخروج من المنطقة المركزية وشراء طعام رخيص.

و عن دراستهما ، قالت الأخت الكبرى: إنها تحمل البكالوريوس في الدراسات الإسلامية و تخرجت منذ ٣ سنوات و قدمت في (جدارة) و لكن لم تحصل على أي وظيفة !! أما أختها الصغرى فتخرجت التيرم الحالى من نفس التخصص مشيرة الى انها تنوى مراجعة مدير جامعة أم القرى عسى ان يعفيها من رسوم الدبلوم التربوي لمساعدتها في الحصول على وظيفة

وناشدت الأخت الصغرى مساعدتهما في البحث عن وظيفة لأختها الكبيرة للخروج من هذه المعاناة

و اختتمت حديثها بالبكاء على حال أخيها وحالهما لعدم تمكنهما من الحصول على سكن مناسب.

غلاء المهور أقصر الطرق إلى العنوسة

فتاة تصرخ: أنقذوني زوجي يكبرني بـ ٣٨ عاماً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130122/Con20130122566540.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)

طفت على السطح في الآونة الأخيرة ظاهرة ارتفاع المهور بشكل مبالغ فيه بين العائلات؛ وهي ناقوس خطر يهدد الشباب بالضياع والفتيات بالعنوسة.

ويأتي تنامي هذه الظاهرة في ظل إصرار أهالي الفتيات على المغالاة ادعاء للتفاخر والوجاهة، واعتبارها دليلا على مكانة العائلة بين طبقات المجتمع.

وتعالت الأصوات المنادية بمساعدة الشباب على الزواج من خلال المؤسسات الخيرية لتأسيس حياة زوجية كريمة بعيدة عن الترف والبذخ، يكون عنوانها البساطة والتيسير لإدخال البهجة والفرحة على قلوب الشباب والفتيات.. بالإضافة إلى توعية أهالي الفتيات للحد من هذه الظاهرة امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم «خير النساء أيسرهن مهورا».

جاءت صرخة (ش. ن) لتكون مسمارا موجعا في خاصرة ظاهرة غلاء المهور حيث تقول: أنقذوني .. فحياتي لا تطاق حيث أصر والدي على تزويجي من رجل يكبرني بـ٣٨ سنة وهو متزوج ولديه أبناء، ولأنه غني اشترط والدي مهرا بلغ ٧٥ ألف ريال، لأني أكبر أخواتي فلم يمانع، ودفع المبلغ، ولم يلتفت أبي لمعاناتي مع رجل يكبرني بهذا الفارق الكبير في السن، وأصبح أبي يطلب نفس المهر من كل من يتقدم لخطبة إحدى أخواتي دون النظر لمقدرته، ويتحجج بمساواتهن بي، فتسرب الخوف لإخواتي من فوات قطار العمر بسبب تعنت أبي وإصراره على المغالاة، كما أنه يرفض الحديث والمجادلة في هذا الأمر.

هاجر الطيب تقف في وجه كل من يرفع مهر بناته، وتدعوه لتقوى الله فيهن، فهو يحرمهن من أمومتهن وفرحتهن بأطفالهن، بلا ذنب منها سوى أنها موظفة، ويخشى الأب ممن يشاركه في راتب ابنته، وينسى أن من يفوتها قطار الزواج سيتحمل ذنبها طوال حياته، ونصحت كل فتاة تتعرض لهذه المعاناة بأن تشتكيه في المحاكم لتوقف الظلم عنها وعن أخواتها مستقبلا وأن تقف بوجهه وتطلب منه حقها الذي يحبسه عنها دون خوف من الله فليس لأيام العمر عودة إن ذهبت سدى وحسرة.

نوف الحربي تصف نفسها بالجوهرة، لكنها لا تريد أن تقدر بالمال بل بالاحترام والتقدير وبزوج صالح بعقله ودينه وخلقه؛ لأنها كنز -على حد تعبيرها-، وأي شي آخر يأتي تباعا فالحياة مشاركة بين اثنين بكل ما فيها من مسؤوليات، وأكدت على دورها في تخفيف الأعباء عن كاهل الرجل وتقدير وضعه وعدم تذمر الفتيات من الظروف التي تتكالب على الرجل من كل صوب وحدب. فالمساندة والتيسير هي الطريق المختصر للمحبة والوفاق والرحمة.

سارة الحارثي تقول «نحن في المدينة المهر من ٢٥ إلى ٤٠ الف ريال وهي مناسبة ولا تعتبر غلاء كما في بعض المناطق الأخرى. إلا أن المشكلة تتمثل في وقوع الرجل في الديون من أجل اثبات أفضلية عائلته والإسراف بكل أشكاله. وبالتالي فالفتاة ليست سببا في ذلك.

وأكدت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان، إن غلاء المهور يتناسب طرديا مع الغلاء المعيشي وارتفاع الأسعار وأن مهر الفتاة لم يعط لها كمنحة بل لتشتري به ما يلزمها من احتياجات.

وفي تعليق للدكتور والمستشار الأسري الأستاذ في الجامعة الإسلامية عدنان خطيري، قال: نحن نعاني من غلاء المهور كأحد أهم أسباب العنوسة، وعلى الآباء أن يعينوا أبناءهم وبناتهم على تحصين أنفسهم بعدم المغالاة في المهور، وأن يتقوا الله في الفتيات فالقضية ليست بيع وشراء بل هي ستر وحياة.

قالت إن الحالات تحال للقضاة لإجازتها أو رفضها

حقوق الإنسان: موقفنا لم يتغير حيال زواج القاصرات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130123/Con20130123566791.htm

عبدالله المقاطي (ظلم)
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ثبات موقفها حيال مسألة زواج القاصرات ومطالبتها بتحديد سن للزواج.
وقالت في بيان إيضاحي أمس الثلاثاء: إنها تابعت ما نشر حول موقفها عن تحديد سن لزواج القاصرات، مؤكدة أن موقفها في مسألة زواج القاصرات لم يتغير من حيث المطالبة بتحديد سن للزواج، وفي حالة وجود حالات تقتضي حاجة القاصر النظر فيها بما يحقق مصلحته، يحال الأمر إلى القاضي لإجازة الزواج من عدمه.
واختتمت الجمعية بيانها بعبارة «هذا إيضاح لما فسر في غير محله حول ما نشر على لسان المتحدث الرسمي باسم الجمعية.»

حقوق الإنسان" تجدد مطالبتها بتحديد سن الزواج

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/23/article803981.html

الرياض - فاطمة الغامدي
جددت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التأكيد على مطالبتها بتحديد سن الزواج للقاصرات. منوها الى مانشر سابقاً في القنوات الإعلامية حول موقفها الرافض لزواج القاصرات، مشددة على مطالبتها بتحديد سن للزواج، باستثناء حالات محددة، مقتصرة على وجود حاجة ملحة تقتضي زواج القاصر، بعد النظر فيها بما يحقق ويخدم مصلحته، شريطة إحالة الأمر للقاضي لإجازة الزواج من عدمه.

حقوق الإنسان: موقفنا من زواج القاصرات لم يتغير

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130123/ln41.htm

الجزيرة - سليمان الظفيري:
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على أن موقفها من مسألة زواج القاصرات لم يتغير من حيث المطالبة بتحديد سن للزواج وفي حالة وجود حالات تقتضي حاجة القاصر النظر فيها بما يحقق مصلحته فيحال الأمر للقاضي لإجازة الزواج من عدمه، جاء ذلك بناءا على ما لاحظته الجمعية من تفسيرات في غير محلها حول ما نشر على لسان المتحدث الرسمي باسم الجمعية حول موقفها من تحديد سن زواج القاصرات.

استنكار صمت الإعلام الغربي عن جرائم الخادمات

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.alyaum.com/News/art/69342.html

حمد جراح - الرياض
كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الدكتور مفلح القحطاني، ادعاءات بعض الصحف ووسائل الاعلام الغربية والتي أعقبت تنفيذ حكم القصاص في الخادمة السيرلانكية التي اتهمت بقتل طفل رضيع مؤخراً، موضحاً أن هذه الحملات المغرضة تفتقد للحياد في التعاطي مع الأمور والمواقف، وبين القحطاني أن مثل هذه الأصوات تختفي أمام اعتداءات الخادمات وجرائمهن التي نسمع عنها ونشاهدها في مجتمعنا بين فترة وأخرى، وقال "عندما أقدمت الخادمة على قتل الرضيع بطريقة بشعة، وعندما أقدمت خادمات أخريات على قتل كفلائهن وأبنائهم لم نسمع هذه الأصوات".
وحول ما أشيع عن عمر الخادمة أوضح القحطاني : "إذا كانت هناك مسؤولية حول العمر، فإنها تعود على بلادها، فدولتها هي من وقعت أوراقها وأثبتت مناسبة عمرها لهذه الوظيفة".
وأشار القحطاني، إلى أن بعض المنظمات والشخصيات تقف في صف الجاني وتهمل الضحية، موضحاً انه تم تعيين محام للخادمة وتمت محاكمتها بالعدل ووفقا للقوانين والمواثيق الدولية في جرائم النفس، وتم الأخذ بعين الاعتبار عائلة الضحية وعائلة القاتلة، لاسيما وان القانون السعودي يتماشى مع الشريعة الإسلامية العادلة.
يذكر أن تعقيب الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الانسان أمس جاء في أعقاب التوضيح الرسمي من المملكة لملابسات القضية والذي فندت فيه بالحقائق الواضحة بعض ادعاءات الهيئات والمنظمات الغربية التي تداخلت مع القضية بصورة تفتقد للحياد، لاسيما أن الخادمة صدقت اعترافاتها بقتلها
في حين ساهمت الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الانسان منذ تأسيسها في حل خلافات ومساعدة والوقوف مع العمالة الأجنبية في المملكة وضمان حقوقها وكان آخرها ما نشرته "اليوم" حول دراسة الغاء نظام الكفيل في المملكة عن العمالة الأجنبية والتي لقيت أصداءً واسعة على كافة المستويات.
يذكر أن الحوادث المتعلقة بالعمالة تمثل مشكلة في ثقافة المجتمع بما تحويه من مفاهيم سيئة، فيما أكدت دراسة نشرت مؤخرا بعنوان "جرائم الخادمات في المجتمع السعودي" أن أكثر من ٩٤ بالمائة من مخالفات الخدم لا يتم إبلاغ الجهات

الرسمية عنها، وتشير الدراسة إلى أن "العفو" و"التغاضي" هو السبب الأول في عدم الإبلاغ، وجاءت جريمة الهروب من المنزل في المرتبة الأولى من جرائم الخادمات وفي المرتبة الثانية جريمة الاعتداء على الأطفال وإيذائهم.

قالت: موقفنا لم يتغير وتصريحات "المتحدث" فسرت بشكل خاطئ

جمعية حقوق الإنسان: مصرون على تحديد سن لزواج القاصرات

المصدر: جريدة سبق الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://sabqgroup.com/node/69457

بدر الروقي- سبق- الرياض:
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: أن موقفها من زواج القاصرات لم يتغير إطلاقاً، مبينة أنها طالبت بتحديد سن لزواج القاصرات.
وقالت الجمعية - في بيان تعقيبي لها على ما أسمته بالتفسير الخاطئ لما نشر على لسان متحدثها الرسمي - تابعت الجمعية ما نشر حول موقفها عن تحديد سن لزواج القاصرات، وتود الجمعية التأكيد على أن موقفها في مسألة زواج القاصرات لم يتغير، من حيث المطالبة بتحديد سن للزواج.
وأضافت في البيان الذي حصلت "سبق" على نسخة منه: وفي حالة وجود حالات تقتضي حاجة القاصر النظر فيها بما يحقق مصلحته، فيحال الأمر للقاضي لإجازة الزواج من عدمه.

رفقاً بالقوارير والرياحين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/23/article803875.html

تركي الدخيل

يقاس تحضّر أي مجتمع بطريقة تعامله مع المرأة. أكبر انعكاس على ثقافة المجتمع يبدو من خلال عادات المجتمع وأساليبه وسلوكه في التعامل مع المرأة.
واسمحوا لي أن أقول بأن مجتمعنا لم ينجح حتى الآن في التعامل التام معها. حين فتح تعليم البنات اعترض من اعترض وقاومهم الملك فيصل بقوته وحسمه حين طلب من المعترضين بأن لا تغيب شمس اليوم وهم في الرياض.
الآن هناك من يحتج على تعيين المرأة في مجلس الشورى. علماً أن المرأة كانت ولا تزال حاضرةً وبقوة في كل المحافل.
والنساء اللواتي دخلن للمجلس هن ممن قدّمن نماذج مشرّفة للمرأة السعودية في العالم وأخص بذلك حياة سندي وسلوى الهزاع وخولة الكريع وغيرهنّ.
على الضفة الأخرى هناك ممارسات تعذيب تجاه المرأة من قبل شرائح من المجتمع.

نشرت جريدة "المدينة" قبل أيام أن:"شاباً بمكة المكرمة أجبر شقيقتيه الجامعيتين على الخروج من منزلهما وأجبرهما على الإقامة في الحرم المكي الشريف منذ عامين ونصف وذلك بعد أن عانتا طويلاً من تهجمه واعتدائه عليهما بالمواسير".

مصدر مسؤول في فرع جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة قال: إن الفتاتين تقدمتا بشكوى للفرع لإقامتهما في الحرم المكي منذ سنتين ونصف بعد أن طردهما أخ لهما وأنهما لا تتقاضيان إلا ٧٠٠ ريال من الضمان الاجتماعي!!

الفتاتان تقدمتا للأوقاف للمطالبة بسكن أو مساعدة ولكن طلبهما رُفض كما أن جمعية البر اشترطت عقد إيجار!

لا أدري عن هذا الشرط الغريب! عقد إيجار من أجل إعطاء دعم لفتاتين مشردتين تسكنان الحرم المكي؟!

المرأة هي الكائن الأرقّ والأنعم وهي الريحانة التي تزين الدنيا، وسعيد أنني دافعت عنها بكتابي "الدنيا امرأة"، كل نماذج التعسف والإهانة التي تكال ضد المرأة وتظلم المرأة بالممارسات التعذيبية والنفسية والتخريبية كل تلك الأمور تصنف على أنها من الجرائم الكارثية التي لا صمت فيها.

أجزم أن المسؤولية الآن تقع على المؤسسات الخيرية وعلى لجان التوعية ومجاميع الإرشاد بالإضافة وقبل كل شيء إلى وقوف المشكلة على المختصين بالتشريع والتقنين!

بآخر السطر فإن دخول المرأة لمجلس الشورى أمر مهم لأنها هي من ستطرح المشكلات المحيطة بها على طاولة النقاش مثل التعنيف وتزويج القاصرات والعضل والنفقة وغير ذلك من المآسي التي تعيشها "حواء السعودية"..

هيئة حقوق الإنسان

غياب آليات تنظيم عملها تسلبها الأهمية

عرائض المواطنين" في الشورى.. تنتظر التّفعيل

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٦ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٨ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/18/article802493.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

عرائض المواطنين هي النافذة الأبرز في إيصال صوتهم لمجلس الشورى وقبل ثلاث سنوات تم فصل «العرائض» من لجنة الإدارة والموارد البشرية المختصة بالأنظمة والعمل والعمال وما شابه ذلك وجعلها هي و «حقوق الإنسان» التي فصلت من لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، في لجنة واحدة سميَّت «لجنة حقوق الإنسان والعرائض».

وتتكرر مضامين العرائض التي أرسلها المئات من المواطنين من مناطق المملكة المختلفة، وتركز على مواضيع التوظيف والإسكان ومعالجة الفقر والشؤون الاجتماعية والضمان وتعديل أنظمة الخدمة المدنية والتقاعد العسكري والمدني وتطوير التعليم وخدمات النقل والخدمات الصحية.

مصدر مسؤول في مجلس الشورى قال ل «الرياض»: ليس لدى المجلس نص نظامي يحدد آلية للتعامل مع العرائض المقدمة من المواطنين، واستدرك المصدر: لكن يمكن التعامل مع العرائض من خلال تبنيها على شكل توصية ضمن تقرير الجهة المعنية بها أو تقديمها من خلال تفعيل المادة الثانية والعشرون والتي تسمح باقتراح أو تعديل نظام قائم.

وأضاف المصدر: غالباً ما تقوم لجنة حقوق الإنسان والعرائض بدراسة المئات من عرائض المواطنين ومقترحاتهم، وتحيل بعضها إلى اللجان المتخصصة لأخذ رأيها بحكم الاختصاص ومناقشة موضوعاتها مع الجهات المعنية بذلك، كما تبين للجنة دراسة المجلس في سنوات سابقة لبعضها وصدور قرار مجلس الوزراء أو مجلس الشورى بشأنها، ولا يزال لدى اللجنة عدد من العرائض والمقترحات ستتم دراستها خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن اللجنة تحرص على وضع الآليات التي تضمن تفعيل الاستفادة من عرائض المواطنين ومقترحاتهم.

لجنة العرائض وحقوق الإنسان تختص بدراسة الموضوعات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، ولها على وجه الخصوص دراسة ما يرد من موضوعات لها علاقة بهيئة حقوق الإنسان ودراسة الموضوعات والأنظمة واللوائح ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وكذلك النظر في العرائض الواردة للمجلس، ومنها حقوق الإنسان الأنظمة أو اللوائح ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وتعديلاتها والاتفاقيات الدولية أو الثنائية أو الإقليمية التي لها بحقوق الإنسان النظر في العرائض الواردة للمجلس وإكمال ما تراه حيالها، وإحاطة مقدمها بما تم بشأنها وأي موضوعات أخرى يرى المجلس، أو رئيس المجلس إحالتها إليها.

وتستعرض «الرياض» عدد من العرائض التي أرسلها مواطنون ومواطنات للجنة حقوق الإنسان والعرائض ولم يعلن ماتم بشأنها، ومن ذلك مطالبة مواطنات بتجنيس زوج وأبناء السعوديات المتزوجات من أجانب بعقد نظامي، ومواطن يطالب بمناقشة حقوق الزوجة الأجنبية المتزوجة من سعودي، والسماح بزواج السعودي المبتعث من أجنبية، ومقترحات لإلغاء شرط التعريف عند استخراج بطاقة الأحوال المدنية للأبناء، وإلغاء شرط استخراج وثيقة إجازة للعسكريين عند السفر خارج المملكة، ومقترح بإعادة النظر في شروط القبول في القطاعات العسكرية وخاصة شرط الطول، ومقترحات للقضاء على ظاهرة التفحيط، والاهتمام بوضع الموظفين وتحسين حياتهم المعيشية.

ومن العرائض التي وصلت للجنة حقوق الإنسان طلب إلغاء الكفالة الغرامية، وتمكين العسكريين من قيادة سيارة الأجرة «الليموزين»، ومنح بطاقة للمقيمين المولودين في المملكة، ودراسة ظاهرة زيادة المتخلفين في الجنوب، وتحليل المخدرات في القضايا الأمنية.

حقوق الإنسان" تدرس التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة بالشرقية

المصدر: جريدة الشرق الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/20/683058

الدمام – هند الأحمد

وافق رئيس هيئة حقوق الإنسان، الدكتور بندر العيبان، على إجراء بحث بعنوان «التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة.. المنطقة الشرقية أنموذجاً»، الذي تقدم به فرع الهيئة في المنطقة الشرقية، ضمن مناشطه لهذا العام.

وثمن عضو مجلس الهيئة والمشرف العام على الفرع عبدالله السهيل، هذه الموافقة الكريمة، متطلعاً إلى تعاون الجهات الخاضعة للدراسة، ومشيداً بأهمية هذه الدراسة، متمنياً لفريق العمل التوفيق والسداد.

وتكمن أهمية البحث الذي سيتم الانتهاء منه خلال ١٢ شهراً في سعيه إلى تقديم إطار واسع حول ظاهرة العنف ضد المرأة، بمفهومها، وأشكالها، وآثارها، وآثارها الاقتصادية على الفرد والمجتمع.

ويغطي البحث معظم المدن الرئيسة في المنطقة الشرقية، أي: الأحساء، والدمام، والخبر، والقطيف، والجبيل، وحفر الباطن، والخفجي، والنعيرية، وبقيق، ورأس التنورة.

ويتكون فريق البحث من مختصين، ومن بعض منسوبي ومنسوبات الفرع، بقيادة المستشارة في الفرع الدكتورة نعيمة الغنام.

حقوق الإنسان تهنيء نواف بنجاح الانتخابات

المصدر: جريدة المدينة الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.al-madina.com/node/428087

تلقى الأمير نواف بن فيصل بن فهد بن عبدالعزيز الرئيس العام لرعاية الشباب تهنئة معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، بمناسبة نجاح العملية الانتخابية للجمعية العمومية للاتحاد السعودي لكرة القدم والتي أسفرت عن انتخابات مجلس إدارتها والتي عكست نجاحا لافتا للصورة المميزة لشباب الوطن.

وقد ثمن سمو الرئيس العام تهنئة معاليه واعتبرها في سياق التفاعل الطيب الذي يجمع قطاعات البلاد بمختلف اهتماماتها ونشاطاتها، مؤكدا سموه أن مساهمة الهيئة في تلك العملية الانتخابية كانت بارزة ومؤثرة وقامت بدور فاعل في كافة مراحلها وحتى نهايتها، وذلك من خلال ترؤس الدكتور هادي بن علي اليامي عضو مجلس الهيئة رئيس لجنة الاستئناف بالاتحاد العربي السعودي لكرة القدم، مما كان لها أبلغ الأثر في محصلة الجدارة والنزاهة التي شهد بها الجميع .

تفعيل حقوق الإنسان" لمعاقي الشرقية

المصدر: جريدة اليوم الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.alyaum.com/News/art/68973.html

علي الغانمي - الدمام

بدأت الهيئة العامة لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية تفعيل وحدة ذوي الإعاقة مطلع العام الجاري، حيث تختص الوحدة برعاية حقوق المعاقين في المنطقة، خاصة أنه توجد العديد من الممارسات السلبية والانتهاكات ضد المعاقين وتعنيفهم داخل بعض المراكز التي من المفترض أن توفر العناية لهم.

من جانبه أكد رئيس وحدة الأشخاص ذوي الإعاقة خالد الهاجري، أن وجود جهة معنية بالدفاع عن المعاقين بالمنطقة أمر ضروري، حيث قامت الهيئة بانشاء أول وحدة لحماية ذوي الإعاقة العام الماضي، وقام فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية باستحداث هذه الوحدة مطلع العام الجاري، وقال" منذ شهرين تقريبا وهو عمر الهيئة نرصد الممارسات السلبية ضد المعاقين في المراكز، ومن الأحداث التي سرعت في إنشاء الهيئة، كانت حادثة طفل عفيف والذي تعرض للإيذاء من العاملين بالمركز".

وأضاف الهاجري "هناك أمور قد لا يراها البعض من انتهاكات حقوق المعاقين مثل مطالبة الجهات الحكومية بتوفير البيئة داخل المؤسسات الخدمية ومنها الجامعات، حيث يتخرج المعاق من الثانوية وحينما يلتحق بالجامعة يفاجأ بأنها غير مهيأة له، أو أن الإدارات لا تتعاون معه في سبيل تسهيل دخول المعاق وخروجه، فيتوجه للوحدة في هيئة حقوق الإنسان للتدخل من خلال المخاطبات التي تجري بين المؤسستين، كذلك قضايا الفصل التعسفي التي قد يتعرض لها المعاقون داخل المؤسسات التي ينتمون لها، بالإضافة إلى أن هناك أنظمة وقوانين خاصة بالإعاقة موجودة بعضها مطبق وكثير منها مهمل".

وأشار الهاجري إلى أن المجلس الأعلى لحقوق المعاقين صدر في عام ١٤٢١ هـ ولا يزال حبرا على ورق، وهذا المجلس لو فعل بشكل صحيح لقضى على ٩٠ بالمائة من نسبة المشاكل التي يعاني منها المعاقون، حيث ان المعاقين في المملكة ضائعون ولا يعلمون إلى الآن المظلة التي ترعاهم، وكل جهة تقذف المعاقين على الجهة الأخرى، ووجود مثل هذا المجلس سيكون المرجع للمعاقين في المملكة والمعني بدراسة الأنظمة والقوانين الخاصة بالإعاقة واصدارها ومتابعة تنفيذها".

وأوضح الهاجري، أن الوحدة بدأت في استقبال الحالات، حيث بلغ عدد الحالات التي استقبلتها الوحدة ٤ حالات، وذلك كون الوحدة حديثة النشأة فإن الأهالي لا يعلمون عنها، ونحن نسعى إلى نشر أعمال الوحدة لكسب ثقة المواطنين من خلال طرح مشاكلهم، حيث تعنى الوحدة بحقوق المعاقين في المنطقة، بالإضافة لتثقيف الأشخاص المعاقين بحقوقهم.

خبراء يستعرضون تجربة المملكة في مجال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130120/Con20130120565880.htm

أحمد الحذيفي (الرياض)
تطلق جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية في البحرين اعتبارا من اليوم ولمدة ثلاثة أيام الملتقى العلمي الثاني للشرطة العربية تحت عنوان «تطبيقات حقوق الإنسان في الأجهزة الأمنية».
وأوضح مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالجامعة خالد الحرفش أن الملتقى الذي سيشارك في أعماله وزارات الداخلية والعدل والإعلام ووزارات وهيئات حقوق الإنسان، ووزارات الشؤون الاجتماعية وهيئات التحقيق والادعاء العام والنيابات العامة والجهات ذات العلاقة في الدول العربية والمنظمات الدولية، يأتي في إطار سعي الجامعة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، حيث تعد قضايا حقوق الإنسان المرتكز الذي تدور حوله جميع برامج الجامعة، وذلك بوصف الإنسان محور الاهتمام ومناط الخطط التنموية التي يحددها مجلس وزراء الداخلية العرب. واستطرد أن جهود الجامعة تتركز في مجال حقوق الإنسان وتؤكد اهتمامها بكل ما يحقق أمن واستقرار المجتمعات ويعود بالنفع على البشرية قاطبة في ضوء حقوق الإنسان التي أكدتها تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف والأنظمة والقوانين العالمية. وأضاف د. الحرفش أن الملتقى يأتي كذلك في إطار تنفيذ الجامعة لتوصيات الملتقى العلمي الأول للشرطة العربية الذي نظمته الجامعة في العاصمة الأردنية عمان في محرم ١٤٣٢هـ. وتابع، أنه سيقدم في الملتقى الذي استقطبت له هيئة علمية متميزة من المختصين والخبراء مجموعة من الأوراق العلمية من مختلف الدول العربية من أبرزها «دور القضاء في حماية حقوق الإنسان»، و«الأجهزة الأمنية العربية ودورها في حماية حقوق الإنسان»، و«بيان دور الدين في المحافظة على حقوق الإنسان»،و«دور الشرطة في صيانة حقوق الإنسان»، و«حقوق المتهم في الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان».

ثلاثة من مستهدفي تفجير قاعدة عسكرية بخميس مشيط ينكرون اعترافاتهم السابقة

الجزائية" تواصل التحقيق مع زعيم وعنصر خلية خططت لاختطاف أجانب وقتلهم وصلبهم على الجسور

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/21/article803423.html

الرياض - عبدالله الحسني
عقدت المحكمة الجزائية المتخصصة صباح امس جلستها لنظر قضية ثلاثة من المتهمين في الخلية (١٤) والتي حضرها المتهمون ووكلائهم ومندوبو وسائل الإعلام المحلية ومندوب من هيئة حقوق الإنسان لسماع أقوالهم فيما نسب إليهم حيث أجمعوا على نفي جميع التهم مشيرين إلى أن اعترافاتهم تمت تحت الإكراه فيما كان رد الإدعاء العام قوله: الإقراران ظاهرهما السلامة ولا يوجد فيها ما يشير الى خلاف ذلك لذا أتمسك بأصل السلامة وعلى الطاعن البينة

واضاف:المتهمان جوابهما مصدق شرعا وردهما ظاهرة السلامة وهو خلاف ذلك لذا أتمسك بأصل السلامة فيما رد احد المتهمين بقوله: الأقوال المنسوبة لي بالتصديق لا يصح تسميتها إقرارا لا شرعا ولا عرفا والإقرار المعتبر شرعا لا بد يكون بطوع المرء واختياره ولم أجد للادعاء العام ردا واحدا على ردي الأول والإلحاقي لا جملة ولا تفصيلا وإنما هي دعوى أخرى زادها على دعواه الأولى واكتفي بما ذكرته في ردي الأول واطلب ان يرد ردا شرعيا.من جهته أرجأ ناظر القضية النظر فيها لجلسة لاحقة لافتاً الى أنه إذا كان للمدعي العام ادلة أخرى فسوف يعاد النظر. وفي رد على طلبات الإفراج من قبل المتهمين اكد ناظر القضية ان القضاة رأوا التريث في اطلاق سراحهم في الوقت الحاضر وسوف ينظر فيها خلال الجلسات اللاحقة.

الجدير بالذكر ان خلية ال (١٤) متهمون بالمشاركة بالاتفاق في الإعداد لتنفيذ عملية إرهابية تستهدف تفجير قاعدة عسكرية بخميس مشيط ومواقع يقطنها رعايا أجانب، وإيواء المطلوبين أمنياً والتستر عليهم ومساعدتهم في التنقل من مكان لآخر، وتجنيد عدد من الأشخاص لخدمة التنظيم الإرهابي، ودعم التنظيم الإرهابي مادياً وإعلامياً، وحيازة الأسلحة والذخائر والمتاجرة فيها والتدرب على استخدامها بقصد الإفساد والإخلال بالأمن، وإنشاء معسكر لتدريب أفراد الخلية على الإعداد للقتال.

كما شهدت المحكمة الجزائية المتخصصة مثول زعيم الخلية (١٦) وأحد المتهمين الذين يواجهون تهمة التخطيط لاختطاف رعايا أجانب وقتلهم ثم صلبهم على أحد الجسور وتصوير ذلك إضافة إلى التخطيط لتسميم مياه الإسكان الخاصة بالرعايا الأجانب المعاهدين أو المسابح الخاصة بهم ووضع السم في سياراتهم ومداخل منازلهم وكذلك دعم التنظيم عسكريا عبر الشروع في إنشاء معسكرات تدريب استعدادا للأعمال الإرهابية التي كانوا ينوون تنفيذها داخل المملكة.وقد طالب زعيم الخلية الذي يواجه اكثر من ثلاثين تهمة مهلة لإعداد اجابات على ما نسب اليه وقوبل طلبه بالقبول من ناظر القضية فيما قدم المتهم العاشر إجاباته مكتوبة على التهم الموجه ضده عبر محاميه والتي أنكر فيها بعض التهم فيما كان رد المدعي العام أتمسك بما جاء في لائحة الدعوى وأطلب الرجوع لها لما تتضمنه من أدلة.ويواجه زعيم الخلية (١٦) تهمة أبرزها إنشاءه وتزعمه خلية إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي في المنطقة الجنوبية تسعى لتحقيق أهداف التنظيم الإرهابي واشتراكه في إنشاء خلية إرهابية بمحافظة جدة تابعة للتنظيم هدفها القيام بأعمال إرهابية واشتراكه بطريق التحريض والتستر والتواطؤ في عدة عمليات إرهابية بعلمه أثناء إقامته مع أعضاء التنظيم وكذلك التخطيط لاغتيال شخصين من كبار رجال الدولة والشروع في تفجير سفارات دول أجنبية ومبنى قوات أمن الطوارئ بإضافة لارتباط عضوي تنظيم القاعدة الإرهابي اللذين قتلا في مواجهة أمنية بمحافظة الطائف بقائد التنظيم الإرهابي الهالك عبدالعزيز المقرن وأنه أمرهما بالقيام بعملية إرهابية في جدة تتمثل في اقتحام مسلح لإحدى الشركات والمجمعات السكنية وقتل بعض من فيها وخطف بعضهم كرهائن على غرار العملية الإرهابية التي تمت بالخبر. كما ضمت لائحة التهم عدداً من التهم من تحريض وتمويل وتستر وحيازة اسلحة بقصد الإفساد والاعتداء والإخلال بالأمن وتمويل الإرهاب والعمليات الإرهابية.

التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في الشرقية

المصدر: جريدة البلاد الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=118325

الدمام - حمود الزهراني

وافق وبارك معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان على بحث بعنوان (التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة ..المنطقة الشرقية أنموذجاً) والذي تقدم به فرع الهيئة في المنطقة الشرقية ضمن مناشطه لهذا العام، وذلك لدراسة التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة سنوياً على قطاعات الدولة المختلفة في المنطقة الشرقية، وقد ثمن عضو

مجلس الهيئة والمشرف العام على الفرع الأستاذ عبدالله بن صالح السهيل هذه الموافقة الكريمة، وتطلع إلى تعاون الجهات الخاضعة للدراسة، كما أشاد باهمية هذه الدراسة، متمنياً لفريق العمل التوفيق والسداد. هذا وتكمن أهمية البحث الذي سيتم الانتهاء منه خلال ١٢ شهراً بمشيئة الله، من خلال السعي إلى تقديم إطار واسع حول ظاهرة العنف ضد المرأة، مفهومها، أشكالها، آثارها، وتحديداً آثارها الاقتصادية على الفرد والمجتمع.

القضاة يُرجئون طلب إطلاق سراحهم إلى الجلسات اللاحقة

ثلاثة متهمين بخلية الـ ١٤" ينفون التهم.. والادعاء العام يكتفي بالرد السابق

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130122/fe11.htm

الجزيرة - سعود الشيباني:
أرجأ ناظر قضية خلية الـ(١٤)، إطلاق سراح ثلاثة متهمين بالانضمام للخلية لجلسات لاحقه بعد الاتفاق مع القضاة ناظري القضية. وقال القاضي إن القضاة رأوا التريث في إطلاق سراحكم في الوقت الحاضر، وسوف ينظر فيها خلال الجلسات اللاحقة، وكان ثلاثة متهمين طالبوا بإطلاق سراحهم أثناء تداول جلسة أمس الأحد في المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض.
وأجمع المتهمون الثلاثة نفيهم لجميع التهم الموجهة لهم والتي صادقوا عليها شرعاً بعد انتهاء التحقيق معهم، وأكد المتهمون أنهم اعترفوا بالإكراه، وطلب ناظر القضية من الادعاء العام الرد على ما نفاه المتهمون، فيما اكتفى بالاطلاع..
وقال: لم أجد في رد المتهمين ما يحيلني عن الجواب السابق، لذا فإنني أكتفي به. وأضاف الادعاء العام لمتهميْن أن جوابهما مصدّق شرعاً، وردهما ظاهرة السلامة وهو خلاف ذلك، لذا أتمسك بأصل السلامة وعلى الطاعن البينة.. وقال متهم إنني أُصادق على ما قرره وكيلي. وفي سياق المرافعات التي حضرها ثلاثة متهمين ووكلاؤهم والادعاء العام ومندوبو وسائل الإعلام المحلية، ومندوب من هيئة حقوق الإنسان، قال ناظر القضية لجميع المتهمين: إنني لا ألقنكم الحجة ولكن يُمكن لكم اختيار ما تريدون.
وقال متهمٌ إن الأقوال المنسوبة له بالتصديق لا يصح تسميتها إقراراً - لا شرعاً ولا عُرفاً -، والإقرار المُعتبر شرعاً لا بد أن يكون بطوع المرء واختياره، مؤكداً خلال حديثه للقضاة أن الاعتراف أُخذ منه بالإكراه، مضيفاً: لم أجد للادعاء العام رداً واحداً على ردي الأول والإلحاقي لا جملة ولا تفصيلاً، وإنما هي دعوى أخرى زادها على دعواه الأولى، وأكتفي بما ذكرته في ردي الأول، وأطلب أن يرد رداً شرعياً. يُذكر أن خلية الـ (١٤) متهمون بالمشاركة بالاتفاق في الإعداد لتنفيذ عملية إرهابية تستهدف تفجير قاعدة عسكرية بخميس مشيط ومواقع يقطنها رعايا أجانب، وإيواء المطلوبين أمنياً والتستر عليهم ومساعدتهم في التنقل من مكان لآخر، وتجنيد عدد من الأشخاص لخدمة التنظيم الإرهابي، ودعم التنظيم الإرهابي مادياً وإعلامياً، وحيازة الأسلحة والذخائر والمتاجرة فيها والتدرب على استخدامها بقصد الإفساد والإخلال بالأمن، وإنشاء معسكر لتدريب أفراد الخلية على الإعداد للقتال.

د. العيبان يشكر خادم الحرمين على تمديد خدمته رئيساً لهيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/23/article804019.html

الرياض نايف آل زاحم

رفع معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بالغ شكره وعظيم امتنانه لمقام خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- على الثقة الملكية الغالية بصدور الأمر الملكي الكريم بتمديد خدمته رئيساً لهيئة حقوق الإنسان لأربع سنوات قادمة، ودعا العيبان الله سبحانه وتعالى أن يوفقه في مواصلة أداء هذه الأمانة على الوجه الذي يرضي الله عز وجل، ثم يرضي خادم الحرمين الشريفين، وبما يحقق تطلعاته السامية، وآماله الكبيرة التي يحرص-ايده الله-عليها في ضوء الأهداف الإنسانية النبيلة التي رسمها لهذا الوطن العزيز وشعبه الوفي ليعيش متمتعا بالأمن والرفاه وبما يحقق العدالة والمساواة لكل من يعيش على ثرى هذا الوطن الطاهر في ظل تحكيم كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وختم حديثه بالدعاء للمولى عز وجل أن يحفظ الله خادم الحرمين الشريفين وان يمده بعونه وتوفيقه ويديم عليه موفور الصحة والعافية، وان يحفظ لهذا الوطن العزيز أمنه وازدهاره ورخاءه في ظل قيادته الرشيدة.

"حقوق الإنسان" تلتقي رئيسها.. وإبلاغ كل منهم بناظر قضيته

"جزائية" القطيف تؤجل محاكمة ٤٠ متهماً في "الشغب"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://sabqgroup.com/node/69521

سبق - الدمام:

أجّلت المحكمة الجزائية في محافظة القطيف النظر في قضايا ٤٠ متهماً بإثارة الشغب إلى الأسبوع القادم، دون أن يتم فتح محضر للجلسة، بعد أن أبلغتهم في وقت سابق بموعد المحاكمة "العلنية".

وقالت مصادر "سبق": "تم الاتصال بالمتهمين كافة، الذين كانوا قد مُنِحوا موعداً للجلسة القضائية، وتم إبلاغهم بالتأجيل، ولم يحضر سوى متهم واحد فقط تعذر الاتصال به من الموظفين في المحكمة".

وأضافت المصادر: "تم إبلاغ كل متهم بالمكتب القضائي الذي سينظر القضية وناظرها".

وأكدت المصادر أن المحكمة كلّفت خمسة قضاة للنظر في ملفات المتهمين قضائياً، بعد أن وجّه المدعي العام تهماً للمتورطين، أبرزها التجمعات غير المشروعة، وعرقلة حركة المرور داخل الأحياء، وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة، وحيازة أسلحة نارية بصفة غير مشروعة، والتحريض عبر مواقع التواصل الاجتماعية، وبث بعض الشائعات.

وذكرت المصادر أن جميع المتهمين في هذا الملف مفرج عنهم، ويقدر عددهم بـ ٦٢ متهماً، صدر بحق بعضهم أحكام في الفترة السابقة، لم تتجاوز ستة أشهر، وتم الاكتفاء بالمُدة التي قضاها المتهمون في السجن، وكانت متطابقة مع منطوق الحكم القضائي.

ووُجد في المحكمة الجزائية أمس عضو من هيئة حقوق الإنسان، واجتمع مع الشيخ أحمد الجعفري رئيس المحكمة الجزائية بالقطيف.

وكانت محافظة القطيف قد شهدت خلال العامين الماضيين أحداثاً أمنية، بينها إطلاق نار، إضافة إلى مظاهرات، أُثير خلالها الشغب؛ ما أدى إلى مقتل عدد من المواطنين ورجال الأمن، والاعتداء على مقار حكومية وخاصة، ودوريات أمـــن.

ونجحت الجهات الأمنية في إلقاء القبض على بعض المتورطين في تلك القضايا.

كما أعلنت وزارة الداخليــة قائمة مطلوبين مكونــة من ٢٣ شخصاً، أُلقي القبض على بعضهم، فيما قُتل آخرون خلال مواجهات أمنية، وبادر بعضهم إلى تسليم أنفسهم، وأُفرج عنهم في العفو الذي صدر عن السجناء في شهر رمضان الماضي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الخبر.. "وكالة" تحرم ٨ شقيقات ميراثهن

المحكمة تؤجل القضية ٨ مرات بسبب تغيب الخصم

المصدر: جريدة الوطن السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=129276&CategoryID=3

الرياض: عبير العمودي

تنظر محكمة الخبر حالياً في قضية ثمان فتيات إحداهن معاقة عقليا وجسديا، بعد صدور وكالة شرعية بأسمائهن لا يعرفون عنها شيئاً منذ عام ١٤٢٣، تنص على توكيلهن شقيقهن الأكبر بالتصرف في حقوقهن الشرعية من إرث والدهن المتوفى في عام ١٤١٠.

وجاء في الوكالة أنه تختص بالبيع والإفراغ ونقل الملكية وقبض الثمن، واستلام أجرة المحال التجارية وحق السحب النقدي من حساب المورث. وأكدت الشقيقات في دعواهن عدم وجود أي علاقة لهن بتلك الوكالة التي يتصرف بها شقيقهن في ميراثهن عن أبيهن، وأوضحن أنهن كن يرفضن توكيل شقيقهن من الأساس لثقتهن التامة بأنه سيحرمهن من حقوقهن، ولم يقمن بتوكيله على ذلك ولم يحضرن أصلا لكاتب العدل لإقرار الوكالة التي معه وأن الوكالة مزورة وغير صحيحة جملة وتفصيلا. هذا وقد أجلت المحكمة النظر في القضية بسبب تهرب الأخ المذكور لثماني جلسات متتالية. ويقول الوكيل الشرعي للفتيات المستشار القانوني مفلح بن حمود الأشجعي لـ"الوطن": إن الشقيقات فوجئن بصدور وكالة شرعية بأسمائهن منذ عام ١٤٢٣، تنص على توكيلهن شقيقهن الأكبر التصرف بحقوقهن الشرعية من إرث والدهن. وتابع: بعد دراسة أوراق ومستندات موكلاته تبين صدور وكالة جماعية بأسمائهن بتاريخ٣ رجب ١٤٢٣، من أحد كتاب كتابة العدل بمنطقة الحدود الشمالية "أحتفظ بنسخة من الوكالة" تنص على تفويض شقيقهن الأكبر بالتصرف في أملاك المورث، بينما موكلاته أكدن أنهن لم يوكلن شقيقهن. وأشار الأشجعي إلى أن التزوير يعرف في القانون على أنه: تغيير الحقيقة في محرر مع اقتران استعمال المحرر المزور بالقصد الجرمي فيما زور من أجله وأن يترتب عليه إلحاق الضرر بالغير. وقال: هذا بالضبط ما حدث مع موكلاتي الثمان.

وختم الأشجعي حديثه بمناشدة موكلاته لجهات الاختصاص كل فيما يخصها إنصافهن ومعاقبة من يقف خلف حرمانهن من أبسط حقوقهن الشرعية في إرث والدهن والذي تقدر تركته بأكثر من ستة ملايين ريال ما بين أملاك ثابتة ومنقولة وعقارات في عدد من مناطق المملكة ومحال وعمارات تجارية وأسهم في عدد من الشركات المدرجة في سوق الأسهم،وما تزال أسهم وأملاك أخرى لوالدهن مجهولة المصير بالنسبة لهن، وقد تسببت الوكالة في بيع الشقيق الأكبر أملاكا ثابتة وعقارات للأب في إحدى مناطق المملكة الشمالية، إضافة إلى أسهم في إحدى الشركات ما يزال مصيرها مجهولا، ومحلات تجارية تم تحويلها إلى اسم الأخ الأكبر، ومحال تجارية ما يزال يأخذ إيراداتها وإيجاراتها منذ وفاة والدهن حتى اليوم.

وبسؤال أحد كتاب العدل -رفض ذكر اسمه- عن إجراءات عمل الوكالة الشرعية، قال: كان على الفتيات التواجد عند كتابة الوكالة بحضورهن الشخصي والتعريف بهن أما كاتب العدل، وعليه التأكد من شخصياتهن وأن يوضح لهن أثر الوكالة والصلاحيات التي تمحنها الوكالة للوكيل قبل أن يوقعن عليها.

أما المحامي والمستشار القانوني بخيت أحمد آل غباش، فقال: بعرف الفقهاء الوكالة في الاصطلاح بأنها: استنابة جائز التصرف لمثله فيما تدخل فيه النيابة، وهذا يعني أنه يجوز لكل عاقل بالغ أن ينيب غيره في أن يحل محله ويجري التصرفات المختلفة نيابة عنه، ولكن أثر تلك التصرفات ومسؤوليتها تمتد إلى الموكل وليس إلى الوكيل، وبالتالي فإن إصدار صكوك الوكالات الخاصة أو العامة من كتابات العدل وخاصة للنساء يقتضي ألا تتم دون حضور المرأة وتعريفها من قبل اثنين من أقاربها أو من خلال هويتها الوطنية (أن لم يجد كاتب العدل حرجا في ذلك) ومن ثم تقوم بالتوقيع ببصمتها على نسخة من الوكالة تحفظ لدى كتابة العدل لتصدر بعد ذلك الوكالة لمن اختارته المرأة ليكون وكيلا عنها يجري ما تحتاج إليه من تصرفات باسمها نيابة عنها. ولا يمكن بحال من الأحوال أن تتم الوكالة لغائب بل يجب عليه

المثول أمام كاتب العدل وأن يفصح عن نيته في إقامة فلانا وكيلا عنه في كذا وكذا، وإن لم يستطع أو تستطع الحضور إلى كتابة العدل انتقل كاتب العدل إليه أو إليها وفقاً للإجراءات الواردة في اللائحة التنفيذية لاختصاص كتاب العدل.

"أخوان" يعيشان ٦٠ عاما بلا "هوية"

المصدر: جريدة الوطن السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=129274&CategoryID=3

تبوك: أيمن آل أحمد

أفرز الجهل بالأنظمة وعدم الوعي قصة مأساوية جسدتها حياة أخوين تجاوزا الستين عاماً بلا هوية، إضافة إلى فقدانهما كل مقومات الحياة الكريمة من زواج ووظيفة ومال ومسكن يستظلان به من لهيب الشمس وبرد الشتاء.

ويحكي مرزوق بن عميشان الحويطي أحد أطراف هذه القصة بألم بدايات حياته مع والده الذي أجبرته الظروف على العيش بالصحراء الشمالية بالقريات عام ١٣٨٦، إذ لم يكن يعلم حينها عن نظام إصدار "التابعية" في ذلك الوقت شيئا، وكان رحّالا خلف ماشيته ينتقل من مكان لآخر بحثا عن الكلأ، وحين توفي لم يكن معه أي إثبات يؤكد جنسيته. ويقول الحويطي بألم "أنا من أبناء هذا الوطن، ووالدي ووالدتي وأجدادي توفوا ودفنوا فيه، ولم يبق إلا أنا وأخي على قيد الحياة، ضعنا ولم يُعترف بنا، انقطعنا عن الزواج ولم يكن لدينا مال، سوى ما يأتينا من أهل الخير الذين أشفقوا علينا واستضافونا في غرفة داخل منزلهم".

وتساءل مرزوق وهو يراقب سنوات عمره الستين تزداد يوماً بعد يوم: من سيقوم على أمري في حال عجزي عن المشي أو احتياجي لمن يخدمني؟ وزاد "حتى المستشفيات لا تقبل بعلاجي لأنني لا أحمل أي إثبات، ولا يوجد عندنا مال نصرف به على أنفسنا، فكل الأماكن لا ترحب بنا". ويضيف أنه يئس من مراجعة الدوائر الحكومية، واستجداء مسؤوليها الذين لم يكلفوا أنفسهم عناء سؤاله عن سبب عدم وجود هوية له ولأخيه - حسب وصفه-، مؤكدا أن لديه شهودا يثبتون أنه وأخاه من أبناء هذا الوطن.

وفيما يحمل مرزوق بيده مشهداً يؤكد أنه هو وأخوه حسن بن عميشان الحويطي معروفان منذ عام ١٣٧٦ وعاشا مع إحدى قبائل المنطقة، وأنه لم يبدر منهما مايسيء إلى سمعتيهما، ويتصفان بالسيرة الحسنة والاستقامة وحسن الخلق، إلا أنه أيضاً يشير إلى معاملة أخرى تجاوز عمرها الثلاثين عاماً بحثاً عن الهوية، ويقول "توجد لنا معاملة عمرها ثلاثون عاما للحصول على بطاقة الأحوال، ولدينا صك وأوراق تثبت صحة هذا الكلام، وقد رفعت لحقوق الإنسان عن موضوعي، وشهد الشهود بأننا من مواليد السعودية، وقد ولدت بعين الحواس بالقريات"، خاتماً حديثه المليء بالوجع بسؤاله القديم: متى أحصل على هويتي لأعيش بكرامة؟.

"الوطن" نقلت تساؤلات مرزوق وأخيه إلى المتحدث الرسمي لإدارة الأحوال المدنية محمد الجاسر الذي تحدث باقتضاب عن هذه القضية، مؤكداً أن قضية البدون تتطلب مزيدا من الوقت، لافتاً إلى أنه لم يستجد على هذا الموضوع أي شيء.

جامعة الملك سعود تتجاهل "السعوديين"

اجتماع "الأسبوع الماضي" خلص إلى عدم وجود كوادر وطنية مؤهلة

المصدر: جريدة الوطن السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=129331&CategoryID=5

الرياض: الوطن

بدأت جامعة الملك سعود ممثلة بقسم الإعلام إجراءات لتوظيف أساتذة "من الجنسين" من دول عربية متعددة، بحجة أن السعوديين غير قادرين وغير مؤهلين لهذه المهمة، وهي الخطوة التي اعتبرها مراقبون مخالفة صريحة لتوجيهات وزارة التعليم العالي بالاستفادة من الطلبة السعوديين العائدين من الابتعاث.

وشهد الأسبوع المنصرم اجتماعاً لمجلس قسم الإعلام بجامعة الملك سعود، اتفق المجتمعون فيه – وفق معلومات مؤكدة حصلت عليها "الوطن" – على عدم التعاقد مع سعوديين للعمل كأعضاء لهيئة تدريس بقسم الإعلام، بحجة عدم قدرتهم وعدم تأهيلهم لهذه المهمة العلمية السامية - كما وصفوها - وأجمع مجلس القسم على ضرورة سفر رئيس قسم الإعلام الدكتور أسامة النصار لعدة دول عربية من أجل التعاقد مع أساتذة من الجنسين رجالا ونساء حسب مواصفات حددها القسم، فيما يوجد الدكتور النصار في الوقت الحاضر في تونس والجزائر، على أن تتبعهما الأردن وجمهورية مصر العربية بهدف توظيف أساتذة في القسم.

وأكد مصدر مطلع ذو صلة أن قسم الإعلام بدأ فعلياً في تنفيذ هذه الخطوة، وأجرى اتصالات عدة بعدة ملحقيات ثقافية سعودية في دول عربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة، والإعلان عن الوظائف.

وتضمن إعلان نشره القسم في أحد مواقع التوظيف في إحدى الدول العربية أن جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية تعلن عن حاجتها لأعضاء هيئة تدريس من حملة الدكتوراة والماجستير (رجالا ونساء) برتبة أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ في تخصص الإعلام (الإعلام الرقمي، العلاقات العامة، الصحافة، إذاعة وتلفزيون).

وقال الإعلان إنه لن ينظر في أي سيرة ذاتية كتبت باللغة الفرنسية أو الانجليزية، وطالب بإرسال السير الذاتية باللغة العربية على الإيميل الخاص برئيس قسم الإعلام oalnassar@ksu.edu.sa.

يذكر أن توجه بعض الجامعات للتعاقد مع أعضاء لهيئات التدريس من غير السعوديين يتنافى مع توجهات وزارة التعليم العالي التي تؤكد على الجامعات في مناسبات عديدة أهمية الاستفادة من السعوديين العائدين من الابتعاث الذين استفادوا من تلقي المعرفة في أعرق الجامعات الغربية المتقدمة.

"الوطن" حاولت التواصل مع مدير جامعة الملك سعود الدكتور بدران العمر، للوقوف على خلفيات هذا الإجراء، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إليه.

لجان السعودة تغلق محلات الاتصالات والذهب المتسترة.. الشثري ل الرياض":

العمالة المخالفة تحرم السعوديين من مليون فرصة عمل في المنشآت الصغيرة

المصدر: جريدة الرياض السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/19/article802893.html

الرياض – فهد الثنيان

كثفت لجان السعودة التابعة لإمارة منطقة الرياض جولاتها التفتيشية على عدد من الأسواق التجارية خلال الأسبوع الماضي حيث تم ضبط العشرات من العمالة المخالفة أثناء ممارستهم نشاط البيع والشراء في المعارض التجارية.

وشملت الجولات عددا من أسواق الاتصالات والأواني المنزلية وأسواق الذهب حيث قامت تلك اللجان بضبط مخالفات العمل وخاصة العمل لدى غير الكفيل والعمل بمهنة غير منصوص عليها في رخصة العمل.

وقد أغلقت العديد من المعارض التجارية أبوابها خلال الأيام الماضية بعد أن هربت العمالة التي كانت تقوم بتشغيلها خشية أن يتم القبض عليهم من قبل لجان السعودة التي تميزت بكثافة التواجد الأمني المرافق لها مما عرّض حقوق تجار الجملة للضياع نتيجة البيع الآجل لتلك المعارض التي هرب مشغلوها.

وكان وزير الداخلية قد أصدر قراره بإعادة لجان السعودة إلى إمارات المناطق بعد أن كانت مهمة التفتيش على العمالة المخالفة والعمالة التي تعمل لحسابها بيد وزارة العمل لمدة تزيد عن خمس سنوات سيطرت فيها العمالة الوافدة على أغلب النشاطات التجارية نتيجة ضعف القدرات التفتيشية والرقابية لوزارة العمل.

وأعرب المهندس منصور عبدالله الشثري عضو مجلس إدارة غرفة الرياض ورئيس مجلس أمناء مركز الرياض لتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة عن سعادته ببدء نشاط لجان السعودة، مؤكدا أن العمالة الوافدة المخالفة لأنظمة العمل قد حرمت الشباب السعودي من مليون فرصة عمل في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتميز بالدخل الجيد وعدم الحاجة إلى تدريب متخصص.

وثمن الشثري في حديثة ل"الرياض" حرص إمارة منطقة الرياض على مشاركة الغرفة التجارية في لجان السعودة مما يدل على الرغبة الأكيدة في حفظ حقوق رجال الأعمال بعد أن عانت الغرف التجارية في الفترة الأخيرة من عدم مشاورتها في القرارات التي تنظم سوق العمل.

وأبدى الشثري تحفظه على السعودة الكاملة الفورية لبعض النشاطات التجارية، مؤكدا أن التجارب الماضية مثل سعودة الليموزين وأسواق الذهب قد فشلت نتيجة عدم تمييز القرارات بين المنشآت النظامية والمخالفة مما يؤدي إلى وجود معارضة لتلك القرارات تسهم في إفشالها.

وأكد أن مجرد تنظيم سوق العمل والقضاء على مخالفات العمالة الوافدة مثل العمل لدى غير الكفيل والعمل في غير المهنة المدونة في رخصة العمل وكذلك التأكد من تحقيق نسبة السعودة المقررة في برنامج نطاقات على أن لا تقل عن توفر موظف سعودي واحد في المعرض التجاري كفيل بإغلاق نسبة كبيرة من المحلات التجارية نتيجة مخالفتها للأنظمة.

وتابع:إن تنظيم سوق العمل سيساهم في إيجاد بيئة استثمارية جاذبة للشباب السعودي للعمل في قطاع المنشآت الصغيرة بعد أن هجروها خلال السنوات الماضية نتيجة المنافسة غير الشريفة والممارسات غير النظامية من العمالة الوافدة التي تملكت المنشآت الصغيرة بعد أن أجبروا أصحابها على تأجيرها لهم عن طريق تهديدهم بالهروب واستئجار غيرها مما

يجبر صاحب المنشأة على تأجيرها لهم خشية ألا يتمكن من الحصول على تأشيرات لاستقدام عمالة بديلة مما يعرضه لخسارة كامل استثماره.
وطالب الشثري بإعادة تفعيل قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١٢٩٨٤ وتاريخ ١٤٢٤/٧/٢٧ه الذي تضمن تطبيق سعودة الأنشطة التجارية على مراحل تمتد لثلاث سنوات حتى لا يكون للقرار انعكاسات سلبية على ملاك العقارات وأصحاب المنشآت الذين سيحتاجون إلى فترة زمنية حتى انتهاء عقود العمالة الوافدة العاملة لديهم وتسفيرهم وتوفير وتدريب سعوديين، داعيا إلى أهمية النظر في إيجاد حلول لمعاناة ملاك المنشآت المتمثلة في التسرب الوظيفي للسعوديين مما يفقدهم ثقة عملائهم نتيجة التغيير المستمر للموظفين.

تنتظر إفادة التربية والتعليم

مكافحة الفساد" ترصد مخالفات أمنية وهندسية في مجمع مدارس للطالبات

المصدر: جريدة الرياض السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/19/article802793.html

الرياض - أسمهان الغامدي

وقفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) على مجمع مدارس القرين للطالبات التابع لمحافظة رياض الخبراء بمنطقة القصيم، وتبين لها أن صيانة مبنى المدرسة تقع ضمن عقد صيانة وإصلاح المباني التعليمية بمنطقة القصيم (بنات) المجموعة الثالثة مقاولة إحدى الشركات المحلية، وتبلغ قيمة العقد ١،٣٣٩،٩٠٠ ريال، والغرض من العقد القيام بعملية صيانة وإصلاح المباني التعليمية بمنطقة القصيم بنات المجموعة الثالثة ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعمال والأدوات، ولوحظ أن المبنى حديث الإنشاء، حيث تم الاستلام الابتدائي له عام ١٤٢٩ ه، كما لوحظ هبوط بأرضية بلاط الفناء الخارجي للمدرسة، ويزداد ذلك عند خزان المياه الأرضي، مما تسبب في ظهور شروخ في سور المدرسة، ولايوجد مخرج طوارئ للمدرسة، ويتم استخدام المدخل الرئيسي للمبنى لذات الغرض الذي تبين أنه غير مؤهل فنياً ليكون باباً للطوارئ، كما تبين تكرار انقطاع التيار الكهربائي بسبب الأحمال الزائدة عليه، وأن آخر صيانة لطفايات الحريق كانت بتاريخ ١٣/ ١/ ١٤٣٣ه، ومدة الصيانة ٦ أشهر، مما يعني أنها منتهية الصلاحية منذ أكثر من ٤ أشهر، فضلاً عن افتقار المبنى إلى خراطيم الإطفاء، كما لوحظ أنه لا يوجد مستودع لحفظ الأوراق والمستندات الخاصة بالمدرسة، بما فيها اوراق الاختبارات الخاصة بالطالبات مما يجعلها عرضة للتلف.
وتبين ازدحام كبير للطالبات في المدرسة حيث يبلغ عدد الطالبات في المرحلة الثانوية (علمي/ادبي) والمتوسطة (٣٠٠) طالبة، مع اختلاف مساحات الفصول الدراسية وعددها (١٢) فصلاً، وتتراوح أعداد الطالبات في الفصل الواحد ما بين (٢٥ إلى ٣٥) طالبة، بالإضافة الى وجود حلقات تحفيظ القرآن الكريم في المساء، مما يشكل عبئا على المبنى، وقد طلبت الهيئة من وزارة التربية والتعليم التحقيق في أسباب وجود المخالفات والملاحظات المشار إليها، والقصور في صيانة المبنى من قبل المتعهد المتعاقد معه على ذلك، ومحاسبة المقصرين، وإفادة الهيئة.

أثنى على جهود رجال مكافحة المخدرات

وكيل وزارة الداخلية للحقوق: نرفع للمقام السامي بطلب تغليظ العقوبات على مروجي المخدرات في ظروف معينة

المصدر: جريدة الرياض السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/19/article802793.html

الرياض - محمد الحيدر

زار وكيل وزارة الداخلية للحقوق الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله المخضوب يرافقه عدد من المسؤولين في وكالة الحقوق بالوزارة المديرية العامة لمكافحة المخدرات حيث كان في استقبالهم مدير عام مكافحة المخدرات اللواء عثمان بن ناصر المحرج ونائبه ومساعدو المدير العام وعدد من قيادات المديرية.

واستهلت الزيارة بجولة على المعرض الرئيسي في المديرية الخاص بطرق وأساليب تهريب وترويج المخدرات بأنواعها وكميات ضبطيات المخدرات للأعوام الثلاثة الماضية.

كما اطلعوا على سير عمل مركز القيادة والسيطرة والتحكم في المديرية وشاهدوا خطوط تهريب المخدرات الدولية ونتائج الأبحاث المخبرية التي أجراها مركز الأبحاث المخبرية ومراقبة السلائف بالمديرية لعينات المضبوطات من أنواع المخدرات وما تشمله من مكونات وتراكيب متعددة، وآثارها وأضرارها الصحية والنفسية على الإنسان.

واستعرض مساعد مدير عام مكافحة المخدرات للشئون الوقائية عبدالاله بن محمد الشريف الخطط والبرامج الوقائية التي تقوم بها وتنفذها المديرية مع العديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وجامعات المملكة.

الى ذلك.. وصف وكيل وزارة الداخلية لشؤون الحقوق الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله المخضوب "المخدرات" بالآفة الخطيرة التي تهدد امن المجتمع والوطن ومقدراته وتستهدف شبابه الذين هم بنية المستقبل.

واثنى في تصريحات صحافية على الجهود الخيرية التي يقوم بها رجال مكافحة المخدرات في التصدي لعصابات الشر، مشدداً على دور المواطن والأسرة والمدرسة بالتوعية والمراقبة والمتابعة والإبلاغ عن ما يحاول تدمير العقول لافتاً الى ان تهريب وترويج المخدرات اخذ عدة اساليب للتهريب والعصابات يواصلون تطوير خططهم لإدخال المخدرات للوطن.

وأشار الى وجود تعاون وثيق بين المديرية العامة لمكافحة المخدرات ووكالة وزارة الداخلية لشؤون الحقوق ممثلة في الادارة العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، وتواصل كبير في الرفع من مستوى كفاءة رجال الضبط الجنائي في محاولة لسد أي ثغرة يمكن ان يستغلها المروجون قانونياً للهروب من اصدار عقوبات رادعة.

وقال الدكتور المخضوب: "احيانا قد تكون العقوبة في أي ظرف من الظروف سواء من ناحية قصور الضبط او خطط المروجين والمهربين وتعاملهم الذكي في طريقة الضبط الجنائي او طريقة الاعتراف او طريقة اخفاء المخدرات او محاولة التنصل على الجريمة.. قد تضعف العقوبه، ويبقى دور وكالة الوزارة لشئون الحقوق هو مراجعة هذه الاحكام ومحاولة الرفع للمقام السامي بطلب الاحالة للمحكمة العليا بطلب تغليظ العقوبات في ظروف معينه وبعد دراسة متأنية من قبل مستشارين.

وأكد وكيل وزارة الداخلية لشؤون الحقوق على ان اصحاب الفضيلة القضاة يصدرون احكاماً زاجره ورادعة، ولكن قد تكون ظروف القضية لا ترقى لإصدار العقوبات الكافيه، وبالتالي نرفع بقضايا "ليست كبيرة " للمقام السامي عند وجود مبررات مقنعة، وأصحاب الفضيلة يستشعرون الامر ويبحثون القضية من جميع جوانبها ونقدر القضاء وأحكامه، ونحن مكملون لبعض ولا نستطيع الدخول إلى القضاء إلا عن طريق نظام القضاء، وما يصدر من قبل القضاء هو الفيصل.

وبين الدكتور المخضوب انه في حالة رؤية ان العقوبة ليست بالمستوى الذي نطمح اليه كجهات ضبط جنائي او جهات امنية فإننا نقترح بعدم شمول هؤلاء بالعفو، عدا عفو حفظ القرآن الكريم لان هذه تعتبر منحة مقابل حفظ كتاب الله عز وجل.
وفي ختام الزيارة قدم مدير عام مكافحة المخدرات اللواء عثمان بن ناصر المحرج الدروع التذكارية للوفد الزائر مثمناً لهم هذه الزيارة ومد جسور المزيد من التعاون.

الحياة AL HAYAT

صحة الرياض": لسنا مسؤولين عن نقل الوفيات الطبيعية"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ٦ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٨ يناير ٢٠١٣م
http://alhayat.com/Details/473642

الرياض - سعد الغشام
فيما تجاهل المتحدث الرسمي باسم أمانة منطقة الرياض المهندس محمد الضبعان اتصالات «الحياة» المتكررة على هاتفه أمس، قال المتحدث الرسمي للمديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة الرياض سعد القحطاني، «إن وزارة الصحة غير مسؤولة عن نقل حوادث الوفيات الطبيعية في المقام الأول»، مشيراً إلى أن الجهة المسؤولة هي أمانة منطقة الرياض.
وقال القحطاني في تصريح إلى «الحياة» أمس بعد أن نشرت خبر حادثة وفاة مقيم (تونسي الجنسية) وسط الشارع، وانتظار جثته نحو ٥ ساعات حتى تم نقلها: «إن نقل جثمان من يتوفى وفاة طبيعية مسؤولية الأمانة، إذ يوجد لديها إدارة متخصصة في التجهيزات».
وأضاف: «بالنسبة إلى الطب الشرعي، وزارة الصحة تنقل المصابين الأحياء نتيجة الحوادث، وتباشر ممثلة بإدارة الطب الشرعي الحالات التي تكون بمثابة قضية جنائية».
ونشرت «الحياة» في عددها أمس (الخميس) أن مقيماً «تونسي الجنسية» ترجّل من سيارته، وسقط على الأرض متوفى بشكل طبيعي عند تقاطع طريق الملك عبدالله مع طريق الملك عبدالعزيز، وقال شهود عيان لـ«الحياة»، إنه بعد وصول فريق من «الهلال الأحمر» أكدوا أن الوفاة طبيعية، لكن ليس من مهمتهم نقل الجثة التي ظلت ملقاة على الأرض ٥ ساعات، إلى أن وصلت سيارة تابعة لـ«أمانة الرياض»، وتولت المهمة وسط استياء من المارة وأصحاب المحال، لعدم مراعاة الحال الإنسانية.
وأكد مصدر مطّلع في هيئة الهلال الأحمر لـ«الحياة» أن مباشرة حوادث الوفاة للمواطنين والمقيمين داخل المدن ليست مسؤوليتها، مضيفاً أن الفريق الطبي التابع للهلال الأحمر يكتفي بزيارة موقع الوفاة، وعندما تتضح صحة الوفاة تُكلف «الأمانة» بنقل الجثة، وأضاف أن هناك لجاناً مشكّلة من بلديات وأمانات المناطق والجهات الأمنية المعنية، تبحث صيغة نهائية تخوّل الهلال الأحمر السعودي مباشرة تلك الحوادث ورفعها، إلا أن تلك اللجان لم تصل إلى نتيجة، مشيراً إلى أن فرق الهلال الأحمر السعودي تعمل حالياً على نقل مصابي الحوادث والوفيات خارج المدن، أما داخل المدن فلا علاقة لها بذلك. وشهد موقع الحادثة حضور شخصيات رفيعة المستوى من السفارة التونسية.

نزهة عائلية لفها الحزن وتوشحت بالسواد

وادي بيش يبتلع غيداء وإيلاف ويلفظهما جثتين هامدتين

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130119/Con20130119565735.htm

يحيى الفيفي، عبدالله الغالبي (أبها)

توشحت نزهة عائلية في وادي بيش بالفطيحة أمس الأول بالسواد وخيم عليها الحزن بعدما فقدت الاسرة الشقيقتين غيداء وإيلاف اللتين لقيتا حتفهما غرقا أثناء لهوهما جوار الوادي.

ورغم محاولات افراد الاسرة انقاذهما إلا أن المياه العميقة ابتلعتهما ولفظتهما جثتين هامدتين انتشلها غواصو الدفاع المدني.

وفي هذا السياق، أوضح الناطق الإعلامي لمديرية الدفاع المدني بمنطقة جازان الرائد يحيى القحطاني، ان غرفة العمليات بإدارة الدفاع المدني بمحافظة بيش تلقت بلاغا عن غرق طفلتين في الوادي وتم نقلهما عن طريق ذويهما للمستشفى.

وبناء عليه انتقل المحقق الى المستشفى وعمل مذكرة ادخال حيث تم إيداع الطفلتين ثلاجة الموتى لحين استكمال إجراءاتهما.

من جانبه، نقل مدير الدفاع المدني بمنطقة جازان اللواء حسن بن علي القفيلي تعازيه لذوي الطفلتين.

مطالبا بعدم الاقتراب من الاودية وتجمعات المياه خاصة في مواسم الامطار ومشددا على اتباع ارشادات السلامة وعدم الاقتراب من المستنقعات والبرك المائية فهي تسبب خطورة بالغة على الأرواح صغارا كانوا أو كبارا.

وفي هذا الاطار، شيع جموع من المصلين أمس الأول في مسجد الملك فهد بالشعبين برجال ألمع الطفلتين الشقيقتين غيداء وإيلاف محمد هادي.

وكان شيخ قبيلة بني قطبة تركي بن عبدالله بن بجاد ونائب الشعبين عامر بن علي الزيداني تقدموا صلاة الجنازة على الطفلتين.

وقدم عدد كبير من المواطنين واجب العزاء في الفقيدتين.

أكد وجود مقاومة للتغيير والتطوير داخل وخارج الوزارة.. فيصل بن عبدالله:

شراكة مع القطاع الخاص وآلية مطورة للإقراض الميسر للتوسع في تعليم الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130119/Con20130119565654.htm

أحمد علي الكناني (جدة)

كشف الأمير فيصل بن عبدالله آل سعود وزير التربية والتعليم عن مبادرة للتوسع في تعليم الأطفال يجري تنفيذها من خلال توسيع الشراكة مع القطاع الخاص واقتراح آلية مطورة للإقراض الميسر للمستثمرين، اضافة إلى تسهيل إجراءات انشاء رياض الأطفال الأهلية.

وأكد على أهمية رفع وعي الأسرة حول رياض الأطفال، مشيرا الى أنه تم افتتاح ما يقارب ٣٠٠ روضة في العام الماضي، فيما سيتم تدشين أكثر من ٧٠٠ روضة جديدة هذا العام بمعدل ٢,٧ روضة أطفال واحدة يوميا.

وقال إن بطء اتخاذ القرارات والاجراءات الحكومية يأتي في مقدمة التحديات التي تواجه تطوير التعليم العام في المملكة وهو ما يؤثر على تحقيق الرؤية المستقبلية، مؤكدا أنهم استطاعوا تجاوز تلك التحديات وتقديم خدمات تعليمية ذات جودة عالية مع مراعاة الامتداد الجغرافي للمملكة وتباعد المجموعات السكانية آخذين في الاعتبار تحقيق التوازن والمحافظة على هوية المجتمع وثقافته والانفتاح على العالم ومتغيرات القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى تعزيز دور المملكة لتكون رائدة للعلم والمعرفة في العالم العربي والإسلامي وتعزيز روح المواطنة لدى افراد المجتمع.

وبين سمو وزير التربية والتعليم أن تأهيل السعوديين بالمهارات اللازمة لسوق العمل لزيادة فرص توظيفهم في القطاع الخاص، أحد التحديات التي وضعتها الوزارة محل عناية واهتمام، وهو ما دعاها إلى إعادة هيكلة قطاع التعليم العام ليصبح لا مركزيا ونشطا ومنظما من خلال منظومة تكاملية يتضح فيها الدور التشريعي والتخطيطي والتنظيمي بالإضافة الى الدور التنفيذي والرقابي، مشيرا إلى أن التعليم العام ثروة الوطن الأولى والرئيسة لتطوير جميع مناحي الحياة، ورفع جودة التعليم بما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبمبالغ كبيرة جدا تقلل من نسب البطالة.

وأضاف سموه: المعلم أساس العملية التعليمية والتربوية فلا بد من تمهين التعليم وتخصيص نسبة كبيرة من جهود تطوير التعليم العام للمعلم ابتداء من إعداده واختياره وتدريبه ومن ثم تحفيزه وتقييمه، بالإضافة إلى زيادة ولائه وانتمائه للمهنة، فيما تعتبر المدرسة المنطلق الأول للتطوير والطالب محور العملية التعليمية، ولا بد من الاهتمام بتحصيله العلمي وصحته وسلامة سلوكه إلى جانب صقل شخصيته وتطوير مهاراته ورعاية إبداعه.

وأبان الأمير فيصل بن عبدالله في تقرير «تطوير التعليم العام في المملكة.. إنجازات وتطلعات وتحديات» (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) أن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام الذي تنفذ استراتيجيته شركة تطوير للخدمات التعليمية (شركة مملوكة بالكامل للدولة) وبتكامل مع الوزارة، هو نقطة تحول في مسيرة التعليم العام بالمملكة، حيث ركزت الخطة الاستراتيجية على الخطوط الأولى للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومرورا بتطوير التعليم في كافة المراحل التعليمية والمناهج والمتمثلة في التربية الإسلامية واللغة العربية والانجليزية التي تم ادخالها وتطبيقها بدءا من الصف الرابع الابتدائي، اضافة الى تعليم العلوم التقنية والهندسية والرياضيات وانتهاء بالتطوير المهني للمعلم الجديد.

التوحيد واللامركزية

وتناول سموه في التقرير النتائج التي حققتها مبادرة التوحيد واللامركزية للإجراءات بين القطاعات خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث حققت السعي إلى التركيز في عمل جهاز الوزارة على وضع السياسات والخطط والإشراف العام، فيما تم

توحيد عدد من الوكالات والإدارات المتناظرة بالوزارة وهو ما انعكس على توحيد إدارات التربية والتعليم للبنين والبنات لتصبح ٤٥ إدارة على مستوى المملكة بدلا من ٨٣ إدارة، إضافة إلى تعزيز اللامركزية في المناطق والمحافظات والمدارس من خلال التوسع في صلاحيات مديري التربية والتعليم وصلاحيات مديري المدارس، مع منح المدارس ميزانيات تشغيلية مستقلة.

المعلمون الجدد

وفي ما يتعلق بالمعلمين، اطلقت الوزارة مبادرة (المعلمون الجدد) من أجل رفع جودة اعداد المعلم من خلال التنسيق مع الجامعات السعودية حول الخطط الدراسية ومعايير قبول الطلبة في الاقسام المؤهلة وتشكيل لجنة دائمة للتنسيق مع وزارة التعليم العالي. وزاد: تم اختيار المعلمين الجدد بالتعاون مع المركز الوطني للقياس، وسيطبق على المعلمات قريبا.

مراكز علمية

وأوضح وزير التربية والتعليم ان الانجازات التي سجلها طلاب المملكة في عدد من المحافل الدولية وآخرها تقدم المملكة في أولمبياد الرياضيات الدولي الى المركز ٢٩ من بين ١٠٠ دولة، وتحقيق الأولى عربيا، هو نتاج الاهتمام الذي تقدمه الوزارة للمراكز العلمية، حيث تم تأسيس مراكز علمية وفق تصاميم عصرية تكون حاضنة للمواهب العلمية والابداع بلغ مجموعها ١٤ مركزا، تم اعتماد ٦ للمرحلة الأولى في جازان والمدينة والأحساء وعنيزة وعسير وحائل، تشمل وحدات علمية مثل: الصناعات الكيميائية، وتقنية النانو، بالإضافة إلى وحدة الاتصالات والتقنية.

مقاومة التغيير والتطوير

وأكد الوزير أنهم يواجهون عددا من التحديات نظرا لكبر حجم الوزارة حيث وصل العدد الاجمالي للمعلمين الى اكثر من ٧٠٠ ألف وهذا يتجاوز ٥٠% من موظفي الدولة المدنيين المسجلين في وزارة الخدمة المدنية، إضافة الى قيام الوزارة بمهام متعددة كالنقل المدرسي والتغذية المدرسية وإنشاء المباني وتجهيزها وصيانتها وترميمها، ناهيك عن مقاومة بعض الفئات داخل الوزارة وخارجها للتغيير والتطوير، فيما يأتي النقد غير المنطقي الذي تتناوله وسائل الإعلام ومواقع الانترنت المختلفة وتضخيم النقص والقصور وتجاهل الانجازات التي تحققت من قبل الوزارة وإدارات التربية والتعليم أحد تلك التحديات.

خريجات التربية": ٥ سنوات من الانتظار .. والوزارة: التخصص غير مدرج

مسمّى علم النبات والحيوان يحرم الخريجات من التعيين

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130119/Con20130119565655.htm

عادل عبدالرحمن (جدة)

طالب عدد من خريجات بكالوريوس العلوم والتربية وزارة التربية والتعليم بتعيينهن في الوظائف التعليمية، واشتكين من تجاهل وعدم تحرك الوزارة رغم مرور أكثر من خمس سنوات على تخرجهن دون الترشح أو الالتحاق بقطاع التعليم.

وشرحت لـ«عكاظ» خريجات قسمي النبات والحيوان معاناتهن المستمرة منذ سنوات، حيث أفادت أروى مبارك أنها تخرجت عام ١٤٢٩هـ في جامعة الرياض سابقا، الأميرة نورة حاليا، ببكالوريوس علوم وتربية قسم نبات، وتعمل في مدرسة أهلية منذ ثلاث سنوات، بانتظار التعيين دونما جدوى، مشيرة إلى أن قسمي النبات والحيوان اللذين تم تخريج دفعات كثيرة منهما تم دمجهما ليصبحا تخصصا واحدا تحت مسمى «قسم الأحياء العامة».

وأضافت: حين ذهبنا لوزارة الخدمة المدنية تم إبلاغنا باستبعادنا من الوظائف التعليمية وعدم شغور أي وظيفة إلا لتخصص الأحياء العامة، أما تخصصا النبات والحيوان فلا توجد لهما أية وظيفة.
ومن جهتها أوضحت سارة الخمعلي أنها تخرجت قبل خمس سنوات مع مرتبة الشرف وحين التواصل مع وزارة الخدمة المدنية للاستفسار عن نقاطها، تفاجأت باستبعاد قسم علم النبات من المفاضلة، لافتة إلى أن القسم لم يستبعد، بل وضع في التصنيف الأخير للتعيين، فيما كان التصنيف الأول من نصيب قسم الأحياء العامة، مضيفة أن الوزارة بدأت في تعيين الدفعات التي تلتهن من قسم الأحياء دون قسم علم النبات، متسائلة: لماذا لم تخبرنا الوزارة قبل الدخول في التخصص بأننا سوف نستبعد من الترشح للوظائف التعليمية؟ ولماذا لم يغلقوا هذا القسم طالما أنه لا يناسب سوق العمل؟
وبدورها قالت زهراء عبدالله أنها تحملت التدريس في المدارس الأهلية رغم تدني الرواتب من أجل احتساب الخبرة، مضيفة أنه رغم تغيير مسمى القسم إلى أحياء عامة إلا أن أغلب المواد هي التي كنا ندرسها في قسمي النبات والحيوان.
وبينت رنيم أحمد أن الخطأ تتحمله وزارة التربية والتعليم لأنه عند تقديمهن للكلية لم يكن هناك قسم أحياء عامة بل قسما نبات وحيوان، مشيرة إلى أن الوزارة إذا أرادت استحداث أقسام جديدة فعليها أولا توظيف جميع الخريجات السابقات وبعدها تعد لخطط مستقبلية دون هضم لحقوق الآخرين.
وذكرت هيلة محمد، خريجة قسم الحيوان، أن وزارة التربية والتعليم ترسل إلى الخدمة المدنية الأقسام المطلوبة وليس من ضمنها علم الحيوان، ولذلك قامت الوزارة بتغييره دون النظر إلى اعتبارات توظيفنا وإيجاد الحلول المناسبة لنا.
من جهته أوضح مدير العلاقات العامة والإعلام بوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني أن الوزارة تحدد احتياجها من المعلمين والمعلمات والتخصصات المطلوبة للتدريس، فيما تتولى الخدمة المدنية المفاضلة بين المتقدمين.
وعن خريجات علم الحيوان والنبات اللواتي أمضين أكثر من خمس سنوات في انتظار التعيين واشتكين من أن تغيير مسمى القسم إلى أحياء عامة وضعهن في خانة المستبعدات، أوضح أن التخصص الذي تخرجت منه الطالبات غير مدرج ضمن اللائحة، وأن التعيين يتم عبر تخصصات محددة، تدرس الآن عن طريق الدليل الخاص بالتخصصات، وسنرى عن طريق وزارة التعليم العالي إمكانية تدريس التخصصات المطلوبة من عدمها، وكشف الدخيني بأنه تتم حاليا مراجعة دليل التخصص الذي يتم على أساسه اختيار التخصصات المناسبة للاحتياج، ويجري الآن تحديثه مع وزارة التعليم العالي، وذلك خدمة للعملية التعليمية والتربوية.

٤ ملايين مواطن يعملون في ٩ مهن منهم ٢٧٨ ألفاً في وظائف قيادية

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130119/Con20130119565590.htm

محمد الغامدي (الرياض)
كشفت نتائج المسح الميداني للمشتغلين السعوديين للمجموعات الرئيسية للمهنة الذي أعدته مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات للعام ٢٠١٢م عن وجود ٤,٣٩٧,٣٧١ كادرا سعوديا بالقطاع العام والخاص في مختلف الاعمار يعملون في تسع مجموعات رئيسية تتمثل في مهن ومدير اعمال وإخصائيين في المجالات العلمية والفنية والانسانية والفنيين في المجالات العلمية والفنية والانسانية والمهن الكتابية والعاملين بالبيع والعاملين بالخدمات والعاملين بالزراعة وتربية الحيوانات وصيد الاسماك ومهن العمليات الصناعية والكيمائية والصناعات الغذائية والمهن الاساسية المساعدة، منهم ٢٧٨,٤٩١ سعودي يعمل مديرا ومدير اعمال حسب الفئات العمرية. من جهة اخرى، وصل عدد المشتغلين غير السعوديين من ذكور وإناث لنفس الفئات العمرية والمجموعات الرئيسية للمهنة ١٠,٣٩٠,٣٢٤ منهم ٢,٧٧٣,٤٧١ يعملون في الخدمات و٢,٥٠٦,٨٩٦ يعملون في المهن الهندسية الاساسية المساعدة و١,١٨٧,٢٣٩ من الفنيين في المجالات العلمية والفنية والانسانية و١,٠٠٠,٦٣١ اختصاصيين في المجالات العلمية والفنية والانسانية و٩٥٩,٥٩٢ من

العاملين بالبيع و٧٩٥,٦٩٩ بالمهن الكتابية و٥٢٣,١٦٧ عاملين بالزراعة وتربية الحيوانات وصيد الاسماك و٣٨٣,٦٢٨ مديرين ومديري أعمال و٢٦٠,٠٠١ في مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية.

عضو مجلس بلدي الرياض: مهتمون بمطالب الأهالي

حي الوزارات خدمات غائبة.. وشوارع مظلمة

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130119/Con20130119565620.htm

فارس القحطاني (الرياض)

دعا عدد من سكان حي الوزارات بالعاصمة الرياض أمانة المنطقة والجهات المعنية إلى تطوير مدخل الحي وكذلك العمل على إنارة الحي ومداخله وداخل شوارع الحي.

وقال محمد الغامدي إن الحي أصبح يعج بالعمالة الوافدة التي تشكل أكثرية السكان، كما أن الحي في فترة من الفترات كانت الإنارة فيه تتناسب مع عدد السكان والمباني والعمائر السكنية واليوم زاد عدد السكان بشكل كبير وزادت معه الرقعة العمرانية حيث تحولت بعض الشوارع الداخلية للحي إلى شوارع مظلمة.

وأضاف الغامدي أن العمالة الوافدة تسيطر على الشوارع التجارية في الحي وكذلك محال التموينات والمغاسل حتى أن العمالة الوافدة تفرض نفسها من خلال الإعلانات التجارية ويافطات المحلات التجارية التي تحمل كلمات غير عربية ،حيث هناك بعض اللوائح مكتوبة باللغتين الهندية والبنغالية ولا يفهم منها شيء، بالإضافة إلى الإعلانات الورقية المنتشرة في كافة أجزاء الحي والتي كتبت باللغة الهندية والبنغالية.

ومن جانبه، قال المواطن عبدالله السهلي إن الحي كان في الماضي يعج بالسعوديين الذين كانوا يعملون في الوزارات الممتدة على شارع المطار القديم ومن هنا أطلق على الحي مسمى حي الوزارات بالإضافة إلى عدد من الوزارات والقطاعات الحكومية العسكرية المحيطة بالحي.

وأضاف السهلي أن الحي بدأت تتغير ملامحه وملامح قاطنيه إذ تحول عبر السنوات الثلاثين الماضية عندما بدأ المواطنون يغادرونه كما هو الحال للأحياء القديمة إلى أحياء جديدة، وبعد هذه الهجرة بدأت الملامح المستوردة تسم الحي وتعطيه طابعها الوافد كذلك رائحة الحي لم تسلم حيث تشتم روائح المطابخ الهندية والبنغلاديشية في أجزاء الحي.

وبين السهلي أن الحي بحاجة إلى متنفس ترفيهي للسكان إذ يعتبر من الأحياء الأكثر اكتظاظا من ناحية عدد السكان مع مساحته صغيرة مقارنة بالأحياء الجديدة لذلك فهناك معاناة يومية مع حركة السير والمرور إذ يقع الحي بين عدد من المصالح والإدارات الحكومية الكبيرة.

ودعا السهلي لتطوير أرصفة الحي وممراته وأزقته التي فقدت تاريخها بسبب قدوم الوافدة التي ألبست الحي ملامح بلادهم التي قدموا منها، لافتا إلى أن بعض العمالة الوافدة تمارس البيع في محال الخضار داخل الحي غير آبهة بالتعليمات الرسمية بحصر بيع الخضار على السعوديين فقط.

وفي موازاة ذلك، أوضح عضو مجلس بلدي مدينة الرياض فهيد السبيعي أن أحياء وسط الرياض تحولت إلى سكن للعمالة الوافدة التي استوطنت فيها ومارست حياتها اليومية فيها بشكل كبير.

وأضاف أن مطالبات سكان الحي بتطوير مداخل الحي وتوفير الساحات البلدية والمتنزهات البلدية وغيرها من مطالبات سوف يتم النظر فيها من قبل المجلس البلدي بالتنسيق مع أمانة منطقة الرياض، خصوصا الطلبات ذات الطابع البلدي والخدمي.

ما هى مشكلة الرعب التي خلفها العاملات الأجنبيات في المنازل ؟

المصدر: جريدة البلاد السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=118194

جدة - تابع القضية: شاكر عبدالعزيز - بخيت الزهراني - حماد العبدلي
المدينة المنورة - جازي الشريف :
أثارت قضية الخادمة السيرلانكية التي نفذ فيها حكم الشرع بعد أن أدانتها بقتل طفل مخدوميها.. ردود فعل كثيرة بعد أن نقلت الحكومة السيرلانكية القضية إلى المحافل الدولية وإلى منظمة حقوق الإنسان.
(البلاد) استطلعت الآراء حول مشكلة الخادمات في بيوتنا.. والتي أصبحت تكاد تكون «قنبلة موقوتة» قد تنفجر في أي وقت .ما هي ابعاد المشكلة وحقيقة هذه القضية التي تم فيها تنفيذ حكم الشرع؟.

الرأي الشرعي في القضية

(البلاد) طرحت القضية على البروفيسور حسن بن محمد سفر استاذ الأنظمة والقضاء بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة وعضو المجمع الفقهي الإسلامي والمحكم القضائي الدولي المعتمد من وزارة العدل ومحاكم المملكة فقال:لقد تكفلت الشريعة الإسلامية بحقوق العمال والعاملات وأن يعطى كل ذي حق حقه والخادمات من هؤلاء الفئات التي تستعين بهن ربات البيوت في بيتوهن واستقدامهن يأتي وفق عقد منظم يقوم على كفالة الحقوق والواجبات التي جاءت بها نصوص الشريعة الاسلامية.
والمملكة العربية السعودية رائدة في تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية وتحرص على أن يعطى كل عامل وعاملة حقه ولما كانت الشريعة الاسلامية هي قانون المملكة التي تلتزم به فإذا أخل أحد الطرفين الكفيل أو المكفول فان هناك ضامنا وهو العدالة في نظام القضاء وما أثير من ضجة حول هذه الخادم يندرج تحت منظومة الحقوق والواجبات والتقاضي في حالة الاخلال أو ارتكاب جرم وإذا أنزلنا هذه القواعد على الحادثة التي وقعت فإننا نجد أن التعمد بالقتل والترصد لفعله هو ما قامت به هذه الخادمة ومع ذلك ترك حق الترافع والتقاضي من أولياء المجني عليها للشريعة الاسلامية ولما كانت هناك قواعد في الشريعة في مجال العقوبات فقد جاء الحكم عادلاً بالقصاص من القاتلة كونها قد تجمعت فيها شروط استيفاء القصاص كالبلوغ والأهلية الكاملة والدولة حرصها الله انطلاقاً من استغلالية القضاء تركت الأمر للجهات القضائية وبعد صدور الحكم بالقصاص حاولت الدولة انطلاقاً من العلاقات الانسانية أن تتدخل في الشفاعة لاسقاط حق القصاص إذا وافق أولياء الدم ولا يجوز لها أن تجبرهم على ذلك لهذا تم تنفيذ الحكم لما فيه القود على الجناية وفي ذلك شفاء لأولياء الدم لأنهم رفضوا العفو أو الدية وهذا الحكم من منظور السياسة الشرعية فيه ردع لكل من تسول له نفسه من الخادمات وغيرهن لينالوا العقوبة التي أوجبها الشرع. ونختم القول بالتأكيد على أن منظومة الاستقدام للخادمات تسير وفق آلية الشرع والنظام مما يسد الباب أمام مثل هذه الجريمة وتصبح مادة اعلامية لدى الغرب ومنظمات حقوق الانسان وقد تناسوا الفجيعة التي هي أصابت أسرة الطفلة مغردين في خارج السرب الحقوقي الذي جاءت به الشريعة الإسلامية.

رأي الطب النفسي

أكد الدكتور محمد عبدالله شاووش استشاري الطب النفسي ونائب رئيس الجمعية السعودية للطب النفسي أن قضايا العنف من قبل العمالة الوافدة وخاصة الخادمات تجاه الأسرة السعودية عموماً والأطفال خصوصاً، تحتاج إلى أقصى درجات الدراسة والعمل المتضافر لايقافها والحد من تمددها والعناية بالجانب النفسي في هذه القضية.وأضاف الدكتور شاووش في تصريح خاص لـ (البلاد): أولاً نحن لا نعرف نوع الناس الذين يأتون للمملكة، وغالباً الذين يهاجرون للبلدان الأخرى بشكل شرعي أو غير شرعي، أنهم يكونون في ظروف صعبة اقتصادية ، اجتماعية، وأولئك لديهم بئات وثقافات وطقوس خاصة، ويمارسون بعض الممارسات التي يجدونها غير متوفرة في الدول التي يهاجرون اليها، وهذا وفق دراسات من أمريكا على المهاجرين القانونيين وغير القانونيين وأولئك يواجهون كثيراً من الضغوط وأحياناً التمييز.وأضاف: إن أولئك

العمالة الوافدة لا تجد دعماً اجتماعياً ولا دعماً قانونياً من أية جهة لأنهم جاءوا بشكل غير قانوني، وحتى القادمين بطرق شرعية لا تهتم برعاياها المهاجرين من حيث اعدادهم نفسياً ومتابعة أحوالهم.. واذا وقعوا في مشاكل، وهذا هو حال معظم دول العالم الثالث. وبعض الناس يأتون لنا وهم غير مستقرين نفسياً ويعانون من مشاكل نفسية وهذا من المعروف أن أي انسان تتغير لديه الظروف والبيئة يكون عرضة للتغيرات النفسية لما يعرف باضطراب التكيف وأحياناً قد يمتد الأمر إلى وجود بعض الحالات الذهانية «العقلية».وقال: وهذه قد تكون عوامل مهيئة لأن يرتكب بعضهم أحد أنواع العنف ضد الذين يعمل معهم وأحياناً ضد نفسه «الانتحار» والدليل أن حالات الانتحار الموجودة في السعودية هي من العمالة الوافدة وخصوصاً النساء.

وأضاف: المفروض ألا يرسل إلى المملكة حتى يمر بفحوصات نفسية، فمثلاً لا يصل إلى هنا الا بعد أن يأخذ كشفا طبيا لحالته الصحية، وخصوصاً العاملات المنزليات فلماذا لا يتم عمل الفحص من الناحية النفسية، وكذلك اذا وصلوا المملكة كما تم اجراءات استخراج الاقامة وبعض الفحوصات الطبية، يتم مرة أخرى التقييم النفسي خصوصاً في الثلاثة أشهر الأولى لأنها أكبر مؤشر على وجود المتاعب النفسية.وأضاف الدكتور شاووش قائلاً: ويجب على القنصليات والسفارات في المملكة أن تقدم رعاية ومتابعة لرعاياها من حيث الالتقاء بهم وعمل لقاءات كل ثلاثة أشهر، وتمتين وسائل الاتصال، حتى تحس العمالة أن وراءها متابعة من قنصليات وسفارات بلادها.كما يجب على الأسر أن يرتفع وعيها من حيث اكتشاف الحالات المبكرة النفسية والسلوكية للخدم والسائقين ونحوهم، وأيضا تفهم أن هؤلاء القادمين مروا بظروف صعبة في السفر والاستدانة حتى وصلوا إلى هنا ومفارقة أهلهم ودخولهم على مجتمع جديد وهي ضغوط شديدة حتى وإن كان أحدهم مستقر نفسياً، ولذلك على الأسر السعودية تقدير الجوانب النفسية للعمالة الوافدة المنزلية ، وتقدير أنهم صاروا في بيئات جديدة وبالتالي تقليل الضغوط عليهم ومراعاتهم ودعمهم نفسيا وعدم تعنيفهم وتكليفهم بأعمال تكون على مدار الوقت واعطائهم فرصة للتعرف على العادات والتقاليد المحلية ونمط حياة الأسرة.

الثقة المفرطة

أكد الملازم أول نواف البوق ا لناطق الإعلامي بشرطة جدة أن اعطاء الثقة المفرطة في الخدم من أول مجيئهم إلى المنازل وتسليمهم زمام الأمور يساهم في حصول بعض الجرائم التي تحدث.كما بين الملازم أول البوق أن بعض الخادمات يعشن في بيئة بدائية صعبة في بلدانهم وتتفاجأ الخادمة بقدومها إلى المملكة ومشاهدة تقنيات العصر الحديث داخل المنازل سيما وأن بعض الخادمات لديهن معاناة نفسية يفترض من الأسر ملاحظة هذا الجانب وتسجيل الملاحظات التي قد تحدث من الخادمة خلال تجربة الثلاثة أشهر، لكن للأسف البعض من أول يوم يسلم الخادمة المفاتيح وتصبح مسؤولة عن المنزل وتبعياته.وشدد الملازم أول البوق على الأسر من مغبة الثقة المطلقة للخدم مهما بدا لهم من أخلاقيات قد تكون زائفة مشيرا أن في حالة شكوى أي خادم لمكفولها تعطى حقها بالكامل دون انتقاص.ويقول علي مفرح الغامدي العمالة المنزلية «الخادمة» لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون عنصر إيجابي داخل الأسرة من حيث تربية الأولاد والاعتماد عليها في إدارة شؤون المنزل.»الخادمة» يجب أن لا يتعدى دورها «النظافة» وتكون تحت أنظار أصحاب المنزل وألا تعطى الثقة في كل الأمور.

وأشار الغامدي أن وجود الخدم في أي مجتمع يفرز عنه سلبيات أكثر من الايجابيات.ولعل عنف الخادمات تجاه الأسر والأطفال والجرائم التي حدثت لابد أن تحظى باهتمام من المجتمع بشكل عام حتى لا تتفشى مشاكل الخدم داخل المنازل ويذهب ضحية ذلك الأطفال «الأبرياء».

كما قال الأستاذ عبد الرحمن القرني «معلم تربوي» من منبع ديننا الاسلامي الحنيف نعامل الخدم باللطف ونعتبرهم من الأسرة ووجود مشاكل للخدم مؤثرة بنسيج مجتمعنا وأصبحت ظاهرة للعيان هي نتاج أفرازات هروب الخادمات والتقائهن ببعضهن البعض ويعدن إلى المنازل بأفكار تنطوي على الكراهية والرغبة في الانتقام.

وأضاف القرني أن متابعة الخادمة وعدم اعطائها زمام الأمور قد يسهم في الحد من اتساع المشاكل التي قد تحدث في حالة سيطرة الخادمة على حياة الأسرة. هناك أسر للأسف تصبح الخادمة لديهم هي بيدها حتى ميزانية المنزل بالطبع هذا التوجه خاطئ ويجب اعادة النظر وان يحدد دور الخادمة التي من اجله تم استقدامها.

وقال سيف الجهني معلم تربوي للأسف بعض الأسر يستقدمون الخدم من أجل رغبة التنافس وحب التقليد والاحساس بالنقص عن الآخرين لعدم وجود خادمة وأصبح هؤلاء النماذج من الناس يعتبرون الخدم ضرورة من ضروريات الحياة اليومية وسمة تدل على الرقي والتمدن طبعاً هذا يندرج تحت «جنون العظمة»، يفترض أن استقدام «الخدم» لا يكون الا للحاجة فقط ، فمشاكلهن وأضرارهن كثيرة وأصبحت هاجسا في المنازل سيما بعد ارتكابهن للجرائم المتنوعة والسرقات

والهروب المستمر.وبصفة عامة وجود الخادمة في البيت يحول الزوجة إلى الكسل وتبدأ بذرة الخلافات الزوجية وسرعان ما تتسع رقعة الخلاف، مع حرمان الأطفال من حنان الأم «الكسولة» وتصبح الخادمة تلعب دور الأم السلبي تجاه الأبناء.

قضية الخادمة السيرلانكية

وعبر عدد من المشايخ ورجال الأمن وأعيان المدينة المنورة عن استنكارهم للاحتجاجات التي صدرت من عدة جهات دولية تستنكر تنفيذ حكم الاعدام في الخادمة السيرلانكية التي قتلت (باسم) طفل عمره ٤ شهور وفي ما يلي تصريحاتهم..

امام وخطيب مسجد الحرة الشرقية الشيخ سالم عايض البقمي يقول: العالم يعلم ويعرف جيداً أن المملكة العربية السعودية هي تطبق الشريعة الاسلامية على أي قضية جنائية ترتكب على أرضها بغض النظر عن من ارتكب هذه الجريمة حدود الله ليس فيها محاباة . وهذا لا جدال فيه من قتل عمداً يقتل الا أن يتنازل أصحاب الحق وهذا ما حدث بالنسبة لقضية الخادمة السيرلانكية التي ارتكبت جريمة قتل طفل بريء عمره ٤ شهور بدس السم أثناء رضاعته واعترافها بذلك وهي ليست قاصر عمرها ٢١ عاماً.. إذن أين المشكلة هل من المنطق والعقل والعدالة أن تترك هذه الجريمة بدون عقاب طبعاً لا وعقابها حسب الشريعة الاسلامية قتل النفس بالنفس وهذا ما حدث. أما عن الاحتجاجات والاستنكار فهذا لن يثني المملكة عن تطبيق شرع الله وهو أساس العدالة.

العميد متقاعد يوسف حجر يقول: في السنوات الأخيرة ظهرت مشاكل الخادمات وقضاياهن الأمنية وهذا شيء طبيعي فالمملكة يصل إليها أعداد كبيرة من هؤلاء الخادمات من دول مختلفة وطبعا لا بد أن تكون بين هذه الأعداد خادمات لديهن مشاكل نفسية أو عائلية في بلادهن وحين تصل إلى المملكة وهي بتلك المشاكل تحدث العديد من المشاكل البعض ترفض العمل رغم ما تكبده صاحب العمل من مال وجهد في الاستقدام وتحدث أحيانا مشاكل أخرى هروب أو خناقات بين ربة البيت والخادمة التي تكون سيئة في العمل.والبعض وهذا الأخطر تكون لديها أمراض نفسية بسبب سيط تقوم بارتكاب الجريمة أما بقتل أحد أفراد الأسرة أو طعنه. وهذا نتيجة مخزن نفسي في الخادمة حملها على تنفيذه لأتفه الأسباب ومع الأسف غالبية هؤلاء الضحايا هم الأطفال بعضهم بقطع رأسه وبعضهم بوضع السم له، ولكن نصيحتي لجميع الأسر السعودية عند ملاحظة تغير سلوكيات أي خادمة يجب عدم الاحتكاك بها وتسليمها للجهات الأمنية وترحيلها فهذا أفضل في نظري.

الملازم فهد الحربي رجل أمن يقول: هناك جرائم ترتكب مع الأسف لأسباب غير منطقية وأغلب من يرتكبها يكون لديه بعض الأمراض النفسية بدون شك لأنه لا يوجد أي مشكلة في الحياة تدفع الانسان لقتل الآخر.لأن هذه البلاد المقدسة ولله الحمد تطبق الشريعة الاسلامية وتنفذ فيها القوانين بكل أمانة على الجميع المواطن والمقيم، الخادم والسائق ولا يضيع حق أبداً ولكن ما حدث من هذه الخادمة السيرلانكية لا يقره عقل ولا دين وأعتقد أنها نفذت جريمتها في طفل رضيع لا حول له ولا قوة .. وهي لم تمض أكثر من أسبوع لدى هذه العائلة ليس لها مبررات أبدا وأن تنفيذ الحد الشرعي فيها شيء طبيعي ولو حدث من مواطنة سعودية أو سعودي فانه سيلاقي نفس الجزاء فأين المشكلة إنها العدالة التي لا نقاش فيها أبداً.

الدكتور عيسى القايدي المشرف على المركز الإعلامي بجامعة طيبة يقول: هذه القضية اعطيت أكثر من حقها خصوصا على المستوى الدولي وتنفيذ الحد الشرعي في قاتلة ليس فيه اختلاف.ولكن اتساءل عن كيفية استقدام الخادمات القضية ليست اجراء كشف صحي في بلدها الدم والبول فقط. ولكن حتى على حالتها النفسية يجب أن ندخل هذا ضمن شروط الاستقدام، هناك خادمات يأتين وبعضهن تتعاطى المخدرات في بلدها وحين تصل إلى هنا ولا تجد هذه الأشياء المحرمة والمسكرات تحدث لها بعض الاضطرابات العقلية والنفسية ويذهب بعض أفراد العائلة ضحيتها ومع الأسف أغلبهم الاطفال لذلك يجب على مكاتب الاستقدام من اجراء فحوصات دقيقة تشمل المخدرات على الخادمة القادمة والتأكد من سلامتها خصوصا في هذه القضية.

الأخت مها ابراهيم الجهني معلمة مرحلة ابتدائية تقول: إننا أصبحنا نخاف من الخادمات سواء على أنفسنا أو أولادنا وذلك بعد تكرار هذه الحوادث المنزلية.. وإنني أنصح جميع أخواتي من التأكد من حالات هؤلاء الخادمات ومراقبة تصرفاتهن وعدم الاحتكاك بها إذا لاحظت أنها غير طبيعية وترحيلها أو تسليمها للجهات الأمنية.

أما عن الاحتجاجات واستنكار بعض الجهات الدولية لتنفيذ حكم القصاص فهذا لا يهمنا لأن العدالة هنا تطبق على الجميع ولم يظلم أحد هذه الخادمة وقد اعترفت وسجلت اعترافها بقتل طفل عمره ٤ شهور بالسم ، انها قضية يجب أن يتألم لها المجتمع الدولي على الطفل قبل أن يتحدث عن الخادمة التي ارتكبت هذه الجريمة الفظيعة.

الشيخ علي حمود الشريف رئيس قبيلة الأشراف بني حسين في المدينة المنورة والسويرقية يقول: الإعلام الخارجي وبعض الجهات ضخمت القضية واعطتها أكبر من حجمها. ولكن يبقى العدل وتبقى الشريعة تأخذ حقها وتطبق على هذه البلاد وليس فيها مساس ولا محاباة لأنها شرع الله.

ولكن إذا نظرنا للموضوع من الجانب الآخر يجب أن يكون هناك يقظة من أهل المنزل وحسن تعامل مع الخادمة والتي لا تتجاوب أو كثيرة المشاكل فالجهات الأمنية تتولى ذلك سواء بترحيلها أو حل المشكلة إذا كان هناك مشكلة بتراضٍ والبعد

عن العنف من الطرفين.إنه شيء مؤلم أن تفقد أسرة طفلها الوحيد عمره أربعة أشهر لا ذنب له على يد مثل هذه الخادمة ومع ذلك نجد من يستنكر تطبيق العدالة فيها ستبقى السعودية تطبق شرع الله ونحن أكثر دول العالم الذين يعرفون حقوق الإنسان والمحافظة عليها.

آلاف الوظائف النسائية في الميزانية الجديدة ولجنة حكومية ترفع للمقام السامي تقريرا عن خطط التوظيف

المصدر: جريدة الشرق السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/19/681814

أبها – عبده الاسمري

علمت «الشرق» من مصدر رفيع المستوى أن لجنة من وزارة المالية والخدمة المدنية رفعت تقريرا إلى المقام السامي حول نتائج التزام الوزارات والجهات الحكومية في المملكة بتوظيف المرأة. وأضاف المصدر أن ميزانية الدولة رصدت ميزانية لآلاف الوظائف الخاصة بالمرأة وأن هنالك استثناءات أوردتها اللجنة لبعض الوزارات التي لا تتناسب مع طبيعة المرأة السعودية في حين أن هنالك وظائف مطروحة ستكون خاضعة للتدريب والتأهيل المنتهي بالتوظيف على رأس العمل.

وأشار المصدر إلى أن ميزانية الدولة وفرت مخصصات مالية لهذه الوظائف التي شملت معظم وزارات الدولة، وأنه سيتم إعداد لجان أخرى لدراسة مدى جدوى توظيف النساء في القطاعات الحكومية، إضافة إلى استكمال إجراءات إيجاد وظائف في بعض الجهات التي لا تزال تدرس آلية توظيف النساء.

وعلمت «الشرق» أن من ضمن مخصصات ميزانية بعض الوزارات لهذا العام افتتاح أقسام وفروع نسائية في عدد من مناطق المملكة.

وأكد رئيس تحلية المياة لـ«الشرق» أن جهتهم لا توظف النساء سوى في وحدات طبية فقط، أما المواقع الأخرى، فلا تتوافق مع عمل المرأة، كونها مشروعات خدمية، من جهته أشار رئيس هيئة المساحة الجيولوجية أن اللجنة استثنت الهيئة من الوظائف لعدم توافق طبيعة العمل مع الوظائف النسوية، في حين ستطرح الأرصاد الجوية حوالي ٣٠٠ وظيفة نسائية لهذا العام.

وعلمت «الشرق» أن هناك مخصصات في الميزانية الجديدة لتوفير أعداد إضافية من وظائف النساء كمراقبات في أمانات المدن، وأن هناك فروعا رقابية نسائية جديدة ستفتح في بعض الأمانات التي لم تكن فيها من قبل، إضافة إلى وظائف نسائية في إدارات استقبال المعاملات النسائية في الأمانات المختلفة خصوصا في المدن الرئيسية، بجانب توفير وظائف نسائية جديدة في الأقسام النسائية بمكاتب العمل، وفي فروع الشؤون الاجتماعية المختلفة في المناطق، وفي دور الحماية ومراكز الإيواء.

كما سيتم توفير وظائف للممرضات السعوديات عن طريق الإحلال، ووظائف إدارية في عدد من المستشفيات.

٢١٧٣محامياً بلا هيئة أو جمعية.. من يترافع عنهم؟

المصدر: جريدة الشرق السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/19/681531

جدة – فوزية الشهري

يعاني قطاع المحامين كثيراً من المتاعب التي تواجههم في مجتمع المهنة، حيث ينظر بعضهم لمهنة المحاماة على أنها «حقيرة»، ويشير آخرون إلى أنّ بعض القضاة ينظرون للمحامي نظرة سلبية معدين أنه لا يحق لهم التعامل معه ولا الجدال معه ولا السماع منه ويضطرون إلى إخراجه من الجلسة ولا يحترمونه، ولا يثقون فيه.

أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز، عمر الخولي، أكد لـ «الشرق» على وجود هذه النظرة السلبية تجاه المحاماة، وقال: هذا الأسلوب غير لائق ولا يتناسب مع من يمتهن المحاماة.

شروط الممارسة

وأضاف الخولي أن الشروط التي ينبغي توفرها فيمن يمارس مهنة المحاماة تتعلق بأخلاقه، وترجع إلى أسلوب الممارسة على أرض الواقع، من حيث الانضباط والصدق وحسن الخلق وحسن التعامل.

وأشار الخولي إلى أنه من حق المحامي المطالبة بالاحترام وأن يعامل معاملة تليق به كمحامٍ، وعلى كل من يتعامل معه عليه أن يقدره ومهنته.

النظام منذ عشر سنوات

وبين الخولي بأنه تم تفعيل نظام المحاماة من عشر سنوات، وأن عدداً كبيراً من المحامين تم لهم الترخيص، والمهنة لم يتم تطويرها وتضمينها في لجنة الغرفة التجارية لأنه ليس لها علاقة بمهنة المحاماة، وليس للغرفة اختصاص على المهنة، ولا صلاحية.

مظلة للمحامين

وأشار الخولي إلى أنه لا بد من تشكيل هيئة أو جمعية للمحامين تحل الإشكالية التي تواجه المحامين، لأنّ مهنة المحاماة لن تتطور إلا إذا تكونت جمعية أو هيئة مستقلة، لافتاً إلى أنها سوف تصدر قريباً.

وشدد الخولي بقوله على أنه لن تحل هذه المشكلة إلا بعد توفر مظلة تعنى باحتضان المحامين والحفاظ على حقوقهم، مشيراً إلى أنّ الأمور غير مستقرة في الوقت الحالي بالنسبة لحقوق المحامين.

تخوفات المحامين

«الشرق» تواصلت مع عدد من المحامين، لكنهم رفضوا الإفصاح عن آرائهم في ضوابط العمل مشيرين إلى أنّها قد تحدث لهم بعض الإشكاليات القضائية أثناء عملهم، وطالب بعضهم بمعرفة المشروع التطويري لهذا المجال.

وزارة العدل

من جانبه، أوضح مصدر رفيع في الإدارة العامة للمحاماة في وزارة العدل، مفضلاً عدم ذكر اسمه، أنّ الإدارة تقوم بجولات تفتيشية على مدار العام وترصد جميع المخالفات التي يقع فيها المحامين أو مكاتب المحاماة المرخص لها، مؤكداً أن وزارة العدل ـ ممثلة في الإدارة العامة للمحاماة ـ تخبر المحامين بكل ما هو جديد في مجال ممارسة المهنة. مشيراً إلى أنّ عدد المحامين المرخص لهم لمزاولة مهنة المحاماة يبلغ ٢١٧٣ محامياً، وآخر دفعة تم التصريح والتجديد لها بلغ عددها ٢٨٤ محامياً.

ضوابط الممارسة

وأشارت الإدارة العامة للمحاماة، إلى أنّ ضوابط العمل في مهنة المحاماة تتمثل في:

أن يكون حاصلاً على شهادة كلية الشريعة أو تخصص الأنظمة، أو دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة بعد الحصول على الشهادة الجامعية، مع خبرة في مجال طبيعة العمل لمدة ثلاث سنوات ويقصد بالخبرات أحد الأعمال التالية: القضاء داخل المملكة وخارجها. الإفتاء داخل المملكة بصفة رسمية، تدريس مواد الفقه، أو أصوله أو الأنظمة في الجامعات أو الدراسات العليا في المعاهد أو المؤسسات التعليمية الأخرى في المملكة. الاستشارات في أجهزة الدولة مؤسساتها وهيئاتها. الخبرة المكتسبة في طبيعة العمل في الشركات والمؤسسات الأهلية. الترافع عن الغير أمام الجهات. الادعاء

العام، أو التحقيق في وزارة الداخلية داخل المملكة. أعمال كتابات العدل العامة، أو كتابات العدل الأولى في المملكة لكتاب العدل. الكتابة في ضوابط القضايا الحقوقية أو الجنائية أو الإنهائية بالمحاكم الشرعية، أو ديوان المظالم في المملكة بوظيفة لا تقل عن مسمى (رئيس كتاب ضبط)

الترخيص للممارسة

يعتد بالترخيص السابق إذا استوفيت مدة الخبرة متى كان ممارساً للمهنة. (أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محجور عليه، أن لا يكون حكم عليه بحد أو بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أن يكون مقيماً في المملكة، ويقتصر عمل ممارسة مهنة المحاماة على من لديهم رخصة عمل من قبل وزارة العدل، وذلك بمنحهم رخصة عمل المحاماة بعد التقديم على الإدارة العامة للمحاماة، وبعد عرض طلباتهم على لجنة قيد وقبول المحامين وتوافر الشروط فيهم يتم منحهم رخصة عمل المحاماة.

وزارة العمل" نجحت في توظيف ١٥٠ ألف سيدة خلال عامين

محفزات وظائف المرأة في القطاع الخاص..أفضل"!

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/20/article802968.html

تبوك، تحقيق- نورة العطوي

تتجه أنظار السيدات للقطاع الخاص مع تزايد نسبة البطالة النسائية سنوياً؛ باعتباره الحل الأول وربما الوحيد لاستيعاب وتوظيف الكثير من الباحثات عن العمل، وتعدد فرصه أمامهن، وعلى الرغم من جاهزية وزارة العمل التي بدأت في تفعيل العديد من القرارات، وتعديل الكثير منها لصالح توطين وتأنيث بعض الوظائف، إلاّ أنّ الإقبال على مثل تلك الفرص الوظيفية أو حتى الاستمرار بها ما زال دون التوقعات التي تطمح لها الفتيات اللواتي يرغبن في وظائف مستقبلية دائمة، وليست مؤقتة ومتشبعة بالمعوقات التي ترمي بهن وتعيدهن إلى دائرة البطالة مرةً أخرى.

نظم سلبية

وقال "د.محمد البيشي" -أستاذ الإدارة المشارك في معهد الإدارة العامة- إنّ نسبة السعوديات العاطلات عن العمل تقريباً (٤٤%) من إجمالي العاطلين في الدولة، حيث بلغت نسبة العاملات في القطاع الخاص (١,٢%) من العاملين في هذا القطاع وعددهم (٧٧٨١٤٩٦) عاملاً، ونسبة السعوديات العاملات في القطاع الخاص (٤٧%) من إجمالي العاملات في هذا القطاع وعددهن (٢١٢٩٥٢) عاملة -وفق دراسة عن مجالات عمل المرأة أعدتها د.بدرية بنت صالح العرادي-، مفيداً أنّ واقع الأنظمة الحكومية أو الاجتماعية المتعلقة بعمل المرأة ينقسم إلى نظم سلبية تعيق فرص المرأة، ونظم ايجابية تدعم وتزيد من فرص عمل المرأة مثل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٨٧) في ١٧-١٧-١٤٢٦ه بشأن تراخيص تشغيل النساء في أقسام وفروع المنشآت الخاصة، وتطبيق ضوابط تشغيلهن، حيث نص في مادتيه (الأولى والثانية) على اشتراط أن يكون مكان عمل النساء في قسم خاص بهن، وتمكنت وزارة العمل من توظيف أكثر من (٩٠) ألف سعودية خلال عام ونصف عام، سواء في بيع المستلزمات النسائية، أو محاسبة المبيعات، أو المتنزهات العائلية، أو تجهيز الأكل في مطابخ المطاعم، أو المصانع.

العمل الحر

وبيّن "البيشي" أنّ العمل في القطاع الخاص جاذب للمرأة بدليل النسبة المرتفعة للسعوديات العاملات في القطاع الخاص، حيث تتميز بعض منشآت القطاع الخاص بالقرب من مقر الإقامة مقارنة بفرص عمل المرأة في التعليم تفعيل قرارات التأنيث يتطلب التعاون بين كافة الجهات المعنية

التي يقتضي المتوفر منها الاغتراب إلى مدن أو محافظات مجاورة، كما أنّ المرأة بحكم كفالة نفقتها لا تهتم كثيراً بالمعاش التقاعدي مقارنة بالرجل، إلى جانب أنّ المنحدرات من أسر تجارية تستهويهم التجارة وفكرة العمل الحر بعد اكتساب

الخبرة، خصوصاً في الأعمال الفردية، بالإضافة إلى أنّ الفروق بين مزايا العمل في القطاع الخاص والقطاع العام بدأت تتقلص من خلال تطبيق أساليب العمل التجارية والخصخصة.

شركات مساهمة

واعتبر "البيشي" أنّ من أهم المحفزات التي تزيد الإقبال على وظائف القطاع الخاص تقليص المنافع المادية والمعنوية بين القطاع العام والقطاع الخاص، برفع مزايا القطاع الخاص وليس بتقليص مزايا القطاع العام، وكذلك دعم الدولة من خلال صندوق الموارد البشرية الذي يدعم الرواتب مثل ما هو معمول به في المدارس الأهلية، إضافةً إلى إنشاء شركات مساهمة عملاقة تشابه الجمعيات التعاونية التي تكون هي المرجع والمثال الذي يحتذي به للقطاع الخاص في توظيف الفتيات.

تحديث الأنظمة

ورأت "د.عائشة نتو" -عضو مجلس الغرفة التجارية الصناعية بجدة- أنّ هناك بعض المعوقات التي تحد من إقبال العاطلات على القطاع الخاص أو حتى بقاء العاملات فيه لسنوات أو أشهر، الأمر الذي يتطلب من الدولة والقطاع الخاص تعديل وتحديث بعض الأنظمة ذات العلاقة، بحيث تساهم في معالجة القضية باعتبار أنّ القطاع الخاص هو الحل الجذري لاستيعاب العاطلات عن العمل، وعليه إعداد البيئة المناسبة لاستقطاب تلك الأعداد، فالموجود حالياً ليس في صالح المرأة، مبينةً أنّ أول تلك الصعوبات قلة الرواتب، وعدم توفر وسائل مواصلات عامة، أو على الأقل بدل للمواصلات، فنصف رواتب الموظفات تذهب للمواصلات، على الرغم من تدني وقلة أجورهن، مطالبةً بتغيير ساعات عمل المرأة، خاصةً في المحلات النسائية ليكون الدوام فترة واحدة -كما هو معمول به في قطاع البنوك-، لأنّ أغلبية الموظفات يواجهن صعوبة في العودة إلى المنزل في وقت متأخر مع السائق، وهذا بلا شك أمر مفروض عليهن ويرفضه المجتمع؛ مما يوجب تغيير نظام الأسواق لدوام واحد حتى تنجح تأنيث تلك المحال ويتم ضامن عدم تسربهن الوظيفي، إلى جانب ضرورة توفير حاضنات للأطفال، وتعديل نظام الإجازات خاصةً فيما يتعلق إجازات الأمومة، التي تقتصر على أربعة أسابيع فقط، مؤكّدةً على أنّ التوسع في إيجاد وظائف في القطاع الخاص يحتاج إلى منظومة متكاملة ليست فقط من جهته، بل هناك جزء من المسؤولية يقع على عاتق الدولة، وجزء آخر يقع على عاتق الباحثات عن عمل، إذ يجب أن يطلعن على أنظمة وقوانين القطاع الخاص، ويعرفن كامل حقوقهن حتى يزول التخوف من الفصل التعسفي.

حلول واقعية

ولفتت "د.عائشة المانع" -سيدة إعمال- إلى أنّ أول الحلول لزيادة مشاركة المرأة في القطاع الخاص هي زيادة الفرص الوظيفية، وذلك يبدأ بحصر المجالات الموجودة التي يعمل بها العمالة الأجنبية، وتحديد ما هي المجالات الأقرب والأنسب لعمل المرأة، وعلى أساس ذلك يتم إيجاد برامج تدريبية في تلك المجالات كخطوة أولى لتأنيثها، وقبل ذلك يتم معالجة المعوقات التي تتخوف منها الباحثات عن العمل في هذا القطاع، مبيّنةً أنّ تهيئة سوق العمل لاستيعاب العاطلات يعتمد أيضاً على مواءمة مخرجات التعليم والتخصصات المطلوبة مع ما يتطلبه سوق العمل، لأنّ القطاع الخاص يعاني من أنّ تلك المخرجات غير مهنية، وبالتالي من الصعب توظيفهن في مهن غير معدات لها مسبقاً، بل حتى مفهومهن للعمل المهني غير كافٍ لإقبالهن على هذا العمل، مؤكّدةً على ضرورة التوسع في الخيارات الوظيفية حتى يتم تشجيع المرأة على الالتحاق بالوظائف الخاصة، فأغلبية السعوديات من خريجات الثانوية والجامعة يبحثن وظائف مستقبلية وليست مجرد وظائف مؤقتة لا تحقق لهن الأمان والاستقرار الوظيفي، مشيرةً إلى أنّ الوزارة مطالبة بإيجاد حلول واقعية وأكثر مرونة للحد من البطالة النسائية، فعلى الرغم من أنّ برنامج "حافز" كشف عن الإحصائيات الدقيقة للبطالة النسائية، إلاّ أنّه كان مجرد تخدير ولم يتمكن من معالجة تلك القضية كما كان يتوقع منه.

الاستناد على القوانين

وكشف "د.فهد التخيفي" -وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير والمشرف العام على برامج عمل المرأة في القطاع الخاص بوزارة العمل- عن تزايد أعداد السعوديات العاملات في القطاع الخاص منذ بدء تفعيل مبادرات عمل المرأة، حيث تم توظيف ما يقارب (٤٩,٠٠٠) سيدة سعودية في العام ٢٠١١م، وتوظيف ما يقارب (١٠١,٠٠٠) سيدة سعودية في العام ٢٠١٢م، مبيّناً أنّ الأنظمة والقوانين الحالية تهتم بزيادة فرص عمل المرأة في القطاع الخاص، إذ جاءت تنفيذاً للأمر الملكي الكريم (أ/١٢١)، وقرار مجلس الوزراء (١٢٠)، حيث حرصت وزارة العمل على وضع ضوابط واشترطات تضمن توفير بيئة عمل مثالية للمرأة العاملة، وكذلك وضع ضوابط تتناسب ومجالات وفرص العمل الممكنة، وفي الوضع الحالي يتم الاستناد على قوانين وأنظمة عمل المرأة في القطاع الخاص على ما صدر من أوامر ملكية ونظام العمل المُقر بمرسوم ملكي وعلى قرارات مجلس الوزراء.

اشتراطات خاصة

وقال د.التخيفي": "أصدرت الوزارة قرارات وزارية في عدة مجالات منها محلات بيع المستلزمات النسائية، وعمل المرأة عن بُعد، وكذلك اشتراط النساء في المصانع، ومحاسبة المبيعات في محال التجزئة، ومحال المنتزهات الترفيهية العائلية، وفي المطابخ، كما وضعت الوزارة ضوابط لعمل المرأة في المؤسسات والشركات، بحيث يكون عمل المرأة في مكان يتميز بالخصوصية والاستقلالية، إذ يشترط أن يكون المبنى مستقلاً تماماً عن مبنى الرجال، وفي هذه الحالة لا تستوجب أي اشتراطات خاصة، أو قسم في مبنى المؤسسة نفسه أو الشركة على أن تتحقق الاشتراطات التالية في القسم؛ أن يكون خاصاً بالنساء مستقلاً عن أقسام الرجال، مع مراعاة توفير كافة الخدمات الأساسية من مصلى، واستراحة، وعدد كافٍ من دورات المياه، وأية ترتيبات خدمية إضافية أخرى".

أنظمة تشريعية

وأضاف "د.التخيفي" أنّ الأنظمة الحالية في القطاع الخاص سنت العديد من القوانين المُنظمة لعمل المرأة من أهمها العلاقة التعاقدية بين العاملة وجهة العمل، وحقوق وواجبات العاملة، وتحديد أوقات العمل، واشتراطات زي العاملة، كما حددت الأعمال التي يستثنى فيها تشغيل النساء ليلاً، والأعمال التي يحظر توظيف النساء فيها، لافتاً إلى أنّ القرارات الوزارية الصادرة المتعلقة بعمل المرأة بعضها إلزامي كما في المستلزمات النسائية، ومعظم القرارات الأخرى تشريعية غير إلزامية، ولكن التقيد بالضوابط الواردة ملزمة لمن أراد التأنيث لتهيئة بيئة العمل الآمنة، موضحاً أنّ القوانين والأنظمة الحالية بخصوص عمل المرأة مناسبة ولكن التحدي يكمن في عدم إلمام أصحاب العمل في المؤسسات والشركات وأفراد المجتمع وحتى العاملات أو الراغبات للعمل بتلك الضوابط والاشتراطات الواجب مراعاتها لتوظيف النساء، بل والتعامل مع الممارسات الخاطئة كما أنّها مقبولة لدى الوزارة.

إبلاغ بعدم التطبيق

وأشار "د.التخيفي" إلى أنّ وزارة العمل تشترط ثلاث نقاط رئيسة؛ أن يكون عمل النساء في قسم خاص بهن ومستقل عن عمل الرجال، ومنع الرجال العاملين من التواجد في المحل أو القسم الخاص بعمل النساء، ومنع الرجال مرتادي المركز التجاري من الدخول للمحل أو القسم الخاص بعمل النساء إلاّ من يصطحبون عوائلهم، مبيّناً أنّ الوزارة ستصدر قريباً دليلا يُصنف كل القوانين والأنظمة والقرارات والتعليمات ذات العلاقة بعمل المرأة والتسويق لها، مطالباً جميع مؤسسات القطاع الحكومي والخاص والمجتمع بأكمله بالتعاون مع وزارة العمل كونها هي صاحبة الاختصاص في توظيف النساء، ومن لديه ملاحظات على التطبيق عليه إبلاغ الوزارة على الرقم المخصص لذلك (٩٢٠٠٠١١٧٣) أو إرسال بريد إليكتروني (TaNeeth@mol.gov.sa)

مبادرات دعم

وأوضح "د.التخيفي" أنّ الوزارة تسعى إلى تفعيل العديد من المبادرات والتي تُصنف إلى ثلاث فئات؛ أولها مبادرات للتوظيف المباشر بتفعيل الأمر الملكي بقصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية، وتفعيل الأمر الملكي بسعودة وتأنيث الوظائف الصناعية المناسبة للمرأة، وحث وتشجيع الشركات الكبرى لتوظيف المرأة، وتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) بزيادة فرص ومجالات عمل المرأة، وتفعيل برنامج "توطين" محلات بيع التجزئة في المراكز التجارية المغلقة، إلى جانب مبادرات لتطوير آليات التوظيف بتفعيل فرص العمل المختلفة للمرأة من خلال العمل عن بعد والعمل الجزئي، والعمل من المنزل، إضافةً إلى مبادرات لمعالجة تحديات توظيف المرأة بتفعيل المواصلات عن طريق التنسيق مع الشركات المستثمرة في قطاع النقل ومؤسسات القطاع الخاص المُوظفة للنساء، وتفعيل مراكز ضيافات الأطفال لدعم النساء المتزوجات ممن لديهن أطفال رضع من جهة ولفتح فرص وظيفية أخرى للنساء للعمل في تلك المراكز.

"ضمان الطائف" للنساء: أعطوني مبنى وخذوا فرعا

أسر منتجة تصطدم بعقبة تراخيص المشاريع

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=129485&CategoryID=5

الطائف: ساعد الثبيتي

"أعطوني مبنى وأفتتح القسم النسائي غداً".. بهذه العبارة رد المدير العام لمكتب الضمان الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة محمد اللحياني على مطلب النساء بقسم لهن في مكتب الضمان الاجتماعي بالطائف.

وأثناء مشاركة اللحياني في افتتاح معرض الحرفيات المدعومات من الضمان الاجتماعي في "برج قلب الطائف" أول من أمس، سألته "الوطن" عن موضوع القسم النسائي، فأجاب: "افتتاح مكتب نسائي متوقف على وجود مبنى، أعطوني مبنى وأفتتح القسم النسائي غداً".

وإيجاد قسم نسائي من العوائق التي اصطدم بها بعض الأسر المنتجة بالطائف التي يدعمها الضمان الاجتماعي بمخصصات مالية لإنشاء مشاريع استثمارية خاصة، إضافة إلى عدم إصدار تراخيص من قبل أمانة الطائف لبعض الأنشطة.

وتقول "أم أحمد" إن من العقبات التي تواجه السيدات عدم وجود مكاتب نسائية في الضمان الاجتماعي بالطائف، مشيرة إلى أنها اضطرت للتعامل مع موظفين لحين الحصول على إعانة لمشروعها.

وتقول مضاوي المولد، إنها من الحاصلات على دعم من الضمان الاجتماعي وبدأت مشروع الطبخ المنزلي من منزلها لكنها عندما أرادت التوسع في المشروع، واستئجار منزل لمشروعها اصطدمت بعدم الترخيص لها من أمانة الطائف.

اصطدمت بعض الأسر المنتجة بالطائف التي تم دعمها بمخصصات مالية من الضمان الاجتماعي لعمل مشاريع استثمارية خاصة ببعض العوائق التي أعاقت تنفيذ مشروعاتها، ومنها عدم إصدار تراخيص من قبل أمانة الطائف لبعض الأنشطة وعدم وجود مكاتب نسائية في الضمان الاجتماعي، في حين علق مدير عام مكتب الضمان الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة محمد اللحياني على عدم وجود قسم نسائي في مكتب الضمان الاجتماعي بالطائف بقوله "وجود المكتب النسائي متوقف على وجود مبنى، فأعطوني مبنى وأفتتح القسم النسائي غدا"، مشيرا إلى أن الفروع النسائية في مكة المكرمة وجدة تم تشغيلها وبات التعامل فيها مع المستفيدات نسائيا.

وأشار اللحياني إلى أن المكتب يدعم نحو ٣٠٠ أسرة منتجة منهن ١٧ أسرة في الطائف، مبينا أن الضمان من خلال هذا الدعم يسعى لتشجيع الأسر إلى دخول باب التجارة والاستغناء عن مخصصات الضمان الاجتماعي الشهرية.

وبالعودة إلى العوائق، قالت مضاوي المولد إنها من الحاصلات على دعم من الضمان الاجتماعي وبدأت مشروع الطبخ المنزلي من منزلها لكنها عندما أرادت التوسع في المشروع واستئجار منزل لمشروعها وعمل دعاية لمشروعها اصطدمت بعدم الترخيص لها من أمانة الطائف على الرغم من أن مثل هذه الأنشطة ترخص من قبل الأمانات الأخرى.

أما أم أحمد، فقالت إن من العقبات التي تواجه السيدات هي عدم وجود مكاتب نسائية في الضمان الاجتماعي بالطائف مشيرة إلى أنها اضطرت للتعامل مع عدد من الموظفين لحين الحصول على إعانة لمشروعها، وقالت إن جميع مكاتب الضمان الاجتماعي في المناطق والمحافظات خصصت فيها أقسام نسائية حيث يتم التعامل مع المستفيدات من المطلقات والأرامل والمسنات من قبل موظفات في خصوصية تامة.

من جهته، برر المتحدث الرسمي لأمانة الطائف إسماعيل إبراهيم، عدم منح تراخيص لبعض الأنشطة الحرفية للمستفيدات من الضمان الاجتماعي بقوله "إن الأمانة تمنح التراخيص للأنشطة الرجالية والنسائية دون استثناء طالما أنه تم تحقيق الاشتراطات الصحية واشتراطات الأنظمة والتعليمات في فتح المحلات التجارية والمشاريع الاستثمارية المختلفة، مشيرا إلى أن هناك قسما نسائيا في الأمانة يمكن للسيدات مراجعته وتقديم طلباتهن لدراستها وتطبيق الأنظمة عليها".

عدم أداء القسم والقمة" يؤجلان التئام أول ظهور للمرأة السعودية تحت قبة الشورى"

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://alhayat.com/Details/474345

الرياض – عضوان الأحمري

لن تتمكّن ٣٠ سعودية من الجلوس – للمرة الأولى – على مقاعد مجلس الشورى لتحقيق طموحاتهن اليوم (الأحد) كما كان متوقعاً، إذ تقرر تأجيل جلسة مجلس الشورى الجديد في دورته السادسة لأسباب عدة، أهمها أداء الأعضاء الـ١٥٠ القسم أمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي أصدر أمرين ملكيين في ١١ كانون الثاني (يناير) الجاري يقضيان بتعديل نظام ولائحة مجلس الشورى، وتسمية أعضاء دورته السادسة، ومن بينهم ٣٠ سيدة. وجاء التأجيل مخيباً لآمال قطاعات عريضة ممن ينتظرون ما ستدلي به السيدات تحت قبة مجلس الشورى، بعدما أضفى عليهن الأمران الملكيان حقوق العضوية الكاملة.

وأدت عوامل عدة إلى إرجاء الجلسة الأولى للدورة السادسة لمجلس الشورى السعودي، ومنها عدم أداء الأعضاء الجدد القسم أمام خادم الحرمين الشريفين، وانعقاد القمة العربية التنموية في الرياض، وعطلة منتصف العام الدراسي، والتغييرات في مكاتب الأعضاء، وتفريغ بعضها للعضوات الجدد.

وقال عدد من الأعضاء الجدد والمجدد لهم إنهم لا يعرفون مواقع مكاتبهم الجديدة، وبعضهم – ممن اتصلت بهم «الحياة» – ذكروا أنهم خارج العاصمة الرياض، لكنهم قالوا إنهم لا يعرفون إن كانت الجلسة الأولى ستعقد نهاية الأسبوع أم أنها ستؤجل للأسبوع المقبل. وقال أحدهم لـ«الحياة» إنه لا يعرف مكان مكتبه داخل المجلس حتى هذه اللحظة، بعد أن تمّ إخطاره بأن المكتب سينقل إلى موقع آخر وطابق آخر.

وذكر أحد الأعضاء المجدد لهم أنه خارج الرياض وقت الاتصال به، وأكد أنه لن يعود للرياض حتى الجمعة، في تأكيد غير مباشر لعدم انعقاد الجلسة هذا الأسبوع، فيما رفض أحد الأعضاء الجدد التصريح أو التلميح، مكتفياً بقوله: «نحن بانتظار أداء القسم. هذا ما لديَّ».

ولا يملك أحد معلومات محددة عن موعد انعقاد الجلسة الأولى من الدورة السادسة، فكل التقديرات تشير إلى الأسبوع المقبل، إلا في حال تحققت العوامل الميسرة لانعقاد المجلس، فقد يلتئم الأربعاء المقبل، وإلا فالأحد المقبل.

٥ نساء يرفعن قضايا ضد أولياء أمورهن بدعوى تزويجهن غصباً... في شهرين

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://alhayat.com/Details/474235

الرياض - تركي العقيل

رفعت ٥ نساء قضايا ضد أولياء أمورهن خلال الشهرين الماضيين بدعوى تزويجهن بغير رضاهن. وأوضح تقرير إحصائي صادر عن وزارة العدل، أن خمس محاكم هي محاكم الرياض ومكة المكرمة وتبوك وحائل وجازان نظرت في تلك القضايا منذ بداية العام الهجري الحالي، فيما وصل عدد القضايا الكلي إلى ٦٢ قضية خلال الأعوام الـ١٤ الماضية.

واعتبر المستشار القانوني والقاضي سابقاً الدكتور فيصل العشوان، أن ارتفاع مستوى الوعي لدى الفتيات ومعرفة حقوقهن هو السبب وراء تلك القضايا، على عكس ما كان في السابق عندما كان الأب أو ولي الأمر يزوّج الفتاة إلى قريبها أو ابن عمها، من دون أن يأخذ رأيها، ولكن مع تقدم العلم، أصبحت الفتاة تعرف كل ما هو عليها وما لها، حتى إن الفتاة أصبحت تعلم حقوقها الشرعية والقانونية.

وقال العشوان لـ«الحياة»: «ما يحدث هو مؤشر جيد في تصحيح نظرية المجتمع، والإسلام نص على أن من واجب ولي أمر الفتاة عند تزويجها، أخذ رأيها في الزوج ووجوب موافقتها، وضرورة الإيجاب والقبول بين الزوجين والنظرة الشرعية أيضاً»، موضحاً أن مفهوم قضايا الزواج بغير رضا في المحاكم السعودية هو أن تتقدم الفتاة إلى المحاكم بدعوى على ولي أمرها بحجة تزويجها من دون رضاها.

ولفت إلى أن من الواجب على مأذون الأنكحة أن يسمع رأي الفتاة عند كتابة عقد النكاح، ويتأكد من رضاها عن هذا الزواج من خلال سؤالها مباشرةً، لكن بعض مأذوني الأنكحة يتجاهلون شرط وجوب سماع رأي الفتاة بالزواج، وفي بعض الأوقات يحدث غش من ولي الأمر، ويأتي بفتاة للمأذون لسؤالها، وهي ليست الفتاة المراد تزويجها، مؤكداً أن من حق الفتاة التي لم تسأل أن ترفع دعوى ضد المأذون من خلال إدارة المأذونين في وزارة العدل، وهي من تتبنى محاسبته على تقصيره في هذه النقطة.

وحول تأخير البت في قضايا الأحوال الشخصية في المحاكم السعودية قال العشوان: «سبق أن تقدمتُ بمقترح لوزارة العدل بضرورة عدم تأخير قضايا الأحوال الشخصية عن جلستين أو ثلاث، مثل قضايا الزواج بغير رضا وقضايا العضل والخلع والفسخ، لأن هذه القضايا تمس شخصية المرأة وتصيبها بأضرار نفسية ومعنوية، ولا بد من معالجتها، كما طالبت بإنشاء هيئة متخصصة بقضايا الأحوال الشخصية».

دراسة: أبناء الأسر المفككة يعانون من الاكتئاب والمشكلات السلوكية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130120/Con20130120566054.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)

كشفت دراسة ميدانية حديثة، أن التفكك الأسري والمشكلات السلوكية الانفعالية تعرض أبناء بعض الأسر للاكتئاب والمشكلات السلوكية.

واستهدفت الدراسة التي أعدها كل من الدكتور نايف بن محمد الحربي أستاذ الصحة المساعد وكيل كلية التربية للدراسات العليا ورئيس قسم علم النفس التربوي في جامعة طيبة والدكتور حسن مصطفى عبدالمعطي في نفس الجامعة، استقصاء أثر بعض عوامل التفكك الأسري: الطلاق، تعدد الزوجات غير المنضبط، غياب الأب/الأم (وفاة / سجن) على شخصية الأبناء والمشكلات السلوكية والانفعالية لدى الأبناء من الجنسين في المرحلة العمرية : ٩-٢٠ سنة، وذلك في مجتمع المدينة المنورة ومدى إمكانية التنبؤ بدرجة معاناة التفكك الأسري من خلال سمات الشخصية والمشكلات السلوكية والانفعالية لدى أبناء الأسر المفككة.

وأوضح لـ«عكاظ» الدكتور نايف الحربي والدكتور حسن مصطفى أنه تم استخدام المنهج الوصفي «الدراسة المسحية والسببية المقارنة» مع تطبيق صورة معدلة من مقياس التحليل الإكلينيكي للشخصية لكل من كاتل وكرايج Cattel & Craig، كما طبق مقياس المشكلات السلوكية والانفعالية، ومقياس التفكك الأسري (اللذان تم إعدادهما لغرض البحث الحالي) وذلك على عينة حجمها ١٥٠ شخصا من أبناء الأسر المفككة «طلاق، تعدد زوجات، حرمان من أحد الوالدين أو كليهما» من الجنسين في مراحل تعليمية مختلفة. وأضافا أن التحليل الإحصائي للدراسة قد أسفر عن عدة نتائج منها:

وجود تأثير لحالات التفكك الأسري على سمتي الارتياب والتنظيم الذاتي، ومشكلات الغضب والاكتئاب والقلق، وكان الطلاق أكثر تأثيراً على تلك السمات والمشكلات، ووجد تأثير لجنس أبناء الأسر المفككة على سمة الثبات الانفعالي ومشكلة الخوف، وكان التفكك الأسري أكثر تأثيراً على الثبات الانفعالي للذكور، وأكثر تأثيراً على مشكلة الخوف لدى الإناث، كما وجد تأثير لعمر أبناء الأسر المفككة على سمة الدهاء، وكان التفكك الأسري أكثر تأثيراً على هذه السمة في الشريحة العمرية أكثر من ١٥ سنة، ووجد تفاعل ثنائي للجنس والعمر في تأثيرهما المشترك على سمة عدم الأمان ومشكلة الخوف، وكان الذكور الأصغر عمراً والإناث الأكبر عمراً أكثر إحساساً بعدم الأمان، وكانت الإناث بصفة عامة أكثر إحساساً بالخوف مقارنة بالذكور في ذات العمر، وكانت الإناث الأكبر عمراً أكثر إحساساً بالخوف، وكانت أهم سمات الشخصية التي تسهم كمتغيرات منبئة بدرجة التفكك الأسري هي: الدهاء، عدم الأمان، التنظيم الذاتي، في حين كانت أهم المشكلات السلوكية والانفعالية التي تسهم كمتغيرات منبئة بدرجة التفكك الأسري هي: الهروب والاكتئاب.

سعودة النشاط حبر على ورق.. ومكاتب العمل تراقب"

دينّات" الأغراب تضع سعوديي النقليات أمام خياري التوقيف أو الحاجة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130120/Con20130120565882.htm

يحيى الفيفي (أبها)

سعودة نشاط نقليات العفش والامتعة بـ«الدينات» وحصر النشاط على المواطنين.. حبر على ورق جاف. فالواقع يقول إن آلاف المستقدمين من العمال والسائقين دخلوا إلى هذا النشاط باعتباره مهنة من لا مهنة له فيما يعاني اصحاب الحق الحاجة والبحث عن زبون يصطاده السائقون غير السعوديين من طرف الشارع كما يقول مواطن اكتوى بنار «دينا» اشتراها بالاقساط وظل يدفع ثمنها دون فائدة حسب تعبيره.

نشاط النقليات توقف في عدد من المدن ومنها خميس مشيط بسبب كثرة العرض وقلة الطلب ومزاحمة الاغراب للمواطنين في رزقهم. وبات من حصل على ترخيص رسمي من وزارة المواصلات يقف على جوانب الطريق في انتظار زبون يخطفه غريب بسعر زهيد. ويقول صاحب دينا انه استنفد كافة الاشتراطات والاوراق الرسمية لممارسة مهنته لكن الفائدة تعود لمن لا يستلزم باشتراطات او قيود او تصريح. سعيد احمد العبيدي احد المتضررين يقول ان متوسط سعر الناقلة ذات الحجم الكبير يصل إلى مبلغ قدره ٣٠٠ ألف ريال، والصغيرة نحو ١٥٠ ألف ريال ويتم شراؤها بأقساط شهرية بهدف اكتساب الرزق الحلال والصرف على الاسر بعيدا عن سؤال الناس. ويقول العبيدي انه شخصيا يعتمد على الناقلة في الصرف والانفاق على اسرته الكبيرة المكونة من ١٦ فردا وهي مصدر رزقه الوحيد ومع ذلك لم يسلم هو وزملاؤه من مضايقة العمالة الوافدة برغم ان التعليمات الرسمية واضحة وصريحة بحصر هذا النشاط على السعوديين فقط. وأضاف ان التعليمات عممت على كافة المناطق بضبط المخالفين لكن الجهات المختصة تتعامل مع الامر كأنه لا يعنيها والمتضرر الوحيد هو المواطن.

اصطياد في الموقف

العبيدي يقول ان العمالة المخالفة تقف ضد التعليمات الواضحة من الجهات المختصة، مشيرا إلى ان وزارة النقل خصصت لسائقي الناقلات الصغيرة مواقع في قلب مدينة خميس مشيط ومع ذلك فإن السائقين الاغراب يترصدون الزبون قبل وصوله الى الموقع وتحدث الصفقات في الغالب الأعم على مداخل الاحياء وتكتمل الصفقة المخالفة بسعر زهيد فالسائق الوافد لا يدفع رسوما ولا يراجع دائرة حكومية وليست لديه التزامات على النقيض من المواطن فضلا على أن أغلب هؤلاء يعملون لحساب انفسهم بعيدا عن الكفلاء.

القبض وإطلاق السراح

مذكر علي القحطاني قال من جانبه انه وبقية زملائه ابلغوا الاجهزة الأمنية في الشرطة والامن الوقائي بالمخالفين وبعد محاولات عدة يتم القبض عليهم واطلاق سراحهم بعد كفالة حضورية من كفلائهم.. فأصبح المواطن هو الضحية.. ونظرة واحدة في موقف الدينات في السوق تؤكد ذلك حيث ان اغلبها مغطاة بعدما هجرت النشاط وتعلوها الغبار والشمس والسائقون مطالبون بسداد الاقساط الشهرية فكيف يوفق هؤلاء بين التزاماتهم مع الاقساط واحتياجات الاسر. علي سعيد مبارك يلتقط طرف الحديث من القحطاني ويضيف ان معظم السائقين من الشباب ممن لم يجد وظيفة او عملا بعد التخرج من الجامعة او الثانوية ولم يجد غير هذه الوسيلة لجلب رزقه الا في مهنة نقل العفش والاثاث عبر هذه الدينات «لكن كما ترون ان معظم الناقلات توقفت عن العمل لعدة اشهر بسبب اهمال الجهات المختصة تطبيق الانظمة والحال ينطبق على كل المناطق ليس خميس مشيط وحدها رغم ان الوافدة لاتحمل رخصا رسمية لمزاولة المهنة وأغلبهم سائقو صهاريج مياه وشاحنات نقل ثقيل ولكنهم امتهنوا الدينا بعيدا عن الرقابة وفي النهاية المتضرر هو المواطن».

أين مكاتب العمل؟

ويطالب مبارك بضرورة تدخل مكاتب العمل والغرف التجارية والجهات الامنية ووضع مراقبين ولجان في المواقف التي خصصت لهذه النقليات ومتابعة عملها وضبط المخالفات ومصادرة سياراتهم. كما طالب بعدم السماح لهذه العمالة بمغادرة نقاط التفتيش خارج المحافظة اثناء نقلها العفش خارج المناطق. وهناك تعليمات صارمة في هذا الشأن لكن لا احد يعمل بها. وطلب مبارك بمنع وسحب كل ناقلات غير السعوديين وإعفاء المواطنين من الاقساط الشهرية التي شكلت عبئا ثقيلا على الاسر.

إعداد محضر بالواقعة

في المقابل، ابلغ «عكاظ» مصدر في وزارة العمل أن ممارسة العمالة المقيمة لمهنة النقليات وهي المهنة المرخصة فقط للسعوديين مخالف لأنظمة وزارة العمل والعمال. وهناك عقوبات تطبقها الوزارة في حق من يخالف الأنظمة العمل. ومهنة الوافد محصورة فقط في اصل اقامته والهدف الذي استقدم من أجله ومتى ما وصلت شكوى رسمية إلى مكتب العمل يتم حالا ارسال مفتش الى الموقع لضبط الحالة واعداد محضر وتطبيق اللائحة بحق المخالف. المصدر علق على تعيين مندوب من مكتب العمل في الموقع وقال ان ذلك يصعب في الوقت الحالي فهناك جهات اخرى تؤدي مهام الضبط مثل الشرطة والأمن الوقائي وهذه الجهات لديها تعليمات بالضبط وإحالة المخالفة الى الجهة المختصة سواء مكتب العمل او الجوازات حسب الاختصاص ونوع المخالفة، وهناك تعاون مستمر مع الجهات الحكومية ذات العلاقة. وفي ما يخص السعودة ومتابعة المهن التي تمارس من قبل غير السعوديين فهناك مراقبون يتابعون الحالات أولا بأول. وأضاف المصدر: نعم هناك عمالة تتحايل على الأنظمة والتعليمات ولكن تقابلها أنظمة صارمة ضد المقيم نفسه أو مكفوله.

لجنة التحقيق في وفاة أم وجنينها تنهي تقريرها

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130120/Con20130120565845.htm

حاتم المسعودي (مكة المكرمة)

بينت مصادر «عكاظ» أن اللجنة المشكلة في مستشفى الولادة والأطفال للتحقيق في وفاة أم وجنينها أثناء عملية ولادة بمكة المكرمة قد أنهت تقريرها وهي الآن بانتظار وصول اللجنة المشكلة من قبل وزير الصحة للاطلاع على نتائج التحقيق بمتابعة مدير الشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة الدكتور خالد ظفر .

وكان وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة وجه بتشكيل لجنة عاجلة تضم عددا من المختصين في الوزارة للاطلاع على ملف المتوفاة، والتحقيق مع المشرفين على حالتها وأفراد الطاقم الطبي الذين قاموا بتوليدها والرفع بنتائجها وتوصياتها إليه.

من جهته، طالب زوج المتوفية زكي الجابري بسرعة النظر في ملف القضية ورفع الأخطاء التي وقع فيها الكادر الطبي وأدت لوفاة زوجته وطفله، وألا تتهاون في إيقاع أقصى العقوبات النظامية بحق كل من يثبت تقصيره أو إهماله، مشيرا إلى وجود تأخير حسب التحقيقات الأولية قبل إجراء العملية ما أدى لانفجار الرحم ووفاة الجنين.

تسديد مديونيات قضايا الطلاق والخلع

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130120/Con20130120565997.htm

عبدالله القحطاني (أبها)

كشفت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» عن أن إمارات المناطق شرعت بتنفيذ القرار الصادر من وزارة الداخلية بتسديد مديونيات القضايا المتعلقة بالمحاكم والتي تخص المطلقات وطالبات الخلع من أزواجهن.

وأشار المصدر إلى أن القرار ينص على السداد عن من ليس لديه القدرة على سداد المبالغ الخاصة بالطلاق أو الخلع والتي توقفت على توفر المبالغ المادية بين الزوجين، مشيرا إلى أن المبلغ يتجاوز المليوني ريال لكافة القضايا المختصة بالطلاق والخلع في كافة المناطق.

وبين المصدر أن بعض الإمارات وبتوجيه منها للمحاكم رصدت الأعداد الخاصة والتي يتطلب منها توفر المبالغ ومن ثم إنهاء القضية بين الطليقين أو من توقفت قضية الخلع على ذات السبب، ورفض المصدر تحديد عدد المستفيدات من القرار من المطلقات أو طالبات الخلع.

وصادق مصدر في المحكمة العليا بالرياض (رفض ذكر اسمه) على صحة القرار، منوها إلى أن المحاكم تلقت صورة من القرار من الجهة المسؤولة وهي الإمارة، والذي يفيد بالتسديد عن من لديهم قضايا طلاق أو خلع وتوقفت حول عدم قدرة المرأة على التسديد، مشيرا إلى أنه يجب على المرأة المطلقة أو المخلوعة من زوجها أن تثبت عدم قدرتها على التسديد، وفي هذه الحالة يتم التسديد عنها من قبل الجهات المختصة، وإنهاء القضية وإقفال سجلها بتاتا.

عامل غسيل مكيفات يترأس مجلس إدارة مدرسة عالمية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130120/Con20130120565998.htm

هاني باحسن (جدة)

تقدم أكثر من ٨ آلاف طالب وطالبة و٢٠٠ معلم ومعلمة بشكوى للجهات المسؤولة مسجلين اعتراضهم على تعيين (عامل غسيل مكيفات) يعمل في ورشة للتبريد رئيساً لمجلس إدارة مدرسة عالمية في جدة مخالفاً بذلك القواعد التنظيمية لمجالس إدارات مدارس الجاليات الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٦ من وزارة التربية والتعليم.

من جهته أوضح المحامي الموكل من قبل معلمي ومعلمات وطلاب المدرسة العالمية عمر سالم محضار العيدروس أن تعيين شخص دون المستوى المطلوب مخالف لإدارة التعليم الأجنبي البند رقم (٣) من المادة السابعة فيما يخص رئيس مجلس الإدارة والتي تنص على أن يكون لديه إقامة نظامية سارية المفعول حيث إن إقامته انتهت قبل تعيينه بثلاثة أشهر، وبعد أن اعترض مدير المدرسة على القرار على تسليم العهدة للمذكور كون إقامته منتهية وكفيلته في النطاق الأحمر لدى وزارة العمل، قام بتحويل تسجيله لدى وزارة العمل من مؤسسة كفيلته إلى ورشة تبريد باسم كفيلته على مهنة عامل غسيل مكيفات وبذلك يتم تجديد إقامته والتهرب من رفع نسبة السعودة لدى المؤسسة.

وأشار المحامي إلى أن عامل المكيفات (رئيس المجلس الجديد) قام بفصل مدير المدرسة المعين حسب النظام الداخلي للمدرسة والمعتمد من وزارة التربية والتعليم، وخمسة من قدامى المدرسين دون أخذ موافقة أعضاء مجلس الإدارة.

وزارة الصحة توصي الدكتور عرفان" بتعيين مدير تنفيذي وإجراء إصلاحات إدارية وطبية بالمستشفى

المصدر: جريدة الشرق الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/20/682717

جدة – تهاني البقمي

أوصت وزارة الصحة مستشفى باقدو والدكتور عرفان العام بتغيير المدير التنفيذي والاهتمام بالإدارة الوسطى، وإجراء بعض الإصلاحات الإدارية والطبية.

وأعلن المدير التنفيذي للمستشفى الدكتور محمد عرفان خلال مؤتمر صحفي عقده أمس أنه جار استقطاب مدير تنفيذي لإدارة المستشفى بدلاً عنه وسيكون موجوداً خلال إبريل المقبل، مؤكداً أنه سيكتفي بعيادته الخاصة.

وأوضح الدكتور عرفان أن المستشفى انتهى من جميع الإصلاحات عدا قسم الطوارئ الذي يتوقع الانتهاء منه خلال فترة وجيزة، لافتاً إلى أن قسم الطوارئ سيعمل بطاقته الكاملة اليوم، وأن ١١٠عيادات فتحت وباشرت عملها أمس.

وكشف عرفان أن ملاحظات وزارة الصحة لم تتعلق بالأمور الطبية بل بالصيانة، وأنها سجلت تسع مخالفات فقط وليس ١٥ مخالفة وجميعها تتعلق بشبكة الغازات، ونظام الحرائق، معتبراً الملاحظات التي سجلتها إدارة الدفاع المدني ليست مخالفات إذ لم يكن هناك معايير للسلامة قبل ٣٠ سنة بل لم يكن هناك دفاع مدني.

وبين أن إدارة المستشفى انتهزت فترة الإغلاق وأنجزت ٨٠% من شبكة الإطفاء حسب مواصفات الدفاع المدني بتكلفة إجمالية وصلت إلى أربعة ملايين ونصف المليون ريال، كما كلّف إصلاح شبكة الغازات مائتي ألف ريال أخرى.

أما فيما يتعلق بنظم العمل الإدارية المعتمدة في المستشفى قال" كان للوزارة رأي أن بعض الشروط مكتوبة وليست مطبقة بالصورة التي يرغبونها، وقمنا باستكمالها"، مضيفاً أنه لا يوجد ملاحظات مسجلة على الناحية الطبية والعلاجية، وأن جميع الأطباء على كفالة المستشفى، باستثناء ٢٢ طبيباً سعودياً يعملون في الجامعة، وبين أن ملاحظة وزارة الصحة على الأطباء كانت بسبب نقص عدد الأطباء.

وأوضح أن المستشفى لم يسرّح موظفين ولكن هناك استقالات تقدم بها بعض الموظفين السعوديين لتوفر فرص عمل أخرى لهم.

إلى ذلك حصلت "الشرق" على نسخة من التوصيات التي سجلتها اللجنة المشكّلة من وزارة الصحة لمتابعة المخالفات بمستشفى باقدو الدكتور عرفان العام وهي:

- مراجعة جميع أنابيب الغازات وتحديثها والتأكد من أن جميعها تحمل الألوان المميزة للغاز المناسب فيها حسب المعايير المتعارف عليها، والتأكد من سلامة مخارج الغازات من قبل جهة هندسية مختصة.
- مراجعة كل المرافق الهندسية بالمستشفى المتعاقد على صيانتها مع شركة "الشرقاوي" الواردة في العقد المبرم بين المستشفى والشركة المذكورة ويشمل ذلك: الكهرباء، التكييف، الصرف الصحي، والغلايات.
- وضع آلية لصيانة المرافق الهندسية بالمستشفى مع مراعاة الكفاءة والخبرة في القائمين عليها وتطبيق معايير السلامة والجودة.
- تحديث أجهزة التخدير بالمستشفى ومراجعة آلية صيانتها حسب معايير السلامة والجودة.
- تزويد قسم التخدير بالعدد المناسب من الاستشاريين والاختصاصيين وفنيي التخدير المؤهلين.
- في حال عمل تخدير كامل خارج غرفة العمليات للأطفال أو الكبار يجب توفر"استشاري أو اختصاصي تخدير تحت تغطية استشاري، جهاز تخدير ثابت حديث يحتوي على جميع أنواع التنفس الصناعي، قياس الغازات الطبية في الدائرة

الداخلية والخارجية وشهيق وزفير المريض، فني تخدير متخصص، جهاز صدمات القلب وجميع مستلزمات التنبيب الصناعي والأدوية الإسعافية.
– تطبيق ومتابعة سياسات وإجراءات الجودة بالمستشفى من قبل الإدارة مع تحديد المسؤوليات ومنح الصلاحيات اللازمة لذلك حيث أظهرت التحقيقات أن هناك تساهلا.
• آلية منح التأشيرات للعاملين بالمستشفى.
• ضرورة حصول المستشفى على شهادة سارية المفعول من الدفاع المدني.

تعذيب عشرين سعودياً في سجون العراق غضباً من حَكَمْ نهائي كأس الخليج

المصدر: جريدة الشرق الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/20/683178

الطائف – عناد العتيبي
كشف رئيس لجنة المعتقلين السعوديين في العراق، ثامر البليهد، عن تعرض عشرين سعودياً من السجناء السعوديين في العراق إلى اعتداءات كبيرة داخل السجون العراقية، بعد فوز الإمارات ببطولة كأس الخليج أمس الأول في البحرين، وذلك بعد تهديدات بتنفيذ ذلك في حالة خسارة المنتخب العراقي للقب الخليجي، وفي ظل وجود حكم سعودي يدير النهائي.
وقال البليهد لـ «الشرق»: إنَّ المعتقلين السعوديين تعرَّضوا لأنواع مختلفة من الإهانات والتعذيب بعد خسارة المنتخب العراقي للمباراة النهائية، التي أدارها حكم سعودي، مبيناً أن رسائل عديدة وصلته من السجناء السعوديين في العراق قبل بداية المباراة يخبرونه فيها بتلقيهم تهديدات جادة بتعذيبهم في حالة فوز الإمارات باللقب الخليجي في ظل وجود تحكيم سعودي يدير المواجهة الختامية.
وأشار البليهد إلى أن التعذيب حدث في أكثر من سجن في بغداد، وشملت أصناف التعذيب الكلبشة الإضافية والقذف والسب في الدين والضرب المبرِّح.
وكان معلق الفضائية العراقية وجَّه عباراتٍ نابيةً إلى الحكم السعودي خليل جلال، بعد خسارة منتخب بلاده للمباراة، محملاً الحكم السعودي السبب في ذلك.

وزير الشؤون الاجتماعية يقف على المبنى الجديد لدار الملاحظة بجازان

المصدر: جريدة اليوم الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.alyaum.com/News/art/68915.html

علي ضباح - جازان

وقف وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين يوم السبت على المبنى الجديد المعد لدار الملاحظة الاجتماعية في منطقة جازان، يأتي هذا بعد زيارة مفاجئة لمنطقة جازان على أثر إعفائه لمدير دار الملاحظة الاجتماعية بجازان يوم الجمعة، ووجه بتكليف مديرا خلفا للمدير المعفى والانتقال إلى المبنى الجديد، وقد التقي اثناء زيارته بعدد من النزلاء والذين قاموا بشرح لما يعانوه في الدار،

ويعد دار الملاحظة الجديد والذي الذي قام بزيارته والذي يقع على الطريق الرابط بين مدينة جيزان وصبيا مجهز بكافة الخدمات ويتسع لـ ١٥٠ سريرا وملاعب رياضية وصالة طعام وأوضح معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين ان العمل في المبنى لازال مستمر في تكميل جميع التجهيزات الاساسية والثانوية في المبنى، مضيفاً انه وقف في المبنى بنفسه ليشاهد التجهيزات والعمل في المبنى، وبين ان التجهيزات المبنى على أعلى مستوى من التجهيزات من اثاث وملاعب وصالة رياضية وترفيهية، إضافة إلى الأسرة لنزلاء والدولاب ودورات المياه وصالة الطعام، وصالات خاصة للزيارات وايضاً لزيارات العائلات،واشار الوزير ان عملية النقل النزلاء من المبنى القديم وإلى المبنى الجديد سيتم بالتنسيق مع شرطة والإمارة ونحن نعمل عليه الان على عملية نقلهم، مضيفا إلى أن العمل لا يزال مستمرا في سبيل تجهيز المبنى بالتجهيزات الأساسية والثانوية وسوف تكون على أعلى المستويات من التجهيزات من اثاث وملاعب وصالة رياضية وترفيهية بالإضافة للأسرة وملاحقها، من جانبه أوضح مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة جازان سالم باصهي إلى أنه بتوجيهات من معالي وزير الشؤون الاجتماعية تم تكليف عبد الله الحكمي مديرا للدار مؤقتا حتى يتم تكليف مدير آخر من قبل الوزارة، وأضاف ان المبنى تم الانتهاء من بنائه وتسليمه قبل نحو شهرين وتم التأخير في الاثاث والتجهيزات، و أن الوزارة تعمل جاهده على الانتهاء من التجهيزات بالكامل في اسرع وقت ممكن، مشيراً على أن التجهيزات المبنى تأخذ وقت وقد تم الانتهاء بنسبة كبيرة جداً من التجهيزات.

وضعت له سم الفئران في الحليب وتنظر قضيتها محكمة الدمام

والد "مشاري" يطالب بالقصاص من "الإندونيسية" أسوة بالسيرلانكية

المصدر: جريدة سبق الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://sabq.org/uRufde

سبق- الدمام:
طالب المواطن أحمد البوشل بالقصاص من خادمة إندونيسية، قال إنها تسببت في وفاة ابنه الرضيع "مشاري" قبل ثلاث سنوات؛ حيث وضعت له سم الفئران في الحليب، وفق ما جاء من الأدلة والتقارير الطبية واعترافاتها بالتحقيق.
ونفى البوشل أن يكون لديه نية للتنازل، ورفض ذلك قطعياً، وقال: "تطبيق الشرع بحقها وهو القتل، أسوة بالخادمة السريلانكية التي نُفّذ بها حكم القصاص قبل أسبوع في محافظة الدوادمي، لقاء قيامها بقتل الرضيع كايد بن نايف العتيبي خنقاً".
وعن مجريات القضية قال البوشل: "محكمة الدمام أجّلت النظر بالقضية إلى تاريخ ٢/ ٤/ ١٤٣٤هـ؛ حيث إن تقرير الطب الشرعي الذي كانت المحكمة قد طالبت به قبل أشهر عدة لم يصل إليها من المستشفى العسكري في الرياض".
وكانت المحكمة العامة بالدمام قد أوصت في الجلسة قبل الأخيرة بالحصول على تقرير الطب الشرعي من المستشفى العسكري في الرياض؛ بهدف توضيح تفاصيل تعرُّض الطفل مشاري للتسمم، لكن عدم وصول التقرير أدى إلى تأجيل القضية.
وأكد البوشل أن المحكمة لديها ثلاثة تقارير طبية مقرة بتوقيع عدد من الأطباء في ثلاثة مستشفيات، تثبت تعرض الطفل للتسمم، إضافة إلى اعتراف الخادمة بالقتل أثناء وجودها في هيئة التحقيق والادعاء العام.
وقال إن المترجم تلا اعترافها ومصادقتها على ذلك، في حضور مزكين للمترجم والمحقق التابع لهيئة التحقيق، وإقرار الجميع باعتراف الخادمة بتسميمها مشاري.
وكان "مشاري" قد لفظ أنفاسه الأخيرة منتصف شهر رجب من العام الماضي، بعد محاولات مضنية بذلها أطباء في مستشفيات عدة في المنطقة الشرقية والرياض لإنقاذه من آلامه التي لازمته نحو شهر ونصف الشهر، إثر إصابته بزيادة في إنزيمات الكبد، وحموضة وسيلان شديدَيْن جداً في الدم، إضافة إلى اضطرابات في القلب، بعد تناوله حليباً ممزوجاً بسم الفئران وأدوية مسكنة، واتهم الأب العاملة بدسها فيه.
وأُحيل ملف التحقيق من هيئة التحقيق والادعاء العام إلى المحكمة الكبرى في الدمام منذ شهر ذي القعدة الماضي، التي عقدت أولى جلساتها في شهر ربيع الأول الماضي.
وطلبت المحكمة إرجاع القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام؛ لفصل الحقَّيْن العام عن الخاص في التحقيق.

تساءل إن كانت الوزارة طرحت منتجاتها في الأسواق؟

مواطن من رنية يشتري تكييفاً جديداً بشعار "التربية والتعليم"

المصدر: جريدة سبق الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://sabq.org/aRufde

عمر السبيعي- سبق- رنية:
فوجئ مواطن في محافظة رنية بأن جهاز التكييف الجديد الذي طلب شراءه من أحد الموزّعين في جدة يحمل شعار وزارة التربية والتعليم.
وقال المواطن، الذي تحتفظ "سبق" باسمه، إنه اتفق مع أحد المحال المعروفة في رنية على شراء جهاز تكييف جديد، يحمل مواصفاتٍ معيّنة من أحد الموزعين في جدة.
وأضاف بأنه استلم التكييف بعد بضعة أيام، وكان جديداً، ولم يُستخدم من قبل، إلا أنه فوجئ بأن الجهاز يحمل شعاراً تعود ملكيته إلى وزارة التربية والتعليم.
وقال المواطن إنه اضطر لنقل الجهاز لاستراحته الخاصة بدلاً من تركيبه في المنزل ريثما يجد حلاً لمشكلته التي وقع فيها.
ورأى المواطن أن المحل الذي في رنية لا يتحمّل مسؤولية بيع الجهاز، مُحمّلاً المسؤولية للموزع الذي جلبه له من محافظة جدة.
ووجَّه المواطن تساؤلاته عن كيفية وصول أجهزة التكييف الجديدة التي تعود ملكيتها لوزارة التربية والتعليم للأسواق بهذا الشكل، وحملها شعار الوزارة.

يبحثون عن الأفضل مادياً طمعاً في الاستقرار الوظيفي مستقبلاً

تسرّب الشباب من وظائف السعودة..الراتب ما يأكّل عيش"!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/21/article803445.html

الرياض، تحقيق - راكان الدوسري
ما أن تجاوز المواطنون مسألة التشكيك في جديتهم في العمل، وأصبحوا واقعاً حقيقياً وفاعلاً على خارطة العمل، حتى برزت تساؤلات حول الأسباب الحقيقية التي تدفعهم للتسرب من بعض منشآت القطاع الخاص، وتحديداً «وظائف السعودة». وعلى الرغم من أن فقدان الشركات للشباب ربما لا يُسجل في الشركات الكبرى، التي لديها أنظمة واضحة في التعامل مع موظفيها، وكذلك مميزات جاذبة، إضافةً إلى مستوى رواتب يليق ويلبي احتياجاتهم، إلاّ أن الشركات التي

يتسرب منها المواطنون ربما تكون السواد الأعظم في الشركات التي لا تزال تبحث عن سعودة الوظائف، ليبقى «الأمان الوظيفي» هو الهاجس الأكثر تأثيراً في ذلك الهروب. وما بين استعداد شركات القطاع الخاص لمنح الموظفين مزيداً من الحوافز الجاذبة وعوامل الأمان الوظيفي، وبين رغبتها الأزلية في الاحتفاظ بالموظفين الأجانب، يبقى الرهان في نجاح التجربة والمضي بها قدماً مرهوناً بالمرحلة التي لا يجد فيها القطاع أمامه سوى الاستثمار في تلك الطاقات البشرية الوطنية، والتصالح معها بما يمنحها الشعور بالأمان، بل ويحقق مستوى الدخل الذي يوفر لها حياة كريمة، وكذلك حين يجد الشباب أن القطاع الخاص هو فرصة للمشاركة في صناعة اقتصاد حيوي يعود ريعه على المجتمع والوطن بالرخاء.
ويُعاني الشباب في بعض شركات القطاع الخاص من غياب برامج التدريب والتأهيل التي يمكنها أن تدفعهم نحو الأفضل، فهم لم يحصلوا على دورات تدريبية متخصصة، وهو ما أفقد بعضهم مهارة التعاطي المهني المتخصص، وبالتالي عدم القدرة على الأداء ثم الإنتاج، وبالتالي التفكير في التسرب، وهنا لابد من تحسين الشركات والمؤسسات من بيئة العمل لديها، عبر تأهيل الموظفين، مع إخضاعهم إلى دورات تدريبية على أفضل مستوى، كما أنه من المهم أن يشعر الموظف ب»الأمان الوظيفي» من خلال حصوله على راتب يساعده على مواجهة ظروف الحياة، وليس راتب «مش حالك»!.

عدم استقرار

وقال «د.إبراهيم السليمان» - عضو مجلس الشورى سابقاً -: إن الشركات في ظل تطبيق أنظمة البحث عن كوادر بشرية سعودية، ومن أجل أن تصل إلى النسبة المقررة في نظام التوطين، بدأت تسعى إلى أن يكون المواطن ليس مجرد موظف وإنما منتج كذلك، من هنا أصبح الطلب على الشباب المؤهلين والمنتجين كبيراً، مما يعني أنه سيقدم له عروضاً من شركات كثيرة، وهو بالتالي ينتقي أفضلها، مما يجعله ربما يتنقل بحثاً عن الأفضل، مضيفاً أن التنظيم الجديد رفع فترة التجربة للموظف، مما سيجعل عملية اتخاذ قرار الموظف أو الشركة في المضي قدماً مبنية على وقت كاف لاستكشاف أحدهما الآخر، وهو ما قد يساهم في الاستقرار، مؤكداً على أن عدم الاستقرار والتنقل من شركة إلى أخرى ترهق الموظف، وترهق الشركات على حد سواء، مطالباً بمزيد من الضوابط التي تحفظ للموظف بيئة عمل جاذبة، وكذلك ضوابط تحفظ حقوق صاحب العمل والموظف.

عملية وقتية

وأكد «د.السليمان» على أنه من الصعب أن يستقر مواطن شاب في شركة أو مؤسسة يديرها أجانب، حيث أنهم أتوا بهذا السعودي لكي يقولوا لوزارة العمل أن لديهم سعودة، مبيناً أن الشركات الكبرى التي وصلت فيها نسبة السعودة إلى نسب عالية تصل إلى (٩٠%) هي شركات ناجحة، ويتمتع فيها السعوديون بأمان وظيفي وبيئة عمل جاذبة، بل وتبعث على الاستقرار، مُشدداً على أهمية اقتداء بقية القطاع الخاص بتلك الشركات، مع توفير بيئات عمل مشابهة لها من أجل المضي قدماً في توظيف أبناء البلد، موضحاً أن هناك تجاهلاً لمسألة تهيئة السعوديين للعمل في القطاع الخاص، من خلال غياب برامج التدريب على الوظائف التي تتوفر لدى الشركات، ذاكراً أن عملية توظيف السعوديين في القطاع الخاص وعملية استقرارهم تحتاج إلى مزيد من التنظيم والشفافية، كي يصبح القطاع جاذباً وليس طارداً، لافتاً إلى أن إلزامية التوظيف دون وجود مبادرات ومحفزات وتأسيس علاقة تكاملية بين الشباب والشركات هي عملية وقتية، حيث تتم فيها عمليات التوظيف من أجل الوصول إلى نسبة توطين معينة فقط، عندها يصعب استمرار أولئك الشباب الذين تم توظيفهم لتكملة عدد فقط، وليس من أجل الاستثمار فيهم كموظفين منتجين وأبناء بلد.

إثبات الذات

وأكد «محمد الرويتع» - مدير عام شركة دار التنفيذيين - على أن برنامج نطاقات ساهم في توفير بيئة عمل أفضل بالنسبة للمواطنين، بحيث أصبحوا يشكلون ضرورة للقطاع أكثر من أي وقت مضى، متوقعاً أن تساهم ضريبة ال (٢٤٠٠) ريال في أن يميل جزء من شركات ومؤسسات القطاع الخاص للشباب؛ نظراً لارتفاع تكلفة الموظف الأجنبي، مضيفاً أن استقرار المواطنين اليوم في القطاع الخاص أفضل منه في السنوات الماضية، مبيناً أن أغلب الشباب المتسربين من مؤسسات القطاع الخاص في الغالب هم يذهبون لشركات كبرى أو جهات حكومية بحثاً عن دخل أفضل، أو عن أمان وظيفي أكثر، مبيناً إنه على الشباب إثبات الذات في المؤسسات التي يعملون بها، وإظهار مزيد من الجدية لكي ينفوا تلك التُهم التي تشكك في انضباطهم، حيث أن القطاع الخاص يختلف عن القطاع العام من حيث عملية الانضباط والإنتاجية.

خيار استراتيجي

وذكر «الرويتع» أن الغالبية العظمى من الشباب العاملين في منشآت القطاع الخاص قد تجاوزوا بالفعل مسألة النظرة المشككة في جديتهم، وأثبتوا في الشركات الكبرى أنهم مبدعون، منتجون، وليس أدل على ذلك من تولي الشباب مهام متعددة في شركات وطنية كبرى، بعضها نسبة السعودة لديه تتجاوز ال (٩٠%)، وهي من أنجح الشركات في البلاد، مبيناً أن التوطين اليوم وفي ظل التوجه الحكومي ومتطلبات المجتمع المتمثلة بتوظيف أبنائه، يبدو عملية حتمية أكثر من أي وقت مضى، كما يُعد خياراً استراتيجياً للقطاع الخاص يجب أن يتمسك به بشكل جدي، فقد انتهى الوقت الذي كان فيه

توظيف المواطنين مجرد خياراً ثانوي، مُشدداً على أهمية تحسين الشركات والمؤسسات من بيئة العمل لديها، وأن تجعلها جاذبة، وأن توفر بيئة عمل توحي للموظف بالأمان الوظيفي، وأن هناك علاقة إستراتيجية تربطه بتلك المنشأة.

ظروف اجتماعية

وأشار «صالح الجديعي» -رجل أعمال- إلى أن توظيف السعوديين في القطاع الخاص هو من حيث المبدأ واجب وطني وليس فيه منّة من رجال الأعمال تجاه مجتمعهم وأبنائهم، مضيفاً أنه على رجال الأعمال أن يدركوا كذلك الظروف الاجتماعية للموظف والفرق بينه وبين الأجنبي، مشيراً إلى أن الموظف السعودي لديه ارتباطات والتزامات اجتماعية وأسرية تحتم عليه أن يكون قريباً من أهله وأن يفي بالتزاماته الاجتماعية تجاههم، على عكس الموظف المقيم الذي تفرغه للوظيفة أكثر، مبيناً أن التسرب الذي يمكن أن يكون مقبولاً هو بحث الشاب عن مصيره ومستقبله، كأن يحصل على وظيفة حكومية يرى فيها مستقبلاً أفضل، أو يجد وظيفة في منطقته أو مدينته، مشيراً إلى أن الشباب في هذه الحالة يمارسون حقهم في رسم مستقبلهم الوظيفي، وبالتالي يجب إلاّ يلومهم أحد.

وأضاف أن التسرب غير السلبي -حسب قوله- الذي قد يربك إدارات الموارد البشرية في منشآت القطاع الخاص، ويشتت جهودها يتمثل في الضغوط التي يواجهها الموظف بسبب عدم حصوله على تدريب أو خبرات تناسب طبيعة العمل، مما يجعله يشعر أن ذلك العمل يمثل صعوبة بالغة، بل ويشعره بالإخفاق، مما يدفعه إلى البحث عن عمل آخر يستطيع أن يحقق فيه نجاحات.

برامج تدريب

وأوضح «الجديعي» أن هذه المشكلة يعاني منها قطاع الأعمال بسبب غياب برامج التدريب والتأهيل التي يمكنها أن تدفع بالشباب نحو الأفضل، مضيفاً أن الغالبية العظمى من شبابنا الباحثين عن العمل هم خريجو مدارس أو جامعات، ولم يمكنوا من الحصول على دورات تدريبية متخصصة، وهذا ما أفقد بعضهم مهارة التعاطي المهني المتخصص، مضيفاً أنه يجب أن يُعاد النظر في مخرجات التعليم ومدى ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل، وأن يُمكن أبناءنا من الحصول على فرصة التسلح بالمهارة والتخصص، من خلال ورش تدريب وتأهيل يمر بها طالبوا العمل قبل توظيفهم، مؤكداً على أن أن مسؤولية التدريب يجب أن تناط بالجهات الحكومية المعنية بالتدريب والتوظيف، وأن تكون مسؤولية القطاع الخاص توفير وظائف جيدة وبيئة عمل جاذبة لأبنائنا الشباب.

وحول سؤال عن التسرب بين الشركات، وانتقال الشاب من شركة إلى أخرى قال: إنها حالات لا تصل إلى الظاهرة، مشيراً أن التسرب الحقيقي هو من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، وهو ما يعني أن بيئة العمل الحكومي مازالت جاذبة أكثر من بيئة العمل في القطاع الخاص بشكل واضح.

زيادات سنوية

ورأى «م.ناظر الحكمي» - مدير تنفيذي للموارد البشرية في مجموعة الأمار الغذائية - أن تدني الحد الأدنى للأجور وعدم الوضوح في مستقبل الموظف وفرص التطور الوظيفي والترقيات؛ تعد من أهم المسببات التي تطرد السعوديين من القطاع الخاص، بل وتؤدي إلى تسربهم إلى القطاع الحكومي أو إلى شركات كبرى، مضيفاً أن عدم وجود زيادات سنوية واضحة للرواتب مربوطة بالأداء وكذلك ساعات العمل الطويلة أحياناً في بعض الشركات كلها تشكل عوامل دافعة للتسرب من القطاع الخاص، مبيناً أن الشعور بالأمان الوظيفي في القطاع الحكومي يشكل أبرز المغريات للشباب للخروج من قطاع منشآت القطاع الخاص، ذاكراً أن الشاب الذي تخرج للتو من الجامعة، الذي يرتب أموره لبداية حياة زوجية، يبحث عن الاستقرار الوظيفي بغية الوفاء بمتطلبات تلك الحياة، مما يجعلنا نشاهد حالات من الشباب قد تركوا وظائف في القطاع الأهلي وذهبوا إلى وظائف حكومية قد تكون أقل منها دخلاً، معتبراً أن عدم وجود يومي إجازة في القطاع الخاص سبب آخر قد يضاف إلى جملة الأسباب التي تدعو بعض الشباب إلى مغادرة القطاع الخاص.

بيئة عمل

وأكد «م.الحكمي» على أن المواطن السعودي لديه التزامات اجتماعية وأسرية أكثر من العامل المقيم، وبالتالي تبدو إجازة يومين مناسبة له للوفاء بالتزاماته تلك، مضيفاً أن بيئة العمل بمؤثراتها المختلفة قد تشكل أحد عوامل الطرد في حال إن كانت تضم منفرات للموظفين السعوديين، مبيناً أن تلك المشكلات متى ما تمت معالجتها فإن ذلك سيتيح فرصة أفضل لاستقرار الشباب، مُشدداً على أهمية وجود مجالات كافية للتدريب المثمر، مع نقل الخبرة وكسر الحواجز إن وجدت، وهكذا ينطلق شبابنا إلى آفاق أرحب ويصلون إلى ما يتمناه الجميع، وهو أن يكونوا قادة النهضة المستمرة لهذا البلد المعطاء ولأهله الأوفياء.

اشتراط موافقة "التربية والتعليم" على تغيير التكاليف

اعتماد القواعد المنظمة للرسوم الدراسية في المدارس الأهلية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/21/article803364.html

الرياض - واس

اعتمد صاحب السمو الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد وزير التربية والتعليم القواعد المنظمة للرسوم الدراسية في المدارس الأهلية، إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء الذي نص على تولي الوزارة مراجعة الرسوم الدراسية المقرة من المدارس الأهلية، وفقاً لما تضعه من ضوابط في هذا الشأن. ومنح مجلس الوزراء وزارة التربية والتعليم صلاحية تعديل الرسوم بما يتوافق مع تلك الضوابط. ونصت القواعد المنظمة للرسوم الدراسية في المدارس الأهلية على أن تقدم المدرسة التي - تستدعي الحاجة - زيادة رسومها الدراسية طلبها وفق الإجراءات التي تحددها الوزارة في موعد أقصاه نهاية الفصل الدراسي الأول من كل عام دراسي، وتبت اللجنة الرئيسية في جهاز الوزارة لمراجعة الرسوم الدراسية في طلب المدرسة خلال مدة أقصاها (٤٥) يوماً من تاريخ تقديم الطلب، باستثناء العام الحالي بحيث يعتبر يوم الأربعاء غرة شهر جمادى الأولى آخر موعد لتقديم الطلبات على أن يتم البت فيها في موعد أقصاه الأول من شهر رجب من العام الحالي.

واشتملت القواعد المنظمة على تكوين لجنة رئيسة في جهاز الوزارة ولجان فرعية في إدارات التربية والتعليم لمراجعة الرسوم الدراسية في المدارس الأهلية، والبت في طلبات زيادة هذه الرسوم وفقاً للضوابط والمعايير، ووضع الإجراءات والأدلة اللازمة لتطبيق هذه القواعد على المدارس الأهلية واعتمادها من صاحب الصلاحية.

وحددت القواعد المنظمة للرسوم الدراسية في المدارس الأهلية معايير مراجعة الرسوم وطلب زيادتها بحيث تشمل معايير تكلفة التعليم ومعايير كفاءة المدرسة وغيرها، والتي تتضمن المبنى بكافة عناصره، ومتوسط كثافة الطلاب في الفصول، ومتوسط عدد المعلمين للطلاب، وكذلك متوسط الوظائف المساندة للطلاب والتي تشمل الموظفين الإداريين والعمال والسائقين، وأيضاً المناهج الإضافية التي تقدمها المدرسة، وتفعيل الأنشطة الطلابية التي تقدمها المدرسة، وتفعيل تقنية المعلومات والتعليم الإلكتروني، إضافة إلى الموارد والمعدات، والأثاث المدرسي والأجهزة، ووسائل الأمن والسلامة، والتنمية المهنية، والورش ودورات التدريب للكوادر الإدارية والفنية بالمدارس. كما شملت المعايير أيضاً كفاءة المدرسة من حيث تصنيف المدرسة في التقييم السنوي الذي تقوم به الوزارة سنوياً للمدارس الأهلية، والمنجزات التعليمية والتربوية للمدرسة، وكذلك نتائج المدرسة في الاختبارات الوطنية، ونتائج المدرسة في اختبارات المركز الوطني للقياس والتقويم، إضافة إلى الجزاءات التي سبق تطبيقها على المدرسة إن وجدت، مستوى توطين الوظائف التعليمية والإدارية في المدرسة. وشددت القواعد على أن يتم إبلاغ أولياء الأمور بقرار اللجنة الرئيسة بشأن مراجعة الرسوم الدراسية أو الموافقة على زيادتها قبل نهاية العام الدراسي حسب المدة المحددة في لائحة تنظيم المدارس الأهلية.

"العمل" لـ الوطن : لن نلغي نظام "كفالة العمالة"

استبدلته بقرار الـ"٢٤٠٠" .. و"حماية المستهلك": تسبب برفع الأسعار

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=129607&CategoryID=2

الرياض، جدة: فارس النواف، محمد القشيري

بعد أشهر من تداول أصحاب العمل والمقيمين بالمملكة كلاما عن اتجاه وزارة العمل إلى إلغاء نظام الكفيل، حسمت الوزارة أمس الأمر نهائيا بتأكيدها أن لا نية لإلغاء نظام الكفيل لأنه "سيتسبب في إحداث فوضى في سوق العمل من خلال تنقل العمالة الوافدة من منشأة إلى أخرى دون موافقة صاحب العمل"، وفق ما كشف مصدر رفيع المستوى في الوزارة لـ"الوطن".

وقال: "فكرة إلغاء كفالة العمالة الوافدة وردت ضمن ٣ أفكار لدعم مسيرة توطين الوظائف هي: إلغاء الكفيل، أو توحيد الأجور، أو رفع تكاليف رسوم العمالة الوافدة". وأضاف: "بعد مناقشة هذه الأفكار وتدقيقها تم اختيار رفع رسوم العمالة (إلى ٢٤٠٠ ريال سنويا) واستبعاد الفكرتين الأخريين".

وأكد المسؤول نفسه أن وزارته "ستعمل جاهدة على توطين الوظائف من خلال رفع تكاليف العمالة الوافدة على أصحاب المنشآت ليكون العامل السعودي هو الخيار الأفضل والأقل كلفة على المنشآت بدلاً من العمالة الوافدة"، مستغربا احتجاج بعض أصحاب الأعمال على قرار رفع تكاليف الرسوم.

على صعيد متصل، كشف رئيس جمعية المستهلك الدكتور ناصر التويم لـ"الوطن" تسبب قرار تحصيل رسوم العمالة الوافدة في تدني الخدمة المقدمة خصوصا نظافة المرافق العامة وبعض الجهات الحكومية والخاصة، معلنا أن الجمعية رصدت ذلك بعد شكاوى من سوء الخدمات لشركات النظافة والصيانة، إضافة إلى ارتفاع الأسعار بنسبة تصل إلى ٥٠%.

نفت وزارة العمل ما يدور في أوساط الأعمال حول فكرة "إلغاء الكفيل"، معتبرة أن إلغاء كفالة العمالة الوافدة أمر سيتسبب في خلق الفوضى في سوق العمل.

وبحسب مصدر رفيع المستوى بالوزارة "فضل عدم ذكر اسمه"، فإن فكرة إلغاء الكفالة أتت ضمن ثلاث أفكار لدعم مسيرة توطين الوظائف، هي "إلغاء الكفيل، وتوحيد الأجور، ورفع تكاليف رسوم العمالة الوافدة"، حيث تم اختيار الأخيرة واستبعاد الفكرتين السابقتين.

وأكد المسؤول أن الوزارة ستعمل جاهدةً على توطين الوظائف من خلال رفع تكاليف العمالة الوافدة على أصحاب المنشآت، ليكون العامل السعودي هو الخيار الأفضل والأقل تكلفة على المنشآت بدلاً من العمالة الوافدة.

وفي ظل احتجاج بعض التجار على القرار الوزاري بخصوص رفع رسوم رخص العمل للعمالة الوافدة، بين المسؤول في تصريح لـ"الوطن" أن الوزارة طرحت عدداً من الحلول لإحلال العامل السعودي مكان العامل الوافد، واختارت الأنسب، وهو رفع رسوم رخص العمل، مبيناً أن الوزارة لو اختارت توحيد أجور العمال لتضرر الاقتصاد وتكبد التجار خسائر، مشيراً إلى أن توحيد أجور العمال يعني حصول العامل الوافد على أجر مماثل لأجر العامل السعودي ووضع حد أدنى للأجور.

واستغرب المسؤول من احتجاج بعض أصحاب الأعمال على القرار الوزاري القاضي برفع تكاليف الرسوم، معتبراً أن هذه الزيادة تدعم الموظفين السعوديين الذين يحصلون على الدعم من صندوق تنمية الموارد البشرية.

وأضاف المصدر أن فكرة إلغاء الكفيل لن تعمل بها الوزارة، مضيفاً: "إن أقر إلغاء الكفيل فسيخلق بعض الفوضى في سوق العمل من خلال تنقل العمالة الوافدة من منشأة إلى منشأة دون موافقة صاحب العمل".
وكان وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه كشف في تصريح سابق لـ"الوطن" أن وزارته تعتزم خفض ميزة العمالة الوافدة برفع تكاليفها ليصبح السعودي محل اهتمام القطاع الخاص، موضحا أن تكاليف الاستقدام حالياً للعمالة الوافدة تعتبر ميزة لأصحاب العمل، مما يتطلب رفع تكاليفها ودفع القطاع الخاص لتوظيف السعوديين. مؤكداً أن "الداخلية" و"العمل"، إضافة إلى وزارة المالية شرعت بدراسة تتعلق برفع تكاليف الاستقدام التي يدفعها أصحاب الأعمال لعمالتهم، وانتهت الدراسة إلى أن رسوم التأشيرة والإقامة ورخصة العمل تعتبر منخفضة، وتحتاج إلى زيادة كي يصبح السعودي محل اهتمام الشركات.

سعوديات يتخطين حاجز العيب ويعملن بـ"النظافة"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=129583&CategoryID=5 3

عنيزة: أيمن الغبيوي
لم تمنع ثقافة العيب ١٠ فتيات سعوديات من العمل "عاملات نظافة" وفي مطبخ أحد منتجعات القصيم، بحثاً عن الرزق الحلال، بعد أن أقفلت في وجوههن الأبواب، ولم يجدن فرصة عمل في مكان آخر، مما جعلهن يخرجن من بيوتهن لـ٨ ساعات يوميا لإعالة أسرهن بما يحصلن عليه من مرتب زهيد يتراوح ما بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ ريال شهرياً.
وتقول إحدى الفتيات – فضلت عدم ذكر اسمها - إنها لم تأبه للمجتمع وما سيقوله عن عملها، لأنه عمل شريف ولا يعيبها نوع العمل مادام يكفيها لإعالة أسرتها الكبيرة المكونة من أربعة أولاد وثلاث فتيات، وهي المسؤولة عن إعالتهم ومعيشتهم بعد الله، وذلك بعد وفاة والدهم قبل أعوام.
وتضيف "أفخر بعملي أمام الناس ولا أفكر بما سيقوله البعض عني، فهو عمل شريف وكسب حلال"، مبينة أنها كانت تعمل في مول تجاري قبل قدومها للمنتجع، وأن طبيعة عملها تقتصر على تنظيف الستائر ومسح الكنبات وترتيب الغرف بعد رحيل الزوار.
وتضيف عاملة أخرى "متزوجة وأم لثلاثة أولاد" أنها تخفي "مسمى عملها" عن المجتمع القريب الذي ما إن يعلم عن عملها حتى يبدأ بتوجيه سهام النقد إليها. وتقول: إنني أعمل ٨ ساعات يوميا حتى العاشرة ليلا، مضيفة أن زوجها هو من شجعها وحثها على العمل دون أن يرى عيباً في ذلك كغيره من الرجال. وتشير إلى أنها تقوم بترتيب وتنظيف الغرف برفقة زميلاتها "عاملات النظافة" بعد رحيل الزوار.

الأمانة لـ عكاظ": سنعرض الأمر على الإدارات المعنية

موظفو الضنك" بمكة يطالبون بالتثبيت والحد الأدنى للرواتب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130121/Con20130121566294.htm

أحمد العفيفي (مكة المكرمة)

طالب موظفو حمى الضنك في مكة المكرمة، بترسيمهم على البنود المطروحة من قبل الأمانة. وناشد عدد من الموظفين عبر «عكاظ» وزير الشؤون البلدية والقروية، بإيجاد حل لمعاناتهم التي تجاوزت الثلاث السنوات، مبينين أنهم ظلوا يعانون من تهميش أمانة العاصمة المقدسة لهم وهضم حقوقهم من قبل الشركة المتعاقدة معها الأمانة، مشددين على أن لا حل لهم إلا بتثبيتهم. وأوضحوا أنهم دائما ما يسمعون من المسؤولين في الأمانة الوعود التي وصفوها بالمكررة والتي لم تر النور، وأضافوا: نطالب برفع رواتبنا إلى الحد الذي سبق أن قدرته الجهات المختصة وهو «٣٠٠٠» ريال، إضافة إلى بدل خطر، باعتبار ما يواجهنا من خطر المواد الكيميائية، إلى جانب عدم التثبيت. من جهته أوضح المتحدث الإعلامي للأمانة عثمان أبو بكر مالي لـ «عكاظ» أن الأمانة تبحث إمكانية تثبيت الموظفين من عدمه، مبينا أنها ستعرض ذلك على الإدارات المعنية، لبحث إمكانية تثبيتهم، أو نقلهم إلى شركة أخرى في حال تم رفضهم.

تدير منزلاً يسكنه ١٧ فرداً

أم ثامر .. نجاح محفوف بالألم والمعاناة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130121/Con20130121566283.htm

طارق ذياب (تبوك)

اعتادت أم ثامر أن تتحدث بنبرات حزينة وهي تجفف دموعها، والرضا يملأ قلبها رغم كل ما تعيشه من ظروف اجتماعية صعبة، ولم تجد من يقف معها أو يواسيها ولو بكلمة في مأساتها.

أم ثامر تحكي قصتها لـ«عكاظ» وتقول «نعيش حالة من الفقر والحرمان فدخل زوجي لا يكفي لتحقيق أدنى مقومات الحياة الكريمة لـ١٧ فردا، ناهيك عن تقدمه بالعمر وإصابته بمرض السكر والضغط، وما زاد الحال سوءا والشعرة التي قصمت ظهر البعير إصابة ابني الأكبر بحادث مروري قبل نحو ٤ أشهر، أدخله ذلك في غيبوبة لعشرين يوما بمستشفى الملك خالد في تبوك وبقي بعدها ملازما السرير الأبيض لا يقوى على الحراك، إلى أن قرر المستشفى إخراجه دون تلقي العلاج المناسب وإخضاعه لما يسمى بالرعاية المنزلية وهو بحاجة ماسة لعملية بفقرات الظهر.

أبو هادي لـ عكاظ": المقيم عمل ١٣ عاماً بوزارة الصحة

جامعة جازان تتعاقد مع فني تركيب أسنان بمهنة سائق خاص

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130121/Con20130121566131.htm

محمد الكادومي (جازان)

تعاقدت جامعة جازان مع وافد آسيوي من الجنسية الهندية يحمل إقامة نظامية بمهنة سائق خاص، على وظيفة فني تركيب أسنان صناعية بكلية طب الأسنان في الجامعة، وحصلت «عكاظ» على وثائق رسمية تكشف مهنة الوافد الحقيقية.

كما حصلت الصحيفة على وثيقة تؤكد اعتماده عضوا في هيئة التدريس بكلية طب الأسنان بجامعة جازان، ولم تنف الجامعة الواقعة بل أقرت بتعاقدها مع السائق الخاص، مؤكدة على أنه من أصحاب الخبرات العالية في مجال تركيب الأسنان وعمل في مستشفيات وزارة الصحة في منطقة جازان ونجران.

وأوضح لـ«عكاظ» المتحدث الإعلامي في جامعة جازان الدكتور إبراهيم أبو هادي، أن المقيم محمد إسماعيل وحيدي تقدم بطلبه للعمل في كلية طب الأسنان بالجامعة، وهو حاصل على درجة الدبلوم في تركيبات الأسنان من كلية «أوسمانيا» بحيدر أباد في الهند عام ١٩٨٦م.

وأضاف: عمل المقيم في المملكة بوزارة الصحة في منطقتي نجران وجازان لمدة ١٣ عاماً، وأن لجنة التعاقد بكلية طب الأسنان بالجامعة راجعت السيرة الذاتية للمذكور، متضمنة الشهادات العلمية، وقد تم عمل مقابلة شخصية له، وعليه أوصت اللجنة بالتعاقد معه داخلياً على الكادر المهني (الطبي) غير الأكاديمي للعمل بمعامل التركيبات في كلية طب الأسنان على وظيفة فني تركيبات أسنان صناعية.

مدير ملاحظة جازان" المقال:

أنا كبش فداء" وسأقاضي الوزارة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130121/Con20130121566120.htm

خالد الفارس (الرياض)

وصف مدير دار الملاحظة الاجتماعية في جازان حسن صوان، الذي أقيل مؤخرا، قرار إعفائه من منصبه بالمتسرع - على حد قوله- كون جهة اتخاذ القرار (وزارة الشؤون الاجتماعية) لم تتحقق من التهم المنسوبة إليه، مؤكدا في الوقت نفسه أنه كان كبش فداء في ما حدث.

وقال صوان الذي وصف القرار بالمجحف «أصبحت عرضة للكلام وألسن الناس تلوكني في وقت عملت بجد واجتهاد ودفعت مبالغ مالية من جيبي الخاص على الدار لم أتسلمها إلى الآن من الوزارة ولم أتوقع أن أكافأ بقرار الإعفاء دون التأكد مما ذكر أو الرجوع إلى أي تقارير صادرة عن الدار».

ونفى المدير المقال أن يكون سبب إعفائه نتيجة التحقيق معه في مبالغ مالية، منوها إلى أن القرار جاء نتيجة تقارير صحفية لم يتم التأكد من مدى مصداقيتها، على حد تعبيره.

وبين صوان في حديثة لـ«عكاظ» أن ما تم تداوله عار عن الصحة «السؤال الذى يفرض نفسه كيف اغلق المطبخ على النزلاء وأمنعهم في الوقت نفسه من الخروج، كيف يحدث هذا وأين الدليل عليه؟».

وفى معرض رده على سؤال حول وضع الدار المزري ذكر أن المبنى المتهالك لم يستأجره أو يرشحه للوزارة، كما أنها لم تستحدث مبنى جديدا بديلا عن الحالي، محملا الوزارة تبعات اختيار المبنى والحال القائم «رفعنا خطابات عدة للوزارة طالبنا من خلالها باستئجار مبنى آخر وتم ذلك ولكن بعد أن وقع الفأس في الرأس».

وخلص إلى القول «لن أترك حقي، أنا أشعر بالظلم وأني كنت ضحية وكبش فداء، وقرار الإقالة له توابع كثيرة مؤثرة على حياتي الشخصية والعملية، فقد تم تحويلي إلى موظف إدارة وهذا يعني أن الراتب الشهري سينقص قرابة ٥ آلاف ريال وعليه سأقاضي الوزارة».

وكانت «عكاظ» نشرت في عددها ١٦٩٤٦ الجمعة الماضي تقريرا عن دار الملاحظة في جازان كشفت فيه بالصور الوضع الذي آلت إليه وانتشار الأمراض وخلافها مدعما بتصريحات لبعض النزلاء.

عاطل عن العمل: بطالتي دفعتني للانتحار.. ومكافأة حافز" سدّت حاجتي

المصدر: جريدة الشرق الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/21/683980

تبوك – صالح القرعوطي

له أربعة أشقاء جميعهم عاطلون عن العمل

دفعته بطالته للإقدام على الانتحار، مستعيناً بآلة حادة لقطع شرايين يده، ليتخلص من تعبه في الحياة، بعد أن طرق جميع الأبواب للحصول على وظيفة شريفة تضمن له ولإخوته حياة كريمة، إلا أن قدرة الله حفظته سالماً من الموت، حتى فتح الله له باب رزق، من خلال مكافأة برنامج «حافز» للعاطلين عن العمل، التي وجد فيها ما يسد حاجته.

لم أجد وظيفة

يحكي الشاب (تحتفظ الشرق باسمه) تفاصيل قصته ويقول «أبلغ من العمر ٢٥ عاماً، تخرجت في المرحلة المتوسطة عام ١٤٢٧هـ من محافظة حقل التابعة لمنطقة تبوك، وبحثت عن وظيفة ولم أجد بسبب الشروط التعجيزية للشركات، طرقت باب الوظائف العسكرية بجميع مجالاتها، ولكني كنت ضمن قائمة الاستبعاد، وذلك لعدم تناسب طولي مع وزني، فبحثت عن وظائف أخرى، حتى توظفت في إحدى شركات الحراسة التابعة لأحد المستشفيات في تبوك وكان راتبي حينها لا يتجاوز التسعمائة ريال، فلم أمض في تلك الشركة أكثر من عشرة أيام فقط، وتم فصلي دون إخباري بالأسباب»، مبيناً أن لديه أربعة أشقاء جميعهم عاطلون عن العمل، وتتفاوت شهاداتهم العلمية ما بين ابتدائي ومتوسط، مشيراً إلى أن شقيقه الأكبر يبلغ من العمر ثمانية وثلاثين عاماً، ولم يجد عملاً حتى الآن.

قطعت شرايني

وبيَّن الشاب أن فكرة الانتحار لم تنفك عن رأسه، خاصة أنه عاطل عن العمل منذ ستة أعوام، وأضاف: «مليت من الحياة، ولم أجد وسيلة للهروب من مشكلاتي غير إقدامي على الانتحار، فخرجت من المنزل بعد المغرب كي لا يكتشف ذلك أحد من أسرتي فيمنعني، وبعد أن اختفيت عن الأنظار استعنت بآلة حديدية حادة لقطع شرايين يدي، إلا أن الله لم يقدر لي الموت، ولا تزال آثار القطع موجودة في معصمي، فرغم علمي وقتها بأن مثواي النار بعد انتحاري، إلا أن حالتي النفسية لم تجعل لي فرصة للتفكير في الأمر»، مؤكداً أن أسرتي لا تعلم حتى الآن عن محاولتي الانتحار، مشيراً إلى أنه سليم ولا يعاني من أي أمراض نفسية.

مكافأة للعاطلين

وأكمل «بعد أن أمر خادم الحرمين الشريفين بصرف مكافأة للعاطلين عن العمل بمبلغ ألفي ريال، شعرت بسعادة كبيرة، وحمدت الله الذي أوجد لي ما يسد حاجتي، وبعد مضي أربعة أشهر من استلامي للمبلغ تم الاتصال عليّ من قبل الموارد البشرية، وحين راجعتهم أخبروني بأنهم وجدوا لي وظيفة في إحدى الشركات التابعة للصحة وتبعد عن مدينة تبوك ثلاثين كيلومتراً، وسأتقاضى راتباً مقابل عملي قدره ١٨٥٠ريالاً، ففكرت بأني أستلم من برنامج «حافز» ٢٠٠٠ ريال، وهو مبلغ ساعدني قليلاً على تخطي ظروف حياتي الصعبة، فكيف أرضى بمرتب أقل من الألفين! فرفضتها على أمل أن يعوضني الله بوظيفة أفضل منها.

الشؤون الإسلامية لـ الشرق: المشروعات التسعة المتعثِّرة ينفذها مقاولون آخرون على نفقة من أهملوا التنفيذ

المصدر: جريدة الشرق الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/21/684305

الرياض – محمد العوني
كشف وكيل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للشؤون الإدارية والفنية عبدالله إبراهيم الهويمل لـ «الشرق» عن مصير المشروعات التسعة التي سحبتها الوزارة مؤخراً من المقاولين، حيث بيّن أنه تم سحب مشروع ترميم ميقات يلملم وملحقاته بمنطقة مكة المكرمة، ومشروع إنشاء مجموعة دورات مياه جديدة لميقات يلملم من المقاول الأول لكل منهما وإرساء مهمة التنفيذ على مقاول آخر على حساب المقاول الأول وتم الانتهاء من المشروعين بشكل كامل.
وأشار، في السياق ذاته، إلى سحب مشروع صيانة ونظافة معهد الأئمة والخطباء وسكن الدعاة بالرياض من المقاول الأول وتسليمه لمقاول آخر لتنفيذه على حساب المقاول الأول، ومازال العمل جاريا فيه حالياً. وقال إن مشروع صيانة ونظافة وتشغيل المجموعة الثامنة عشرة لعدد ٥٢٥ مسجداً وجامعاً بمنطقة الرياض يتم الآن بعقد مؤقت لحين الانتهاء من كراسة الشروط والمواصفات الجديدة والآلية. كما تم سحب مشروع صيانة ونظافة جوامع ومساجد المجموعة الثامنة عشرة بمركز الشعف والواديين بمنطقة عسير من المقاول السابق ومصادرة الضمان النهائي للمشروع وطرح المشروع بالتكليف المباشر وترسيته على إحدى الشركات الوطنية حتى يتم الانتهاء من إعداد كراسات الشروط والمواصفات الجديدة لصيانة ونظافة المساجد حسب النظام. وأوضح أنه تم سحب مشروعات أخرى من المقاول الأول ومصادرة ضمانة وتسليم المشروعات للمقاول الثاني حسب النظام والمشروعات وتشمل مشروع صيانة ونظافة وتشغيل مساجد وجوامع المجموعة الثانية بمركز تنومة بمحافظة النماص، ومشروع صيانة ونظافة وتشغيل مساجد المجموعة (٣٦-٢١-١٣) بمكة المكرمة، ومشروع صيانة ونظافة وتشغيل مساجد المجموعة الثانية وعددها ١٧٢ مسجداً وجامعاً بالمنطقة الشرقية. إضافة إلى سحب مشروع هدم وإنشاء جامع الحريق بمنطقة الرياض من المقاول الأول، ويتم حالياً تقويم وضع الجامع ومراجعة وحصر الكميات المنجزة والمتبقية حتى يتسنى للوزارة تسليمها لمقاول آخر حسب النظام.

جازان": ٨٠ في المئة من نزلاء دار الملاحظة".. أجانب"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://alhayat.com/Details/474607

جازان – يحيى الخردلي
أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية الانتهاء من نقل جميع نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية في منطقة جازان إلى المقر الجديد للدار أمس.

ويأتي تسريع نقل النزلاء إلى المقر الجديد، بعد إقالة مدير دار الملاحظة الاجتماعية في المنطقة حسن صوان من منصبه، وإحالته إلى التحقيق قبل أيام، بسبب الإهمال والتفريط في المسؤولية، وتردي الأوضاع في «الدار»، وتكليف إبراهيم حكمي مديراً لها.

وأوضح المدير العام للشؤون الاجتماعية في منطقة جازان سالم باصهي، في بيان له أمس، أن جميع نزلاء دار الملاحظة الذين يبلغ عددهم ٧٢ نزيلاً انتقلوا إلى المقر الجديد لدار الملاحظة أمس، بالتنسيق مع الجهات الأمنية ذات العلاقة، وتناولوا وجبة الغداء في الصالة المهيأة لهم.

وأشار إلى أن لجنة شكّلت لمتابعة أوضاع النزلاء، وأن وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين كلّف وكيل الوزارة للشؤون الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله اليوسف بالاطمئنان عليهم ومتابعة وضعهم.

ولفت إلى أن عدد نزلاء «الدار» زاد خلال الأيام الثلاثة الماضية من ٦٤ إلى ٧٢ نزيلاً، مشيراً إلى أن ٨٠ في المئة من النزلاء أجانب ومتهمون بقضايا تهريب مخدرات.

وكان وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين وصل إلى منطقة جازان أول من أمس، لتفقد مقر دار الملاحظة الاجتماعية الجديد، معلناً أن هذه الزيارة جاءت «بناء على تكليف من الجهات العليا».

وذكر العثيمين بعد أن تفقد نزلاء دار الملاحظة، وزار المقر الجديد لدار الملاحظة الاجتماعية على طريق صبيا - جازان، أن العمل في المبنى لا يزال مستمراً لإكمال التجهيزات الأساسية والثانوية.

الحياة

السجون" لـ الحياة": إسقاط السجن والغرامة عن مديوني الحق العام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م

http://alhayat.com/Details/474652

جدة - فهد الحسني

أكد المتحدث الرسمي للمديرية العامة للسجون العقيد الدكتور أيوب بن نحيب لـ«الحياة» إسقاط الدولة عقوبتي السجن والغرامة عن المواطنين المحكوم عليهم داخل السجون حالياً في قضايا مالية تقل عن ١٠٠ ألف ريال. وقال: «إن العفو الملكي الأخير يشمل المحكومين بغرامات مالية ومديونيات للدولة تقل عن ١٠٠ ألف ريال، إذ سيتم إسقاط المطالبات المالية عنهم للدولة، ويشملهم قرار العفو، ولا صحة للأنباء التي تتحدث عن شمول العفو الملكي للأشخاص المحكومين بقضايا الحق الخاص، بحجة امتلاء السجون». (للمزيد)

وأوضح أن إجراءات العفو عن المساجين الآخرين في قضايا متنوعة والذين شملهم العفو الملكي مستمرة، مضيفاً أن السجون تطلق يومياً من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ سجين استوفوا الإجراءات النظامية للعفو.

وشدّد على ضرورة معرفة المجتمع بأن العفو يخضع لقواعد وإجراءات واضحة، فإذا صدر العفو وكانت هناك مجموعة من السجناء أنهوا نصف المحكومية المقررة عليهم، تعرض أوراقهم لإطلاقهم. وأشار إلى أن العدد الإجمالي للذين أطلقوا ممن شملهم العفو سيعلن بعد أن يتضح بشكل كامل في الفترة المقبلة.

يذكر أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز كان وجَّه أخيراً بالعفو عن سجناء الحق العام الذين لا يشكّلون خطراً على الأمن العام والنظام، وفقاً لمجموعة من القواعد، تشمل الموافقة على العفو للمحكوم عليهم بالحق العام، ويعفى من السجناء المحكوم عليهم من لا تندرج قضاياهم ضمن القضايا الكبيرة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكدت أهمية تسجيل الأجر الصحيح للمشتركين

التأمينات" : تعديل أجور العاملين الأقل من ٣ آلاف طوال العام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.aleqt.com/2013/01/21/article_726286.html

عبد السلام الثميري من الرياض

أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن إمكانية أصحاب الشركات والمؤسسات تعديل أجور العاملين السعوديين التي تقل رواتبهم عن ثلاثة آلاف ريال.

وقال عبد الله محمد العبد الجبار مدير عام الإعلام التأميني، والمتحدث الرسمي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: إنه تزامنا مع قرب تطبيق برنامج نطاقات "٢" من قبل وزارة العمل الذي سينطلق بعد عشرة أيام، فقد أطلقت المؤسسة خدمة تعديل أجور العاملين التي تقل عن ثلاثة آلاف ريال آليا، مبينا أنه بات بإمكان صاحب العمل الآن تعديل أجور العاملين لديه من السعوديين المشتركين في نظام التأمينات الاجتماعية الذين تقل أجور اشتراكاتهم عن ثلاثة آلاف ريال في أي وقت خلال السنة، وذلك عن طريق شاشة رفع أجور المشتركين في المنشأة في الصفحة الرئيسة من حساب صاحب العمل في بوابة التأمينات على الإنترنت.

وأبان العبد الجبار أنه لا يمكن تعديل الأجر بأكثر من ثلاثة آلاف ريال، أو بأقل من الأجر المسجل حاليا في النظام، مشيرا إلى أن ذلك يشمل كذلك من تجاوز عمره ٥٠ عاما، حيث يمكن رفع أجره إلى ثلاثة آلاف ريال دون التقيد بنسبة ١٠ في المائة بشرط ألا يتجاوز الأجر الجديد ثلاثة آلاف ريال.

وأكد أهمية تسجيل الأجر الصحيح للمشتركين في التأمينات، الذي يشمل الأجر الأساسي، مضافا له بدل السكن، وأن ذلك يصب في مصلحة المشترك وحفظ حقوقه وأسرته، داعيا أصحاب العمل إلى سرعة تسجيل العاملين لديهم وسداد الاشتراكات، أو تعديل أجورهم تطبيقا لنظام التأمينات الاجتماعية.

وكانت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قد كشفت في وقت سابق أن ٣٣ في المائة من السعوديين المسجلين في القطاع الخاص لا تتجاوز رواتبهم ١٥٠٠ ريال، و٢٤ في المائة من المقيمين لا يتجاوز رواتبهم ٤٠٠ ريال.

وقالت المؤسسة في وقت سابق: إنها لاحظت قيام بعض المنشآت المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية بتسجيل أجور موظفيها بأجور متدنية، تقل عن الأجور الحقيقية بهدف تقليل نسبة الاشتراك المقررة عليهم، مؤكدة أن هذا الإجراء يعتبر مخالفة لأحكام النظام، كما أنه يؤثر في احتساب مستحقات المشتركين مستقبلا.

تزوّج أمّها الهندية عرفياً وتركها بعد ولادتها

أمير مكة يوجّه بحل معاناة "مريم" التي تخلى عنها والدها "بسرعة وحزم"

المصدر: جريدة سبق الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://sabq.org/EWufde

سبق- الرياض:
تفاعل أمير منطقة مكة المكرمة، الأمير خالد الفيصل، مع قصة "مريم"، التي أثارها برنامج "الثامنة" مع داوود الشريان، وكشفت عن معاناة فتاة سعودية، تخلى عنها والدها رجل الأعمال، بعد أن أنجبها من أُمّ هندية، ارتبط بها بعقد زواج عرفي.
وقال سلطان الدوسري، المتحدث الإعلامي لإمارة مكة المكرمة: "بالنسبة لموضوع الفتاة مريم، الذي تمت مناقشته في برنامج داوود، فقد تابعه أمير منطقة مكة المكرمة باهتمام، وطلب المعلومات والأوراق المتعلقة به".
وحسبما ذُكر في صفحة البرنامج، قال الدوسري: "وجّه الأمير على الفور شرطة المنطقة بأن تباشر التحقيق مع كل من له علاقة في القضية، وشدّد على أن تكون الإجراءات والتحقيقات بسرعة وحزم، وأن يتم التأكد من صحة الإجراءات التي اتُّخذت بهذا الشأن".
وأضاف الدوسري: "بالفعل، وصل التوجيه لشرطة المنطقة، وتم التواصل معهم، وتمت الإفادة بأنهم باشروا تنفيذ التوجيهات، ومن الغد - بإذن الله - تبدأ التحقيقات في هذا الموضوع".
وشدّد الدوسري على أن أمير منطقة مكة المكرمة وجّه بأن يتابَع الموضوع من قِبل الإمارة متابعة دقيقة، فيما يخص إجراءات التحقيق، والتأكد من أنه يسير بالشكل المطلوب، متوقعاً - بإذن الله - خلال الأسابيع القادمة انتهاء الأمور على خير.
وكانت حلقة برنامج "الثامنة"، التي ناقشت "قصة مريم"، قد كشفت استغلال والدها "رجل الأعمال" نفوذه على أحد العاملين لديه من الجنسية السودانية، ورميها عليه وهي لم تكمل يومها الثاني بعد ولادتها؛ متحججاً بأنه تزوّج في السر من امرأة هندية بعقد "عرفي"، ولا يريد أن ينكشف أمره لدى زوجاته الأخريات، وأنه على خلاف مع زوجته الهندية، وقام بتسفيرها خارج البلاد.
وكانت الحلقة بحضور مريم، وكان عبر الهاتف الرجل السوداني الذي قام بتربيتها آدم عبد الله.

"الصحة" تحول مرضاها لـ"المستشفيات الخاصة"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=129811&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي

عمدت وزارة الصحة إلى علاج مشكلة نقص الأسرة لديها بالاستعانة بالقطاع الخاص، راصدة لذلك ١,٨ مليار ريال.

ومنحت الوزارة مديريات الشؤون الصحية بالمناطق والمحافظات الصلاحيات الكاملة لتحويل الحالات الطارئة والحرجة إلى مستشفيات القطاع الخاص في حال عدم توفر إمكانية تقديم العلاج بسبب شغل الأسرة بمرضى تقدم لهم الخدمة العلاجية.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة الدكتور خالد مرغلاني في تصريح صحفي أمس، أن الوزارة تقوم بشراء الخدمة من القطاع الخاص في الحالات المرضية الحرجة والطارئة وللمرضى طويلي

أعلنت وزارة الصحة أنها خصصت ١,٨ مليار ريال لشراء الخدمة الطبية من القطاع الخاص نظير علاج الحالات المرضية التي تلقت العلاج، فيما منحت مديريات الشؤون الصحية بالمناطق والمحافظات الصلاحيات الكاملة لتحويل الحالات الطارئة والحرجة إلى مستشفيات القطاع الخاص في حال عدم توفر إمكانية تقديم العلاج بسبب شغل الأسرة بمرضى تقدم لهم الخدمة العلاجية. وبينت الوزارة أن توجيهات القيادة تلزم بتقديم الخدمة للمواطنين بأسرع وقت وأعلى جودة. وأكد المتحدث الرسمي للوزارة الدكتور خالد مرغلاني في تصريح صحفي أمس، أن الوزارة لديها كافة الصلاحيات لشراء الخدمة العلاجية من القطاع الخاص في حال وجود حالات طارئة حرجة لا تتمكن الوزارة من تقديم الخدمة لها بسبب عدم توفر الأسرة، أو الزحام الشديد الذي يواجه أقسام التنويم، مما يؤدي إلى طول انتظار تقديم الخدمة العلاجية.

وأضاف مرغلاني أن وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة أعطى كافة مديريات الشؤون الصحية بالمناطق والمحافظات الصلاحيات اللازمة لتحويل الحالات الحرجة إلى مستشفيات القطاع الخاص في حال عدم توفر إمكانية تقديم العلاج بسبب شغل الأسرة بمرضى تقدم لهم الخدمة العلاجية، لافتا إلى أن الوزارة تتابع باستمرار الحالات المنومة في مستشفيات القطاع الخاص واستيفائها لوقت العلاج ومنع حدوث أي تجاوزات.

وأوضح مرغلاني أن الوزارة تقوم بشراء الخدمة من القطاع الخاص في الحالات المرضية الحرجة والطارئة وللمرضى طويلي الإقامة وخدمات العناية المركزة لكبار السن وحديثي الولادة وكذلك خدمة الغسيل الكلوي، وذلك في حال عدم توفر أسرة في المستشفيات التابعة للوزارة، مشيرا إلى أن إجمالي المبالغ المصروفة على بند العلاج حتى نهاية عام ١٤٣٣ ، نحو مليار و٨٠٠ مليون ريال تمثل مصاريف علاج الحالات المرضية في المستشفيات الخاصة وفي الخارج وكذلك التبرع بالأعضاء. وبين أن الوزارة قامت بصرف ٦٣٠ مليونا و٦٠٠ ألف ريال تكاليف علاج الحالات الإسعافية في المستشفيات الخاصة لعدد ٥٦ مستشفى خاصا، إضافة إلى ٨٨ مليونا تكاليف الحالات المحولة للعلاج في مدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية، إلى جانب صرف ٩٢ مليونا لبند إعانات المرضى، و٢٦ مليونا و٤٠٠ ألف ريال مكافآت التبرع بالأعضاء، و٩٦٣ مليونا للمكاتب الصحية في الخارج تكاليف علاج الحالات المرضية المحولة للعلاج في الخارج.

وفي السياق ذاته، أوضح الوكيل المساعد لشؤون المستشفيات الدكتور عقيل الغامدي أن الحالات التي تعالج في مستشفيات القطاع الخاص على نفقة الدولة هي الحالات الطارئة والحرجة التي تحتاج إلى التنويم في العناية المركزة بمختلف أنواعها من الكبار والأطفال وحديثي الولادة عند عدم توفر سرير في المستشفيات الحكومية في المنطقة في ذلك الوقت والحالات الإسعافية والطارئة التي تستقبلها مستشفيات القطاع الخاص عن طريق سيارات الهلال الأحمر السعودي لقرب الموقع الجغرافي للمستشفى من مكان الحادث "في حالة عدم وجود تغطية تأمينية للمصابين"، ويضاف إليها توجه الوزارة لإحالة المرضى طويلي الإقامة إلى مستشفيات القطاع الخاص "عن طريق شراء الخدمة" لإتاحة الفرصة لمرضى آخرين

للاستفادة من الأسرة التي يشغلها هؤلاء المرضى وبدأ بالفعل تنفيذ البرنامج في مدينة الرياض منذ فترة قريبة "حوالي الشهرين".

"خمسينيات" في محلات الملابس النسائية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=129733&CategoryID=2

الدمام: علياء الهاجري
لجأ أحد محلات بيع الملابس النسائية إلى الاستعانة بموظفات خمسينيات للعمل في فرعه بمدينة الخبر بعد انسحاب عدد من الفتيات، مما اضطر إدارة المحل إلى توظيف عامل من الجنسية الهندية مدة أسبوعين حتى تقدمت ٣ سيدات للعمل في الفرع، أعمارهن بين ٤٥ ـ ٥٠ عاما.
وأوضح مدير الفرع، عبد الرزاق عوض، في حديث لـ"الوطن" أن انسحاب الفتيات في أغلب الحالات يعود إلى إقامتهن في مدينة الدمام وصعوبة تنقلهن بين الدمام والخبر، حيث يعملن في المحل عدة أسابيع ثم يرفضن الاستمرار بحجة صعوبة المواصلات، مما يجعل إدارة المحل تستعين بعامل آسيوي في فترات انسحاب الفتيات من المحل الذي يحتاج إلى ٤ موظفات، كل واحدة منهن تعمل فترة واحدة إما صباحية أو مسائية، وهو نظام استحدثته الإدارة من فترة قريبة، خاصة بعد أن شهد المحل في المرحلة الأولية تذمر الفتيات من العمل في فترتين.
وذكر عوض أن إدارة المحل فوجئت من تقدم سيدات فوق الأربعين عاما للعمل في المحل وتواصلت حينها مع صندوق الموارد البشرية للتأكد من شمولهن في الدعم الذي يقدمه الصندوق لرواتب السعوديين، والذي أقر بحقهن في الدعم حتى سن ٦٠ عاما وبعد ذلك تم قبولهن وتدريبهن على العمل.
وأشاد عوض بالتزام الموظفات وجديتهن في العمل والإحساس بالمسؤولية، مرجعا ذلك لكبر سنهن.
وذكرت أم حمد (٥٠ عاما)، وتحمل شهادة المرحلة الثانوية، أنها لاقت التشجيع من أبنائها وأهلها للعمل الذي وصفته بالمتعة واستفادت كثيرا من تجربتها القصيرة التي لم تتجاوز الشهر، إلا أنها ـ على حد قولها ـ تطمح للتميز في عملها واكتساب الخبرة كي تستطيع التطوير من مهاراتها في العمل، بينما اعتبرت أم سلطان (٤٥ عاما) خبر قبولها للعمل مفاجأة لم تكن في الحسبان غيرت من مجرى حياتها بالرغم من رفض الأهل لطبيعة العمل، إلا أن إصرارها جعلهم يقتنعون في نهاية الأمر ويتقبلون الفكرة بمرور الأيام، خاصة أن مكان العمل لا يبعد عن منزلها سوى عشر دقائق مشيا على الأقدام، مما يوفر عليها كثيرا في المواصلات.

جدة.. إحالة قضية "مولودة المنيوس" للهيئة الشرعية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=129740&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى
تجاوبا مع ما نشرته "الوطن" في عددها الصادر رقم ٤٤٤٩ الصادر في ٤/ ١٢/ ٢٠١٢ بعنوان "التحقيق في وفاة مولودة بسبب المنيوس"، قال مدير الشؤون الصحية بجدة الدكتور سامي باداود في خطاب توضيحي للصحيفة، إنه تم تحويل محضر القضية إلى الهيئة الشرعية للنظر فيما تراه، واستكمال الإجراءات النظامية حيال الواقعة.

وأوضح أن إدارة الشؤون شكلت لجنة استشارية فنية متخصصة؛ للتحقيق في ملابسات وفاة طفلة المواطن إبراهيم القثامي، ومشاهدة الحالة، وتم إعداد تقرير طبي في حينه بهذا الخصوص، وقامت اللجنة بالتحقيق مع المعنيين بالقضية، وبعد الاطلاع على الملفات الطبية بالمستشفى الحكومي الذي شهد الواقعة، اتضح عدم وجود أي إهمال من الأطباء الاستشاريين.

وأضاف أن "طبيبة النساء والولادة في المستشفى باشرت ولادة الأم، والطفلة التي ولدت كانت في حالة حرجة، وأجري لها الإنعاش القلبي الرئوي في حينه، وعندما تُوفيت أخطرت الشؤون الصحية والد الطفلة، والذي تقدم بشكوى رسمية ضد المستشفى يتهمهم فيها بالإهمال، والتسبب في وفاة الوليدة، لكنه رفض تعبئة النموذج الخاص بالمدعي، وعليه تم تحويل القضية للهيئة الشرعية لتقضي بما تراه فيها".

وكانت "الوطن" قد تابعت شكوى المواطن إبراهيم القثامي، وتضرره من وفاة طفلته الوليدة، إذ ذكر أن إهمالا متعمدا قد وقع على زوجته، التي أدخلت قسم الولادة بسبب ارتفاع مفاجئ في درجة الحرارة، وتم تنويمها بقسم الطوارئ، لمدة ساعتين، ومنها أدخلت غرفة العمليات، وتمت الولادة بشكل طبيعي، في الوقت الذي كانت تحتاج لولادة قيصرية، ولتأخر الأطباء المباشرين على حالتها، ولدت طفلته ضعيفة النبض والحركة، وتم وضعها على جهاز الإنعاش إلى أن توفيت.

ورفض الأب تسلم جثة ابنته، إلا بعد ظهور نتائج التحقيق، إلا أنه عاد ودفنها مؤخرا، وطالب في حديثه محاسبة المسؤولين عن الإهمال الذي أدى إلى فقدانه ابنته.

لا تخشَ أن تكون نهايته السجن" أو القصاص"

بلّغ عن ابنك المنحرف..!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/22/article803687.html

المدينة المنورة، تحقيق- خالد الزايدي

تحملت كثير من الأسر على معاناتها، وأصرت على غض الطرف عن ابن يتعاطى المخدرات ويروج لها، أو أخ يتبنى فكراً ضالاً، أو متطرفاً، أو قريب منحرف في سلوكيات سيئة، حتى جاء اليوم الذي انكشف الأمر، ولم يعد هناك مبرر للصمت سوى المدارة عن وجوه الآخرين، والخروج من ضيق النفس إلى ضيق المكان..هكذا تكون الحكاية عند مبتدأ السكوت، والخوف، والشعور بالألم، والإسراف في الأمل..

كل هذا يدعو المجتمع أن يعي أهمية الإبلاغ عن الابن المنحرف قبل أن يستفحل أمره، لا سيما إذا لم تتمكن الأسرة من تغيير سلوكه واحتوائه وإعادته إلى جادة الصواب وطريق الهداية، وكم أبدى أب وأم وأخ وأخت ألمهم وحزنهم على عدم إبلاغهم عن ابنهم المنحرف فكرياً وسلوكياً؛ فكانت النهاية سيئة حين تجاوزت ذاته إلى الآخرين ظلماً وقتلاً، وأسوأ حين كانت أشد وقعاً على الوطن.

توبة وعودة

وذكرت "أم أحمد" -أرملة ابتليت بابن مدمن ومروج للمسكرات- أنّها لم تترك أسلوباً للمناصحة إلاّ واستخدمته مع ابنها، ولم تدع شخصاً تظن أنّه يؤثر عليه إلاّ وطلبت مساعدته، ولكن في نهاية المطاف لم تجد حلاً سوى الإبلاغ عنه، مضيفةً: "كأي أم كنت متخوفة جداً من إقدامي على خطوة كهذه، خوفاً على مستقبله العلمي والوظيفي، ولكني لم أجد بداً منها، فقد بت أخشى على أبنائي من شره، ولكن وبعد أن تم القبض عليه من قبل رجال الأمن أحسست بمدى إنسانيتهم وشفقتهم، فقد ساعدونا في تهذيب سلوكه وإقلاعه عن الطريق المعوج، وعزمه على التوبة والعودة إنساناً صالحاً يساعدني على لقمة العيش وتربية إخوته، وأنا أنصح كل أم مبتلاه أن لا تتردد في الإبلاغ قبل فوات الأوان".

تسويف وتأخير

وبيّن "أبو يوسف" أنّه حاول مراراً وتكراراً إصلاح ابنه وتوعيته بخطورة رفاق السوء، ولم يفكر يوماً أن يبلغ عنه رغم تعاطيه المخدرات وبيعه لها، وحمله الآلات الحادة والأسحلة الممنوعة، حتى فوجيء بالقبض عليه في قضية قتل أثناء تناوله المسكر، مضيفاً: "تلك اللحظة فقط أحسست وكأني استيقظت من سباتي، وشعرت بحجم إهمالي له، وبكيت بكاءً مريراً، وتحسرت على تفريطي به وتركي له ألعوبة بيد الهوى والنفس الأمارة بالسوء، وأدركت أني لا أحسن التربية ولم أقدر المسؤولية، وكنت أخشى عليه التوبيخ والتقريع أو السجن لو بلغت عنه، فكان أن أتى بما أدمى قلبي وقتل أمل الأسرة به، والآن وبعد مضي سنوات على سجنه تغيّر حاله كثيراً داخل الزنازين وأضحى من خيرة النزلاء بشهادة المسؤولين في شعبة السجن العام، وحاولت بمعية أهل الخير أن أقنع أصحاب الدم بالتنازل عنه، إلاّ أنّ مقتل ابنهم ترك أثراً عظيما في نفوسهم، وللأسف كانت فرصة الإبلاغ عنه مواتية ولكن الخوف من الفضيحة وكلام الناس جعلاني أسوف الفرصة وأؤخرها حتى وقع ما ليس في الحسبان".

ثمن السكوت

وأوضحت "أم سعد" أنّها كانت سبباً في انحراف ابنها، فقد كانت تلاحظ تغيّر سلوكياته باقتنائه لأجهزة ثمينة واستئجار سيارات فارهة، مع مبررات هزيلة جداً لا ترقى للمصداقية، مبيّنةً أنّها كانت ترفض الإفصاح حتى لوالده خشية معاقبته، حتى ألقت الجهات الأمنية القبض عليه مع عدد من أفراد العصابة التي كان يديرها وافد أثناء اقتحامهم متجراً كبيراً، وحكم عليه بالسجن (١٠) سنوات، مضيفةً: "نزل الخبر عليّ كالصاعقة، وأخذ الجزع مني كل مأخذ، وأخذت أعض أصابع الندم على تفريطي وخوفي عليه بدلاً من الإبلاغ عنه لإصلاحه، وأنا أناشد كل أم أن لا تأخذها العاطفة حين تلحظ انحراف ابنها، بل يجب أن تخبر والده أو من تظن فيه التأثير والإصلاح من أقاربه، وإن لم يجدِ ذلك نفعاً فعليها الاتصال بالأجهزة الأمنية المختصة، فهي الأقدر -بإذن الله- على تقويم المعوج وإعادته مواطناً صالحاً يسهم في رفعة أسرته وبناء وطنه".

سرية تامة

وقال العقيد "فهد بن عامر الغنام" -الناطق الأمني في شرطة منطقة المدينة المنورة-: "أي بلاغ يرد من الآباء والأمهات حول جنوح الأبناء يتم التعاطي معه بسرية تامة، ولا يتم التعامل مع المبلغ عنه كمجرم، بل كمريض يحتاج إلى علاج خصوصاً مدمني المخدرات، حيث يتم إحالة المدمن لمستشفى الأمل بعد أخذ التوجيه من مقام إمارة المنطقة، وتجد البلاغات تعاملاً حكيماً من رجال الأمن الذين يحاولون المناصحة أو التوجيه بإشراك جهات استشارية نفسية أو اجتماعية متخصصة أو مجالس الأحياء، وإذا اتضح أنّ هذا الشخص يجب أن يتم اتخاذ إجراء بحقه حفاظاً على سلامته وأسرته ومجتمعه؛ فإما أن يكون دون سن الرشد ويتم التحفظ عليه وإحالته لدار الملاحظة الاجتماعية، أو متجاوزاً لهذا السن فيتم التحفظ عليه في الأماكن المعدة للنزلاء في المخافر أو السجون حتى الانتهاء من الإجراءات الرسمية".

وأضاف:"ترد بلاغات قليلة جداً من الأسر ولم تصل إلى حد الظاهرة؛ كون هذه الثقافة ما زالت غائبة، إضافةً إلى تستر بعض الآباء والأمهات على الابن رغم خطورته، ونتفهّم مشاعرهم وعاطفتهم وحرصهم على عدم فضح أبنائهم، ولكن هذه المشاعر ستجني على الإبن مستقبلاً، فكثير من السلوكيات والانحرافات يمكن علاجها مبكراً، ومع مرور الوقت قد تستفحل ويصعب علاجها".

وأشار إلى ضرورة أن يحذر الأبناء من مغبة العقوق وسلوك طرق الغواية ومصادقة رفاق السوء؛ فعاقبتها لا تخفى على أحد ونهايتها مؤلمة، داعياً الآباء والأمهات إلى اللّين في التعامل والمناصحة والاستشارة ومعرفة رغبات الأبناء والانفتاح على متطلباتهم، والاستماع الجيد لهم، ومشاركتهم همومهم، وبناء الثقة التي لا تقتصر على مجرد العاطفة، بل تمتد لخلق أجواء من الحوار الهادف البناء الذي يشمل كل تفاصيل حياتهم بما فيهم الأصدقاء، ونوعية الأفكار، والشخصيات المؤثرة فيهم، والمواقع الإلكترونية التي يتصفحونها.

تصحيح أوضاعهم ب الترحيل" أو السجن" ليس حلاً.. من يعود أكثر تسلل العمالة وتهريبهم.. إذا لم نتحرك القادم أخطر!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/22/article803700.html

جدة، أدار الندوة سالم مريشيد - ضيف الله المطوع

ظاهرة "العمالة المخالفة" أو "مجهولي الهوية" لم تجد حلاً حاسماً من الجهات الأمنية وإمارات المناطق، وتحديداً مع تزايد أعداد التسلل وعمليات التهريب عبر الحدود؛ مما أثّر سلباً في المجتمع أمنياً وأقتصادياً، إلى جانب خطورة مشاركة بعض المواطنين في أيوائهم وتشغيلهم ونقلهم من دون استشعار للمسؤولية.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة للتغلب على هذه الظاهرة، إلاّ أن المواطنين يتطلعون إلى ما هو أفضل، فهناك أعداد هائلة من المُتخلفين مازالوا "يسرحون ويمرحون" على أرض المملكة، ويستنزفون الأموال وتحويلها إلى بلدانهم، وهو ما يُمثل حرمان الاقتصاد الوطني من دورة الادخار وإعادة الاستثمار، كما أن هؤلاء المُخالفين قد يُصدرون إلينا عادات ومفاهيم خاطئة تؤثر في أبنائنا وبناتنا، وبالتالي انتشار الجريمة والسرقات، أو حتى الوقوع في المخدرات.

إن ما نشاهده من أعداد كبيرة من العمالة في شوارع المملكة يُحتم إيجاد آلية فاعلة للقضاء على المشكلة بالبحث والتحري، إلى جانب نشر الوعي داخل المجتمع عبر إيضاح سلبيات تشغيل "مجهولي الهوية"، ولا مانع من الإفادة من تجارب الدول الأخرى في كيفية التغلب على المُخالفين؛ ممن لا يحملون أي صفة رسمية لمزاولة العمل.

"ندوة الثلاثاء" تناقش هذا الأسبوع خطورة العمالة المخالفة على أمن المجتمع واقتصاده.

بذل الجهود

في البداية قال "العميد ركن د. فهد القحطاني": إن هناك متخلفين جاؤوا بقصد العمرة أو الحج ثم لم يعودوا إلى ديارهم، ومنهم من جاء عن طريق التهريب من خلال البحر أو البر، وآخرون كانوا يحملون إقامات نظامية فهربوا من الكفلاء بعد أن شعروا أنهم يريدون التخلص منهم وإبعادهم عن البلاد لأسباب كثيرة، وهناك أيضاً كثيرون فرّوا عن الكفلاء بحثاً عن أوضاع أفضل وانتهت إقاماتهم ولم يجدوا كفلاء جدداً، مشيراً إلى أنه مهما تعددت أسباب التخلف فإن هذه الفئة تشكل خطراً كبيراً على المجتمع، بل وهاجس أكبر في أذهان الناس؛ لأن مكوثها بهذه الطريقة يمهد لها الطريق لارتكاب أي نوع من أنواع الجرائم، مؤكداً على أن حرس الحدود يبذل الكثير من الجهود في سبيل إيقاف حركة التهريب أو التسلل عبر الحدود الشمالية والغربية والشرقية، أما المنطقة الجنوبية فهي أكثر المناطق التي تحتاج إلى جهود أكبر؛ لأنها تعد من أكثر المنافذ التي يتسرب منها المتخلفون، حيث تقع وسط جبال شاهقة تمنح نوعاً من السهولة في الاختفاء عن أنظار رجال الأمن، لا سيما وأن حدود المملكة مع اليمن لا يفصلها إلا بضعة كيلو مترات.

وأوضح أن الغاية الكبرى من إيقاف التهريب والتسلل هو لتجنيب البلاد من "الوعكات" التي يمكن أن تحدث بسبب هؤلاء المتخلفين، مبيناً أن حرس الحدود في حالة يقظة تامة واحتراس لمنع أي حالة من حالات التسلل، حيث انكمشت أعداد المتسللين وتضاءل حجمها، ذاكراً أنه وصل عدد المقبوضين عليهم خلال العام الماضي ١٤٣٣ه (٣٤٠) ألف متسلل، وهناك عديد من الإجراءات التي يتم اتخاذها في هذا الصدد، منها أخذ "البصمة"، أو التأكد من حجم الجرائم أو السوابق التي ارتكبها المتسلل، خاصةً أن هناك أشخاصاً بعينهم يتم القبض عليهم أكثر من (٣٥) مرة!!.

أعداد هائلة

وألقى العميد "د.القحطاني" اللوم على بعض المواطنين والمقيمين الذين يمهدون لمثل هذه الحالات عن طريق الاختفاء أو الإيواء، مضيفاً أن هناك أعداد هائلة من متخلفي الحج أو العمرة مازالوا يمكثون في أرض المملكة، خاصةً أن تلك الفئة التي قدمت من الصومال وارتيريا وأثيوبيا من طريق اليمن، فهناك (١٤) ألف أثيوبي و(١٣) ألف صومالي وقعوا تحت أيدي رجال الأمن خلال الشهور القليلة الفائتة، مبيناً أن هناك معلومات مؤكدة أن في اليمن مليوناً ومائتي ألف أفريقي، ما دعانا إلى إغلاق حدودنا مع اليمن في وقت سابق تفادياً لموجة التسلل عن طريق البحر، ثم مكوثهم في المدن الساحلية،

حيث أحكمنا قبضتنا على تلك السواحل للقبض على هؤلاء المتسللين، مشيراً إلى أنه يوجد في تلك المدن "رادارات" ودوريات مكثفة من قبل حرس الحدود، إضافةً إلى أعداد هائلة من رجال الأمن الذين تمكنوا من إلقاء القبض على المتخلفين، ذاكراً أن فلول المتسللين حينما وجدوا أنفسهم محاصرين من قبل الآليات الأمنية المتعددة في المدن الساحلية حاولوا الإفلات، فتوجهوا إلى اليمن من أجل الصعود مرة أخرى إلى أرض المملكة، مؤكداً على أن المعاناة الأكبر للسيطرة على هذه الظاهرة تكمن في حدود المملكة مع اليمن؛ لأن القرى متآخية مما تسهل عملية العبور.

وناشد وسائل الإعلام أن تسلط الأضواء على هذه الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية في سبيل الحد من هذه الظاهرة، لا سيما وأن هناك (٧٦) مركزاً ومجمعاً بجانب (١٩٧) نقطة للتفتيش على الشريط الحدودي، إضافةً إلى الدوريات الاحتياطية، حيث تمكنت هذه الجهود من القبض على (٤٣٣) متسللاً في مكان واحد، على الرغم أن هؤلاء المتسللين يلجأون دائماً إلى الأماكن التي تخلو من وجود هذه الدوريات من قبل حرس الحدود.

مخاطر حقيقية

وبيّن العميد "د.القحطاني" أن الجهود الأمنية تقابلها الكثير من الصعوبات الكامنة في التضاريس المليئة في تلك المناطق، إلاّ أن الكمائن المنصوبة لهذا الغرض أفلحت في التربص لهذه "الفلول"، حيث إن هناك (٥٠) كميناً في القطاع الواحد، إضافةً إلى إيجاد مشاعل ضوئية في الأماكن التي يلفها الظلام، مبيناً أن هناك أفراداً يفاجئون رجال الأمن بأنواع من الأسلحة الفتاكة، إلاّ أن هؤلاء الرجال وبأساليبهم الماهرة يتفادونهم فيقعون في الكمائن المرصودة لهم، حيث إن نقاط المراقبة مزودة بكاميرات حرارية، وتغطي الكاميرا الواحدة مسافة (٥٠٠م).

وتداخل "ناصر الثويني" قائلاً: إن المخاطر والمشكلات التي تنجم عن هذه المشكلة لا تقتصر في أن المقيم تأخر وأصبح متخلفاً، لكن هناك مخاطر حقيقية أمنية واجتماعية واقتصادية وصحية، والأخطر من ذلك استنزاف أموال الدولة التي يتم تحويلها عن طريق هذه العمالة بالمليارات، وبالتالي حرمان الاقتصاد الوطني من دورة ادخار وإعادة استثمار هذه الأجور محلياً، مما ينهك الدولة اقتصادياً، مضيفاً أن الجوازات تلقي القبض بشكل يومي على أكثر من (١٧٠٠) متخلف في جدة ومكة المكرمة، وبعض هؤلاء لديهم جوازات وتذاكر، لكنهم تخلفوا عن العودة إلى بلادهم ربما من أجل البحث عن عمل أو وجدوا من يسهل لهم البقاء، مُشدداً على أهمية أن تكون هناك آلية فاعلة للقضاء على هذه المشكلة، من خلال أقسام البحث والتحري، عن طريق جمع المعلومات الدقيقة عن أماكن وجود هؤلاء المخالفين وتحركاتهم وأماكن سكنهم، بل عمل حملات مكثفة لترحيلهم؛ لأن الكثير من هؤلاء المخالفين لا توجد لديهم "هويات"، وتوالدوا هنا وأختفى أباؤهم، وهؤلاء إما أن يتم ترحيلهم أو تصحح أوضاعهم حتى يكون لديهم سجلات في الجهات الرسمية، بدل أن يكونوا بالوضع الحالي كالسمك في الماء!.

صلة قرابة

وذكر العميد "د.القحطاني" أسباب زيادة عدد المتسللين من اليمن بقوله: إن الصلة الوثيقة ما بين السعوديين واليمنيين في تلك الحدود، وقرب المسافة بين القرى الواقعة في داخل حدود كل بلد، يمنح الكثير من التسهيلات في اختفاء هذه الفلول في منازل لأشخاص ينتمون لهم بصلات القربى، مضيفاً أنه في حالة حدود المملكة مع الدول الأخرى مثل الحدود الشمالية فإنها تختلف، حيث لا توجد هناك أي نوع من أنواع التواصل، مما يسهل عملية القبض في مثل هذه المناطق الحدودية، مبيناً أن الإجراءات المعمولة في مثل هذه الحالة أدت إلى إيجاد الحلول الممكنة، وسبق أن أقيمت في هذه الأماكن حواجز من الأسلاك الشائكة لمنع التسلل، غير أن المناطق المحفوفة بالجبال أصبحت هي الطرق المؤدية من اليمن إلى المملكة، لاسيما وأن هؤلاء المتسللين لهم القدرة الجسمانية في التسلق والعبور عبر هذه الجبال، وبالتالي فإن هناك جهوداً كثيرة لنشر الأمن في تلك المناطق الجبلية، وقد وجد رجال الأمن بحوزة البعض منهم أكثر من (٢٨) طنًا من الحشيش!.

ودعا الموطنين أن تتضافر جهودهم مع الجهات الأمنية في سرعة التبليغ حينما يجدون متسللاً، حتى ولو كان مشكوكاً فيه، واصفاً المواطن برجل الأمن الذي يمكن أن يؤدي دوراً فعالاً في اجتثاث هذه الظاهرة، لافتاً إلى أن الأهمية تستلزم هذا الدور، من أجل الحماية والدفاع عن الوطن، مؤكداً على أن رجال الأمن ضحّوا بأنفسهم، حيث وصل عدد الشهداء منهم خلال السنوات الماضية (٢٠) شهيداً، بينما وصل عدد المصابين منهم (١٠٠) شخص، حيث طاردوا المتسللين بكل جسارة.

لا توجد إحصائية

وألقى العميد "د.القحطاني" اللوم على أجهزة الإعلام التي لم تمنح لمثل هذه الظاهرة اهتمامها الأكبر، مشدداً على أهمية نشر التوعية وسط المواطنين ليدركوا تماماً ما عليهم من واجبات حول هذه الأمور، لا سيما وأن رجال الأمن يعملون على مدى الساعة في أكثر من (مائتي) نقطة من نقاط التفتيش التي تقع في مختلف الأماكن الحدودية، وهناك أيضاً (٧٦٠) دورية من دوريات أجهزة المراقبة الحرارية للكشف كل تلك الحركات، مبيناً أنه لو كان لأجهزة الإعلام الحضور في تلك

الأماكن خاصةً في "جازان" و"ظهران الجنوب" و"عسفان" لاتضحت الرؤية للجميع من خلال هذا الحق الإعلامي، موضحاً إحصائيات لعدد الذين تم القبض عليهم من المتسللين خلال الأعوام الفائتة، وقال: إن عددهم كان في عام ١٤٣٢ه (٢٨٤٩٦٥) متسللاً وفي العام الماضي بلغ (٣٣٨٦٣٧)؛ أي بزيادة نسبة (١٠%) من العام الذي تلاه، وفي خلال شهرين من بداية هذا العام ١٤٣٤ه فقط بلغ عددهم (٣٦٣٥٧) متسللاً!.

وعلّق المقدم "محمد الحسين" قائلاً: إن هناك أنواعاً متعددة للمتخلفين فمنهم من تخلف بعد أدائهم لمناسك الحج أو العمرة، ومنهم من هرب من كفيله وفي كل الأحوال فإن الجوازات هي المسؤولة عن هؤلاء المتخلفين، أما مكاتب العمل فإن مهمتها تكمن في ملاحظة أولئك الكم الهائل من العمالة السائبة، مؤكداً على أنه لا توجد إحصائية متكاملة لمثل هذا النوع من المتخلفين؛ لأنهم دائماً يختفون عن الأنظار، كما أن الوافد إذا كان نظامياً اليوم ممكن أن لا يكون نظامياً في الغد حيث ينتهي تاريخ الإقامة، لافتاً إلى أنه على الرغم من تلك الصعوبات في تحديد عدد المتخلفين، إلاّ أنه وفي إحصائية تقريبية فإن عددهم في العام الواحد يصل إلى أكثر من (٣٤) ألف متخلف، ذاكراً أن المشكلة التي تواجه مكتب العمل في مثل هذه الحالات ليس "القبض"، بل فيما بعد "القبض"، وكذلك إيجاد العلاج اللازم والترتيبات الممكنة لمعرفة خلوهم من أية قضايا جنائية، موضحاً أنه بالنسبة لتصحيح الأوضاع فإن هذه الأمور برمتها تقع على عاتق مكاتب العمل وبعدها تُتم الجوازات اللازم.

مشكلة أزلية

وأوضح المقدم "الحسين" أنه توجد دوريات متعددة للجوازات، فهناك دوريات متخصصة في القبض على الباعة من المتجولين، وعادةً ما يكون مثل هؤلاء من المتسللين، وهناك دوريات متخصصة في تفتيش المنازل، حيث يتم رصد المواقع ثم تفتيشها على ضوء هذا الرصد؛ ذلك لأن التعامل في مثل هذا الحالة يكون دائماً مع مجموعة من الأشخاص وليس مع شخص واحد.

وتداخل العقيد "محمد الساعدي"، قائلاً: إن الجوازات تعمل حملاتها الأمنية بالاشتراك مع جهات أمنية أخرى لمواقع المتخلفين، والجهود بالطبع مستمرة دون توقف، مضيفاً أن للمواطن دوراً كبيراً في التعاون مع هذه الجهات والتضامن معها، بحيث لا يكون سبباً في الإيواء أو التشغيل.

وعن إيجاد نوع من المعالجات الممكنة لظاهرة التخلف أو المتسللين في المملكة، أكد العقيد "طلال الصيدلاني" على أن المملكة ليست هي الدولة الوحيدة التي تعاني من مثل هذه المشكلة، بل هناك دول كثيرة من كل أنحاء العالم توجد فيها أسراب المتخلفين أو المتسللين إليها، أو ما يسمى بالهجرة غير الشرعية، ضارباً مثالاً لدول كثيرة مثل "أمريكا" وبعض دول أوربا، مبيناً أن المملكة ولموقعها الجغرافي والاجتماعي تعد من أكثر الدول معاناة من هذه الظاهرة في منطقة الشرق الأوسط، بل ربما على مستوى العالم، ذلك لأن أي إنسان يريد الحياة فيها بحكم رغد المعيشة والأمن المتفشي في كل أركانها، إلى جانب أن الله حباها بالكثير من النعم، مبيناً أن هناك أعداداً هائلة من المسلمين الذي قصدوا المملكة لوجود الحرمين فيها، وبالتالي فإن هذه المشكلة لدينا أزلية ومنذ القدم، ذاكراً أن الأعوام الأخيرة حفلت بالمزيد منها، حيث تفاقمت بسببها نسبة الجرائم بشتى أنواعها، خاصةً في مجال التزوير أو السرقات.

مشاركة فعّالة

وذكر العقيد "الصيدلاني" أن محافظة جدة وللأسف الشديد هي أكثر المناطق التي تتواجد بها مثل هذه الفئة البشرية من المتخلفين، فهناك أنماط متعددة من البشر وجنسيات مختلفة ومتنوعة حملت عادات وتقاليد وافدة لا تتلاءم مع طبيعة حياة المجتمع، ولا مع مكنوناته، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حجم المسؤولية الأمنية لشرطة المحافظة، حتى يتسنى لهم أداء هذه الأعباء الكثيرة على الوجه الأكمل، وحتى تكون المحافظة خالية من مثل هذه المشاكل الناتجة بسبب التخلف، مضيفاً أن الشرطة ومن واقع مسؤوليات الأمنية تتابع أيضاً كل أولئك المتخلفين الذين يعملون في مجال البيع في الطرقات، مع أنها غير مكلفة بهذه المهام، إلاّ أن المشاركة الفعّالة مع الجهات الأمنية الأخرى تحتم مثل هذه المسؤوليات، حتى تكون الشوارع خالية من هذه الظاهرة، مشيراً إلى أن هذه الجهود أثمرت الكثير من النتائج، فالإحصائيات تؤكد أنه على خلال عام ١٤٣١ه قبضت الشرطة (٢٤٣٥٤) متخلفاً من معظم الجنسيات، والعام الذي تلاه كانت الحصيلة القبض على (٢٦،٥٠١) متخلفاً، بينما العام الثالث بلغ هذا العدد (٢٧١١٨) متخلفاً ارتكبوا العديد من الجرائم وفي قضايا متعددة، مبيناً أن أولئك المقبوض عليهم بسبب مخالفتهم لنظام الإقامة والعمل بلغ عددهم خلال العام الفائت (١٩٧١١) شخصاً.

وأشار إلى الجهود المبذولة من قبل الشرطة في مجال ترحيل هؤلاء المتخلفين أو الخارجين عن القانون وتسفيرهم، مضيفاً أنها تواجه العديد من المشاكل المرتبطة بإعاشتهم حتى يحين موعد الترحيل، خاصةً أن الطاقة الاستيعابية لإدارة

الوافدين محدودة للغاية؛ بسبب عدم وجود الأماكن المناسبة للإيواء، والعمل على الترحيل لأقطار ودول مختلفة، إلى جانب عدم التعاون الفعال من قبل سفارات وقنصليات تلك الدول.

حلول ودراسات

وعن التعامل مع هؤلاء المتخلفين أثناء القبض عليهم، أكد العقيد "الصيدلاني" على أنه في غاية الإنسانية، فالقانون هو الذي يأخذ مجراه كل حسب جريمته التي ارتكبها، وليس هناك أي تميز بين جنس وآخر، غير أنه ومن خلال التعامل مع هذه القضايا اتضح أن هناك جنسيات معينة تتفوق في ارتكاب بعض الجرائم الكبيرة، وهناك مساع مبذولة لإيجاد سبل للتعاون مع بعض الدول من أجل إقرار العقوبة على مرتكبي مثل هذه الجرائم، مضيفاً أن الشرطة تواجه أيضاً مشكلة كبيرة حول عملية التستر من قبل بعض المقيمين أو المواطنين، وكيفية إقرار العقوبة في حق أولئك المتسترين، ذاكراً أنه في عام ١٤٣١هـ ونزولاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز -رحمه الله- أجريت دراسات مستفيضة حول تصحيح أوضاع المخالفين لأنظمة الإقامة، واشتركت فيها كافة القطاعات الأمنية من حرس الحدود والشرطة والأمن العام والجوازات وإدارة المخدرات، واشترك فيها أيضاً جزء من القطاعات المدنية مثل إدارة التسول ومكتب العمل، مبيناً أنه تلخصت هذه الدراسات في نتائج إيجابية ومثمرة حول عملية الحد من هذه الظاهرة، مع الإفادة من الطاقات البشرية في مجال الإنتاج حسب احتياجات بعض الجهات أو المرافق، حيث إن هناك مؤسسات عديدة تلجأ لمثل هذه العناصر البشرية للإفادة منها في بعض خدماتها، لاسيما في ظل عدم تمكنهم في استخراج تأشيرات لعمالة جديدة.

وشدّد على أهمية الإفادة القصوى من مثل هذه العناصر بعد أن يتم تصحيح أوضاعها، خاصةً وأن صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل -أمير مكة المكرمة- سبق أن أصدر توجيهات لتشكيل لجنة على مستوى رفيع تضم كافة الجمعيات المعنية بهذا الموضوع، بغية إيجاد دراسة متكاملة من أجل الوصول إلى حلول جذرية لهذه القضايا المتشعبة التي تعاني منها محافظة جدة أكثر من غيرها من المحافظات.

مفاهيم خاطئة

وتداخل العميد "د.القحطاني"، قائلاً: أطالب الأجهزة الإعلامية المختلفة أن تكثّف حضورها المستمر في المناطق الحدودية، مع الإطلاع عن كثب بتعدد الجهود التي يبذلها حرس الحدود من أجل إيقاف هذا المد من التسلل أو عمليات التهريب، حتى يكون المواطن على إلمام تام بما يدور هناك من عمليات أثمرت الكثير من النتائج، مُلقياً باللوم على أئمة المساجد وعدم مساهماتهم في نشر الوعي لدى المواطنين وتعريفهم بالسلبيات التي تتراكم على البلاد إثر تشغيل مثل هذه العمالة المتخلفة أو التستر عليهم أو الإيواء.

وطالب "الثويني" إدارة الجوازات باقتراح يمكن أن يكون عاملاً مساعداً في تقليل حجم هذه المشكلة، وهو أن يتم استقطاع جزء من مرتبات الوافدين في شكل رسوم ولمدة ثلاثة أعوام متتالية من إلحاق الوافد بالعمل، حتى يُستفاد منها في نفقات إيواء وترحيل الوافد حال هروبه من العمل، مؤكداً على أن هذا النظام معمول به في العديد من الدول.

وألقى العقيد "الصيدلاني" باللائمة على بعض المواطنين الذين يتعاطفون كثيراً مع المتسولين في الشوارع وأماكن الإشارات الضوئية، فيمنحونه المال ابتغاء وجه المولى عز وجل، دون أن يدركوا أن مثل هذه الممارسات تؤدي إلى ترغيب المتسولين بالوقوف في مثل هذه الأماكن، ما يؤدي إلى ارتفاع حجم ظاهرة التسول، مبيناً أن الأحرى هو سن وزارة الشؤون الاجتماعية قوانين تحد من خطورة هذه الظاهرة.

وعلّق "د.سالم باعجاجه"، قائلاً: إن هذه الظاهرة لها سلبيات كبيرة على اقتصاديات الدولة، ذلك لأن المتخلفين بكل فئاتهم ليس لهم مساهمات مادية في أية معاملة من المعاملات الأجهزة الحكومية، مع أن الدولة تدعم كل الخدمات مثل الكهرباء والمياه والهاتف وغيرها، وبالتالي فإن مشاركة المتخلف في هذه الخدمات دون أن يكون له أي مساهمات يشكّل ضرراً بليغاً على حجم الاقتصاد، إضافةً إلى الآثار الاجتماعية التي تترتب من هذه الظاهرة من خلال التجمعات والاتفاقيات التي يتم إبرامها بين أبناء الجنس الواحد في عملية التحويل للأموال عبر قنوات متعددة، ناهيك عن بعض العادات والتقاليد المزعومة والمفاهيم الخاطئة لبعض الجنسيات وتغذيتها لعقول الصغار من أبنائنا وبناتنا.

قاعدة بيانات

وكشف "سليمان الجميعي" أن هناك أعمالاً هامشية كثيرة لا يمكن للمواطن أن يؤديها وبمرتبات ضئيلة، وهنا لابد من الإفادة من وجود هذه العمالة الرخيصة وبشروط لا تتنافس مع القوانين العادية في الدولة، لا سيما وأن نسبة هذه الأعمال الهامشية كبيرة جداً وتتعدي ال (٦٠%) من حجم العمالة الفعلية، مضيفاً أن بعض المواطنين يضطرون إلى التعامل مع هذه الفئة المتخلفة في الأعمال المنزلية أو المتاجر وغيرها؛ لعدم وجود تأشيرات لمثل هذه العمالة في الوقت الحاضر، خاصةً تأشيرات "الحرّاس"، متسائلاً: كيف توجد أي عمارة دون حارس؟، الأمر الذي يدعو المواطنين إلى الاستعانة بهذه العمالة المتخلفة حتى لو بنظام العمل المؤقت، مطالباً مكاتب العمل أو وزارة العمل أداء مهامها على أكمل وجه، من خلال تعاونها مع الجهات المعنية في هذا المجال مثل الجوازات والشرطة لمعرفة حجم العمالة التي لابد من توافرها لمتطلبات

المواطنين، وكذلك إيجاد قاعدة بيانات توضح فيها الأعمال التي لا يمكن للمواطن أن يعمل بها، مع إحصائية كاملة لكل المجالات التي تحتاج للعمالة الوافدة مثل المطاعم والمحلات التجارية الأخرى وقائدي السيارات وخدم المنازل وغيرها.
وتداخل العقيد "الصيدلاني"، موضحاً:"هناك مسؤوليات كبيرة تقع على عاتق وزارة الحج، إلاّ أنها تغاضت تماماً عنها، حيث إنه وقبل خمسة أعوام أو أكثر طالب البعض من الجهات المعنية بالحج والعمرة أن تؤدي دورها في ترحيل الحجاج والمعتمرين لبلادهم فور انتهاء الموسم وإلاّ لابد أن تطولها عقوبات صارمة، وكان على هذه المؤسسات التي تتعامل مع حجاج بيت الله والمعتمرين فرض رسوم على كل حاج أو معتمر قبل أن يتحرك من بلاده، ولا يعاد له مبلغ التأمين إلاّ بعد إتباعه لشروط الإقامة بعد تأدية المناسك".

غير شرعية

وعلّقت "جوهرة الصالح"، قائلةً: إن بلادنا لها مؤثرات جاذبة في الحياة المعيشية يفقدها أعداد كبيرة من شتى بلاد العالم، لهذا هناك من يسعى بكل الوسائل للبقاء في المملكة، حيث تطيب له الحياة في ظل أمن ورأف وحياة معيشية في غاية اليسر، مضيفةً أننا نحتاج إلى كوادر يمكن الإفادة منها في بعض الحقول، إلاّ أن استقبال هذه الحشود البشرية يحتاج إلى أنظمة متطورة من كل الجهات المعنية، وهنا لابد لكل جهة أن تتحمل مسؤوليتها على أكمل وجه، مع عدم الركون إلى أي عمل للآخرين، ذاكرةً أن النصيب الأكبر منها يقع على عاتق الجوازات ومكاتب العمل لوضع دراسات وبحوث يمكن أن تفضي إلى حلول جذرية.
وأيّد "الثويني" حديث "جوهرة" في موضوع إجراء الدراسات والبحوث التي من شأنها إيجاد حلول ناجحة، حتى لو تمت الاستعانة بمؤسسات عالمية متخصصة في هذا المجال.
وعلّقت "جوهرة الصالح" أن هناك مؤسسات وطنية يمكن أيضاً الاستعانة بها لإيجاد الكثير من الحلول في هذا الصدد، لا سيما وأن هناك نخبة من السعوديين أبرزوا تفوقهم في مجالات أمنية عديدة، وكذلك في مجال العمل والعمال.
وذكر "الجميعي" أن مشكلة التخلف يطلق عليها في كل دول العالم اسم "الهجرة غير الشرعية"، مضيفاً أن الإنسان ومنذ الأزل تعوّد على مثل هذه الهجرة، وبالتالي فإنها هي من طبيعة البشر في مختلف الأزمنة والعصور، مُدللاً على هذه الطبيعة التي جبل عليها البشرية بمعاناة الشعب الأمريكي من هذه الهجرة واستقطابهم لهذه الأمواج الكبيرة، رغم وجود كل الأيادي العاملة هناك، وكذلك دول اليمن التي تفد إليها أعداد من الوافدين رغم الفقر الذي يضرب بأطنابه فيها.

تأشيرات حرة

وتطرق "الثويني" إلى جانب مهم في القضية وهو ما يطلق عليه تأشيرات حرة بالآلاف تباع في السوق السوداء، مضيفاً أن مصطلح التأشيرات الحرة هو مصطلح أطلقه المتعاملون في السوق السوداء لمن يشتري تأشيرة ويعطيه الكفيل أو صاحب التأشيرة الحق في أن يعمل مايشاء؛ مقابل شرائه للتأشيرة بمبلغ ليس بالقليل وتكون الرابطة الوحيدة بين العامل والكفيل هي لحظة تجديد الإقامة وتأشيرة الخروج والرخص، وجميع ذلك على حساب العامل، وقد يكون هناك مبلغ مقطوع سنوي أو لا يكون حسب الإتفاق، مبيناً أن هناك دراسات تؤكد أن (٢٧%) هم عمالة غير نظامية من إجمالي الإحصائية الرسمية؛ نتيجة فتح مؤسسات وهمية والمتاجرة بالتأشيرات من قبل البعض، مشيراً إلى أن الخلل لا يكمن في العمالة القادمة للعمل في المملكة، فهؤلاء قدموا للعمل بطرق نظامية وبرغبتنا ويؤدون أعمالهم في الغالب بشرف، بل ويبذلون جهوداً يأخذون عليها أجراً ولهم حقوقهم وكرامتهم وتقديرهم، لكن الخلل يكمن في هذه العمالة المفلوتة في الشوارع والأسواق والأحياء والمدن يمارسون كل ما يحقق لهم المال حلالاً أو حراماً كترويج المسكرات أو المخدرات أو السرقات، وهؤلاء لابد من وضع حل جذري لهم.

بلاغات المواطنين على (٩٩٢)

أكد العقيد "محمد الساعدي" أن الحملات المشتركة من قبل الجهات الأمنية مستمرة بشكل يومي، والإحصائيات جميعها تؤكد حجم هذه الحملات، مضيفاً أن هناك بلاغات كثيرة تصل الجوازات على الرقم (٩٩٢)، وبلاغات تتم من خلال الحضور الشخصي من أصحابها، حيث التعامل معها بصورة سريعة وفورية، انطلاقاً من الأمانة الوطنية الملاقاة على عاتق العاملين في هذه الجهات الأمنية.
وبيّن العقيد "طلال الصيدلاني" أن ارتكاب الجرائم ليس محصوراً على هذه الفئة من المتخلفين، فهناك مقيمون ارتكبوا أفظع الجرائم، وكذلك مواطنين، مضيفاً أنه في كل الفئات البشرية توجد قلة من المجرمين، إلاّ أن زيادة العملية الإجرامية وتفاقمها تبرز أكثر في هذه الفئة؛ لعدم استقرارها، فهي تبحث عن الرزق بكل الوسائل، لأن المخالف يريد أن يسكن وأن يأكل وأن يعيش مثله مثل الآخرين، مما يؤدي به إلى ارتكاب هذه الجرائم، وبالتالي فإنه يشكل ومن معه بؤرة كبيرة في دائرة الإجرام، الأمر الذي دعا الجهات الأمنية للتعامل معها بكل هذه الحدة.

وأوضح أن الجهات الأمنية وحدها لا تتحمل المسؤولية، بل هناك جهات كثيرة لا بد أن تشارك أيضاً في المسؤولية، مثل وزارة العمل ووزارة الحج والشؤون الإسلامية، وكذلك المواطنين من أجل الحفاظ على أمن هذه البلاد.
وطالب "سليمان الجميعي" بالإفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الصدد، حيث أن هناك دولا متطورة لها من النظم والقوانين التي يمكن الإفادة منها، وكذلك من الأجهزة والمعدات التي يمكن التعامل بها مع ملف الهجرة غير الشرعية، مشيراً إلى أن الإفادة لا بد أن تتلاءم وتتوافق مع أنظمة وقوانين المملكة.
وأكد أنه من الصعب جداً لأي شعب من شعوب العالم أن يكون في عزلة تامة عن محيطه الخارجي، حيث أن مثل هذا الوجود من غير المواطنين في أرضنا ليس من الأمور السلبية، بل هي من أكثر الأمور الايجابية بشريطة أن يتماشوا مع قوانين وأنظمة الدولة.
السوق «مليان» بالمخالفين والتأشيرات مستمرة..!
أوضح المحامي "سليمان الجميعي" أن جميع الدول - غنية أو فقيرة - تضع العديد من القوانين للتعامل مع المهاجر غير الشرعي، لكن الجهات الأمنية مهما كثّفت جهودها لن تصل إلى حلول بمفردها، وهنا نحتاج إلى نظرة جديدة لهذا المهاجر، حتى لا نوصفه ب "المخالف"؛ لأن كل هؤلاء الوافدين جاءوا بحثاً عن لقمة العيش، أو هروباً من الواقع الأليم في بلادهم؛ وبالتالي فإن الغاية من الهجرة هو البحث عن عمل أفضل. وأضاف أنه لا ينسى التصريحات التي أدلى بها وزير العمل حينما قال: إن نسبة (٦٠%) من الوظائف التي يشغلها غير المواطنين لا يتعدي راتبها (١٠٠٠) ريال، ونسبة (٢٠%) من الوظائف لا يزيد راتبها عن (٢٠٠٠) ريال، الأمر الذي يؤكد أن (٨٠%) من حجم هذه الوظائف التي يشغلها الوافدون لا تصلح لأبناء الوطن.
وتساءل: لماذا يتم استقدام عمالة جُدد لمثل هذه الوظائف مع وجود كم هائل من المخالفين الذين بوسعهم أداء مثل هذه المهام، بدلاً من استقدام عمالة غير مؤهلة؟، مبيناً أن المطلوب من وزارة العمل هو أداء دورها في حصر الوظائف، مع إتاحة فرص العمل في كل منطقة من مناطق المملكة عبر فروع مكاتبها المنتشرة في كل إنحاء البلاد، والبداية تكون مرتبطة بحصر الوظائف المدنية مثل وظائف عمال النظافة وحراس العمارات السكنية ومغاسل السيارات وغيرها.
ثم يأتي دور وزارة الداخلية لتحسين أوضاع هذه العمالة غير الرسمية أو غير الشرعية وتتاح الفرص لكفالتهم بدلاً من استقدام عمالة إضافية لشغل هذه الوظائف، موضحاً أن وزارة الداخلية خاضت قبل أكثر من عشرة أعوام تجربة مكّنت من تحسين أوضاع أعداد كبيرة من المخالفين لنظام الإقامة، وحققت نجاحاً كبيراً وكان مردودها ايجابياً وأثرها واضحاً في تخفيف نسبة الجريمة والحد من ظاهرة التخلف.
تتبع «مجهولي الهوية» في الأحياء العشوائية!
نفى العقيد "طلال الصيدلاني" ما يتردد على ألسنة البعض بأن حملات الجوازات والشُرط لا تستطيع دخول بعض الأحياء التي يسكنها مجهولو الهوية من الأفارقة وبعض الجنسيات ليلاً، مؤكداً أن الشرطة تتواجد دائماً في الأحياء لاصطياد هؤلاء المتخلفين ودحرهم، بل إن هناك خططا تضعها الشرطة لمداهمة العصابات الخطيرة التي تمارس بعض الجرائم في تلك الأحياء، موضحاً أن حضور الشرطة في هذه الأماكن على مدى (٢٤) ساعة.
وأوضح العقيد "محمد الساعدي" أن إدارة الجوازات لم تقصر أبداً في هذا المجال، بل إنها تعمل حملات يومية في كل الأماكن من أجل القبض على المتخلفين والمتسولين، خاصةً أولئك العاملين في مجال غسيل السيارات، حيث تم القبض عليهم بأعداد كبيرة.
وذكر المقدم "محمد الحسيني" أن الإجراءات التي تتم حيال هؤلاء المتخلفين بعد القبض عليهم كثيرة جداً، وتأخذ وقتاً طويلاً، بل وليس من السهل ترحيلهم في وقت وجيز.
ورأت "جوهرة الصالح" أنه لا بد من وجود لجنة لمعالجة أوضاع البعض من هؤلاء الذين يمكثون في هذه البلاد فترات طويلة دون أن يقترفوا أي نوع من أنواع الجريمة، ناصحة بتدريبهم على بعض الأعمال المهنية للإفادة منهم في بعض المواقع.
وذكر العميد "د. القحطاني" أن المناطق الحدودية يكتنفها الكثير من الصعوبات نسبة لمواقعها الجغرافية وبعدها عن بعضها البعض، إلاّ أن الجهود المبذولة في هذه المناطق الحدودية من قبل الجهات الأمنية كان لها أثر كبير في تقليل حجم هذه الظاهرة، مشيراً إلى أنه رغم هذه الصعوبات الجمة تم مصادرة العام الماضي (٦٤٥٨٧) رأساً من المواشي، حيث تشكل عبئاً كبيراً من حيث الإيواء والنقل من تلك المناطق الجبلية.
توصيات ومقترحات
- التشديد على المواطن بعدم نقل المخالفين أو إيوائهم أو تشغيلهم، وتطبيق العقوبة المنصوص عليها في هذا الشأن، وتفعيل دوره في الإبلاغ عن كل مخالف للجهات المعنية ليتم القبض عليه وترحيله.

- العمل على تصحيح أوضاع الوافدين المجهولين والإفادة من العمالة التي يحتاجها السوق، وترحيل من كان لوجودهم الخلل "الديموغرافي" السكاني في بعض المدن.
- مشاركة وسائل الإعلام التقليدية، والإعلام الجديد بالتوعية من خطورة هذه المشكلة.
- إبراز خطورة هذه الفئة أمنياً من خلال انتشار الجريمة، واقتصادياً من حيث التحويلات غير النظامية، واجتماعياً بنشر العادات السلبية غير المتزنة، إلى جانب ترويج المخدرات بين أوساط الشباب.
- التصدي أمنياً لخطورة تزايد أعداد المخالفين، وتشكيلهم "مجموعات" سرقة، وسطو.
- ضرورة أداء المسجد دوره، من خلال خطب الجمع والمحاضرات، لإيضاح خطورة هذه الفئة.
- الاستمرار في أداء الأجهزة الأمنية دورها من خلال الدوريات المشتركة لملاحقة هذه الفئة، والقبض عليها وترحيلها.
- تشديد العقوبة على المحلات والمؤسسات التي تشغل المخالفين في مهن معينة.
- عمل دراسات علمية لهذه المشكلة، يمكن من خلالها الخروج بحلول مرحلية على المدى القصير والمتوسط والبعيد.
- الإفادة من خبرات الدول في مواجهة هذه المشكلة.
- تفعيل رقابة وزارة الحج على شركات الطوافة ومحاسبة الشركات المقصرة في واجبها في ترحيل حجّاجها ومعتمريها.

المقام السامي فوض هيئة مكافحة الفساد بالمتابعة

منع التوظيف على بند الأجور والمستخدمين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130122/Con20130122566611.htm

عبدالله عبيد الله الغامدي (الرياض)

تصدى المقام السامي أمس لحالات التوظيف العشوائي غير المقنن الذي تقع فيه بعض مؤسسات الدولة، وأصدر أمرا لجميع المؤسسات العامة والهيئات والجامعات بعدم التعيين على وظائف لائحتي المستخدمين وبند الأجور إلا بما يتفق مع المسميات والمؤهلات والأعمال المؤطرة لذلك.

ولم يكتف المقام السامي بهذا الأمر فقط، بل فوض الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بمتابعة الالتزام بتطبيق القرار ومعاقبة الأشخاص المخالفين لما ورد في التعميم.

وشدد المقام السامي على ضرورة أن تكون المسؤولية في التعيين تضامنية بين كل من المسؤول الأول في كل جهاز حكومي، ومسؤول القوى العاملة، والمراقب المالي، ومدير الإدارة المختصة.

الضمان الاجتماعي .. معاناة متجددة وأحلام منسية

طالب: إعانة الـ ١٢٠ ريالا لا تكفي لتفصيل ثوب واحد

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130122/Con20130122566350.htm

عبدالله الذبياني، أحمد العفيفي (مكة المكرمة)، طارق ذياب المرواني (تبوك)، سعد القرني (أبها)
تتنوع معاناة المواطنين والمواطنات في الإستفادة من مساعدات الضمان الاجتماعي، من عدم التنظيم إلى تأخير المعاملات وطول الإجراءات وسوء المعاملة في كثير من الأحيان.
«عكاظ» جالت على مكاتب الضمان للاستماع لآراء المستفيدين والمستفيدات من خدماتها، وخرجت بحصيلة الآراء التالية:
في عسير قالت المواطنة (م. م. ش): إن سبب عدم ذهابها للضمان الاجتماعي هو التعفف، رغم أن تقاعد زوجها لا يكفي لمتطلبات أبنائها.
وذكر المواطن أحمد عسيري أن سبب عدم ذهابه للضمان الاجتماعي هو تحديث بياناته في ظل انشغال أبنائه بوظائفهم.
وأكد مصدر بضمان عسير أن الضمان يسعى لتسهيل إضافة بيانات المتقدمين على برنامجه عبر البرنامج الإلكتروني الذي يربطه بإدارة الأحوال المدنية والمؤسسة العامة للتقاعد.
وفي جازان قال المراجع محمد صديق إنه يعول عائلة مكونة من ١١ شخصا براتب ٢٣٠٠ ريال، وإنه يقطع مسافة ٤٠ كيلو أسبوعيا لمراجعة مكتب الضمان في جازان، في حين يصرف له (١٢٠) ريالا في كل فصل دراسي وهو مبلغ لايكفي لمتطلبات أبنائه الدراسية من ملابس وأدوات ومصروف مدرسي.
وقال الطالب سالم أحمد: إن مبلغ الـ (١٢٠) الذي يقدمه الضمان الاجتماعي لا يكفي لثوب واحد.
من جهته أكد مدير عام الضمان الاجتماعي بجازان بالنيابة سامي حملي أن بعض المستفيدين يجهلون بعض الضوابط والتعليمات الخاصة بالضمان الاجتماعي، وفي حالة الازدحام الشديد يعاني المبنى من عدم استيعاب المراجعين والمستفيدين.
وفي الرياض تقول شمس محوري (أرملة): إنها تفاجأت بأن المبلغ المخصص لها ولبناتها وولدها قد انخفض من ٣٢ ألفا إلى ١٤ ألفا وبمراجعتها الضمان قالوا لها إن إحدى بناتها تزوجت فسقط عنها الضمان.
ويروي عبدالله القحطاني (متقاعد): أتقاضى كراتب تقاعد من التأمينات مبلغ ٢٠٢٦ ريالا فقط، ولدي ابني مازال يدرس وتم إسقاطه من الضمان لأنني أتقاضى راتبا تقاعديا بأكثر من ألفي ريال.
مدير الضمان الاجتماعي في الرياض عبدالسلام الحجيلان رفض الحديث محيلا القضايا إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.
وفي مكة المكرمة عبر عدد من المراجعين عن استيائهم من كثرة المواعيد والتأجيلات، يقول العم غازي نتو: إنه ظل يراجع مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بوالدته البالغة من العمر ٨٠ عاما منذ أسبوع لتحديث بياناتها وإلى الآن لم تستلم المكافأة المقطوعة.
وقال المواطن عبدالله العمري: إن والدته تعاني من أمراض مزمنة، ولا تستطيع مراجعة مكتب الضمان النسوي، مشيرا إلى أنه ظل يراجع منذ ٦٠ يوما لإكمال ملف والدته للحصول على المكافأة المقطوعة.
وتروي أم عبدالله أنها لخمسة أيام وهي تراجع لإكمال ملفها للحصول على نفس المكافأة. واستغرب محسن العتيبي من الخصم الذي يجري من قبل الضمان الاجتماعي إذا كان هذا المتقدم متقاعدا.
إلى ذلك أوضح مصدر مسؤول في الضمان الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة أن هناك برامج يقدمها مكتب الضمان الاجتماعي النسوي، لذا يطلب عددا من الأوراق من ضمنها فاتورة الكهرباء وغيرها من الأوراق حتى يستفيد المواطن من جميع البرامج، فيما تدرس وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في الضمان الاجتماعي في العاصمة المقدسة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة كأمانة العاصمة المقدسة مشروع إيجاد سوق دائم للأسرة المنتجة المستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي لتسويق منتجاتهم الحرفية.

وقالت مديرة مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بمكة المكرمة فاطمة بنت عبدالرحمن القرني إن الدراسة تأتي لتمكين الأسر المنتجة من إيجاد منافذ تسويق دائمة تحقق تسويق منتجاتهم في السوق الاقتصادي المحلي. وأكدت أن هذا التوجه يأتي انطلاقا مما تمثله الأسر المنتجة من قوة اقتصادية تساهم في دفع عجلة التنمية ومساعدة الأسر المستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي في تحسين دخلهم الشهري، وقالت إن مكتب الضمان النسوي بمكة المكرمة يحتضن ٥١ أسرة منتجة، ويقدم لها دعما يتراوح بين ١٠ آلاف إلى ٣٠ ألفا حسب المشروع الذي تقدمه الأسرة.

وفي أملج التابعة لمدينة تبوك أجمع عدد من المراجعين على تكدس طوابير الانتظار، حيث يناشد خالد الجهني ومحمد البلوي الجهات المعنية بتوسيع شريحة المستفيدين لتشمل العاطلين عن العمل، فيما يناشد مسعد المرواني بأن تكون لجان ميدانية تجوب القرى والهجر للبحث عن المتعففين ومد يد المساعدة لهم.

واشتكى محمد الجهني من تكدس المعاملات في ضمان محافظة أملج وطوابير الانتظار الطويلة، مشيرا إلى أنه ظل لأكثر من شهر من المراجعات دون أن يتم تخليص معاملته.

وفي تبوك أجمع سعيد الزهراني وماهر العنزي على أن راتب الضمان لم يعد يكفي لتوفير لقمة العيش.

وأوضح مدير مكتب ضمان أملج حامد الصيدلاني أن تخليص المعاملات يتم وفق آلية معينة، نافيا أن يكون هناك أي تكدس للمعاملات أو طوابير الانتظار.

وفي حائل هناك من يقطع المئات من الكيلومترات من مراجعي مكتب الضمان الاجتماعي لإنهاء إجراءاتهم.

نواف الشمري أشار للانتظار الطويل للإعانات المقطوعة. وذكر محمد الشريهي وخالد الحربي أنه يجب فتح فروع في العديد من المحافظات بدلا من عناء المواطنين بسبب المسافات المتباعدة التي تصل إلى ٢٠٠ كيلو.

في المقابل ذكر مصدر مسؤول بوزارة الشؤون الاجتماعية أن الوزارة تقوم بجولات للبحث عمن هم بحاجة للاستفادة من مساعدات الضمان في جميع المحافظات والقرى والهجر في جميع المناطق.

سامية العمودي في مؤتمر الأورام ٢٠١٣:

نشر الثقافة الحقوقية الصحية حق شرعي وإنساني

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130122/Con20130122566352.htm

محمد داوود (جدة)

أكدت عضو هيئة التدريس في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة ومديرة مركز محمد بن حسين العمودي للتميز في الرعاية الصحية لسرطان الثدي الدكتورة سامية بنت محمد العمودي، أن نشر الثقافة الحقوقية في الجانب الصحي، لم يعد رفاهية بل حق شرعي وإنساني واجتماعي، ذلك أن تفعيلها سيعمل على إظهار حقيقة التشريع الإسلامي ودور صانعي القرار وحقيقة الأنظمة، وهذا بدوره كفيل بتغيير معالم الخارطة الطبية في بلادنا لنكون فعلا «نحو العالم الأول في صحة المرأة».

وأوضحت في محاضرة عن الرعاية الصحية والعولمة في السرطان تحديات جديدة في إطار مؤتمر جامعة الملك عبدالعزيز الدولي للأورام ٢٠١٣ م الذي نظمته كلية الطب بالتعاون مع الوقف العلمي بجامعة المؤسس، أن الطب مهنة لا ينبغي أن تخضع لأي ضغوط (اجتماعية، شخصية، سياسية، وحربية) فالطبيب المسلم يؤثر في المجتمع ويتأثر به، وبالتالي فإن مهنة الطب ليست سماعة طبيب ولا كبسولة دواء ولا وصفة طبيب فقط، بل حقوق إنسانية لكل إنسان في الحياة.

وأشارت إلى أن هناك مفاهيم للصحة والعالمية، فالصحة هي حالة من العافية الكاملة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية، العولمة لها عدة معان تنم عن توحيد النسق ويتحول العالم إلى قرية كونية واحدة، ولها جانب إيجابي وسلبي، وتلهم روح التضامن والمسؤولية الصحية المشتركة.
وحول العوامل المؤثرة على الصحة قالت د. العمودي هناك ٥ عوامل رئيسة هي القطاع الصحي ويتمثل ذلك في (مستوى الرعاية، العلاج، الإنصاف والعدالة)، خطط التنمية وتتمثل في مواصلة بناء المراكز العلاجية المتخصصة، الحقوق الصحية حيث إن الصحة لم تعد رفاهية بل حقوق إنسانية، التجارة ويتضمن ذلك توفر وكلفة العلاج وتكلفة الرعاية، والعوامل البيئية ويتمثل ذلك في التغييرات والتأثير على معدلات السرطان.
ودعت د. العمودي إلى ضرورة الاهتمام والتوعية بجانب الاكتشاف المبكر من منطلق أن الفحص المبكر يمثل حجر الزاوية في قضية السرطان، حيث إن الاكتشاف المبكر يرفع معدلات الشفاء إلى ما يقارب الـ٩٨%، ومن هنا فإن نشر ثقافة الفحص المبكر يسهم في معالجة الكثير من السلبيات والتي من أهمها وصول الحالات إلى المستشفيات في مراحل متأخرة.

ضاغط نفايات" وظائف للسعوديين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130122/Con20130122566353.htm

حاتم المسعودي (مكة المكرمة)
عمدت بعض شركات النظافة إلى طرح وظائف جديدة تحمل مسمى «ضاغط نفايات» لاستقطاب الشباب السعوديين وذلك في خطوة تعتبر الأولى من نوعها والتي تنفذها شركات لتفادي آلية «النطاق الأحمر».
وفي هذا السياق أعلنت شركة متخصصة في النفايات في مكة المكرمة عن توفير وظائف لـ ١٥ عاملا سعوديا بمهنة ضاغط نفايات براتب شهري قدره ٢٠٠٠ ريال مبينة أن العمل سيكون مريحا إضافة إلى طلبها موظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة على وظيفة سكرتير ومحاسب براتب ٣٠٠٠ ريال.
وقال وائل حامد مدير شركة للنفايات أن شركته تسعى من خلال هذه الآلية إلى تنفيذ آلية وزارة العمل التي تشترط أن تصل نسبة الموظفين السعوديين إلى ٥٠ في المائة من نسبة العمالة الوافدة في المؤسسة، الأمر الذي يتوجب معه توظيف عدد أكبر من المواطنين، موضحا أنه يفضل أن يكون جميع الموظفين لديه من الكوادر الوطنية إلا أن مهام العمل لا يقبلها أي شاب سعودي الأمر الذي سبب لي الكثير من الإحراج.
وبين أن الشركة اهتدت إلى استقطاب شباب يعملون في مهنة ضاغط نفايات وهي من المهن التي أوقف الاستقدام بها نظرا لتوطينها.
وفي موازاة ذلك أوضح مصدر في مكتب العمل والعمال في مكة المكرمة أن قرار رفع رخصة العمل إلى ٢٤٠٠ ريال على المنشآت التي يزيد فيها عدد العمالة الوافدة عن العمالة الوطنية لم يتم استثناء أي مؤسسة منها، لافتا إلى أن القرار ملزم لجميع المؤسسات التي لم تحقق نسبة السعودة المطلوبة.

أم راكان.. تُوفِّي زوجها مَدِيناً.. وتعول أبناءها المعاقين في بيت متهالك

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/22/685649

تربة – مضحي البقمي

لجنة من إدارة الدفاع المدني أوصت بإخلائنا من البيت أثناء موسم الأمطار.

أقطع أسبوعياً مسافة ٨٠٠ كم ذهاباً وإياباً بكلفة ١٢٠٠ ريال للمشوار الواحد لجدة.

تحاصرني الديون من بنك التسليف ومن صديقات وأقارب انتهت مدد التسديد لهم.

اقترضت من بنك التسليف ٤٥ ألف ريال لترميم المنزل.. لكنه لم يكتمل.

زيادة المصروفات والغلاء جعلاني أعمل في الجامعة حارسة بمبلغ ١٥٠٠ ريال.

تعيش الأرملة أم راكان بين سندان العوز والحاجة وضيق اليد، ومطرقة إعاقة ومرض أبنائها، حياة قاسية وصعبة في منزل شعبي متهالك مغطى بالصفيح لا يحميهم من زمهرير الشتاء وحرارة الصيف. وأسرة أم راكان تعيش دون عائل، تقطن في تربة، وتعاني ظروفاً صحية ومعيشية صعبة، لا يملكون من الدنيا غير بؤس الحاجة ومعاناة المرض وقلة ذات اليد.

أطفال معاقون

«الشرق» زارت أم اليتامى، التي قالت بصوت متهدج أعياه التعب والحزن: «إنني أواجه ظروف الحياة الصعبة في هذا المنزل الشعبي بعد وفاة زوجي الذي لم يُخلِّف وراءه سوى معاش تقاعديٍّ بسيط، قدره (١٧٥٠) ريالاً لا يفي إطلاقا بأبسط متطلبات الأسرة المكوَّنة من الأم وأطفالها الخمسة، أربعة أولاد منهم معاقون بشلل رباعي، واثنان مصابان بالصرع، وبنت معاقة بسبب حادث. وأشارت إلى أن الراتب التقاعدي يشاركهم فيه ابن زوجها ووالدته المسنَّة، ولا يفي بمتطلبات واحتياجات الأطفال في مقابل الزِّيادات المتصاعدة للأسعار، وتكلفة الخدمات الأساسية من تعليم وأدوية وبقية ضروريات الحياة.

سلسلة المعاناة

تقول أم راكان: تزوجت من رجل يكبرني بسنوات وبعد زواج استمر أربعة اعوام تم انفصالي عنه بسبب ظروف معيشية صعبة للغاية، بعد إنجابي طفلين: أحدهما معاق إعاقةً رباعية، والآخر يعاني من تشنجات وصرع، وبعد ثلاثة أعوام من الانفصال تزوجت من رجل آخر بحثاً عن الستر، ورزقنا الله بولدين وبنت، وقبل ثلاث سنوات تعرضنا لحادث مروري لقي فيه زوجي ربَّه، بينما أصيبت ابنتي بشلل رباعي أقعدها عن الحركة، فيما أصيب أشقاؤها بكسور وإصابات متفرقة، مشيرةً إلى أنَّ إصابة بنتها في الحادث ودخولها في غيبوبة ألزمها المكوث في المستشفى بجوارها أكثر من عام، ثم التنقل بين مستشفيات الحرس الوطني في جدة والرياض.

إعاقة وفقر

تشير أم راكان إلى أن معاناة أبنائها مع الإعاقة والأمراض التي تنتابهم بين الحين والآخر أثقلت كاهلها، حيث لا يغطي الراتب التقاعدي والضمان وإعانة التنمية الاجتماعية مصروفات المعاقين التي تمتد من مرتبات الخادمة والأدوات الطبية والصحية والأجهزة التي تستخدم للمعاقين التي تتجاوز أربعة آلاف ريال شهرياً، بينما يصل مرتب الخادمة ٢٢٠٠ ريال؛ لكي تقوم بمساعدتها في خدمة متواصلة لأبنائها المعاقين في المأكل والملابس والنظافة.

ورم في الرأس

ولفتت أم راكان إلى أنها مازالت تعاني من ضيق ذات اليد بسبب زيادة المصاريف وغلاء المعيشة ما جعلها تلتحق بالعمل في الجامعة كحارسة أمن بمبلغ ١٥٠٠ ريال شهرياً؛ لكي توفر احتياجات أبنائها اليتامى وسط الغلاء الفادح. وبينت أن ابنها الأوسط يعاني الآن من الصرع والتشنجات بسبب ورم في الرأس، وأوضحت أن ذلك أصابها بالخوف على ابنها بعد التقارير الطبية الصادرة من مستشفى الملك خالد بجدة.

الابن الأكبر والتأهيل الشامل

تبين أم راكان أنها قامت قبل عشرة أعوام بإلحاق ابنها في مركز خاص للتأهيل لعدم قبوله في المراكز الحكومية، وقبل عام تم إغلاق مراكز التأهيل الخاصة، فقمت باصطحاب ابني للمنزل فقد أصبح رجلاً ثقيل الوزن لا أستطيع حمله، أو القيام بتنظيفه بمفردي، وبعد محاولات عدة لقبوله في مراكز «التأهيل الشامل» القريبة من مدينتنا، تعذَّر ذلك لمدة عامين، ولم يأتِ قبوله إلا بعد عام من المراجعات والطلبات المتكررة.

أسبوعياً ٨٠٠ كلم ذهاباً وإياباً

لم تخفِ أم راكان المتاعب والمصاعب التي تواجهها بسبب المواعيد المتكررة لأطفالها المعاقين والمصابين بحالات التشنج لمستشفيات جدة، والتي تقطع فيها أكثر من ٨٠٠ كم ذهاباً وإياباً، مقابل ١٢٠٠ ريال للمراجعة الواحدة. ولفتت إلى أن ذلك العبء الكبير يضاف للأعباء السابقة، لاسيما وهي تقوم بمراجعة المستشفيات أكثر من ثلاث مرات شهرياً، وهي لا تملك سيارة أو وسيلة نقل خاصة بها. وأشارت أم راكان إلى أنها تعاني بسبب المصروفات العالية على ابنها وطفلتها المعاقين؛ وذلك لأنّ احتياجاتهما كبيرة من أدوية ومنظفات ومعقمات ومشاوير التنقل، مؤكدةً أنّ مدخولات التنمية الاجتماعية لا تكفي لتغطية مصاريفهما التي تتجاوز ٤٠٠٠ آلاف ريال شهرياً.

منزل متهالك

وسط منزل متهالك مغطى بالصفيح وآيل للسقوط، وقد تركت عوامل التعرية أثرها عليه، وبات سطحه سكناً للقطط، في هذا المنزل الذي تبرع ببنائه أهل الخير، تسكن الأرملة وأيتامها. لم تكن أم راكان تملك أكثر من الحمد والشكر لله خالقها، جل وعلا، على ما رزقها من إيمان صادق وبما قسم الله لها. وبيَّنت أن المنزل تبرع ببنائه أهل الخير والمحسنين على فترات، ولكن أصبح الآن لا يقينا حرارة الصيف ولا برودة الشتاء، بسبب الصفيح الذي تحول مع مرور الوقت إلى خطر، قد يسقط في أي لحظة، لاسيما أثناء هطول الأمطار التي يتحول فيها المنزل إلى بركة ماء لانجد فيه زاوية تُؤوينا وتحمينا. مشيرةً إلى أن إدارة الدفاع المدني قد قامت بزيارة للمنزل أثناء هطول الأمطار للكشف عليه وتحديد مدى خطورته، حيث أوصت اللجنة بإخلائنا أثناء فترة هطول الأمطار لما يشكله من خطورة بالغة علينا، ما جعلني أقوم بالاقتراض من بنك التسليف والادخار ٤٥ ألف ريالٍ؛ لترميم منزلي الذي لم يكتمل ترميمه حتى هذه اللحظة.

مساعدات المحسنين

توكد أم راكان أن عديداً من القضاة والمسؤولين قدموا لها يد العون والمساعدة، وقالت: أذكر منهم قاضي محكمة الغريف، فضيلة الشيخ عبدالعزيز السلطان، الذي وقف شخصياً على وضع المنزل وشاهد الأطفال، ومن ثم قام بتقديم مبلغ لبناء غرفة لطفلتي المعاقة، إضافة لقاضي محكمة تربة فضيلة الشيخ خالد الشبانات الذي شاهد المنزل وقدم مبلغاً مالياً، وكذلك بعض المسؤولين وأهل الخير. وبيَّنت أن هناك بعض المواطنين الذين يقدمون مساعدات غذائية بين الحين والآخر، ولكن مازال المنزل في حاجة ماسَّة للصيانة والترميم لاسيما هذه الأيام بعد تصدعه بسبب أعمال الصيانة والسفلتة التي تقوم بها إحدى الشركات.

٤٠ كرت مراجعة

تستجمع أم راكان قواها بعد مسح دموعها وتقول: كما تشاهد عدد كروت المراجعات وتقارير أطفالي المعاقين والمرضى التي تصل لأكثر من أربعين كرتاً وتقريراً، تبيِّن مدى معاناتي التي أعيشها بمفردي، وأنا امرأة ليس لي حول ولا ناصر سوى الله، ثم من يأتي من أهل الخير، ومرتبات الضمان والتقاعد. وأشارت إلى أنها في كثير من الأحيان تمتنع عن الذهاب لمواعيد الكشف الخاصة بأبنائها بسبب ضيق اليد مع صعوبة المشوار الذي يكلفها مادياً أكثر من ١٢٠٠ ريال ذهاباً وإياباً.

الديون تحاصرها

تتابع الأم المكلومة حديثَها وتقول إنها مطالبة من بنك التسليف والادخار بمبلغ ٤٥ ألف ريال تدفع شهرياً مبلغ ٧٥٠ ريال تُخصَم من مرتب الضمان الاجتماعي. ولفتت إلى أنها أيضاً مطالبة من قِبَل بعض المحلات التجارية واقتراض سلف من بعض الأقارب والصديقات بأكثر من ٢٧ ألف ريال، بعضها تجاوز السنتين على موعد سداده. وناشدت أم راكان المسؤولين وأهل الخير تسديد ديونها وترميم منزلها الذي يأويها مع أبنائها. وبيَّنت أن زوجها تُوفِّي في الحادث، وهو مطالَبٌ بأكثر من ١٥٠ ألف ريال تم سدادُها من قِبَل أهل الخير، والمتبقِّي من مرتبه التقاعدي الذي يتم توزيعه على أبنائه ووالدته وابنه من زوجته الأخرى.

فقراء الحرث: مُنحنا بطاقات البركة" منذ ثلاث سنوات «ولم نقبض هللة واحدة

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/22/685688

جازان – عبدالمجيد العريبي

فرع الجمعية بالخوبة: ليس لدينا مورد ثابت.. ونسعى لتنفيذ وقف خيري.

فقراء الحرث يصفون الجمعية بـ»العائلية» ويتهمونها بمحاباة أقارب العاملين.

انتقد أهالي محافظة الحرث ما وصوفه تقصيراً من قبل فرع جمعية البر الخيرية بالخوبة في أداء دورها في تقديم المعونات المالية والعينية للمستفيدين، معدين أن آلية الصرف «مخيبة للآمال» وأنها تصرف لفئات معينة على حساب الفقراء والمستحقين لها من أهالي المحافظة، حسب وصفهم، إضافة إلى عدم إكمال تسجيل عدد كبير من المحتاجين وإهمال ملفاتهم لأكثر من ثلاث سنوات دون مبررات.

التقت «الشرق» عدداً من مستفيدي الجمعية خلال جولة عشوائية في الحرث، والذين عبروا عن استيائهم وتقاطعت آراؤهم في توجيه اللوم وسيل من الانتقادات لإدارة فرع الجمعية مؤكدين أن دورها في المحافظة لا يعكس المأمول منها، متسائلين عن جدوى بطاقات الصرف التي منحت لهم قبل ثلاث سنوات، دون أن تودع في حساباتهم «هللة واحدة»، حسب قولهم.

جمعية عائلية

واتهم مستفيدون المسؤولين في فرع الجمعية، التي وصفوها بـ»العائلية»، بمحاباة الأصدقاء والمقربين منهم، على حساب الفقراء والمساكين والمحتاجين، وناشدوا المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية بالتدخل لإنصافهم، مشيرين إلى أن قضيتهم إنسانية وتهم شريحة كبيرة في مجتمع ناءٍ بعيد عن كل الخدمات.

وذكرت الأرملة زينب عبدالله من الخوبة أنها لم تتسلم سوى صندوق من التمر منذ أن حصلت على بطاقة الصرف الخاصة بالجمعية قبل ثلاث سنوات، دون أن تتسلم أي مبلغ مادي. فيما ذكرت المطلقة مشنية عبده مجرشي، من قرية قائم زبيد، أنها لم تتسلم شيئا على الإطلاق، وذكرت الأرملتان فاطمة هزازي وبخيتة عقيل الحارثي، من قرية العابطية، أنهما حصلتا على صندوقي تمر، إضافة إلى «سبع أو ثماني معلبات فول وفاصوليا، وجالون زيت طبخ وقطمة سكر وقطمة رز» خلال شهر رمضان المنصرم، لافتتين إلى أن أهالي المحافظة استبشروا خيرا حينما علموا بخبر افتتاح فرع لجمعية خيرية تهتم برعاية الفقراء والمحتاجين والأرامل والمطلقات، وتقوم على مساعدتهم، «ولكن الواقع أثبت غير ذلك».

آلية الإبلاغ

وأكد كل من محمد علي مساوى، عبده حثوان كعبي، علي مدوح هزازي، ومحمد الحارثي، أنهم لم يتسلموا أية معونات عينية أو مادية، وقالوا إنهم يتوجهون إلى فرع الجمعية في الحرث فور وصول كمية من المساعدات والمعونات، فيفيدهم العاملون فيها أنها انتهت، مؤكدين أن فرع الجمعية يفتقد إلى آلية لإبلاغ المستفيدين المسجلين بوصول المساعدات.

وعد عبده جتيم هزازي، أن القائمين على فرع الجمعية في الحرث يتحكمون بتوزيع الصدقات والمساعدات على معارفهم وأقربائهم، مشيراً إلى أن عدداً من الفقراء المستفيدين قدموا شكاواهم إلى الشيخ أحمد محمد طراد هزازي لرفعها يتهمون خلالها الجمعية بتوقيعهم على استلام إعانات عينية، وعند ذهابهم للمستودع لصرفها لا يعطونهم شيئاً.

ستة أيتام

فيما ذكرت الأرملة أمل كعبي، أنها أم لستة أيتام، وأن الجمعية تقوم بمساعدة أطفالها بدفع مبلغ مالي قدره ٢٠٠ ريال عن كل يتيم شهرياً، مشيرة إلى أن المبالغ المالية تصرف أحيانا كل ثلاثة أشهر، أما المواد الغذائية فتصرف في شهر رمضان

فقط، وأحيانا كل أربعة أشهر، وعن الحقيبة المدرسية وكسوة العيد، قالت «لم أحصل على ذلك، باستثناء ما تسلمته عند تسجيل بعض أبنائي في المدرسة قبل خمس سنوات تقريباً».

خيبة أمل

وطالب الشيخ عبد الله قارش أن تكون هناك آلية واضحة لصرف المساعدات العينية والمالية من قبل الجمعية، مؤكداً أنه لم يسمع أن أحداً من أفراد قبيلته أو أبناء قريته قد استفاد من المساعدات العينية التي تقدمها الجمعية سوى بعض صناديق التمر التي تسلمها بعضهم، وأضاف «واضح أن المساعدات تذهب لأناس مخصوصين وهم أقارب العاملين في الجمعية، وقد خاب أملنا فيهم»، مطالباً في الوقت نفسه بوضع خطط لتنفيذ مشروعات استثمارية تدر دخلاً مادياً يصرف على المستفيدين.

غياب المورّد

من جهته، أوضح مدير جمعية البر الخيرية بالخوبة خالد عبدالله حافظ مدخلي، أن الجمعية نفذت كفالات مالية للمستفيدين بحسب إمكاناتها، مشيراً إلى أنه تم إيداع مبلغ إجمالي قدره ٧٨٢ ألفاً و٤٠٠ ريال، لصالح ٣٢٦ يتيماً، لمدة عام، وكفالة ٣٠٠ أسرة محتاجة بمبلغ إجمالي قدره ٣٦٠ ألفاً و٥٠٠ ريال، بالإضافة إلى توزيع مبالغ مالية من فاعلي خير لكفالة أيتام آخرين بمبلغ ٢٠ ألفاً و٨٠٠ ريال، وتم تنفيذ مشروع إفطار صائم بمبلغ ٨٦ ألفاً و٨٥٠ ريالاً، وأخيراً تم توزيع مبلغ ٣٥٣ ألف ريال لعدد ٢٧٦ مستفيداً على بطاقات صراف البركة، وقال «الجمعية ليس لها مورد ثابت للدعم وتسعى لإقامة وقف خيري يدعم مشاريعها الخيرية».

وأرجع مدخلي افتقاد الجمعية لآلية نداء وإبلاغ المستفيدين إلى الأحداث التي وقعت في المحافظة، ما تسبب في تفرق المستفيدين في عدد من المحافظات ومن ثم عدم تحديث بياناتهم، ما أدى إلى عدم مقدرة العاملين في الجمعية من التواصل معهم.

المرضى النفسيون: أهالينا" يرفضوننا بعد العلاج!

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.alsharq.net.sa/2013/01/22/685169

الدمام – سحر أبوشاهين

«الصحة» تفتتح ٦ دور إخاء لاحتواء المرضى النفسيين بعد العلاج بسعة ١٥٠٠ سرير.

أطباء: ٣٠% من الأهل يرفضون تسلُّم مرضاهم بعد العلاج.

بلغت نسبة المرضى النفسيين الذين يرفض أهاليهم تسلُّمهم بعد انتهاء علاجهم ما بين ٢٥%- ٣٠% من المرضى المزمنين الموجودين في المستشفيات النفسية في المملكة، ما شكل ضغطا على أقسام التنويم بمستشفيات وزارة الصحة النفسية؛ حيث يشغل هذا المريض المستقر نفسيا سريرا لمريض آخر بحاجة فعلية له، ما دفع وزارة الصحة لافتتاح دور مخصصة لإيوائهم أطلقت عليها «دور الإخاء»، افتتح منها حتى الآن واحد في الرياض ويجري افتتاح آخر في جدة والدمام، كما توجد خطة معتمدة لافتتاح عدد آخر من الدور في مدن ومحافظات المملكة المختلفة، وحذر مختصون من الانعكاسات السلبية لهذا الرفض على الوضع الصحي للمريض النفسي ما يعرضه لانتكاسة ويشعر المعالجون بالإحباط كون جهودهم في علاج المريض لم تسفر عن قبوله في المجتمع وعودته لحياته الطبيعية، وحتى في حالة قبول المريض من قبل أسرته يتعرض للإهمال من حيث عدم الانتظام على العلاج ما يعرضه أيضا للانتكاسة والعودة مرة أخرى للمستشفى، ويضع المختصون حلولا بإنشاء مراكز متخصصة في توعية أهالي المرضى النفسيين بأسلوب التعامل معهم وأهمية احتوائهم في جو أسري طبيعي.

ابن يترك والده

ذكرت الاختصاصية الاجتماعية في قسم الطب النفسي في مستشفى الملك فهد الجامعي في الخبر أنيسة آل أسعيد حالة لمريض نفسي كبير في السن رفض ابنه استقباله بعد استقرار وضعه النفسي لعدم تمكنه من رعايته كونه متزوجاً ولديه

أطفال، كما أنه العائل الوحيد لوالدته وأخواته، مشيرة إلى أن دور الاختصاصي الاجتماعي مهم جدا في إقناع الأهل بتسلُّم مريضهم، وشرح كيفية التعامل معه وطمأنتهم بأن حالته النفسية مستقرة ولا يشكل خطرا على نفسه أو على الآخرين.

اللجوء للشرطة

وأكدت آل أسعيد أن بعض الأسر تتنصل من مسؤوليتها تجاه المريض ويرفضون تسلُّمه رغم تكرار المحاولات لإقناعهم بتسلُّمه، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للشرطة لإجبارهم على تسلُّم المريض، وأخذ تعهد عليهم بالعناية به ورعايته، مشيرة إلى أن بعض الأسر توافق على تسلُّم المريض ولكنها تهمل رعايته وإعطاءه أدويته في وقتها ما يعرض المريض لانتكاسة ويعيده للمستشفى بعد خروجه منه بأيام، مشيرة إلى أنها أجرت دراسة لمعرفة وضع الأسر التي ترفض غالبا تسلُّم المريض فوجدت أنها الأسر التي يغيب فيها أحد الوالدين لطلاق أو وفاة أو لغيره، وتدني الوضع المادي، وكبر سن الوالدين، مشددة على أن الاختصاصيين الاجتماعيين يتحملون جزءاً من المسؤولية عندما لا يمتلكون المهارات الكافية وأساليب الخدمة الاجتماعية لإقناع الأهل بتسلُّم المريض.

إحباط العاملين

شدد مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية في وزارة الصحة الدكتور عبدالحميد الحبيب على أن رفض بعض الأسر تسلُّم مرضاهم بعد استقرار حالتهم النفسية يعد من أصعب المشكلات التي تواجه مجمعات ومستشفيات الصحة النفسية في المملكة، لما يتركه ذلك من أثر سلبي على نفسية المريض وما يسببه من إحباط للعاملين الذين بذلوا جهدا كبيرا في علاج المريض، ثم يفاجأون برفض الأسرة تسلُّم مريضهم وتركه في المستشفى وعدم السؤال عنه.

أسباب مختلفة

وقال الدكتور الحبيب «تبلغ نسبة هؤلاء المرفوضين من أهاليهم ما بين ٢٥%- ٣٠% من المرضى المزمنين الموجودين في المستشفيات النفسية»، موضحا أن أسباب الرفض مختلفة وتتراوح بين الخوف من المريض والتواكل بين أفراد الأسرة وعدم الرغبة في تحمل المسؤولية، مبينا أن بقاء المريض في المستشفى يعيق دوران السرير ويتسبب في حرمان مرضى نفسيين محتاجين للتنويم، مبينا أن بعض المرضى النفسيين مازالوا يقيمون في المستشفيات النفسية منذ ٤٠ عاما.

الرعاية الاجتماعية

وعن دور أقسام الخدمة الاجتماعية في التعامل مع هذه المشكلة يقول الدكتور الحبيب «يتواصل منسوبو أقسام الخدمة الاجتماعية مع أسر المرضى الذين استقرت حالتهم النفسية، لإقناعهم بتسلُّمهم وتطمينهم بأن وضع المريض مستقر وأن وجوده بين أسرته له مردود إيجابي على استمرار استقرار حالته النفسية، وأنه يحتاج للمراجعة المنتظمة في المواعيد المعطاة له وأخذ العلاج الموصوف، مشددا على دور الإعلام في التوعية بأهمية قبول المريض النفسي بين أهله كي لا يفقد مهارات التواصل الاجتماعي ويعتمد فقط على العاملين في المستشفى لتلبية احتياجاته.

دور الإخاء

وبين الدكتور الحبيب أن تزايد أعداد المرضى الذين تخلى عنهم أهاليهم دفعت بوزارة الصحة لافتتاح دار الإخاء في مدينة الرياض، كما ستفتتح داراً أخرى في مدينة جدة قريبا، يتبعها افتتاح أربع دور أخرى ـ بسعة سريرية ١٥٠٠ سرير ـ في بعض مدن ومحافظات المملكة، بحسب خطة معتمدة، وهذه الدور مخصصة فقط للمرضى النفسيين المزمنين الذين لا عائل لهم أو مرفوضين من قبل أهاليهم.

تحمل المسؤولية

من جهته، أوضح المشرف العام على مستشفى الأمل للصحة النفسية في الدمام الدكتور محمد الزهراني اختلاف أسباب رفض الأهل استقبال المريض بعد شفائه، منوها «عادة ما يكون حجتهم عدم قدرتهم على تحمل مسؤوليته ولكن نحن نسعى جاهدين إلى أن يكون هناك حلقة وصل بين المريض وذويه؛ بحيث نقوم في مثل هذه الحالات بدعوة ذوي المريض بالزيارة لمريضهم وعادة ما نجني منها فوائد كثيرة؛ حيث يجد الأهل أنه قد حدث تحسن وتغير في حالة المريض فيقومون بإخراج المريض وعادة ما ننجح في حال وجود الوالدين ولكن نجد صعوبة في المرضى الذين يكونون فاقدين لوالديهم».

١٨ عاماً دون خروج

ويؤكد الدكتور الزهراني أن بعض الحالات مازالت تقيم في المجمع منذ أكثر من ١٨ عاما رغم شفائها وتصريح الطبيب المعالج لهم بالخروج، ويطلق عليهم اسم «ناقهي الأمراض»، مشيرا إلى أن المجمع بصدد تجهيز دار سكن لهم يطلق عليها «دار الإخاء» أسوة بدار الإخاء في الرياض، وتبلغ سعتها السريرية ١٠٠ سرير.

وفيما يتعلق بالأسباب التي تدفع بالأهل لرفض استقبال مريضهم بعد شفائه يقول الدكتور الزهراني «هناك كثير من العوامل التي تقف وراء رفض الأهل تسلُّم مرضاهم بعد تحسنهم منها عدم وجود مكان مخصص للمريض في المنزل

وذلك لضيق مساحته، بالإضافة إلى الظروف الخاصة بالأسرة ومنها وجود المريض على سبيل المثال مع أخيه المتزوج وصعوبة تركه دون مرافق والخوف من تعرضه للإيذاء أو إيذاء غيره، وغيرها من العوامل الأخرى».

متطلبات التنويم

وعن الحالات التي تتطلب تنويما في المجمع يذكر الدكتور الزهراني «كثيرة هي الحالات المرضية النفسية والعقلية التي تحتاج للتنويم، وهنالك بشكل عام أسس وقواعد عامة للتنويم، إذا توفر واحد أو أكثر استدعى ذلك تنويم الحالة، ومنها أن تشكل هذه الحالة تهديدا على حياة المريض أو الآخرين مثل الامتناع عن الطعام أو الشراب لأسباب مرضية، أو التهديد بإيذاء النفس أو الآخرين، وهنالك أمثلة كثيرة من الحالات النفسية والعقلية التي تستدعي التنويم مثل حالات الاضطرابات العقلية كالفصام العقلي أو اضطراب الوجدان، أو الإدمان على الكحول والمخدرات أو الاضطرابات العضوية الدماغية وغيرها».

مدة العلاج

وأشار الزهراني إلى أن مدة العلاج تتفاوت بين العلاج المؤقت والسريع أو المتوسط المدى أو الطويل المدى ففي الحالات البسيطة والحادة قد يكون العلاج أسابيع معدودة وفي الحالات المتوسطة الشدة قد نحتاج لأشهر وفي بعض الحالات الشديدة والصعبة من الممكن أن نحتاج سنوات من العلاج.

مؤكدا أن الزيارة اليومية متاحة للمريض النفسي من الساعة الثانية عصراً وحتى الساعة السادسة مساءً وذلك بقسم النفسية الرجالي أو النسائي، وكذلك يسمح للمريض بفترة إجازة رسمية يخرج المريض خلالها عن طريق أحد أقاربه من الدرجة الأولى وذلك بعد سماح الطبيب المعالج له بها وتسمى (إجازة علاجية) تصل من يوم إلى ثلاثة أيام وعادة ما تكون نهاية الأسبوع أو عند حدوث طارئ عند أسرة المريض تتطلب وجود المريض بينهم، يعود بعدها المريض لاستكمال برنامجه العلاجي، منوها أن بعض الأهالي يصرون على إخراج المريض من المستشفى حتى لو لم ينهِ مدة العلاج، ويسمى ذلك (خروج ضد النصح الطبي).

فالعلاج ليس إلزاماً للمريض لدينا فيخرج تحت مسؤولية أهل المريض.

مكاتب أجنبية تستحوذ على ٨٥٪ من الاستشارات الحكومية.. و١٩٠ مكتباً تمارس العمل دون مقرات

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م

http://www.alsharq.net.sa/2013/01/22/685539

أبها – عبده الأسمري

قال لـ «الشرق» رئيس لجنة المكاتب الاستشارية في مجلس الغرف السعودية الدكتور عاصم عرب، إن المكاتب الاستشارية الأجنبية تستحوذ على ٨٥% من «كعكة» الاستشارات الحكومية في السعودية، وأن ١٩٠ مكتباً تمارس العمل عن طريق مندوبين من دون مقرات. وأضاف أن عدد خمس مكاتب أجنبية شهيرة تستحوذ على النصيب الأكبر من هذه الاستشارات. وأشار إلى أن المكاتب الاستشارية المحلية لم تجد حلا فيما يتعلق بجدوى أعمالها وإيرادتها، لافتا إلى أنها تواجه ثلاث عقبات رئيسة تتمثل في المكاتب الأجنبية، والمعاهد الموجودة داخل الجامعات، وما يطلق عليهم «تجار الشنطة».

وأوضح عرب أن قرار الـ ٢٤٠٠ ريال سيؤثر بشكل كبير على المكاتب الاستشارية، كونها تعتمد في عملها على حوالي ٩٠% من الاستشاريين الأجانب. وذكر أن هناك عدة طلبات أمام وزارة التجارة لفتح مكاتب استشارية نسائية، كاشفا عن وجود سبعة مكاتب نسائية تعمل في سوق الاستشارات، وتؤدي دورا جيدا، إذ إن المرأة أثبتت كفاءتها في هذا الجانب.

وأضاف عرب أن المكاتب رفعت خطابات عدة بشأن العديد من العوائق والعراقيل التي تعترض عملها، ومنها المنافسة في السوق وأهمية فتح المجال أمامها والضمانات البنكية، إلا أنها لم تجد حلولا حتى الآن.

١٢٩٨ نزيلاً في دور الملاحظة" دون سن الـ ١٥.. منهم ٤٢ حدثاً بجُرمْ القتل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://alhayat.com/Details/474977

الرياض - عبدالعزيز العطر
كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية عن أن دور «الملاحظة الاجتماعية» في مناطق المملكة تحتضن ٤٢ حدثاً ارتكبوا جرائم قتل، من أصل ١٤٧١ نزيلاً ارتكبوا جرائم يعاقب عليها الشرع، منهم ١٢٩٨ حدثاً دون سن الـ١٥ عاماً. (للمزيد)
وأكد التقرير السنوي الإحصائي للوزارة للعام ٢٠١١ (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن دار «الملاحظة الاجتماعية» في جدة تحتضن ٨ أحداث ارتكبوا جرائم قتل، فيما تحتضن دور الملاحظة الاجتماعية في الدمام وجازان ٧ أحداث في كل دار منهما، ارتكبوا الجريمة نفسها، فيما أودع ٤ أحداث في كل من داري «الملاحظة الاجتماعية» في حائل وأبها بالجريمة نفسها. ولفت التقرير إلى أن دور الملاحظة الاجتماعية في الرياض والمدينة المنورة تحتضن ٣ أحداث في كل من تلك الدور بجريمة القتل، فيما خلت الدور المماثلة في الطائف وبريدة وحفر الباطن وتبوك وعرعر والقريات من أي أحداث ارتكبوا جرائم قتل.
وذكر أن دور الملاحظة الاجتماعية ترعى ٥٤٦ حدثاً ارتكبوا جرائم سرقة، و١٤٠ حدثاً ارتكبوا جرائم تعاطي أو ترويج المخدرات، و١٩٣ حدثاً ارتكبوا جرائم أخلاقية.

باصبرين: مكاتب عقارية" تحتال على المواطنين وتبيع أراضي بلا صكوك في العشوائيات" !

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://alhayat.com/Details/474878

جدة - عبدالرحمن باوزير
كشفت لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات في جدة ابتكار لصوص الأراضي المعتدين على ملكيات الدولة طرقاً جديدة للاحتيال على المواطنين في عمليات البيع من خلال إيهامهم بأن صكوك الملكية ستصدر قريباً لهم.
وأكد رئيس لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات بجدة المهندس سمير باصبرين لـ «الحياة» وجود ألاعيب وتدليس على المواطنين عند تسويق الأراضي المعتدى عليها من جانب بعض التجار والعقاريين، تتمثل في زعم البعض بأن الأراضي المخالفة في الأحياء العشوائية سيستخرج لها صكوكاً شرعية للمشترين.
وقال المهندس باصبرين إن كان البائع قادراً على استخراج صك ملكية للأرض التي ينوي بيعها رغم أنها ليست له، فلماذا لا يستخرجه لنفسه ويبيعها بمبلغ كبير.
وأكد أن الحنق دائماً يكون على اللجنة في حال الإزالة وليس على من باع لهم الأرض، في حين أن المغرر بهم لا يرفعون شكوى ضد من باعهم الأرض.

وشدد على ضرورة التأكد من وجود صكوك شرعية عند شراء الأراضي حتى وإن كان سعرها مرتفعاً ليتم ضمان حق المشتري، مشبهاً شراء الأراضي التي لا تحمل صكوكاً شرعية بلعبة القمار لأنها مغامرة كبيرة.
وبين أن لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات تقوم بواجباتها على أكمل وجه، وتدافع عن أراضي الدولة ولا تعنيها أخطاء الآخرين، وإذا غرر أحدهم بالمواطن فلا يعني ذلك أن اللجنة غررت به وعليه أن يقدم شكواه ضد من باعه الأرض، مضيفاً: «لا أستطيع أن أتخيل كيف يشتري المواطن أرضاً من دون صك شرعي، وإذا غرر به وأُحتيل عليه فليشتك على من غرر به وباعه الأرض، أو من وعده بأن الأرض سيخرج لها صكاً».
وحول المكاتب العقارية التي تسهم في تسويق الأراضي المعتدى عليها، أكد رئيس لجنة التعديات في جدة أن اللجنة أغلقت الكثير من المكاتب العقارية في الأحياء العشوائية التي تحصل فيها تعديات على الأراضي الحكومية، مشيراً إلى وجود جهات عدة معنية بهذه المكاتب كوزارة التجارة والأمانة، لافتاً إلى ضرورة تطبيق العقوبات من الجهات الأخرى وتفعيل دور الجهات المعنية، إضافة إلى دور لجنة التعديات ليتم تشكيل منظومة واحدة كل يقوم بعمله.
وأفاد باصبرين بأن أعضاء اللجنة يواجهون اعتداءات عليهم وقت الإزالة من جانب المعتدين على الأراضي أو المغرر بهم برمي الحجارة عليهم أثناء تأدية العمل، مبيناً أن الاعتداءات تسجل وتقبض الشرطة التي ترافق اللجنة على المعتدين وتتم إحالتهم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.
وأوضح أن الاعتداءات التي تطال أعضاء اللجنة أو التهديدات التي تصله على هاتفه لا تؤثر في أداء عمل اللجنة، مشيراً إلى أن أي شخص يتعنت في تسليم الأرض ويرفض الإزالة تقبض عليه الشرطة ويتم التعامل معه وفق الإجراء القانوني.
وبين أن اللجنة في الأعوام الستة الماضية أسهمت في خفض معدل التعديات واسترجعت أراضي كثيرة، وبُنيت الكثير من المشاريع الحكومية على الأراضي المسترجعة ولعل آخرها تسليم اللجنة لأرض مستشفى يتسع لنحو ٥٠٠ سرير إلى وزارة الصحة، محذراً من خطورة العشوائيات وأنها تكلف الدولة تعويضات تقدر بالملايين، كما تساعد على انتشار الجريمة والإرهاب والمخدرات.
يذكر أن لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات أعادت في كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي، أكثر من ١٨ مليون متر مربع استحوذ عليها شخص واحد حاول إيهام المواطنين بأنه مخطط سكني تعود ملكيته له.

خبراء يستعرضون تجربة المملكة في "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=129960&CategoryID=5

أبها: الوطن
أوضح مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام الدكتور خالد الحرفش بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أن الملتقى العلمي الثاني للشرطة العربية الذي تنظمه الجامعة مع وزارة الداخلية بمملكة البحرين تحت عنوان "تطبيقات حقوق الإنسان في الأجهزة الأمنية" ويختتم أعماله اليوم يأتي في إطار سعي الجامعة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. ومضى يقول "تعد قضايا حقوق الإنسان المرتكز الذي تدور حوله جميع برامج الجامعة، وذلك بوصف الإنسان محور الاهتمام ومناط الخطط التنموية التي يحددها مجلس وزراء الداخلية العرب. وقد قامت الجامعة بإجراء دراسات مستفيضة، وقدمت إسهامات متعددة حول التحديات الأمنية المختلفة التي تواجه المجتمع العربي، ووضعت رؤية واضحة للأجهزة الأمنية للارتقاء بها وتطوير قدرات منتسبيها بما يخدم أمن الإنسان واستقراره وسعادته ورفاهيته.
وأضاف الحرفش أن الملتقى يأتي كذلك في إطار تنفيذ الجامعة لتوصيات الملتقى العلمي الأول للشرطة العربية الذي نظمته الجامعة في العاصمة الأردنية عمان في محرم ١٤٣٢. وأضاف "والملتقى يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف المهمة، من أبرزها التأكيد على دور الشرطة في صيانة حقوق الإنسان، والاطلاع على القوانين الدولية المنظمة للعلاقة بين الشرطة وحقوق الإنسان، وبيان دور الأديان في المحافظة على حقوق الإنسان، وإبراز دور المنظمات الدولية في الحفاظ على حقوق المتهمين". واستعرض الحرفش في الملتقى تجربة الأمن العام في المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان، وكيفية التعامل مع ذوي الإعاقة في الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى عرض لتجارب الدول العربية في هذا المجال.

"حماية" تدرب منسوباتها للحد من "العنف الأسري"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=129910&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى
تنظم جمعية حماية الأسرة الخيرية بجدة دورة تدريبية لعدد من منسوباتها بهدف حماية العائلات من العنف الأسري. جاء ذلك على لسان المستشار الأسري والخبير النفسي الدكتور خالد باحاذق، الذي أكد لـ"الوطن" انخراط ٢٠ موظفة من الجمعية في هذه الدورات. وأشار إلى أن هذه الدورات هي الأولى من نوعها وتهدف إلى الحد من العنف الأسري ورعاية وتأهيل وعلاج الضحايا وأسرهم وكيفية تنفيذ برامج توعية المجتمع.
وقال باحاذق إن هذه الدورات تأتي في إطار البرامج التدريبية للجمعية لتأهيل العاملين في تقديم خدمات الجمعية بالتعاون مع الجهات الرسمية والأهلية بالتنسيق مع لجنة الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة.
من جهتها أوضحت رئيس مجلس إدارة الجمعية سميرة الغامدي أن الجمعية في طريقها إلى التوسع في إعداد دورات تدريبية وورش عمل عن حقوق الأطفال والنساء وأساليب التعامل السليمة معهم، وتأمين دخل للأسر المتضررة نتيجة غياب معيل الأسرة "في حال كون المعيل هو المسيء" حتى الانتهاء من إعادة التأهيل وإنشاء شبكة معلوماتية لتسجيل وحصر حالات العنف بالتعاون مع مراكز الأحداث والمدارس والجمعيات والمستشفيات والمراكز الصحية في المنطقة.

"تعليم المجمعة".. "كر" بالتعيين و"فر" بالاعتذار

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=129874&CategoryID=5

المجمعة: تركي الشتيلي
تعيش إدارة التربية والتعليم في محافظة المجمعة، منذ فترة "كراً وفراً" يتمثل بكثرة التعيينات والاعتذارات في المناصب الإدارية؛ حتى لم يعد التناوب عليها مفاجئاً أو غريباً بالنسبة إلى العاملين في السلك التعليمي أو عامة الناس من سكان المحافظة.
وهذا ما حصل تماما مع القرار الذي أصدره نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي مطلع الأسبوع الجاري، بتكليف صالح بن محمد الربيعة مساعدا لمدير التربية والتعليم بالمحافظة للشؤون التعليمية بدلاً من عبدالعزيز حمد العبدان. فمنذ نحو أكثر من عام عصفت بتلك الإدارة اعتذارات كثيرة، خصوصاً في منصب "مدير شؤون الموظفين" الذي شهد اعتذار ثلاثة مديرين خلال أقل من عامين، كما طالت التغييرات رأس الهرم التعليمي بالإدارة، بعدما شهدت تلك الإدارة تعاقب ثلاثة مديرين خلال أقل من عام، في حين أصبحت الإشاعات "شبحاً" يلاحق مدير تعليمها الأخير، وينتقل إلى مديرين آخرين للتعليم في محافظات مجاورة للمجمعة.
وشهدت الإدارة خلال العامين الماضيين عدة شكاوى واتهامات بالمحاباة والمحسوبية بعد توظيفها لعدد من المواطنين؛ الأمر الذي دعا هيئة الرقابة والتحقيق لإجراء تحقيقات لم تعلن عن نتائجها حتى حينه.
لم يكن القرار الذي اصدرة نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي، مطلع الأسبوع الجاري، القاضي بتكليف صالح بن محمد الربيعة مساعدا لمدير التربية والتعليم بمحافظة المجمعة للشؤون التعليمية بدلا من عبدالعزيز حمد العبدان

بالغريب أو المفاجئ، سواء العاملين بالسلك التعليمي أو عامة المواطنين من سكان محافظة المجمعة، بعدما اعتادوا منذ نحو عامين على التغيرات في إدارة التعليم، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الداخلي لتلك الإدارة.
فمنذ نحو أكثر من عام عصفت بتلك الإدارة كثرة الاعتذارات وخاصة منصب مدير شؤون الموظفين الذي شهد اعتذار ثلاثة مديرين خلال أقل من عامين، كما طالت التغييرات رأس الهرم التعليمي بالإدارة، بعد أن شهدت تلك الإدارة تعاقب ثلاثة مديري تعليم خلال أقل من عام في حين ظل شبح الإشاعات الذي يلاحق مدير تعليمها الأخير ليطال مديري تعليم آخرين بمحافظات مجاورة للمجمعة.
وشهدت الإدارة تعاقب ثلاثة مديري تعليم خلال عام وهم الدكتور موسى بن عيسى العويس تلاه عبدالعزيز حمد العبدان الذي لم يستمر سوى شهرين فقط، ثم عبدالعزيز بن عبدالله المسند، الذي ظلت تلاحقه الإشاعات بأنه لن يستمر طويلا كمدير لتعليم المجمعة، وسيتم توجيه أحد مديري تعليم حفر الباطن أو الزلفي لإدارة تعليم المجمعة، الأمر الذي دعا كل من مدير تعليم محافظة حفرالباطن ناصر عبدالله العبدالكريم، ومدير تعليم محافظة الزلفي محمد الطريقي إلى نفي ذلك عبر وسائل الإعلام بعدم صحة انتقالهم، معتبرين أن ذلك لا يخرج عن كونه مجرد إشاعة.
كما شهدت إدارة التربية والتعليم بالمجمعة منذ نحو عام عدة اعتذارات عن منصب إدارة شؤون الموظفين؛ حيث اعتذر عن إدارة شؤون الموظفين عبدالله مبارك البريك الذي لم يمض على إدارته سوى أقل من عامين، ثم اعتذر خلفه عبدالعزيز العبدالوهاب الذي لم يمض على إدارته هو الاخر سوى أشهر معدودة، ثم اعتذر سلطان النقيان لذي لم يمض على تسلمه تلك الإدارة سوى نحو العام؛ ليتم تسليم إدارة شؤون الموظفين لعبدالعزيز زيد الحمدان الذي سيحال للتقاعد في شهر رجب القادم، ويعتبر الحمدان المدير الرابع لتلك الإدارة خلال أقل من عامين.
وكان مدير الشؤون الإدارية والمالية عبدالله عبدالعزيز البريك قد سبق الجميع بتقديم اعتذاره عن إدارة الشؤون الإدارية والمالية ليتم إصدار قرار بتكليف عبدالعزيز المعجل بإدراتها، بعد أن رفض مناحي البديعة تولي إدارتها، الذي كان يعمل مديرا للشؤون الإدارية والمالية بتعليم البنات قبل دمجها مع البنين.
وشهدت إدارة تعليم المجمعة خلال العامين الماضيين عدة شكاوى واتهامات بالمحاباة والمحسوبية بعد توظيفها لعدد من المواطنين؛ الأمر الذي دعا هيئة الرقابة والتحقيق لإجراء تحقيقات لم تعلن عن نتائجها حتى حينه.

الصحة" تنفي نقص الأدوية وندرة التخصصات بالمشافي

قوائم الانتظار وقلة الأسرة تضاعف معاناة المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130123/Con20130123566633.htm

حسين محة (جازان)، سطام الجميعة (حائل)، عبدالرحمن الزهراني (تبوك)، منصور محمد (العقيق)، سلمان النهابي (عنيزة)
ظلت حصة السعيد (٦٠ عاما) تتكئ على أوجاعها وتراجع المستشفى العام لإجراء عملية جراحية تخلصها من آلام وهن الأعصاب والروماتزيم، غير أن أقدامها حفيت من المراجعة، وفي كل مرة يتم إبلاغها أنها مازالت على قائمة الانتظار وأن موعد العملية لم يحن بعد، وحالة حصة تعد واحدة من سيناريوهات عديدة لقوائم الانتظار في المشافي العامة بمختلف المناطق.
ورغم تأكيدات وزارة الصحة أن العناية بالمواطن تأتي على رأس اهتماماتها وأنها تسعى جاهدة لتقليص قوائم الانتظار في المستشفيات العامة وتحويل بعض المرضى إلى المشافي الخاصة، فضلا عن زيادة التخصصات النادرة، إلا أن الواقع في بعض المرافق الطبية يكشف بشفافية عن ندرة في الكوادر الطبية من دكاترة وممرضين وحتى الطاقم الإداري والأدوية والعمليات المساندة، غير أن إدارات الشؤون الصحية تنفي في نفس الوقت وجود قوائم للانتظار أو نقص في الأدوية، وبين هذا وذاك لبست «عكاظ» قفازات الشفافية واستقت قصص الانتظار من ألسنة المرضى والمراجعين.

البداية كانت من جازان، إذ دعا عدد من مراجعي مركز الأمير سلطان لمعالجة الكلى بمستشفى الملك فهد المركزي بجازان بإيجاد مراكز خيرية تقوم بتبني الأجانب والدفع عنهم بدلا من الدفع على حسابهم الخاص في ظل الدخل القليل المكتسب في جازان، إلى جانب مطالبة الأهالي بتوفير مركز زراعة كلى بالمنطقة، وقال لـ «عكاظ» عدد منهم إننا نعاني من أمراض الكلى ونقوم بالغسيل ثلاث مرات بشكل أسبوعي، حيث إن كل غسيل كلوي يتطلب منا الدفع ٦٠٠ ريال بمعدل ١٨٠٠ ريال أسبوعيا، وقالوا الأمر ليس مقتصرا على فرد منا بل على جميع الأجانب، حيث يبلغ أعدادنا ٤٠ أجنبيا.

زحام يومي

وقال محمد مهدي (بالإنابة عن الأهالي) إنني أقوم بغسيل الكلى لمدة تجاوزت الثلاث سنوات، مناشدا الجهات المعنية بالتحرك والنظر إلى حالنا وتوفير مركز في المنطقة يقوم بزراعة الكلى بدلا من التنقل إلى مناطق أخرى رغم الظروف المادية التي أعيشها، إلى جانب الزحام المشهود التي تشهده جميع أقسام المستشفى من قبل المراجعين.

قائمة المنتظرين

إلى ذلك أوضح مسؤول العلاقات العامة والإعلام بمستشفى الملك فهد المركزي بجازان محمد مخرش أن مركز الكلى بالمستشفى يستقبل حالات كثيرة بشكل يومي، وأن عدد الذين يحتاجون لزراعة الكلى من الرجال ١٥٠ حالة ومن النساء ١٤٣ حالة ونظرا لعدم وجود مركز زراعة في المنطقة فيتم إرسالهم إلى مستشفى خميس مشيط أو جدة من أجل زراعة الكلى.

وأضاف مخرش، أن مركز الكلى بالمستشفى يعد أكبر مركز لسعة سريرية في المنطقة، حيث يوجد مركز للكلى في كل من محافظة الدرب، صامطة، العارضة، فرسان، فيفا، بما فيها مركز الأمير سلطان لأمراض الكلى، وأن هناك قسما بالمستشفى يقوم بالتنسيق مع جميع محافظات المنطقة التي يوجد بها مركز، وأنه يتم غسيل المرضى على فترات الصباح، الظهر، والمساء، مؤكدا في نفس الوقت أن هناك مركزا للكلى يجري تشغيله في الفترة المقبلة في برج جازان الطبي.

مستشفى يتيم

وفي عنيزة التي يبلغ عدد سكانها نحو ١٦٣ ألف نسمة حسب آخر إحصائية تمت قبل تسع سنوات، فإنه لا يتوفر بالمحافظة سوى مستشفى واحد يخدم كل الفئات والشرائح و١٦ مركزا صحيا للخدمات الصحية الأولية، وهناك أحياء تجتمع في مركز صحي واحد، يقول المواطن سعود اللهيدي في هذا السياق إنه يراجع وأسرته المركز الصحي في الحي المجاور يقدم الخدمة لثلاثة أحياء مما يسبب الزحام حتى على المركز والمراكز المماثلة التي تخدم مجموعة أحياء فكيف بالمستشفى الوحيد بالمحافظة الذي تنصب عليه خدمة المحافظة ومراكز الرعاية الصحية، نحن بحاجة إلى زيادة في أعداد المراكز الصحية لتكون الخدمة المقدمة للمواطن سهلة وميسرة كما يأملها المسؤولون.

مركز الأسنان

وتساءل حمود صالح السعيد عن مركز الأسنان بالمحافظة الذي سبق أن أعلن قبل أربع سنوات وطال انتظاره ولم يتحقق والذي سيخفف الكثير عن مستشفى الملك سعود المستشفى الوحيد بالمحافظة، وأضاف السعيد أن هناك مشكلة تواجه مراجعي مستشفى الملك سعود في عنيزة وهي المواعيد المتباعدة والازدحام الذي يولد تباعد المواعيد. أما المواطن خالد الفهيد فيشير إلى أن مستشفى الولادة والأطفال بالمحافظة لم يتم البدء به رغم موافقة وزارة الصحة عليه منذ سنتين رغم معاناة المواطنين من قسم الولادة بمستشفى الملك سعود والضيق الذي يعيشه، وأضاف أن مستشفى الملك سعود يعاني من نقص الأدوية، حيث إن المراجعين لا يحصلون على كامل الأدوية عند مراجعتهم للصيدلية بالمستشفى.

«عكاظ» بحثت عن تعليق على كل هذه الأمور فأوضح مصدر صحي أن عدد مراكز الرعاية الصحية بالمحافظة ١٦ بالفعل، وقد تقرر فتح مركز صحي جديد ليكون عدد المراكز ١٧ مركزا، ويجب الأخذ بالاعتبار أن المركز الصحي الواحد يخدم ١٠ آلاف نسمة وعندما يزيد العدد أكثر فذلك يتطلب فتح مركز جديد.

نقص الأطباء

وفي مستشفى الولادة والأطفال في تبوك شكل نقص الكادر الطبي والإداري وفنيي السجلات الطبية عائقا كبيرا أمام تقديم أبسط الخدمات التي يسعى ويتطلع أهالي مدينة تبوك لها عند مراجعتهم مستوصف الولادة والأطفال، حيث إن الخدمة المقدمة لهم لا تصل عند أدنى مستوى من المستويات الطبية المطلوبة والمرضية لهم، مؤكدين على غياب حقوقهم العلاجية.

مرضى الطقس

ويقول المواطن أحمد الألمعي وسلطان الزندي إن ثلاثة أطباء لا يستطيعون تغطية ومباشرة الحالات المرضية التي تتزايد لحظة تلو الأخرى، خاصة أن مدينة تبوك وبعض المحافظات التابعة لها شهدت خلال الأيام الماضية تغيرات في الجو وما صاحبها من موجة برد أطاحت بأطفالهم في فخ السخونة والزكام، حيث إن المستشفى أصبح لا يستطيع بكادره البسيط الصمود أمام مباشرة الأطفال المرضى من داخل المدينة ولا الذين تم تحويلهم من المحافظات المجاورة.

من جهته أوضح مدير العلاقات العامة والإعلام بالشؤون الصحية بمدينة تبوك عطا الله العمراني أن ما تشهده أقسام الطوارئ بمستشفى الولادة والأطفال هذه الأيام أمر طبيعي في مثل هذا الوقت لارتفاع معدلات أمراض الشتاء خصوصا بين الأطفال وفق الإحصاءات خلال الشهر المنصرم، ويراجع المستشفى أكثر من ٣٠ ألف مراجع بمعدل ١٠٠٠ مراجع يوميا وربما يزيد هذا العدد في بعض الأحيان، ففي قسم الطوارئ بالمستشفى يعمل خمسة أطباء في كل مناوبة لطوارئ الأطفال وهم ثلاثة أطباء في عيادات الطوارئ وطبيب واحد في غرفة الفرز وطبيب في غرفة الملاحظة وغرفة الأوكسجين بالقسم تتسع لاستقبال (٩) حالات من المرضى ويبذل الفريق الطبي والفني في قسم الطوارئ جهدا كبيرا في خدمة المراجع.

فصل العيادات

وفي منطقة الباحة شكا عدد من المرضى والمراجعين طول انتظار المرضى لساعات طويلة دون النظر إليهم في عيادات المستشفيات، داعين إلى فك الازدحام، وذلك بفصل كل عيادة ووضعها في مبنى مستقل تام.

وقال عماد الغامدي: راجعت الطوارئ بمستشفى الملك فهد بالباحة وأكدوا لي أن لدى هبوطا في نبضات القلب وعليك مراجعة العيادات خلال النهار وحين مراجعتي عيادة الباطنية أكدوا أن صحتي جيدة وأنه يتوجب مراجعة عيادة القلب وعند مراجعتها تم فحصي وطلبوا مني تحليل الدم الذي تأخذ نتيجته أكثر من أسبوعين، وأضاف عقب ذلك أعطيت موعدا بعد شهر لأشعة الرنين المغناطيسي، وقال حياتي أصبحت مرهونة بيد الأطباء الذين لم يؤكدوا لي مشكلتي بالشكل المطلوب حتى الآن.

نقص التخصصات

سالم الزهراني أشار إلى أن والدته تعاني من تورمات في أماكن غسيل الكلى، وقال أراجع بوالدتي كل أسبوع وتكمن المشكلة في عملية نقص الكوادر المتخصصة في مركز الغسيل الكلوي ونقص الأسرة بالرغم من أن العناية بالمريض جيدة بعض الشيء.

ازدحام أروقة العيادات

وفي حائل لا يختلف الحال عن بقية المناطق، إذ تزدحم أروقة العيادات الخارجية بالمستشفيات بالمراجعين المنتظرين لساعات طويلة جدا من أجل العلاج نظرا لقلة الكوادر الطبية.

وأوضح خالد الشمري أن العديد من مراجعي المستشفى العام في منطقة حائل عبروا عن استيائهم من وضع المستشفى كاملا ومبانيه التي تجاوزت العمر الافتراضي منذ زمن طويل، ويضيف أن هذا المستشفى له أكثر من ٥٠ عاما.

نقل المستشفى

ويقترح ضافي المحمد ومهل الجهني وتركي السالم أن ينقل مستشفى حائل العام إلى أي مبنى إلى أن يجهز المبنى الجديد وهذا هو الحل السليم لأنه لم نر أي تحرك من قبل إدارة الصحة بمنطقة حائل في خدمة المرضى بشكل صحيح لتناقص الأدوية، والنظافة، والأجهزة الطبية، لعدم قدرة استيعاب المبنى لهذه الأجهزة، وكذلك عدم وجود الكادر الطبي الذي يشخص المريض.

وفي موازاة ذلك أوضح مصدر من إدارة الشؤون الصحية بحائل أن إدارته تعمل حاليا لحل إشكالية تأخر المواعيد، ونفى أن يكون هناك أي نقص في الأدوية المعتمدة من وزارة الصحة، مؤكدا توافرها، وأشار إلى نقص في بعض الأدوية ذات الأسماء التجارية إلا أن البدائل موجودة.

من خلال نظام رقابي جديد

القضاء الأعلى" يفتش ويراقب قضايا المحاكم عن بعد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130123/Con20130123566617.htm

سعيد الباحص (الدمام)

يدخل مجلس القضاء الأعلى مرحلة جادة في متابعة كافة القضايا التي ترد إلى المحاكم ومعرفة مسار القضايا وما هي الإجراءات التي تمت بخصوصها شرعا ونظاما، وذلك باستحداث نظام رقابي وتفتيشي يكون عن بعد، اعتمدت وزارة المالية موازنته لهذا العام، وهو عبارة عن نظام حاسوبي يتيح للمجلس المراقبة والتفتيش على القضايا عن بعد وبواسطة النظام.

ووفق التعليمات الصادرة في عملية التفتيش القضائي المعمول به حاليا يقوم المفتشون بعلمية التفتيش بما لا يقل عن ٦٠ في المائة من القضايا التي باشرها القضاة خلال مدة التفتيش، بشرط ألا يقل عددها عن ٣٠ قضية مختلفة النوع والحكم من غير القسائم، وما في حكمها؛ وذلك لجمع البيانات والمعلومات التي تؤدي إلى معرفة كفاية المفتش عليه، ومدى حرصه على أداء واجبات وظيفته.

ويجري تتبع عناصر تفتيش أعمال القضاة، في حالة إذا كان القاضي حصل على تقدير «أقل من المتوسط» في تقرير التفتيش السابق، يجب في هذه الحالة التفتيش على جميع عمله، ويختم المفتش بالختم الخاص بالتفتيش في نهاية ما جرى تفتيشه، ويذكر اسمه، رقم التكليف، تاريخه، ويوقع على ذلك، مع ذكر التاريخ. ويقتضي الأمر طلب التفتيش على جميع العمل لدى القضاة، أو قضايا معينة، أو موضوعات معينة، بحيث لا يشمل التفتيش منطوق الأحكام المؤيدة من المحكمة العليا.

ويشكل رئيس الإدارة العامة للتفتيش القضائي لجنة أو أكثر؛ لفحص تقارير التفتيش، والاعتراضات عليها، وتسمى لجنة فحص تقارير التفتيش والاعتراضات وتكون من رئيس وعضوين من أعضاء الإدارة ويشترط في رئيس اللجنة وعضويها أن يكون كل منهم أعلى درجة من المفتش عليه، أو سابقا له في الأقدمية إن كانا في درجة واحدة، كما يشترط توافر الشرط المذكور في أحد أعضائها على الأقل بالنسبة لمعد التقرير في حال فحص التقرير الذي أعده، ويجوز أن يكون من بين هذه اللجان لجان متخصصة بحسب الحاجة ولرئيس الإدارة تفريغ اللجنة من أعمال التفتيش والتحقيق فترة عملها.

وتعرض الإدارة تقارير التفتيش، ومرافقاتها، والاعتراضات عليها يوم قيدها لديها على اللجنة وتعقد اللجنة اجتماعاتها وقت الدوام الرسمي إلا إذا اقتضت الحاجة غير ذلك، فيكون بقرار من الرئيس، ويكون انعقادها في الإدارة، ويجوز انعقادها في مكان آخر بقرار من الرئيس.

انتهاء التحقيق في حريق عين دار .. والنتائج قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130123/Con20130123566625.htm

محمد العنزي (الدمام)
أعلن زيد بن ناصر الدعجاني رئيس لجنة التحقيق في حادث حريق عين دار، الذي وقع ثالث أيام عيد الأضحى الماضي، أن اللجنة اقتربت من الانتهاء من عملها، والإعلان عن نتائج التحقيق قريبا. وكانت الجهات المشاركة في التحقيق باشرت عملها منذ اليوم الأول لوقوع الحادثة، مستجوبة الشهود وعددا من أهل الزواج وجمع الأدلة.
ويتوقع أن تشير نتائج التحقيق إلى أن السبب الرئيس في الحادث هو عملية إطلاق النار التي تسببت في سقوط الكيبل الكهربائي وحدوث حريق وصعق كهربائي لباب الموقع الذي تم فيه حفل الزواج وهو عبارة عن أرض فضاء مسورة من أربع جهات بجوار منزل أهل الزواج.
يذكر أنه توفي في حادث الحريق الذي نتج عن سقوط محول كهربائي في موقع أعد لإقامة زواج إحدى الأسر في قرية عين دار الجديدة بمحافظة بقيق ٢٥ شخصا، وتعرض ٣٠ آخرون إلى إصابات متفرقة ،وفي حينه استنفر الحادث ١٩ فرقة من الهلال الأحمر والدفاع المدني وصحة الأحساء، فضلا عن كوادر إسعافية من شركة أرامكو التي باشرت في موقع الحادث وجرى نقل المتوفين والمصابين إلى المستشفيات القريبة لتلقي العلاج، حيث تم قطع التيار عن الموقع الذي أعد فيه الزواج، وكان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد ،أمير المنطقة الشرقية السابق تبرع لأسر الضحايا بمليونين و ٤٠٠ ألف ريال مواساة لأسر الضحايا.

دعوات الحضور للمؤتمرات والمناسبات تنحاز إلى الرجل

استثمروا إمكانات المرأة في تمثيل الوطن خارجياً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/23/article804000.html

الرياض، تحقيق - حسنة القرني
انتقد عدد من سيدات المجتمع تدني مستوى مشاركة المرأة في المؤتمرات الدولية، من حيث الكم والنوع؛ مرجعين السبب إلى عدم تمكّن الجهات الخارجية من الوصول لمعلومات الكوادر النسائية المتخصصة في جميع المجالات، مطالبين باستحداث نظام معلوماتي جديد يحتوي على كافة البيانات المتعلقة بجميع المتخصصات من الكوادر النسائية؛ لتتمكن أي جهة خارجية من الرجوع إليها في حال رغبت دعوتهن لتمثيل المملكة خارجياً في المؤتمرات والندوات العالمية.
حق مساوٍ للرجل
وأبدت الأستاذة "مها سراج" - إعلامية - استيائها من عدم ترشيح الكوادر النسائية من قبل الجهات الحكومية لحضور المؤتمرات والملتقيات الخارجية، مؤكدة على أن تلك الجهات لا تمنح المرأة السعودية حقها بشكل مساوي للرجل؛ فلا تزال

مشاركة المرأة الدولية في المؤتمرات - بحسب رأيها - ضعيفة وتقتصر على أسماء بعينها، مناشدة المسؤولين بعدم تهميش المرأة التي هي على مستوى عالٍ من الفكر والخبرة والتجربة المهنية.
وقالت:"المرأة السعودية أصبحت قادرة على تمثيل بلادها خير تمثيل، لكننا للأسف نعاني من عدم الثقة بقدراتنا على التمثيل، بل إن هناك من يختزل مشاركة المرأة في كونها امرأة وهذا واقع سلبي لابد أن يتغيّر سريعاً؛ لما لمشاركة المرأة من أهمية على المستوى الشخصي باكتسابها مزيداً من الخبرات، وبالتالي تطوير الفكر والأداء، بالإضافة إلى نقل صورة مشرقة إلى الدول الأخرى والتي تعكس احترام الدولة للمرأة ومنحها الفرصة؛ لعكس صورة مشرقة عنها، من خلال إظهار إمكاناتها أثناء المشاركات الحوارية والمحاضرات وأوراق العمل".
ترشيح مفتوح.. ولكن!
من جانبها شددت "هناء الركابي" - إعلامية - على عملية ترشيح الكوادر النسائية لحضور المؤتمرات والملتقيات في الخارج دون النظر للجنس، مؤكدة على أن بعض الجهات الحكومية لا تزال تفضّل الرجل في الترشيح وتعطيه نصيب الأسد منها، على الرغم من أن الدعوات تأتي مفتوحة، وهو ما يحرم النساء المتخصصات فرصة المشاركة وتمثيل الوطن.
وأثنت "الركابي" على مشاركات النساء السعوديات في المحافل الدولية كمتحدثات أو مقدمات أوراق أعمال، ووصفتها بالناجحة والمتميزة على صعيد تحقيق المرأة لذاتها وإثبات جدارتها أمام العالم، مثمنة لوزارة الثقافة والإعلام ترشيحها في عدة مهرجانات عربية، خصوصاً في الإذاعة والتلفزيون كعضو لجنة تحكيم مثل مهرجان القاهرة، ومهرجان الأردن، ومهرجان البحرين.
قاعدة بيانات
واقترحت الأستاذة "هدى الجريسي" - رئيسة اللجنة الوطنية النسائية بمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية - استحداث قاعدة بيانات تحتوي على كافة المعلومات عن المتخصصات من الكوادر النسائية؛ حتى تتمكن وزارة الخارجية من دعوة المتخصصات لمؤتمر أو ندوة عالمية؛ الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على مشاركة المرأة خارجياً، منتقدة الآلية المعمول بها حالياً والتي لا يُعلن فيها عن كيفية ترشيح المشاركات في المؤتمرات؛ ما ينعكس سلباً على مستوى التمثيل خارجياً.
تجارب ناجحة
من جهة أخرى عددت "أ.د.ليلى صالح زعزوع" -كاتبة وأكاديمية بجامعة الملك عبد العزيز- إيجابيات مشاركة المرأة في المؤتمرات الدولية، معتبرة ذلك فرصة ذهبية لا تقدر بثمن؛ فمن شأن تلك المشاركات أن تفتح للمرأة آفاقاً رحبة لرفع كفاءتها وتطوير مهاراتها وتنمية قدراتها وزيادة المعرفة العلمية؛ للوصول إلى مستوى علمي ومهني أفضل يمكنها من أداء واجباتها التعليمية والبحثية والوظيفية على أفضل الوجوه.
وقالت:"الحضور والمشاركة بأبحاث وأوراق علمية يمنح المرأة تجارب ثرية، حيث تتولد علاقات علمية وعملية على كافة الأصعدة، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية مفيدة للمجتمع، كما تكون شبكات علمية ومجموعات بحثية تساهم في تبادل الخبرات والمعلومات".
وأضافت:"لقد ثبت بالتجربة أن لا شيء يعادل اللقاءات العلمية في بناء العلاقات العلمية والاجتماعية والاقتصادية؛ فمن الكتب والمجلات العلمية يأخذ الباحث ويتعرّف على غيره من العلماء، ولكنه غالباً لا يستطيع أن يقيم معهم تعاوناً علمياً ويبني معهم علاقات علمية واجتماعية إلاّ حين يقابلهم شخصياً في هذه المؤتمرات؛ فعندما ينكب الباحثون على بحوثهم فإن المجتمع الخارجي لا يعرف عنهم وعن أنشطتهم العلمية الشيء الكثير، أما خلال المؤتمرات يحاولون ترتيب وإعداد عروض تبين تلك الأنشطة التي يراها الحضور وتظهرها وسائل الاعلام للجمهور؛ فيتعرف المجتمع على جامعاته وعلمائه وينتشر العلم وثقافته ونوره في المجتمع".
وأشارت إلى أن ما يقال عن أن المرأة ليس لديها ما تمتلكه من مقدرة فكلامه مردود عليه، حيث لدينا نماذج مشرفة في جميع المجالات من مخترعات وباحثات وغيرهن كثير، والدليل أن المرأة حصلت على أعلى الدرجات العلمية مساواة بالرجل، وكل يوم نقرأ في الإعلام عن سعوديات تشرفنا بهم في الخارج في انجازات علمية ترفع رأسنا كمواطنين؛ فالمرأة السعودية باحثة وعالمة ومشاركة نشطة مقارنة بمستوى الخليج العربي.
وحول مشاركتها الخارجية والداخلية في المؤتمرات والندوات؛ أكدت "د.ليلى زعزوع" على تقديمها طلباً للمشاركة بنفسها؛ فمسألة مشاركة المرأة دولياً -بحسب قولها- لا تشترط الترشيح من أي جهة؛ فوزارة التعليم العالي تساهم في تذليل الصعاب، ومع ذلك فلكل جامعة تنظيم داخلي خاص بها، مثنية على جامعة الملك عبدالعزيز التي تشجع المرأة على حضور المؤتمرات في الداخل والخارج وفق شروط معينة بناءً على الهدف العملي من الحضور وفاعليته

تضمنت ٦٨ مادة بعد موافقة مجلس الوزراء على لائحتها التنظيمية
الشؤون الاجتماعية" تقر القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية
لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/23/article803941.html

الرياض - أسمهان الغامدي

اعتمد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية التي وافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٣/٩/٤هـ.

وتضمنت القواعد التنفيذية ٦٨ مادة بدءاً بالتعريفات التي شملت المعوق والإعاقة والرعاية والتأهيل ومركز التأهيل غير الحكومي وغيرها.. ثم الأحكام العامة حيث نصت المادة الثانية على أنه فيما عدا المراكز المملوكة لجهات اعتبارية.. يشترط في مالك المركز تولي الإشراف العام عليه.. كما يشترط أن يكون لكل مركز مشرف فني متخصص في طبيعة عمله ومتفرغ تفرغاً كاملاً له وكذلك تقتصر إدارة المركز على ذوي التأهيل العلمي المناسب من المواطنين وفقاً للضوابط والشروط المقررة بهذه القواعد ويقتصر المركز على قبول الحالات والفئات المرخص له بها، وعدم تجاوزها إلى غيرها.

وأوضحت المادة الثالثة الشروط الواجب توافر فيمن يتولى إدارة المركز من الجنسين وهي أن يكون سعودياً وأن تكون شهادته الجامعية أو الدرجة العلمية الزائدة عليها ذات علاقة بطبيعة عمل المركز وأن تكون لديه خبرة في مجال رعاية المعوقين وتأهيلهم لا تقل عن سنتين وأن يكون متفرغاً لإدارة المركز وأن تكون له الصلاحيات الكاملة لممارسة مسؤولياته وأن توافق الإدارة المختصة على تعيينه.

وبينت المادة الثامنة أنه إذا كان المستفيدون من المركز من الجنسين فعليه تقديم خدماته للذكور منفصلة فصلاً تاماً عن خدماته للإناث، مع توفير القوى العاملة اللازمة لتشغيله كل حسب جنسه، ولا يجوز لأي من الجنسين خدمة الجنس الآخر ممن تجاوزوا من العمر (١٢) سنة.

واشترطت المادة الثالثة عشرة على المركز تمكين المختصين من منسوبي الوزارة من الدخول إليه، وتقويم ما يقدمه من خدمات، والاطلاع على ملفات المقيمين فيه، وتوفير ما يتم طلبه بخصوصهم من بيانات أو معلومات.

وحددت المادة السابعة عشرة الشروط الواجب توافرها في المعوق الذي يتم قبوله في المركز وهي خلوه من الأمراض السارية أو المعدية، أو الصرع المستعصي، أو الاضطرابات النفسية أو السلوكية التي تشكل خطراً على نفسه أو على غيره ويتم إثبات ذلك بموجب تقرير طبي صادر من مستشفى حكومي أو أهلي وأن يكون من بين فئات أولاً المعوقين القابلين للتأهيل المهني، لقبولهم بمراكز التأهيل المهني، ثانياً شديدو الإعاقة ومزدوجيها، أو متعدديها، لقبولهم بمراكز التأهيل الاجتماعي، وأخيراً شديدو الإعاقة أو متوسطوها، أو مزدوجوها، أو متعددوها ممن يعانون من تخلف عقلي، لقبولهم بمراكز الرعاية النهارية، وفقاً للشروط والضوابط المقررة بهذه القواعد.

كما فصلت المادة الثامنة عشرة الشروط الواجب توافرها في مركز التأهيل الاجتماعي والشامل وهي تكليف أحد الأطباء ليكون مسؤولًا عن العمل الطبي فيه وتوفير الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة وتوفير مختبر، ووحدة للأشعة، ووحدة تعقيم للملابس والأجهزة والمستلزمات الطبية والسريرية أو التعاقد مع جهات مرخصة لتقديم هذه الخدمات عند الحاجة إليها وتوفير غرف خاصة للعزل وسرر للملاحظة الفائقة وتوفير الخدمات الإسعافية، والتغذية الصحية وفقاً لما تحدده الإدارة المختصة وتوفير صيدلية داخلية تتوافر فيها الشروط والمواصفات اللازمة لذلك وتوفير العدد الكافي من الممرضين والفنيين والمساعدين الصحيين بما يكفل تغطية الاحتياج من الخدمات الطبية المساعدة والاستعانة بإحدى الشركات المتخصصة في التشغيل الصحي المسجلة رسمياً لدى وزارة الصحة لإدارة المركز وتشغيله متى كان ذلك ممكناً ومطبخ

تتوافر فيه كافة الشروط الصحية والفنية لإعداد الطعام وحفظه وتقديمه ومغسلة مزودة بكافة الأجهزة والآلات التي تؤمن تنظيف وغسيل وكي الملابس والأغطية الخاصة بالمقيمين.
وأوضحت القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية اختصاصات المراكز والخدمات التي تقدمها والشروط الخاصة للقبول بها .. حيث بينت المادة التاسعة عشرة اختصاص مراكز التأهيل المهني بقبول ذوي الإعاقات القابلة للتأهيل المهني فيما بينت المادة العشرون الخدمات التي توفرها مراكز التأهيل المهني.. يقابلها في المادة الواحدة والعشرين القبول بمراكز التأهيل المهني وكذلك الفئات التي تختص مراكز التأهيل الاجتماعي بقبولها في المادة الثانية والعشرين وحددت المادتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين الخدمات التي تقدم في تلك المراكز وشروط القبول بها.
واستعرضت المادة الخامسة والعشرون الفئات التي تختص مراكز الرعاية النهارية بقبولها في مقابل المادة السادسة والعشرين التي حددت الخدمات التي تقوم مراكز الرعاية النهارية بتوفيرها.
وبينت القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية شروط الترخيص وإجراءاته وذلك من خلال المادة الثامنة والعشرين المتضمنة أنه يتم الترخيص بفتح المركز لكل من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية ممن تتوافر فيهم الشروط الآتية: أن يكون سعودياً وألا يكون موظفاً حكومياً وأن يكون من ذوي الاختصاص أو الخبرة في مجال رعاية المعوقين وتأهيلهم، وإن لم يكن كذلك فعليه الاستعانة بالمواطنين من أصحاب التخصص في مجال الإعاقة والتأهيل لإدارة المركز وألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، أو مضى على ذلك ثلاث سنوات على الأقل وألا يكون قد سبق أن فصل تأديبياً من الخدمة الحكومية، ما لم يمض على ذلك ثلاث سنوات على الأقل.
أما الأشخاص ذوو الصفة الاعتبارية فيتعين أن تتوافر فيهم الشروط الآتية: أن يكون الشخص سعودياً، أو مستثمراً أجنبياً حاصلاً على ترخيص استثماري في المملكة وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي وألا تقل المدة المتبقية للترخيص الاستثماري عن المدة المحددة للشخص ذي الصفة الاعتبارية وفقاً لنظامه المعتمد وأن تكون لديه القدرة المالية والفنية على إنشاء المركز، وذلك من خلال قيامه بتقديم دراسة جدوى اقتصادية معتمدة من أحد المكاتب المتخصصة.
وحددت المادة الواحدة والثلاثون الشروط الواجب توافرها في المبنى المقترح لأن يكون مقراً للمركز وهي أن يكون في موقع مناسب، وعلى شارع عام ومراعاة تناسب غرفه، وصالاته، ومرافقه، وعددها مع نوعية ما يقدمه من خدمات، وأعداد المشمولين بها، أو المستفيدين منها وتوافر متطلبات السلامة، ومكافحة الحريق وأن يكون جيد الإضاءة، والتهوية، والتكييف أن يكون محتوياً على الأثاث، والمعدات، والتجهيزات الطبية وغير الطبية اللازمة، وفقاً لما هو مقرر في هذه القواعد ووجود مواقف كافية للسيارات وأن تتناسب مسطحات مبانيه مع عدد الحالات المستهدفة بخدماته وأن يتوافر فيه العدد الكافي والمناسب من الغرف والصالات والمرافق المخصصة لاحتياجاته، والنمو المتوقع له وفقاً لما تحدده الإدارة المختصة وأن تتوفر فيه مساحات مناسبة من المسطحات الخضراء، لا تقل نسبتها عن ١٠% من إجمالي مساحة أرضه وأن تكون جميع مرافقه سليمة إنشائياً، وجيدة التشطيب، وخالية من العيوب الفنية، وأن تراعى فيه ظروف الفئة المستهدفة بخدماته ومتطلباتها، كوضع السلالم، وسعة الأبواب، وتجهيز دورات المياه بتجهيزات خاصة، ومقابض جدارية، وغير ذلك مما تتطلبه حاجة المعوقين وتحركاتهم وتوفر مصدر كهرباء احتياطي صالح للعمل تلقائياً فور انقطاع التيار الكهربائي العام، وبقوة كافية لتشغيل الأقسام الرئيسية بالمركز وتوفر مصدر صحي للمياه الباردة والساخنة في دورات المياه، وأحواض غسيل الأيدي طوال الوقت وتوفر العدد الكافي والمناسب من المصاعد الصالحة للاستعمال طوال الوقت إذا كان المركز مكوناً من دورين فأكثر، وبما يتناسب مع أعداد المستهدفين بخدماته وتوفر كافة الشروط الصحية والفنية في التمديدات الصحية بما يمنع حدوث تلوث أو اختلاط مع مجاري الصرف الصحي.
وأبانت القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية التجهيزات الفنية الأساسية والأيدي العاملة اللازمة للتشغيل كما أوضحت إمكانية التحويل إلى مراكز التأهيل غير الحكومية.. حيث نصت المادة الأربعون على أنه يجوز لوكالة الوزارة إسناد رعاية وتأهيل وتدريب المعوقين الذين لا تتوفر لديها إمكانية خدمتهم في المراكز التابعة لها لمراكز التأهيل غير الحكومية التي لديها القدرة على توفير ما يحتاجونه من خدمات نوعية أو تخصصية وفق ما يتم وضعه لذلك من ضوابط وإجراءات بالتنسيق مع جهة الاختصاص بوزارة المالية ولا يجوز للمركز رفض قبول الحالة التي يتم تحويلها إليه إلا بمسوغ مقبول.. حيث وضحت المادة الواحدة والأربعون أنه تتحمل الدولة تكاليف رعاية وتأهيل وتدريب من يتم تحويله من المعوقين لمراكز التأهيل غير الحكومية وفق عدد من الشروط هي وجود الاعتماد المالي الكافي لتغطية

تلك التكاليف، والارتباط المسبق عليه قبل التعميد به وتعذر إلحاقه بمراكز التأهيل والتدريب الحكومية وحاجته للشمول بخدمات تلك المراكز وصدور موافقة الوكالة على إسناد الرعاية والتأهيل والتدريب لمركز التأهيل غير الحكومي.
وحددت القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية الجزاءات من خلال المادة الثامنة والأربعين حيث بينت أنه يعاقب من يخالف أي حكم من أحكام اللائحة وقواعدها، والقرارات الصادرة تنفيذاً لها بواحدة أو أكثر من العقوبات المتمثلة في التنبيه والإنذار الأولي والإنذار النهائي والغرامة المالية، يحدد مقدارها بما لا يقل عن (١،٠٠٠) ألف ريال، ولا يتجاوز (٥٠،٠٠٠) خمسين ألف ريال عن كل مخالفة، وتتعدد الغرامات بتعدد المخالفات.. ووقف النشاط لمدة لا تزيد على (سنة) وعدم تجديد الترخيص أو إلغائه.
وأوضحت القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية مجموعة من الأحكام الختامية ومن بينها في المادة التاسعة والخمسين أنه: إذا ثبت أن المركز - لأي سبب من الأسباب - قد عجز أو أوشك على العجز عن أداء مهماته، أو أن حالته المادية قد ساءت لدرجة يتعذر معها الوفاء بالتزاماته أو أن مستوى خدمة المقيمين فيه أو المستفيدين منه قد انخفض عما هو مطلوب، فللوزارة - بعد استنفاد وسائل الإصلاح الممكنة - أن تطلب من اللجنة المكونة في المادة (الخمسين) من هذه القواعد النظر في إلغاء الترخيص وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة.
وكذلك في المادة الواحدة والستين: يتحمل صاحب المركز المسؤولية المباشرة لكافة الآثار المترتبة على وقف نشاط المركز أو عدم تجديد ترخيصه أو إلغائه في حال مخالفته لأحكام اللائحة وقواعدها، والقرارات الصادرة بمقتضاها.
وفي المادة الثانية والستين: في حال وقف نشاط المركز، أو عدم تجديد ترخيصه أو إلغائه يحق للوزارة اتخاذ الإجراء المناسب لاستمرار تلقي المستفيدين من المركز ما يحتاجونه من خدمات لدى مراكز أخرى على حساب المركز المعني.
وأوضحت المادة الرابعة والستين في القواعد التنفيذية أنه يجب على المركز أن يبلغ فوراً أقرب سلطة أمن مختصة، وفرع الوزارة في المنطقة عن أي حادث جنائي أو عنف أو وفاة تحدث داخله لأي معوق مقيم فيه، أو مستفيد من خدماته.. كما أنه عليه أيضاً الإبلاغ فوراً عن أي حادث جنائي ألجأ إلى طلب إسعاف المصاب، أو معالجته خارج المركز.
كما أن عليه الاحتفاظ بسجل خاص للإصابات التي تقع داخله، وتحديد المتسبب فيها، والإجراء المتخذ بشأنها.. بالإضافة إلى انه يجب على المركز إبلاغ الجهة الصحية المختصة عن أي حالة مرضية معدية أو تسمم غذائي فور تشخيصها، مع إحاطة فرع الوزارة في المنطقة بذلك وفق ما نصت عليه المادة الخامسة والستين.
أخيراً نصت المادة السابعة والستين في القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز تأهيل المعوقين غير الحكومية على أنه يجوز لصاحب المركز التنازل عن ملكيته لشخص آخر تنطبق عليه الشروط الواردة في المادة (الثامنة والعشرين) من القواعد بشرط موافقة الوكالة الكتابية على ذلك، ومضى مالا يقل عن عامين على مباشرة المركز الفعلية لنشاطه.

الثغرة" في عدم حضور ومطابقة السجل المدني أو الإقامة" مع صاحب الرقم

شرائح مسبقة الدفع بهوية إقامة عامل"..!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/23/article804004.html

الدمام، تحقيق- منير النمر
على الرغم من فرض عقوبات صارمة على بائعي أرقام هوياتهم المدنية، أو إقاماتهم لاستخدامها في شرائح الاتصال كمُعرّف غير حقيقي، إلاّ أن حجم التلاعب أصبح ظاهرة في محال وأسواق كثيرة، حيث تبيع العمالة الوافدة رقم إقامتها بشكل فردي، أو تعرض المئات من شرائح اتصالات مسبقة الدفع مكتوب عليها أرقام إقامات بعض العمالة حتى تتمكن من الشحن في أي وقت!.

وتمكنت «الرياض» من الوقوف على سير العمليات المخالفة لنظام «هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية»، إذ يبيع أحدهم شريحة لك بثمن مرتفع (٧٠) ريالاً، فيما يقطع وعداً بأنك تستطيع أن تعيدها إن لم تقبل الشحن وفق رقم الإقامة المدون عليها، فيما يُخيّرك إن كنت تريد شحنها أولاً، وبالفعل تتمكن في النهاية من شحن الشريحة ليضاف إلى سعرها الذي تم تحديده من قبل البائع.

ولم يعد ذلك الأمر موجوداً فقط في الأسواق أو المجمعات التجارية، بل إنه من الممكن أن يواجهك شخص وأنت في مركبتك وأمام الإشارة المرورية، ويعرض عليك ما يملك من الشرائح، وهنا لابد من تدخل الجهات المعنية عبر آلية تجبر «المُنتفعين» على التوقف، كأن تطلب شركة الاتصال من صاحب الإقامة مراجعة مكتبها، أو أن يتمكن العميل من استخراج ما يشاء من الشرائح على سجله المدني أو رقم إقامته، شرط أن يكون من مكتب معتمد فقط، ولا مانع من تحديد ثلاث شرائح للمقيم فقط لضمان عدم انتفاع البعض من رقم إقامته عبر استخراج العديد من الشرائح باسمه، وبالتالي استغلالها في أمور سلبية.

وضع آلية

وعن كيفية وصول أرقام الإقامة إلى البائع، قال «محمد» -بائع متجول للشرائح-: «نحن نشتريها من عدة مصادر وعليها رقم الإقامة لشخص لا نعرفه، بيد أننا نثق بأن رقم الإقامة ليس مزوراً، بل حقيقي ويقبله النظام الإلكتروني، مضيفاً أنه يبيع نحو (١٥٠) شريحة يومياً في السوق الشعبي، كما أنه يبيع نحو (٤٠) في المساء بالتجوال قرب الأسواق»، مبيناً أنه لا يعرف أن ذلك يُعد أمراً ممنوعاً؛ لأننا نتعامل معه على أساس أنه شيء عادي، مؤكداً على أن السوق مليء بمثل بضاعته، مُشدداً على أهمية وضع شركات الاتصال آلية تجبر السوق على التوقف عن البيع، كأن تطلب من صاحب الإقامة مراجعة مكتبها.

وأضاف: أنا شخصياً توجهت إلى مكتب إحدى شركات الاتصال من أجل تحديث بياناتي، وكانت المكاتب مزدحمة؛ لأن الناس تجاوبت ولم تكن هناك طريقة أخرى، لافتاً إلى أنه شاهد أرقام إقامة لعمال أجانب تباع مع الشريحة وتكتب عليها، ما جعله يتاجر بها.

أمور سلبية

وارتفعت نسبة المخاطرة للعامل الأجنبي؛ إذ تصل إلى حد ترحيله من البلاد إن ثبت أنه تورط وباع رقم إقامته لأي شخص مجهول، حيث لا تزال «حادثة المدينة المنورة» موجودة في أذهان بعض العمّال.

ويروي الحادثة «محمد إسلام»، قائلاً: «سمعنا عن مجموعة من العمال الأجانب امتهنت في المدينة المنورة بيع أرقام إقامات عمّال بهدف الإفادة منها في الشرائح الجديدة»، مضيفاً أنه تم إلقاء القبض عليهم، ووُعدوا بالترحيل، مما أدخلهم في خسارة كبيرة. وأكد «م.محمد شفيق» -عامل آسيوي- على عدم قبوله مطلقاً بيع رقم إقامته، وقال: يمكن أن يستخدم في أشياء ممنوعة، أو أن يُستغل في أمور سلبية، مضيفاً أنه يعرف وجميع العمّال أن بيع رقم الإقامة واستخدامه لأي غرض أمر غير قانوني، مشدداً على احترامه لقوانين البلاد التي جاء إليها لكي يُعين أسرته مادياً، مبيناً أنه يسمع كثيراً من العمال يبيعون رقم الإقامة الخاص بهم، ولو واجه عاملاً يفعل ذلك فإنه سينصحه بالعدول عما يفعل؛ لأنه يعرض نفسه للخطر والمساءلة القانونية.

مكتب معتمد

وذكر «محمد الحماد» -موظف- أنه رفض عرضاً من أحد المحال لأخذ شريحة على رقم إقامة خاص بعامل لا يعرفه مطلقاً، مقترحاً أن يتمكن المواطن من استخراج ما يشاء من الشرائح على سجله المدني، شرط أن يكون استخراج الشريحة من مكتب معتمد فقط، وليس من أسواق شعبية أو محال، مبيناً أنه فيما يتعلق بالأجنبي فالمفروض أن لا تزيد عن ثلاث شرائح، مع إخضاع الزيادة إلى ضوابط تفرضها هيئة الاتصالات، مشدداً على أهمية عدم تقييد الشرائح بعدد للمواطن، إذ ربما يريد أن يستخرج شريحة أو أكثر لأولاده الصغار.

وأضاف: شاهدت ذلك بنفسي عندما ذهبت إلى أحد محلات بيع الهواتف المتنقلة وإكسسواراتها لشراء أجهزة هواتف محمولة لأولادي، حيث عرض عليّ صاحب المحل شرائح اتصال بنوعين، إما أن تكون باسم أو بدون اسم، وعندما سألته كيف يكون بدون اسم وهيئة الاتصالات منعت الشركات المقدمة لخدمة الاتصال من استخراج شرائح إلاّ بنفس اسم صاحب الطلب، بل وحضوره مع هويته الشخصية التي تحمل سجله الرسمي، فأجاب العامل: إنها باسم شخص أجنبي، وتحمل رقم سجل إقامته المكتوب على بطاقة الشريحة!.

غش وتزوير

وأوضح «الحماد» أنه رفض ذلك خشية أن يستغل رقم سجله المدني لنفس الغرض، مضيفاً أنه قال للعامل: سأستخرج الشريحة من قبل الشركة المعنية، مشيراً إلى أن شرائح كثيرة كانت بنفس رقم الإقامة في المحل، وهذا يعني أن هناك تلاعبا في استخراج تلك الشرائح من قبل موظفي شركات الاتصالات بأسماء العمالة الأجنبية التي تأتي وعلى نيّاتها لاستخراجها رقم اتصال لها، فيتم استغلال صورة الإقامة التابعة لها ويستخرج بأسمائهم شرائح تباع في السوق السوداء، وهذا يُعد من أوجه الغش، فضلاً عن التزوير والاحتيال على النظام، مطالباً هيئة الاتصالات السعودية بضرورة وضع حد لهذا التلاعب بالطرق القانونية، وكذلك عدم صرف أكثر من ثلاث شرائح للعامل الواحد على سجل إقامته.

العميل مسؤول

ومع أن حجم المخالفات أصبح ظاهرة في السوق، حيث لم تعد المخالفة محدودة أو تحت نطاق السيطرة، إلاّ أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية توعدت في وقت سابق شركات الاتصالات التي لا تلتزم بقرار ربط الشريحة مع رقم الهوية الوطنية أو الإقامة؛ بإيقاع العقوبات وفقاً للنظام.

ويأتي تحذير «الهيئة» قبل أن تظهر مشكلة بيع أرقام الإقامة، كما أن شركات الاتصالات في المملكة تطبق القرار من ناحية الشكل، بيد أن الصعوبات تكمن في تطابق السجل المدني أو رقم الإقامة مع صاحب الرقم، وهي النقطة التي يتم التلاعب فيها بالأسواق حالياً.

وعن استغلال العملاء شدّد مسؤولون في شركات الاتصالات على أن شركاتهم تلتزم بتطبيق القرارات والأنظمة، كما أن الشركات تعمل على تطبيق المتطلبات الأساسية بما يتفق مع متطلبات الهيئة والجهات الرسمية في المملكة، وبناءً على ذلك فإن أي شركة تتعامل مع العميل وفق الأنظمة الصادرة، كما أنه المسؤول عن المخالفة، وليس الشركة.

انتشار واسع

وليس بعيداً عن الرصد الميداني يدرك عاملون في شركات الاتصالات بوجود التحايل، وأن الظاهرة آخذة في الانتشار؛ إذ أصبحت المبيعات عند إشارات المرور وعلى الطرق المزدحمة، وفي الأسواق الشعبية، وبعض المحال الرسمية التي تبيع الهواتف.

وأشار البائع «محمد» إلى أن سعر الشريحة ارتفع بعد أن تم تطبيق قرار هيئة الاتصالات بواقع يبلغ نحو (٦٠%)، إذ كانت تباع الشريحة بنحو (٢٠) ريالا ودون اسم!. يُذكر أن ملايين المشتركين في كل شركات الاتصالات تلقوا رسائل نصية تحذر من قطع الخدمة إن لم يتم تحديث وربط الشريحة، حيث طلبت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وجوب ربط الشريحة مع رقم السجل المدني والإقامة، وأن لا يقبل الشحن، أو تحويل الرصيد، إلاّ من طريق إدخال الرقم قبل ذلك.

الحياة AL HAYAT

سعوديات يرفضن ٢٠٠٠ وظيفة صحية".. لبُعد العمل عن منازلهن!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م

http://alhayat.com/Details/475288

الرياض – سعد الغشام

هناك ألفا وظيفة نسائية شاغرة في وزارة الصحة. يبدو أنها ستظل شاغرة، بسبب إعراض السعوديات المؤهلات لشغلها بدعوى أن أماكن العمل تبعد كثيراً عن منازل أسرهن. وكشف مسؤول في إدارة التعاقد في وزارة الصحة عن وجود أكثر من ٢٠٠٠ وظيفة شاغرة لخريجات البكالوريوس في تخصصات التمريض والأشعة والصيدلة، إلا أنه أكد أن غالبية الخريجات لا يرغبن فيها، لأنها تبعد عن مقار سكنهن. (للمزيد)

وذكر المسؤول (الذي فضّل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة» أمس أن خريجات البكالوريوس في تخصصات التمريض والأشعة والصيدلة لا يرغبن في العمل بمناطق تبعد عن سكنهن، ولو ٨٠ كيلومتراً فقط، ولذلك ترفض الخريجة التعيين في تلك الوظيفة. وكانت «الحياة» أوردت في حزيران (يونيو) الماضي مطالبات خريجات بالتعيين في قطاعات صحية، وتأكيدهن أنهن حصلن على البكالوريوس في تخصصات الأشعة والتمريض والصيدلة والمختبرات، لكن وزارة الصحة ترفض

قبولهن في تلك الوظائف، مشيرات إلى أن الوزارة لا تزال تتعاقد مع ممرضات هنديات، في حين أن جامعيات سعوديات يبحثن عن فرص عمل في تلك التخصصات.

العمل" تدشن جولات ميدانية للتأكد من تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://alhayat.com/Details/475212

الدمام – رحمة ذياب

بدأ مكتب العمل في المنطقة الشرقية، تنفيذ جولات ميدانية، للتأكد من تطبيق المنشآت الخاصة، قرار الحد الأدنى لأجور السعوديين العاملين في المؤسسات الأهلية، بحيث لا تقل عن ٣ آلاف ريال، والذي أصدرته وزارة العمل قبل نحو أسبوعين.

وقال وكيل الوزارة المساعد للتطوير الدكتور فهد التخيفي، في تصريح إلى «الحياة»: «إن الوزارة استحدثت نظام حماية أجور العاملين في مؤسسات القطاع الأهلي، الذي يشمل آليات وقواعد واضحة، تُلزم القطاع الخاص بها. وتتولى مكاتب العمل في المناطق التأكد من تطبيق القرار، من خلال جولات ميدانية».

وركزت الجولات التي شاركت فيها فرق نسائية، على فحص عقود عمل الموظفين، وبخاصة في المنشآت التي تضم أقساماً نسائية، «للتعرف على أوضاع الموظفات، والتأكد من نيلهن حقوقهن»، بحسب موظفات عاملات، أكدن لـ «الحياة»، أن «الجولات ركزت على معرفة أجور العاملات في المؤسسات الأهلية».

وقالت إحدى الموظفات التي راجعت مكتب العمل في الدمام، أمس: «لاحظت أن مفتشات المكتب ينسقن للقيام بجولات ميدانية. فيما أكدت المشرفات أنه اعتباراً من تاريخ القرار الذي صدر قبل نحو ١٠ أيام، يمكن لأي موظفة لم تحصل على حقها في الأجر المحدد من الوزارة، مراجعة قسم الشكاوى في مكتب العمل، وتقديم شكوى»، موضحة أنه «قام فريق نسائي من مكتب العمل، بزيارة إلى الشركة التي أعمل فيها، وطالب صاحب المنشأة بإحضار عقود العمل، وتبين صحتها، والتزام المنشأة بقرارات الوزارة».

بدوره، أكد مصدر في مكتب العمل في الشرقية، لـ «الحياة»، أن «الجولات شاملة، ولا تتعلق بقرار معين، و ينفذها مكتب العمل بصورة دورية، للتأكد من أوضاع العاملين، من حيث صحة العقود، أو عملهم بصورة رسمية، وغيرها من الجوانب والاشتراطات، ومنها ما يتعلق بقرار التوطين و»نطاقات».

وأعلنت وزارة العمل أنها في صدد تطبيق قرار الحد الأدنى لأجور السعوديين العاملين في القطاع الخاص، بحيث يكون ٣ آلاف ريال، وربطه ببرنامج «نطاقات» رسمياً. وأكد نائب الوزير الدكتور مفرج الحقباني، أن البرنامج «سيعالج مشكلة تدني الأجور، إذ يشترط لاحتساب العامل السعودي في نسبة التوطين المُحتسبة في برنامج «نطاقات» بواقع عامل واحد، على ألا يقل أجره الشهري عن ٣ آلاف ريال»، وكيفية احتساب من تقل أجورهم عن ٣ آلاف ريال في نِسب التوطين في برنامج «نطاقات».

وذكر أن القرار «يعالج أوضاع العاملين السعوديين في القطاع الخاص لبعض الوقت (دوام جزئي)، إضافة إلى فئة الطلاب السعوديين المقيمين في المملكة، وذوي الإعاقة القادرين على العمل، والعاملين السعوديين من السجناء المُفرج عنهم».

تقارير عن حظر سفر من يقل عمرهن عن ٢٥ عاماً للمملكة

سريلانكا تنفي منع العاملات من السفر للسعودية

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://sabq.org/Kevfde

خالد علي- سبق- جدة:
حذّر أمل سيناديهلان كارا، مسؤول مكتب توظيف السريلانكيين في الخارج، من منع العاملات المنزليات من العمل في السعودية، وقال إن ذلك سيؤدي إلى أزمة اقتصادية خانقة لسريلانكا، ونفى تقارير تناقلتها الصحف السريلانكية عن وجود دراسة لمنع العاملات المنزليات من السفر للعمل في السعودية، رغم مطالبات جماعات حقوق نسائية بإصدار قرار يمنع سفر السريلانكيات إلى السعودية، بعد تنفيذ حُكم القصاص في "ريزانا نافيك"، الشهيرة بـ"خادمة الدوادمي".
وأكد مسؤول المكتب أنه لا يوجد أي سبب لمنع الخادمات أو الحد من عدد العمالة الراغبة في العمل في السعودية.
وذكرت تقارير سريلانكية أن مسؤولين حكوميين يدرسون مجموعة من التغييرات التي سيتم إقرارها في عقود العاملة الراغبة بالعمل في السعودية وبقية منطقة الشرق الأوسط.
وبيّنت أنه سيتم إجراء محادثات مع مسؤولين سعوديين حول التغيير الذي سيتم، والذي يشمل منع سفر العمالة الأقل من ٢٥ عاماً، إضافة إلى تغييرات أخرى تتم دراستها في الوقت الحالي.

قالت: "رنيم" ظلت تنزف لساعات والطبيب يصر على أن حالتها مستقرة

إعلامية عربية تطالب بالتحقيق مع مستشفى بالرياض أهمل علاج ابنتها

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://sabq.org/Gevfde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:
ناشدت كاتبة وإعلامية عربية مقيمة بالرياض وزير الصحة التحقيق مع مسؤولي أحد المستشفيات الخاصة بالعاصمة، بعد أن عرضوا حياة ابنتها للخطر؛ حيث كانت قد دخلت لإجراء عملية لحمية، وبسبب ما وصفته بإهمال الأطباء تعرضت الابنة لنزيف حاد؛ أدخلها غرفة العمليات مرة أخرى في حالة حرجة قبل أن تستقر حالتها مرة أخرى.
وروت الإعلامية سحر عبد المجيد قصة معاناتها مع ابنتها "رنيم"، التي تبلغ من العمر ١١ عاماً، وقالت: دخلت رنيم المستشفى الخاص لإجراء عملية اللحمية، التي تم إجراؤها على الفور، وبعد ربع ساعة فقط من فراغ الطبيب منها بدأت

ابنتي تعاني نزيفاً حاداً في الأنف من الجهة اليمني، وتواصلنا مع لجنة التمريض، ورفعت اللجنة ذلك للدكتور، وجرى وضع ضمادة بعد نزف أكثر من نصف ساعة دون توقف، ثم شكت الطفلة من ألم في مؤخرة الرأس.
وتابعت "بدأ الطبيب يقنعني بأن حالتها مستقرة، وهي تصرخ من الألم وتقول للدكتور (رأسي سينفجر)، وبعد إغلاق الجهة اليمنى للأنف واستمرار وضع الضمادة انتقل النزيف للجهة اليسرى للأنف بطريقة حادة أيضاً؛ فتم تحويلها لغرفة العمليات في العناية المركزة، وخرجت من المستشفى بعد غيبوبة استمرت يومَيْن وحالتها الآن مستقرة - ولله الحمد".

الفتوى بسحب رخصة المتهور

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130123/Con20130123566734.htm

عبدالله عمر خياط

معظم حوادث السيارات التي يذهب ضحيتها الأبرياء إلى الدار الآخرة، أو إلى المستشفيات ومنهم من يعيش بقية حياته معاقا.. إنما تحدث بفعل المتهورين الذين يقودون سياراتهم بالسرعة القصوى دون تحسب للطوارئ أو تقديرا للمفاجآت.
وفي جميع دول العالم تؤخذ غرامة المخالفة في حالات المخالفات المرورية بأنواعها في المرة الأولى والثانية ثم يتم سحب الرخصة في المرة الثالثة – هذا في الحالات العادية – أما إذا كان المخالف قاطعا إشارة، أو متسببا في قتل إنسان بتهوره في قيادة السيارة فإنه يتم في الحال سحب الرخصة منه حتى ولو كان القاتل رئيس إدارة المرور.
ذلك هو الوضع في جميع دول العالم بينما لم نسمع في بلادنا أنه تم سحب رخصة كائن من كان حتى وإن تسبب في قتل العشرات.
صحيح أنه قد تسجل مخالفة، أو يدفع دية، أو يسجن ولكن سحب الرخصة والمنع من قيادة السيارة لم نسمع به على الإطلاق.
صاحب الفضيلة مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ طالب فيما نشرته «عكاظ» بتاريخ السبت ١٤٣٤/٢/٩هـ بمعاقبة المتهورين في قيادة المركبات عقابا رادعا، حتى يتأدبوا ويكفوا عن التمادي في غيهم.
وأضاف فضيلته: أن الواجب على المجمع علاج القضية ومعاقبة أولئك المتهورين العقاب الرادع الذي يمنعهم من التمادي في غيهم، وأضاف: لابد من معاقبتهم، سواء بسحب الرخصة أو منعهم من القيادة مدة معينة لعلهم يرتدعون أو يتأدبون أدبا رادعا لهم ولأمثالهم.
وبين أن ترك المتهورين يعملون ما يشاؤون خطأ عظيم وذنب كبير تزهق به النفوس، ومتى ما استشرى في نفوس الشباب أقدموا على كل رديئة، لافتا إلى أن من يفعلون ذلك هم الشباب العاطلون الذين يعيشون على هامش الحياة الشقية.
والآن هل تأخذ إدارات المرور بهذه الفتوى الشرعية .. وإذا افترضنا أنها فعلت وسحبت الرخصة هل يمتنع السائق عن قيادة السيارات فعلا.. فهناك المئات من قائدي السيارات لا يحملون رخصة وبعضهم لا رخصة ولا إقامة.. ويا أمان الخائفين.
السطر الأخير:
وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت
فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

معنفة بوسطن

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=15256

نورة العمرو

لم يشفع شتاء بوسطن القارس لزوجة أحد المبتعثين، ولم يشفع لها ابنها الذي لم يتجاوز العامين من أن يقوم زوجها عضو تدريس إحدى الجامعات السعودية بطردها في منتصف الليل خارج المنزل بعد أن أوسعها ضربا لتسارع بالهروب وطلب اللجوء لأحد المنازل وخاصة أنها وابنها بملابسهم المنزلية في عراء ١٢ درجة مئوية تحت الصفر.

لم تكن تلك المرة الأولى بل السادسة التي دُفعت بها لطلب النجدة من السلطات الأميركية التي أتت خلال نصف ساعة لتقوم بتوثيق كل إصاباتها بالصور وخلال انتظار وصول المترجم قامت بالتواصل مع أهلها لتنتهي القصة بصمتها ورفضها إكمال الإجراءات خوفا ولتتم إعادتها للسعودية من قبلهم ليظل معنفها مواطنا كامل الأهلية طليقا مبتعثا آمنا فهو قد أمن عقوبة وطنه فأساء الأدب وضرب وأوجع خارجه.

القصة ليست نادرة من النوادر فالصحف المحلية وشاشات التلفاز تغص بالمواطنات المعنفات اللاتي لا وزن لهن ولا قيمة في موازين المواطنة ولكن القصة أعلاه لها جانب مشرق من جوانب الابتعاث الذي سد ثغورا في التعنيف عجزت قطاعات الدولة كافة عن سدها.

معنفة بوسطن قامت باختيار إبلاغ السلطات الأميركية، لولا تدخل أهلها لصدها عنه، وهي ليست الأولى فقد سبقها لذلك مبتعثات أخر تعرضن للتعنيف من قبل أزواجهن وفي ذلك دلالة على الوعي الحقوقي والثقة بقانون ونظام ينظر لهن كمظلومات لا مذنبات كما تعاملهن قطاعات وطنهن الأم والتي تعنى بالتعنيف منذ التبليغ لحين الإيداع بدور الحماية أو إعادتهن لمعنفيهن.

تقوم السلطات الأميركية، وغيرها في دول الابتعاث الأخرى، برصد حالات التعنيف بكافة أنواعها حتى إن لم تقم المعنفة برفع دعوى، أي أن معنفة بوسطن قد تم رصدها في نظام ترصّد التعنيف الأسري الجسدي في الولاية والدولة تباعا، وهذا مهم جدا لتبادل المعلومات بين المملكة والولايات المتحدة الأميركية (ودول الابتعاث الأخرى).

لماذا لا تستخدم هذه البيانات التي تمثل قمة جبل الجليد لإدخالها في نظام محاكاة في وزارتي الشؤون الاجتماعية أو العدل لنصل إلى الأعداد الحقيقية للمعنفات في المملكة؟ هذا الحل هو الأنسب في ظل العجز عن إيجاد نظام ترصّد للتعنيف وبالتالي تخبط سياساتها في التعامل مع ملف التعنيف الأسري.

معنفة بوسطن وغيرها من المبتعثات أو المرافقات المعنفات فرصة ماسية لفهم آلية التعامل مع العنف في دول الابتعاث من قبل قطاعات الدولة لدينا العاجزة عن إيجاد الآلية المعضلة ومازالت تدور في فلك التصاريح الإعلامية البراقة المتخبطة أو تنتظر إقرار نظام يغط في نوم عميق في أحد الأدراج. لماذا لا تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية ببذل الجهد والخروج عن النمطية وتقوم بمقابلات معهن باستخدام وسائل نوعية لتحليل تجربتهن ومن ثم تقسيمها حسب دولة الابتعاث ومن ثم تبنيها حسب قدرة البنية القانونية الركيكة الحالية؟

تغيير ثقافة التعنيف المجتمعية يحتاج إلى وقت كأي ثقافة مجتمعية أخرى يتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ عاما من بداية المحاولات "الجادة" للتغيير كما تشير الدراسات المجتمعية. والواقع أنه لا محاولات جادة حتى الآن للتعاطي مع ملف التعنيف الأسري في المملكة وبالتالي لن تتغير هذه الثقافة بشكل سريع إلا عن طريق اختصار عامل الزمن بإقرار القوانين والعقوبات وتفعيلها من دون استثناء طبقي ولا شفاعة قبلية. وحيث إن القانون مترهل ولا يتجاوب مع معطيات الشارع واحتياجاته بالشكل المطلوب فلا قوانين أسرية ولا محاكم متخصصة، فلعل الحل المؤقت السريع الحالي هو استفادة الوزارات المعنية بالعنف الأسري من تجربة الابتعاث الثرية في موضوع التعنيف.

الجدير بالذكر أن هذه الاستفادة يجب ألا تقتصر على تجارب المعنفات اللواتي عدن للمملكة بل وحتى تجارب المعنفين الذين تم إنقاذهم وتسفيرهم وإرجاعهم إلى المملكة قبل أن يطبق عليهم القانون وهم بيننا بلا حساب ولا عقاب، بل بعضهم تمت إعادة زوجاتهم إليهم في المملكة رغما عنهن ليستمر العذاب بصمت.

في السفر سبع فوائد وفي الابتعاث ما لا يعد ولا يحصى وفرصة وطنية ثرية لنفض الغبار عن ملف العنف الأسري وإعادة الثقة لمواطنات بأنهن أكبر من مجرد رقم في تعداد سكاني.

انتظار المواليد للتجنيس

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130122/Con20130122566489.htm

عبده خال

الباحثون عن التجنيس ترهقهم الأخبار المضللة أو (البايتة)، فهم يتنقلون بين وسائل الإعلام عل وسيلة إعلامية تقطف لهم خبرا طازجا يعيد إلى نفوسهم أملا أخضر في صدورهم من زمن طويل حتى كاد يتيبس.
وتعلم وسائل الإعلام قيمة خبر يحمل مفردة (تجنيس) إذ تعلم بأنه خبر ترويجي (يطير) بوسيلتها عبر الآفاق (وفق المصطلحات القديمة) وتتناقله وسائل التواصل الحديثة كبشرى لإخواننا الذين أمضوا عقودا زمنية وهم يبحثون عن الانتماء الرسمي لبلاد ولدوا وعاشوا وتعلموا فيها ولا يعرفون بلدا سواها .
ولهذا فهم يتحرقون شوقا في حدوث تغير منهجي للنظر إلى وجودهم بفتح ملف التجنيس مرة أخرى وإحداث تعديلات في نظام النقاط الذي لم يستفد منه الكثيرون فطلبات التجنيس التي ما زالت تستقبل من إدارات الأحوال المختلفة تشترط توفر (سبع نقاط كحد أدنى للمولودين من أب أجنبي وسبع عشرة نقطة لزوجة أو أرملة السعودي)، والمعتمدة على المواد الثامنة والسادسة عشرة من نظام الجنسية.
وهو الأمر الذي جاء على لسان مدير أحوال مكة المكرمة كآخر خبر ينشر عن التجنيس بينما هذا الخبر يعد خبرا (قديما) لا يروي ظمأ المنتظرين.
وقضية التجنيس مشكلة يعيشها مواليد البلد وتعيشها الدولة في آن إذ أن واقع المواليد لايمكن تغييره فقد تراكمت الأعداد عبر الزمن مما يعني ضرورة حل المشكلة بدلا من جرجرتها عبر السنوات الطويلة.
والمواليد هم طاقة بشرية مهولة فيها المتعلمون والموهوبون (في مجالات مختلفة) يمكن بنظرة واقعية الاستفادة منهم كأبناء بلد لهم نفس الانتماء والثقافة أي أنهم نتاج تركيبة ثقافية محلية.. وعدم تجنيسهم يشير إلى أن الدولة قامت بعملية استثمارية خاسرة فهي تعهدت بإقامتهم ومعيشتهم وتعليمهم ورعايتهم صحيا ثم تتخلى عن كل ذلك من غير أن تستكمل استثمارها بالاستفادة من كل تلك الطاقات، وتشعر بالأسف حين تجد أن من عاش هنا (وأغلقت أمامه الأبواب) انتقل إلى دول أخرى كمنتج جاهز ومؤهل لينضم إلى تلك الدولة رسميا بينما كنا نحن الأحق به.
وفي الإطار الرياضي لحظنا أن دول الخليج تنبهت لهذه الثروة المهدرة فقامت باستقطاب الكفاءات الرياضية من مواليد البلد وجنستهم..
وكذلك الأمر بالنسبة للثروات البشرية من مواليد البلد اتجهت إلى دول أخرى سواء كانت أوربية أو عربية وفي هذا الانتقال للكفاءة الجاهزة والتي بذلت الدولة الكثير من الأموال لإعدادها لماذا تخسرها في آخر المشوار؟
يبدو أننا سنعيد الحديث كثيرا في هذه النقطة قبل أن نتنبه بأننا نخسر كثيرا في إهدار ثروة بشرية خسرنا عليها الكثير ولم نستفد من كفاءتها في شيء، ولهذا أتمنى على وسائل الإعلام أن لا تقدم أخبارا قديمة عن التجنس لأن مئات الآلاف إن لم أقل ملايين ينتظرون خبرا يبقيهم داخل طمأنينة الانتماء لهذا البلد الذي حضنهم بذرة حتى إذا غدوا أشجارا مثمرة تركوه للغير.

من ينقذ ١٣ ألف خريجة من كلية متوسطة"؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/21/article803385.html

عاليه الشلهوب

كنت في وقت سابق أدافع وأكتب بشكل متواصل عن خريجي الدبلومات الصحية الذين ظلت مشكلتهم ومعاناتهم لم تحل حتى الآن مع عدة جهات كوزارة الصحة والخدمة والمالية ووردني عتاب أنب ضميري من إحدى خريجات الكلية المتوسطة فتقول لماذا تحيزت للشباب على حساب الفتيات في طرح قضيتهم ولم تتناولي قضيتنا وأنتِ التي حملتِ لواء الدفاع عن حقوق المرأة العاملة بكل وقت وكل مكان؟ وبصراحة شعرت في اعماق نفسي بتقصير كبير لانني انشد العدالة والحقوق للجميع فكيف ببنات جنسي يعانون من هذه المشكلة التي وصلت الى درجة المأساة والكارثة بحقهم ولم يلتفت لهم احد. تخيلوا حوالي ٢٠ عاما وهي تمثل ثلث عمر الانسان والاعمار بيد الله وشخص ينتظر حقه في الوظيفه انها قمة الإحباط فمن المسئول يا ترى؟ قبل ٢٣ عاما او اكثر تم افتتاح كليات متوسطة للبنات لكي يتعلمن ويساهمن في النهضة التعليمية وكان ذلك تحت مسئولية رئاسة تعليم البنات انذاك قبل دمج التعليم مع وزارة التربية والتعليم ودرست الطالبات وكانت اعمارهن في ذلك الوقت في العشرينات وأقل وهن يحلمن بوظيفة وعمل يسددن به حاجاتهن ويساهمن في المجتمع تخيلوا تمر السنوات والسنوات وهن يبحثن ويتابعن معاملاتهن في هذه الوزارات الثلاث ككرة يتقاذفها المسئولون من مسئول لآخر ومغلفة بعذر قريبا بعد شهر شهرين ثلاثه الخ.. تمضي السنوات لتصل بعد ٢٠ عاما بالكمال والتمام وهن ينتظرن الفرج الذي لم يتم بقي في اعمارهن القليل وهن لازلن ينتظرن من المسئول عن هذه الفجيعة التي ارتكبت بحقهن وهن في امس الحاجة بل ووصلن الى مرحلة اليأس الشديد من ينقذهن؟

ان حالهن وقضيتهن التي اصبحت خللا كبيرا في حقوق المرأة وقبلها في آلية تعامل هذه الوزارات في قضية وطنيه تخص بناتنا وللاسف من تعرضن لظلم واضح في حقوقهن التي امتدت لأكثر من ٢٠ عاما لم يتبق من اعمارهن الا الشيء القليل وراحت احلامهن في مهب الريح ان هذا الامر يتطلب تدخلا اعلى سلطة في البلد لعلاجها بشكل حاسم وسريع ولا تستمر تحت الوعود الزائفة لقد قسيت كثيرا ولكن ان من يشعر بحالهن وخاصة اللاتي في المناطق النائية واللاتي يعانين شح فرص العمل والفرص يتعاطف معهن وعلى الوزارات المعنية بحالتهن والمسئولة عنهن سرعة التجاوب وتوظيفهن في حقل التعليم ولو حتى اداريات وان تحسب لهن هذه الفترة كخدمة تعويض عن ما حل بهن من ضرر فادح هذه دعوة صادقة لاعلى سلطة بسرعة التوجيه والحل فما وقع عليهن من ضرر أدمى حياتهن وجعلها كسراب صعب المنال وفي ذمة من تسبب فيها والله المستعان.

"الشورى" ومعايير الاختيار

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=15232

سعود البلوي

بدأت الدورة السادسة لمجلس الشورى السعودي مختلفة نوعياً عن جميع الدورات السابقة بدخول المرأة عضوية المجلس للمرة الأولى، وعلى الرغم مما للمجلس من انعكاس مفترض للمجتمع وواقعه، إلا أن ثمة تغيرا عما كان مأخوذاً به سابقاً من مراعاة لجانب التكوين الاجتماعي للمجتمع السعودي على المستوى المناطقي والقبلي والأسري والطائفي، ولا سيما أن انتماءات المجتمع السعودي ما زالت انتماءات طبيعية، حيث لم تصل بعد إلى مرحلة الانتماء على أساس مؤسسات "المجتمع المدني" التي لا تلغي الانتماءات التقليدية ولكنها تعتبر موازية لها.

صحيحٌ أن المعايير الأساسية لاختيار أعضاء مجلس الشورى هي الكفاءة الوطنية والعلمية، ولهذا جاء أغلب الأعضاء من (التكنوقراط) إلا أنه في ظل التكوين الطبيعي الحالي للمجتمع السعودي تبقى الأسرة والقبيلة والطائفة - والمنطقة الجغرافية أيضاً - انتماءً فاعلاً ومؤثراً، ولذلك فهذه المعايير موجودة منذ تأسيس المجلس ولا يمكن تجاهلها، لأنها تضع التوازنات الاجتماعية في الحسبان بعد توفر معيار الكفاءة، وهنا قد يظن البعض أن اختلال بعض هذه المعايير سواء في غياب تمثيل بعض الفئات أو وجود أكثر من ممثل لفئات أخرى هو أمر جدير بالملاحظة.

وعلى هذا الأساس فإن الاختيار، طالما هو اختيار، بناءً على المعطيات الشاملة يمنح ضمانة اجتماعية للتمثيل، إذ إن هناك ما يقتضي استيعاب كافة المكونات المجتمعية، وخاصة في ظل ارتفاع نسبة المؤهلات الأكاديمية العالية لأعضاء مجلس الشورى - وهو ما يسرُّ بلا شك - إلا أن ما قدمه ويقدمه العضو للوطن في الجوانب المختلفة العلمية والثقافية والإدارية والاجتماعية أمر خليق بالأخذ في الاعتبار، فالمعيار الوطني للتمثيل بالنسبة للعضو هو تبنيه للقضايا الوطنية والمجتمعية التي تهم الوطن أولاً ثم المجتمع تالياً بلا انحياز لفئة على حساب أخرى.

إن الواقع الحالي لمجلس الشورى السعودي يقوم على الاختيار من جهة، وتقديم الرأي والمشورة من جهة أخرى، لذلك ربما تكون الكفاءة ذات مستويات متعددة أهمها الرؤية السياسية والاجتماعية والفكرية الثاقبة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وإدراك المتغيرات الحاصلة باستمرار في العالم في ظل الوسائط المتعددة للإعلام والاتصال، حيث لم يعد اليوم أي إمكانية للانزواء ولا مكان لأي مجتمع يبقى بعيداً عن محاور التأثير التي اقتضتها ظروف الحياة المتغيرة، مما يستلزم الاتجاه لاستيعاب تلك المتغيرات بعقليات متجددة مع المحافظة على المبادئ الراسخة لثقافتنا، ويحتاج ذلك إلى رؤية بانورامية للتغيرات التي تطرأ في الحقب الزمنية المتتابعة.

قبيل بدء الدورة الجديدة لمجلس الشورى، انتشرت النقاشات في وسائط الإعلام الجديد حول استشراف مستقبل هذه الدورة، وما قد يطرأ عليها من مشاريع وقرارات، ونتيجة لـ"التفاعلية" التي تُميز الإعلام الجديد، اتسمت بعض الطروحات بالحدة وبعضها الآخر بالتفاؤل، إلا أن الآمال والطموحات كانت ترتكز على حيوية وفاعلية الأعضاء الجدد الذين تم اختيارهم بعد مغادرة أكثر من ٦٠ عضواً وبقاء ٩٠ عضواً، منهم من سيكمل دورتين أو ثلاثا خلال هذه الدورة الحالية، وما زالت الطروحات الإعلامية حول الأعضاء تركز على الفاعلية؛ مما يستوجب أن يكون الإعلام قريبا من المجلس ولا سيما في بث الجلسات على الهواء مباشرة.

وعلى الرغم من أن الرأي والدراية والمشورة والإدراك تحتاج إلى مقومات معينة إلا أنها ليست بالضرورة أن ترتبط بتقدم العمر بشكل كبير، لكن الواقع يشير إلى أن نسب تمثيل العناصر الشابة في المجلس لمن هم في العقد الثالث والرابع من العمر، والذين يفترض أنهم يمثلون جيلاً كاملاً يشكل أكثر من ٦٠% من المواطنين، على اعتبار أن الشباب يشكلون رقماً قريباً جداً من هذه النسبة، فكان من الأجدر تمثيلهم بنسبة أكبر، ومن هذا المنطلق يلاحظ في البرلمانات العالمية

وجود نسب لا بأس بها من التمثيل لفئات متباينة ومختلفة فكراً وعمراً وتوجهات، ومنها فئة الشباب، إلا أن معايير الانتخاب تختلف، وتؤدي فيها الأكثرية دوراً أساسياً في التمثيل.

الواسطة ظلم يمارسه مجتمع ينزع للخير

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130120/Con20130120565964.htm

صالح إبراهيم الطريقي

قد يكتب الأكاديمي كتابا لتعريف مصطلح «العادات والتقاليد»؛ لهذا من الصعب أن يختزل التعريف بمقال أو بجملة واحدة، ومع هذا يمكن القول: هو سلوك كان يمارسه بعض أفراد المجتمع لأسباب واضحة لهم ومفهومة، ثم ومع الوقت وتعاقب الأجيال أصبح أفراد المجتمع يمارسونه دون أن يفكروا به، وما عادوا يسألون أنفسهم «لماذا نفعل هذا، وهل ما نفعله صواب، والأهم هل هو ضد مبادئنا؟»

خذوا على سبيل المثال «الواسطة» التي أصبحت ضمن عاداتنا، ونفعلها في أحايين كثيرة من خلال فعل الخير والمساعدة، أو بسبب حبنا للآخر القريب أو الصديق، بمعنى أنها لا تتصادم مع مبادئنا أو ضمائرنا.

ولكن هل من الممكن أن نحضر هذه العادة من «لا وعينا» إذ نمارسها دون تفكير إلى الوعي لنتفحصها لمعرفة ما الذي تعنيه، وهل تتصادم مع المبادئ؟

الواسطة باختصار وبوعي هي: أن تبيح السرقة أو تبيح اضطهاد الفرد وحرمانه حقوقه، كيف؟

حين يكون لإنسان حق ما في مؤسسة ما، ولا يستطيع الحصول عليه بسبب تسويف أو تقاعس الموظف، ويبحث عن واسطة ليأخذ حقه، فذاك الموظف ودون وعي منه يبيح اضطهاد الفرد ويحرمه حقوقه، فيما لو سألته على مستوى الوعي هل تحب اضطهاد الإنسان وهضم حقوقه، سيقول لك وبصدق: إني أخاف الله.

كذلك حين يتقدم شخصان لوظيفة ما، ويكون أحدهما على المستوى المهني أفضل من الآخر، فيبحث هذا الآخر عن موظف تربطه قرابة أو صداقة، ليتوسط له، كي يتم تعيينه بدل الآخر، بعبارة أوضح «تتم سرقة الوظيفة».

هذا الموظف الذي أباح السرقة «الواسطة» على مستوى اللا وعي، سيقول كالآخر على مستوى الوعي: لا أسرق لأني أخاف الله.

خلاصة القول: إن غالبية أفراد المجتمعات ينزعون للخير ويحبون فعل الخير، والمقال يحاول جلب «الواسطة» هذه العادة التي تمارس بلا وعي إلى الوعي لنمررها على مبادئنا وضمائرنا، حتى يراها بوضوح.

صحيح أنه لا يوجد مجتمع ملائكي، وهناك من سيسرق دائما، ولكن يفعل هذا بالخفاء لأن قيم المجتمع ترفضه، فيما يمارس الواسطة بالعلن لأن المجتمع ما زال وبسبب العادات والتقاليد يضع «الواسطة» في قائمة فعل الخير، وليس فعلا ترفضه القيم والمبادئ كالسرقة.

لماذا تقتلونها وتنسون حقوق الإنسان؟!

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/2013/01/20/article802986.html

عبدالرحمن عبدالعزيز الهزاع

في الأسبوع قبل الماضي تم تنفيذ حكم الإعدام قصاصاً بالخادمة السريلانكية (نافيك ريزان) بعد أن أقدمت على قتل الرضيع كايد العتيبي خنقاً وهو في الشهر الرابع من عمره. وبعد تنفيذ الحكم قامت الدنيا ولم تقعد في سري لانكا وغيرها من الدول، وانبرى لابسوا عباءات حقوق الإنسان ومنظمات العفو الدولية لإدانة إقامة هذا الحد الشرعي بحق الخادمة، وكالوا الاتهامات للمملكة بأنها تجاوزت الأعراف والمواثيق الدولية وأقدمت على عمل يتنافى مع كل معطيات ومبادئ حق الإنسان في العفو عنه والتجاوز عن جريمته.

تابعت كثيراً مما كتبته وبثته وسائل الإعلام الأجنبية في هذا الشأن، وخاصة الصحف البريطانية، وكيف أنها نظرت لهذه القضية بعين واحدة زاعمة أنه من الظلم تنفيذ حكم الإعدام ابتداءً، ومن الظلم أيضاً عدم الاستجابة للمناشدات الدولية والإنسانية في هذا الشأن. هذه القضية أيضاً كانت أرضاً خصبة للعديد من الحوارات والتعليقات من قبل المتصفحين في الإنترنت والذين حاول كل منهم الدفاع عن وجهة نظره. نال كثيرون من الإسلام واتهموه بالوحشية، وتعرض آخرون للقضاة، وتطاول البعض منهم على سياسة المملكة زاعمين أن من نفذ فيها حكم الإعدام كانت من صغار السن وممن لا يجوز إقامة حد القتل عليهم. الحجج التي استند عليها المعارضون والمنتقدون باطلة من أساسها ولا يمكن القبول بها حيث إنها تخالف الواقع وما صاحبه من تحقيقات وتحريات. يقول بعض المعارضين إن القضاة الذين أصدروا حكمهم بإيقاع عقوبة القصاص على الخادمة استندوا في ذلك على تفسيراتهم الشخصية دون وجود نصوص واضحة وثابتة ودون الرجوع إلى القياس على حالات سابقة مشابهة، وهم بهذا الزعم يتجاهلون ما نصت عليه الشريعة الإسلامية من قرآن كريم وسنة نبوية مطهرة تحرم القتل وتوجب إقامة الحد على القاتل إذا لم يتنازل أولياء الدم وهو ما حصل من قبل والدة (كايد) التي لم تتنازل عن قاتلة ابنها. وهناك أيضاً من حاول التشكيك في إجراءات وتنظيمات التحقيقات والمحاكمات الموجودة لدينا حيث ذكر بعض المعترضين ادعاءات باطلة منها: أن القاتلة لم تتح لها الفرصة في الاستعانة بمحامٍ للدفاع عنها في التحقيقات الأولية أو المحاكمات اللاحقة، وذهبوا إلى أبعد من ذلك بقولهم إنه لم يتم أيضاً توفير مترجم لها يساعدها في شرح وجهة نظرها لتبرير جريمتها. من التعليقات التي استوقفتني ما أوردته صحيفة(أتلانتك ستار) من ادعاء ذكره أحد القراء بأن محاكمة الخادمة افتقرت إلى الشفافية، وما رد به قارئ آخر بأنه كيف يمكن لك أن تقول إن المحاكمة تفتقر إلى الشفافية، وما هي أدلتك على ذلك وأنت لم تكن حاضراً لها، وفوق هذا كله هل هناك من سيعترف بارتكاب جريمة يعرف مسبقاً أن عقوبتها الإعدام. (هيومان رايتس واتش) وغيرها من المنظمات الدولية المتشدقة بالدفاع عن حقوق الإنسان سارعت بإصدار بيانات الاستنكار لتنفيذ السلطات السعودية عقوبة القصاص بحق الخادمة السري لانكية، وهنا نقول لهذه المنظمة وغيرها: إن أمر الحياة حقٌ مقدس للجميع، وكما جاء في أحد الردود» إن من قتل إنساناً عليه أن يدرك أنه قام بحرمان إنسان آخر من حق الحياة، وبالتالي لا يوجد عقوبة إلا من جنس العمل» وهذا هو منطوق حكم الشريعة في مثل هذه الأمور.

عن الصرف الصحي

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130119/Con20130119565705.htm

عبدالله ابو السمح

قبل عامين تقريبا، تم الاحتفال بالبدء في عمل التوصيلات المنزلية لمشروع الصرف الصحي لعدد من الأحياء في شرق وشمال جدة؛ كالربوة والسلامة والبوادي، وأنه سيتم في الربع الأول من العام التالي مشاريع إدخال ٥٢ ألف توصيلة صرف صحي للمنازل الواقعة في المنطقة الشمالية الوسطى (من شارع فلسطين جنوبا إلى حدود الصالة الملكية شمالا)، ومنها: الصفا، النزهة، الروضة، الخالدية، الشاطئ، والأندلس... إلخ، وطبعا لم يتم إنجاز توصيلة واحدة في هذه الأحياء المهمة، والتي تمثل قلب جدة وأكثر أحيائها تطورا وفيها كل الفنادق السياحية. لقد فوجئنا في الصحف بتصريحات لمدير أعمال شركة المياه الوطنية في جدة بأنه تم إنجاز ٢٥ ألف توصيلة في ستة أحياء البداية، وذلك بتكلفة أكثر من مليار ريال، وحذر خلال جولة له على مشروع التوصيلات المنزلية في تلك الأحياء بضرورة المسارعة بدفع تكاليف إيصال الخط الفرعي إلى منازلهم، وهي بين ألفين إلى خمسة آلاف ريال، ويبدو أن السكان وأصحاب العمائر ليسوا على عجلة من أمرهم انتظارا لتوقعات بتخفيضات أو إعفاءات، وهذا التباطؤ في الاشتراك يجب أن لا يؤثر على المنطقة الشمالية الوسطى، والتي تنتظر المشروع بلهفة، لا بد للشركة من الالتزام، بل والمسارعة في التنفيذ لهذه المنطقة الحيوية من جدة، والتي تتضرر صحيا وبيئيا من تأخر إيصال الصرف الصحي لهم، ولأنها تمثل واجهة لجدة ولأهم منشآتها العمرانية. لقد أخطأت الشركة أنها لم تبدأ من هذه المنطقة، ولو تم ذلك لذهبت مشكلة تلوث الكورنيش وتسرب مياه البيارات العميقة إلى البحر.

نطالب شركة المياه الوطنية بالاهتمام والإسراع لإنجاز التوصيلات المنزلية، ولا سيما أن التمديدات اللازمة ـ كما سمعنا ـ تم إنجازها.. لقد طال الانتظار.

بدل البطالة" قد يشجع على البطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت ٧ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٩ يناير ٢٠١٣م
http://www.aleqt.com/2013/01/19/article_725840.html

أ.د. محمد إبراهيم السقا

الهدف الأساسي من بدل البطالة هو مساعدة العاطلين عن العمل، بصفة خاصة الذين يملكون أسرا وأطفالا، على مواجهة احتياجات الإنفاق عندما تفشل سوق العمل في فتح فرص العمل المناسبة، غير أنه من الآثار السلبية لبدل البطالة، أنه يشجع بعض العاطلين على الاستمرار بدون عمل لأطول فترة ممكنة، طالما أن نظام بدل البطالة يسمح بذلك.

عندما تؤمّن الدولة بدل البطالة للعاطل، فإن المقارنة بين الفوائد، التي تعود عليه من البقاء بدون عمل مقارنة بالتكاليف الناتجة عن الالتزام بالعمل، قد ترجح كفة خيار البقاء في حالة بطالة لكثير من العاطلين. فعندما يعمل الشخص يضطر للاستيقاظ مبكرا، ويدفع تكاليف الانتقال إلى جهة العمل، ويتحمل أعباء القيام بوظيفته وفي بعض الأحوال سخافات بعض زملائه، أو ما قد يضعه فيه رئيسه في العمل من مواقف، وقد لا يستطيع أداء بعض المهام التي تحتاجها أسرته .. إلخ.

عندما لا يعمل الشخص، فإنه يحصل على عديد من المنافع أهمها التخلص من التزامات العمل، والاستمتاع بوقت الفراغ على النحو الذي يروق له، أو قد يعتني بأطفاله أكثر أو قضاء وقت أطول مع العائلة .. إلخ، فإذا أضفنا إلى كل هذه المنافع بدل البطالة، فإن إجمالي المنافع المادية وغير المادية لخيار البقاء في حالة بطالة قد تفوق التكاليف الناتجة عن عدم العمل بالنسبة لكثير من العاطلين، وهو ما يشجعهم على اختيار البقاء في حالة بطالة.

قطع رأس عاملة منـزلية يُظهر أن المملكة العربية السعودية تقف على النقيض من المعايير الدولية

المصدر: جريدة منظمة العفو الدولية الخميس ٥ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٧ يناير ٢٠١٣م

http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-arabia-beheading-domestic-worker-shows-country-odds-international-standards-2013-01-09

قالت منظمة العفو الدولية إن قطع رأس عاملة منـزلية سريلانكية في المملكة العربية السعودية بسبب جريمة زُعم انها ارتكبتها عندما كانت طفلة، يُظهر مرة أخرى أن هذه المملكة الخليجية تُخالف بشكل مفجع المعايير الدولية بشأن عقوبة الإعدام.

ففي صبيحة يوم الأربعاء أُعدمت ريزانا نافيك في مدينة الدوادمي الواقعة إلى الغرب من العاصمة السعودية الرياض. وكانت محكمة الدوادمي قد أصدرت حكماً بالإعدام على ريزانا نافيك في ١ يونيو/حزيران ٢٠٠٧، على أساس مزاعم تقول إنها قتلت رضيعاً كان في رعايتها عندما كانت هي نفسها في سن السابعة عشرة.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع حثت الحكومة السريلانكية عاهل المملكة العربية السعودية الملك عبدالله، الذي صدَّق على حكم الإعدام، على إظهار الرأفة بريزانا، آخذاً بعين الاعتبار صغر سنها في وقت ارتكاب الجريمة المزعومة، فضلاً عن بواعث القلق بشأن المحكمة الجائرة.

وقال فيليب لوثر، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية، إنه "على الرغم من إرسال حزمة من المناشدات إلى السلطات السعودية للتدخل وإعادة النظر بحكم الإعدام الذي صدر بحق ريزانا نافيك، فقد مضت قُدماً في إعدامها على كل حال، وبذلك أثبتت مرة أخرى مدى مخالفتها المفجعة لالتزاماتها الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام."

وكدولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل، يُحظر على المملكة العربية السعودية فرض عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين كانوا دون سن الثامنة عشرة في وقت وقوع الجريمة التي أُدينوا بارتكابها. وفي حالة الشك في العمر الصحيح، يتعين على المحاكم أن تتعامل مع المتهم كمذنب حدث ما لم يستطيع الادعاء العام أن يثبت أن المتهم/المتهمة كان بالغاً.

وقبل إعدام نافيك، كان الرئيس السريلانكي ماهيندا رجا باكسا قد ناشد ملك السعودية منحها الرأفة. وورد أنباء عن أن برلمان سري لنكا وقفَ دقيقة صمت يوم الأربعاء بعد سماعه أنباء تنفيذ حكم الإعدام.

وقال بيان نُشر على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السريلانكية إن الرئيس رجا باكسا وحكومة سري لنكا "يستنكران" عملية قطع رأس ريزانا نافيك.

بواعث القلق بشأن الحاكمات الجائرة

يبيِّن جواز السفر الذي استخدمته نافيك لدخول السعودية في مايو/أيار ٢٠٠٥ أنها من مواليد عام ١٩٨٢، مما يشير إلى أن عمرها كان ٢٣ عاماً عندما دخلت البلاد من أجا العمل فيه كعاملة منـزلية. ولكن شهادة ولادتها تذكر أنها وُلدت بعد ست سنوات من ذلك التاريخ، الأمر الذي يعني أنها كانت في السابعة عشرة من العمر في وقت وفاة الرضيع.

ووفقاً لمعلومات جمعتها منظمة العفو الدولية، فإنه لم يُسمح لنافيك بإبراز شهادة ولادتها أو أي وثيقة أخرى تبين عمرها للمحكمة أثناء محاكمتها في عام ٢٠٠٧. وفي حين أنها يمكن أن تكون قد تمكنت من القيام بذلك في إجراءات قانونية لاحقة، يبدو أنها لم تتمكن من تغيير قرار القضاة، الذين يتمتعون بصلاحية تقدير سن البلوغ بالنسبة للأطفال في السعودية. ويبدو أن الرجل الذي ترجم أقوالها للمحكمة لم يكن مترجماً معترفاً به رسمياً، وأنه ربما لم يكن قادراً على الترجمة بين اللغتين العربية والتاميلية بشكل سليم. وقد غادر السعودية منذ ذلك الوقت.

ولم يُسمح لريزانا نافيك بالاتصال بمحامين، سواءً أثناء استجوابها من قبل المحاكمة أو خلال محاكمتها في عام ٢٠٠٧. وكانت قد "اعترفت" في البداية بجريمة القتل أثناء استجوابها، ولكنها تراجعت عن أقوالها منذ ذلك الوقت، وقالت إنها أُرغمت على الإدلاء بذلك "الاعتراف" بالإكراه إثر تعرُّضها لاعتداء جسدي. وقالت إن الطفل قضى نحبه في حادثة اختناق أثناء شربه من زجاجة.

تفشي استخدام عقوبة الإعدام على نطاق واسع

تطبِّق المملكة العربية السعودية عقوبة الإعدام على طائفة واسعة من الجرائم. وكان العديد من الأشخاص الذين أُعدموا في السنوات الأخيرة من المواطنين الأجانب، ومعظمهم من العمال المهاجرين من البلدان الفقيرة والنامية.

إن إجراءات المحاكم في السعودية فيما يتعلق بالقضايا التي يعاقَب عليها بالإعدام، تقصِّر كثيراً عن الإيفاء بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. ونادراً ما يُسمح للمتهمين بأن يكون لهم تمثيل رسمي من قبل محاميين، وفي حالات عديدة لا يتم إطلاعهم على سير الإجراءات القانونية التي تُتخذ ضدهم.

في عام ٢٠١٢ سجَّلت منظمة العفو الدولية إعدام ما لا يقل عن ٧٩ شخصاً، بينهم ٢٧ مواطناً أجنبياً. وقد نُفذ حكم الإعدام بشخصين على الأقل في هذا العام، كلاهما من المواطنين الأجانب.

إن منظمة العفو الدولية تعارض عقوبة الإعدام في جميع الأحوال.

حقوق الإنسان : ٥٠٠٠ قتيل شهرياً في سوريا

المصدر: جريدة الرياض نت الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م
http://www.alriyadh.com/net/article/802938

واشنطن - واس :

أوضحت المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي أن عدد القتلى الشهري في سوريا قد ارتفع الآن إلى ٥،٠٠٠ قتيل. وقالت بيلاي من نيويورك بعد إحاطة مجلس الأمن إنها طالبت المجلس المكون من ١٥ دولة إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC).

وأضافت "اعتقد اعتقادا راسخا بأنه تم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية" مشيره إلى انه "لم يكن هناك أي إجراءات ملموسة من قبل المجلس" حول الوضع في سوريا، مبينةً أن عدد الأشخاص الذين قتلوا في سوريا منذ مارس ٢٠١١ أكثر من ٦٠،٠٠٠ شخص. وشددت على أن من واجبها رفع الصوت نيابة عن الضحايا الذين يشعرون أن الأمم المتحدة خذلتهم وأنها لم تحصل على علامة "تشير" إلى أن المجلس سيحيل سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

أوكسفام: ١٠٠ أغنى شخص في العالم كفيلون بالقضاء على الفقر

المصدر: جريدة الشروق الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?id=c07889c8-2e22-4e56-a51d-c8bad4f19dbb&provider=bbc

قالت مؤسسة أوكسفام الخيرية البريطانية إن ثروات أكثر الناس ثراء كفيلة بالقضاء على الفقر في العالم بما يعادل أربعة أضعاف.

وأضافت المؤسسة أن مداخيل هؤلاء المئة بلغ ٢٤٠ مليار دولارا أمريكيا في السنة الماضية.

وفي المقابل، يعيش كثير من الناس في فقر مدقع، حيث يبلغ معدل مداخيلهم دولارا وربع في اليوم.

وفي دراسة أصدرتها المؤسسة الخيرية، قبيل انعقاد مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي الاسبوع المقبل، وسمتها: كلفة غياب العدل، وكيف أن الغنى المفرط يضرنا جميعا، حملت أكثر الناس ثراء في العالم مسؤولية إعاقة الجهد لإيجاد حل لمشكلة الفقر في العالم.

وناشدت المؤسسة زعماء العالم، لمناسبة اجتماعهم في منتدى دافوس ، "أن يلتزموا بتخفيض معدلات الفقر الى المعدلات التي كانت سائدة في العام ١٩٩٠".

وقالت باربرا ستوكنغ، المدير التنفيذي لمؤسسة أوكسفام، "إن الوصول الى اتفاق عالمي لتعديل مسار غياب العدل أصبح ضرورة ملحة".

وأضافت، "يجب ألا نبقى متظاهرين بأن جمع الثروات من قبل البعض لابد أن يعم نفعه الاخرين، وهم الاغلبية. ففي أغلب الحالات العكس هو الحاصل".

إذ أن "تركيز المصادر بإيدي ١% من سكان العالم من شأنه أن يعيق النشاط الاقتصادي، ويجعل الحياة أكثر صعوبة للباقين من سكان العالم، خصوصا اولئك الذين يعانون في مؤخرة الطابور."

ومضت ستوكنغ الى القول، "في عالم تقل فيه المصادر الاساس، لايسعنا أن نترك المصادر في إيدي القلة من الناس كالارض والمياه ونترك الباقين يتصارعون لنيل شيء مما تبقى."

وترى أوكسفام أن ال ١% من سكان العالم من ذوي الغنى الفاحش استطاعوا أن يزيدوا من ثرواتهم بنسبة ٦٠% خلال الـ ٢٠ سنة الماضية، مع أن الازمة المالية العالمية كانت سببا في زيادة ثراء البعض، لا العكس.

ونبهت المؤسسة الى أن الغنى الفاحش غير فاعل اقتصاديا، ويؤدي الى الفساد السياسي، ويمزق بنية المجتمع، ويضر بالبيئة."

يذكر أن زعماء العالم سيلتقون في منتداهم الاقتصادي السنوي في دافوس بسويسرا لمدة أربعة أيام اعتبارا من ٢٣ هذا الشهر.

مجلس حقوق الإنسان يراجع أوضاع ١٤ دولة في مجال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م
http://www.alyaum.com/News/art/69137.html

واس-جنيف
بدأ مجلس حقوق الإنسان في جنيف اليوم عملية المراجعة الدورية الشاملة لـ ١٤ دولة وهي المراجعة التي يجريها المجلس لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها ١٩٣ دولة.
وخلال المراجعة تتقدم الدولة المعنية بتقريرها الوطني حول التدابير المتخذة لديها والجهود المبذولة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ، وتحديد التطورات الإيجابية والتحديات التي يتعين مواجهتها وتحسنها في المستقبل.
ويعتمد مجلس حقوق الإنسان في عملية التقييم على التقرير الوطني المقدم من الدولة المعنية إضافة إلى تقارير مختلف هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.
وتقوم الدول ال٤٧ الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بمناقشة الدولة المعنية ثم تعتمد التقرير وتصدر الوثيقة الختامية التي تتضمن التوصيات التي يتعين على الدولة تنفيذها لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان ، على أن يعود المجلس لدراسة ما قامت الدولة المعنية بتنفيذه من تلك التوصيات.

٢٠٢ مليون شخص بأحضان "البطالة" عالميا في ٢٠١٣

٧٣ مليون شاب عاطل عن العمل

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١٣م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=129975&CategoryID=2

جدة: ياسر باعامر
توقع تقرير منظمة العمل الدولية ارتفاع مستوى البطالة عالمياً إلى أكثر من ٢٠٢ مليون في ٢٠١٣ بزيادة ثلاثة ملايين شخص إضافي عن معدل البطالة في ٢٠١٢، مع استمرار التوقع بزيادة الرقم العام المقبل.
وذكر تقرير "الانتعاش من انحدار ثانٍ في الوظائف" الصادر أمس، وحصلت "الوطن" على نسخة منه أن تباطؤ النمو العالمي لا يزال مستمراً، وبدأت معدلات البطالة في الارتفاع من جديد مخلفة وراءها مجموعة هائلة من البطالة، فقد خرج حوالي ٣٩ مليون شخص من سوق العمل بسبب تعذر الحصول على وظائف، مما أدى إلى ظهور ٦٧ مليون فجوة وظيفية في الوظائف منذ ٢٠٠٧.
السياق التحليلي لتقرير "العمل الدولية"، ركز على أن الزيادة الأكبر في مستويات البطالة هي في دول "الاقتصادات المتقدمة"، مع توقعه بارتفاع نسبة البطالة في شرق وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، مع ملاحظة أخرى درجت في التقرير، وهي أن الدول التي استطاعت تقليص البطالة في بلدانها، شهدت تراجعاً في نوعية العمل بعد أن ارتفعت نسبة "العمل الهش" وعدد العمال الذين يعيشون ما دون أو بمحاذاة خط الفقر.

المحلل الاقتصادي السعودي فضل بن سعد البوعينين أشار في حديثه إلى "الوطن" إلى أن انعكاس تقرير "العمل الدولية" على المستوى المحلي، يحمل عدة أمور قال إنها "مهمة"، حيث أوضح أن "التنمية الاقتصادية المحلية تستطيع أن تخفض معدلات البطالة خاصة بين الشباب، من خلال الخصخصة الحقيقية التي ستضمن مزيداً من خلق الوظائف وتوسيع دائرة التنمية الإنتاجية، مع الاستثمار الأمثل للفوائض المالية في الداخل". كما حمل البوعينين القطاع الخاص المحلي مسؤولية عدم خلق مزيد من الوظائف لشرائح المجتمع وعدم الاتجاه نحو الكفاءات المحلية السعودية، مضيفاً " إن هناك مجموعة من الاستثمارات المحلية التي كانت ناجحة بالنسبة للحكومة"، إلا أنه طالب بتوسيع هذه الدائرة بشكل كبير، لأنها الضامن الوحيد في خلق الوظائف وتخفيف معدلات التضخم التنموي".

عنصر الشباب كان محورا مهما، حيث خصصت فقرات لمناقشة أثر الأزمة العالمية، بعد خمس سنوات من حدوثها، وذكر أن ٧٣,٨ مليون شاب عاطل عن العمل، مع توقع كبير بإضافة نصف مليون شاب إلى صفوف الباحثين عن عمل بحلول ٢٠١٤.. نسب مئوية شكلت محورا مهما في بطالة الشباب، حيث سجل معدل ارتفاع بـ ١٢,٦%، ومن المتوقع أن يسجل نسبة ١٢,٩ % بحلول ٢٠١٧. ويرى القائمين على التقرير أن الأزمة العالمية أدت إلى انحصار احتمالات الدخول إلى سوق العمل بالنسبة للشباب. وهناك ما يقارب ٣٥ % من جميع الشباب العاطلين عن العمل باقون من دون وظيفة لستة أشهر أو أكثر في الاقتصادات المتقدمة، وقد ارتفعت نسبتهم بالمقارنة مع النسبة المسجلة في٢٠٠٧، والتي بلغت ٢٨,٥ %.

شباب البلدان الأوروبية الأكثر تضرراً من البطالة، فهناك ما يقارب ١٢,٧ % منهم عاطلون عن العمل ولا يتعلمون أو يخضعون للتدريب، ويزيد هذا المعدل بحوالي نقطتين مئويتين عن المعدل المسجل قبل الأزمة. وحذر التقرير من أن هذه الانقطاعات طويلة الأمد عن العمل تؤدي إلى تثبيط العزيمة في بداية الحياة المهنية إلى الحد من الآفاق الطويلة الأمد بما أن المهارات المهنية والاجتماعية تتلاشى مع الزمن ولا يتم بناء الخبرة اللازمة القائمة على العمل.

وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي العالمي المتوقع، على المدى المتوسط، إلا أنه لن يكون لذلك انعكاس إيجابي على تخفيض معدلات البطالة بالسرعة المرجوة، ومن المتوقع أن يبقى معدل البطالة العالمية يساوي ٦ % حتى ٢٠١٧، وهي نسبة قريبة – بحسب التقرير- من أقصى معدل للبطالة مسجل في ٢٠٠٩. وتوقع تقرير منظمة العمل الدولية بناء على تحليله ارتفاع عدد العاطلين عن العمل عالمياً إلى ٢١٠,٦ ملايين شخص خلال السنوات الخمس المقبلة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة السبت ٥ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٧ يناير ٢٠١٣م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/473924

المصدر: جريدة الرياض السبت ٥ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ١٧ يناير ٢٠١٣م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4318

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م

http://www.alriyadh.com/2013/01/20/article803167.html

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٨ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١٣م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4338

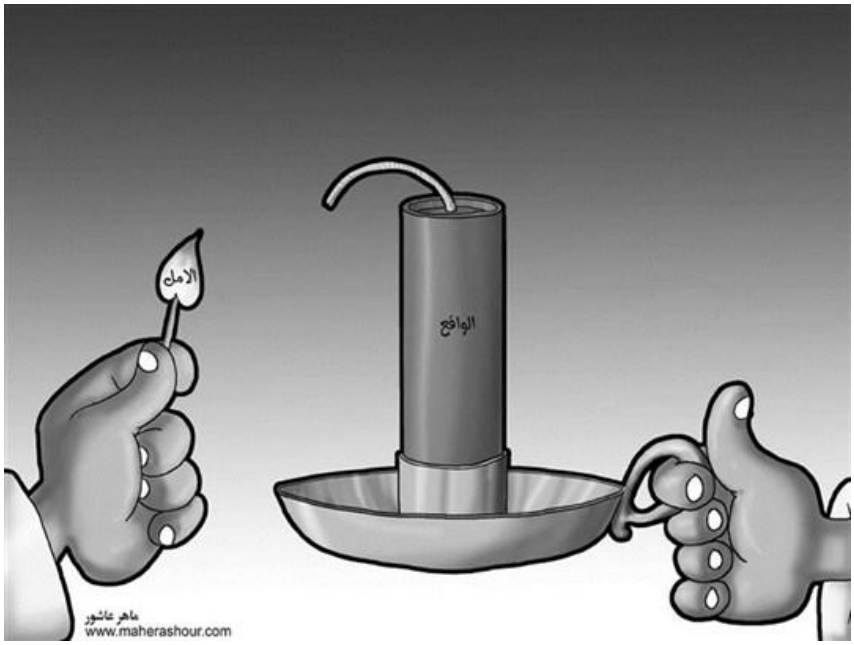

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/474480

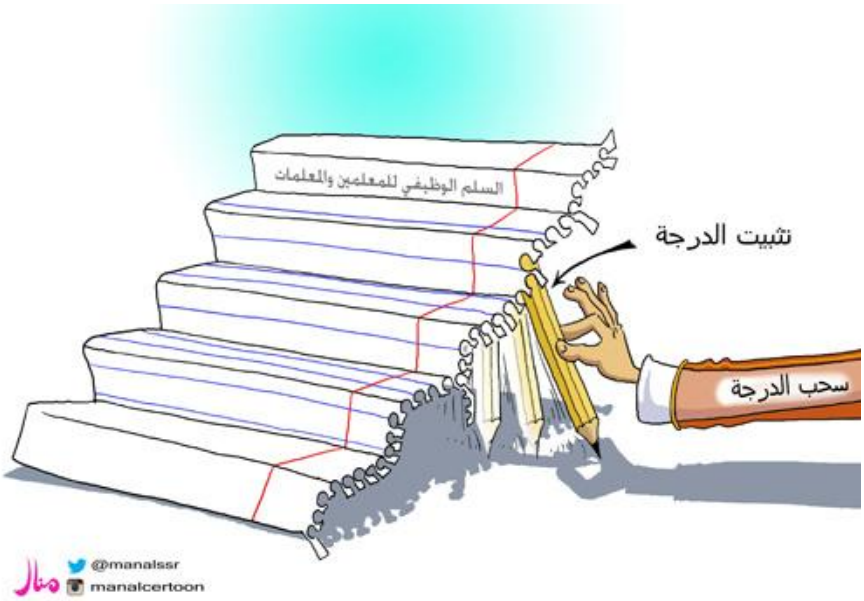

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٩ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢١ يناير ٢٠١٣م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4338

الاقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م

http://www.aleqt.com/2013/01/22/article_726564.html

الوطن al-watan

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٠ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4342

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣هـ

http://www.al-jazirah.com/2013/20130123/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%E5%C7%CC%DC%CF&sms=6567

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١١ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١٣هـ

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/475182